جَامِعَـــــــةُ الْـــــــأَزْهَرِ – غَـــــــزَّةُ
عَمَـــــــادَةُ الدِّرَاسَـــــــاتِ الْعُلْيَـــــــا
كُلِّيَّـــــــةُ الشَّـــــــرِيْعَةِ
مَاجِسْـــــــتِيْرُ الْحَـــــــدِيْثِ وَعُلُوْمِـــــــهِ

الْعِلَّةُ بِمَعْنَاهَا الْعَامِّ عِنْدَ الْمُحَدِّثِيْنَ - دِرَاسَةٌ نَظَرِيَّةٌ وَنَمَاذِجُ تَطْبِيْقِيَّةٌ مِنْ عِلَلِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ

Justification According to Hadith Scholars- A case Study of Justification by Ibn Abi Hatim Al-Razi

إِعْدَادُ الْبَاحِثِ

مُصْطَفَى مُحَمَّد مُصْطَفَى نَجْم

إِشْرَافُ

الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُوْرِ/	الدُّكْتُوْرِ/
عَلِي رَشِيْد النَّجَّار	**رَأْفَتْ مَنْسِي نَصَّار**
أُسْتَاذِ الْحَدِيْثِ الشَّرِيْفِ وَعُلُوْمِهِ–	أُسْتَاذِ الْحَدِيْثِ الشَّرِيْفِ وَعُلُوْمِهِ الْمُشَارِكِ–
جَامِعَةُ الْأَزْهَرِ –غَزَّةَ	الْجَامِعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ –غَزَّةَ

قُدِّمَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ اسْتِكْمَالاً لِمُتَطَلَّبَاتِ الْحُصُوْلِ عَلَى دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيْرِ فِي الْحَدِيْثِ وَعُلُوْمِهِ

مِنْ كُلِّيَّةِ الشَّرِيْعَةِ فِي جَامِعَةِ الْأَزْهَرِ–غَزَّةَ

1439هـ/2018م

جامعة الأزهر - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الشريعة
ماجستير الحديث وعلومه

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بجامعة الأزهر – غزة على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الطالب/ة: **مصطفى محمد مصطفى نجم**، المقدمة لكلية الشريعة لنيل درجة الماجستير في الحديث وعلومه وعنوانها:

العلة بمعناها العام عند المحدثين : دراسة نظرية ونماذج تطبيقية من علل ابن أبي حاتم الرازي

وتمت المناقشة العلنية يوم الخميس بتاريخ 2018/02/01م.

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ة: **مصطفى محمد مصطفى نجم**، درجة الماجستير في الشريعة تخصص الحديث وعلومه.

توقيع أعضاء لجنة المناقشة والحكم :

ا.د. علي رشيد احمد النجار	(مشرفاً ورئيساً)	.....	التاريخ: 7 / 2 /2018م
د. رأفت منسي محمد نصار	(مشرفاً)	.....	التاريخ: 7 / 2 /2018م
ا.د. مازن مصباح محمود صباح	(مناقشاً داخلياً)	.....	التاريخ: 7 / 2 /2018م
د. احمد ادريس رشيد عودة	(مناقشاً خارجياً)	.....	التاريخ: 7 / 2 /2018م

إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الْعِلَّةُ بِمَعْنَاهَا الْعَامِّ عِنْدَ الْمُحَدِّثِيْنَ - دِرَاسَةٌ نَظَرِيَّةٌ وَنَمَاذِجُ تَطْبِيْقِيَّةٌ مِنْ عِلَلِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

وأنـــي أتحمـــل المســـئولية القانونيـــة الأكاديميـــة كاملـــة حـــال ثبـــوت ما يخالف ذلك.

اســـم الطـــالبة: مُصْطَفَى مُحَمَّد مُصْطَفَى نَجْم

التوقيـــــــع:

التـــــــاريخ: 12-2-2018م

بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾

(النساءُ: 82)

إِهْـــــدَاءٌ

أُهْدِيْ هَذِهِ الرِّسَالَةَ إِلَىْ:

أُمِّي وَأَبِي اللَّذَيْنِ كَانَا السَّبَبَ الظَّاهِرَ فِي وُجُوْدِي بَعْدَ اللهِ –عَزَّ وَ جَلَّ–.

وشُهَدَاءِ فِلَسْطِيْنَ الَّذِيْنَ قَضَوْا نَحْبَهُمْ جَمِيْعاً.

وَالشَّهِيْدِ –بِإِذْنِ اللهِ تَعَالَى– ابْنِ عَمِّي إِسْمَاعِيْلَ نِجِمْ (مَحْمُوْدٍ).

وَالْعُلَمَاءِ الْعَامِلِيْنَ الْمُخْلِصِيْنَ.

وَجَدَّتِي مَرْيَمَ وَجَدِّي مُصْطَفَى، وَالِدَيْ أَبِي (رَحِمَهُمَا اللهُ).

وَجَدَّتِي جَازِيَةَ وَجَدِّي الشَّيْخِ/ مَحْمُوْدٍ، وَالِدَيْ أُمِّي (رَحِمَهُمَا اللهُ).

وَإِخْوَتِي: مَحْمُوْدٍ، وَخَالِدٍ، وَسَلِيْمٍ.

وَأَخَوَاتِي: مَرْيَمَ، وَفَاْطِمَةَ، وَرُقَيَّةَ، وَسُمَيَّةَ، وَإِسْلَامٍ.

وَزَوْجِي أُمِّ مُحَمَّدٍ، وَوَلَدِيْ مُحَمَّدٍ.

وَأَعْمَامِي وَعَمَّاتِي كُلٍّ بِأَحَبِّ الْأَسْمَاءِ إِلَيْهِ.

شُكْرٌ وَتَقْدِيْرٌ

لَكَ الْحَمْدُ يَا اللهُ عَلَى: أنْ افْتَتَحْتَ كِتَابَكَ بِالْحَمْدِ تَصْرِيْحاً، وَاخْتَتَمْتَهُ بِالْحَمْدِ تَلْمِيْحاً، وَافْتَتَحْتَ وَاخْتَتَمْتَ خَلْقَكَ بِالْحَمْدِ تَصْرِيْحاً، وَجَعَلْتَ الْحَمْدَ آخِرَ دُعَاءِ أهْلِ الْجَنَّةِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أحْمَدِ خَلْقِ اللهِ للهِ وَأعْبَدِهِمْ لَهُ، مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أجْمَعِيْنَ، الَّذِيْنَ فَهِمُوْا مَعْنَى الْحَمْدِ، وَأدْرَكُوْا مَغْزَاهُ، وَعَمِلُوْا بِمُقْتَضَاهُ، أمَّا بَعْدُ:

فَتَطْبِيْقاً لِقَوْلِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: "لَا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ"، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: "مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللهَ[1]". أشْكُرُ اللهَ –تَبَارَكَ وَ تَعَالَى– شُكْراً يَلِيْقُ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِه وَأفْعَالِهِ؛ عَلَى: نِعَمِهِ الَّتِي لَا يَعْلَمُ عَدَدَهَا كَأسْمَائِهِ إلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ، وَإعَانَتِي عَلَى تَسْطَيْرِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ بِمَعِيَّتِهِ وَعَوْنِهِ وَمَدَدِهِ وَحِفْظِهِ، فَلَهُ الشُّكْرُ وَالْحَمْدُ دِيْمَةً.

ثُمَّ الشُّكْرُ مَوْصُوْلٌ إلَى:

سَمَاحَةِ الأُسْتَاذِ الدُّكْتُوْرِ/عَلِي رَشِيْدِ النَّجَّارِ، وَالدُّكْتُوْرِ/رَأْفَتْ مَنْسِي نَصَّار؛ اللَّذَيْنِ تَلَطَّفَا وَتَكَرَّمَا بِالْإِشْرَافِ عَلَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ، وَتَفَضَّلَا عَلَيَّ بِتَوْجِيْهَاتِهِمَا السَّدِيْدَةِ الْقَيِّمَةِ النَّافِعَةِ، وَسَخَّرَا فِي سَبِيْلِ ذَلِكَ كُلَّ مَهَارَاتِهِمَا الْعِلْمِيَّةِ الْحَدِيْثِيَّةِ، وَأتْحَفَانِي بِخِبْرَتَيْهِمَا الزَّاخِرَتَيْنِ فِي هَذَا الْمَجَالِ، الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَ الرِّسَالَةَ تَخْرُجُ بِهَذَا الثَّوْبِ الْبَهِيْجِ اللَّائِقِ.

وَعُضْوَي لَجْنَةِ الْمُنَاقَشَةِ الْمُكَرَّمَيْنِ:

الأُسْتَاذِ الدُّكْتُوْرِ/ مازن مصباح صبّاح –الْمُنَاقِشِ الدَّاخِلِيِّ–.

الدُّكْتُوْرِ/ أحمد إدريس عودة –الْمُنَاقِشِ الْخَارِجِيِّ–.

عَلَى تَفَضُّلِهِمَا بِقَبُوْلِ مُنَاقَشَةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ، وَإبْدَاءِ مَلْحُوْظَاتِهِمَا الْقَيِّمَةِ النَّفِيْسَةِ الْبَدِيْعَةِ، الَّتِي سَتُثْرِي الرِّسَالَةَ يَقِيْناً إثْرَاءً عِلْمِيّاً فِي مَجَالِ تَخَصُّصِهَا الدَّقِيْقِ، وَتُقَوِّمُهَا وَتُسَدِّدُهَا.

---

(1) أخرجهُ أبُو دَاودَ (255/4) – كتابُ الأدبِ – بابٌ في شكرِ المعروفِ – حديث رقم (4811)، والترمذيُّ (339/4) – 28– كتابُ البرِّ والصلةِ – 35– بابُ ما جاءَ في الشكرِ لمنْ أحسنَ إليكَ – حديث رقم (1954) و (1955)، وأحمدُ في الْمُسْنَدِ (258/2و295و303و 388و461و492). وَكُلُّهُمْ أخْرَجُوهُ منْ حَدِيثِ أبي هريرةَ –رَضِيَ اللهُ عنهُ–، وكذلكَ أخرجهُ أحمدُ في مُسْنَدِهِ (32/3و74) منْ حديثِ أبي سعيدٍ الْخُدْرِيِّ –رَضِيَ اللهُ عنهُ–. وقدْ قالَ الترمذيُّ عَقِبَ تَخْرِيْجِهِ: "هَذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ".

وَالدُّكْتُوْرِ/عَبْدِ الرَّحْمَن حَمَد –رَئِيْسِ مَجْلِسِ الْأُمَنَاءِ– عَيْنِ الْإِنْسَانِ، وَإِنْسَانِ الْعَيْنِ، وَأَعْضَاءِ مَجْلِسِ الْأُمَنَاءِ، وَمَا يُحِبُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يُنْعَتَ بِهِ مِنَ الصِّفَاتِ الْحَمِيْدَةِ.

وَرَئِيْسِ جَامِعَةِ الْأَزْهَرِ سَعَادَةِ الأُسْتَاذِ الدُّكْتُوْرِ/عَبْدِ الْخَالِقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَرَّا، الَّذِي وَقَفَ دَاعِماً وَمُسَانِداً وَمُؤَيِّداً، وَنَائِبَيْهِ الْفَاضِلَيْنِ: الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُوْرِ/ سَامِي مُصْلِحٍ –النَّائِبِ الْأَكَادِيْمِيِّ– الَّذِي وَفَّى، وَالدُّكْتُوْرِ/ مَرْوَانِ الْأَغَا –النَّائِبِ الْإِدَارِيِّ وَالْمَالِيِّ– صَاحِبِ الْمَوَاقِفِ الْإِيْجَابِيَّةِ الْمَعْرُوْفَةِ.

وَجَامِعَتِي الْعَرِيْقَةِ جَامِعَةِ الْأَزْهَرِ – غَزَّةَ، ذَلِكُمُ الصَّرْحُ الْعِلْمِيُّ الْمُنِيْفُ، الَّتِي تَفَضَّلَتْ بِقَبُوْلِي طَالِباً فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيْعَةِ الَّتِي تَخَرَّجْتُ فِيْهَا، وَتَابَعَتْنِي مُتَابَعَةً تَامَّةً بِقَبُوْلِي فِي مَرْحَلَةِ الْمَاجِسْتِيْرِ.

وَعَمَادَةِ الدِّرَاسَاتِ الْعُلْيَا، مُمَثَّلَةً بِعَمِيْدِهَا الدُّكْتُوْرِ/ أَمِيْن تَوْفِيْق حَمَد، وَتِلْكَ الثُّلَّةُ الطَّيِّبَةُ الْعَامِلَةُ مَعَهُ فَرْداً فَرْداً.

وَأَسَاتِيْذِي جَمِيْعاً فِي: كُلِّيَّةِ الشَّرِيْعَةِ، وَقِسْمِ الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، كُلٍّ بِاسْمِهِ وَلَقَبِهِ وَمَا يُحِبُّ أَنْ يُنْعَتَ بِهِ.

وَالْأُسْتَاذِ/ بَاسِل حِلِّس –مُدِيْرِ الْأَمْنِ وَالْحِرَاسَاتِ فِي الْجَامِعَةِ– الْقَوِيِّ الْأَمِيْنِ.

وَمُدِيْرِ كُلِّيَّةِ الشَّرِيْعَةِ الْأُسْتَاذِ/ إِبْرَاهِيْمَ الزَّقِّ، وَسِكِرْتِيْرِ الْكُلِّيَّةِ الْأُسْتَاذِ/ نَاصِر جُوْدَة.

وَكُلِّ مَنْ أَفَدْتُ مِنْهُ عِلْماً نَافِعاً، أَوْ دَعَا لِي دَعْوَةً صَالِحَةً بِظَهْرِ الْغَيْبِ، وَ أَخُصُّ بِالذِّكْرِ الزَّمِيْلَيْنِ الْفَاضِلَيْنِ: مَحْمُوْد مُقَاط، وَ مُخْتَار سَلَامَة.

لَهُمْ مِنِّي خَالِصُ الشُّكْرِ وَالتَّقْدِيْرِ وَالْعِرْفَانِ.

مُلَخَّصُ الرِّسَالَةِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

تَنَاوَلَ هَذا الْبَحْثُ مَوْضُوعاً مُهِمّاً لَهُ عَلاقةٌ بعلميّ الْحَدِيْثِ دِرَايَةً وَرِوَايَةً، وَهُوَ الْعِلَّةُ بِمَعْنَاهَا الْعَامّ الْوَاسِعِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِيْنَ، الّذِي يُطْلَقُ عَلَى الْعِلَّةِ إذَا كَانَتْ: ظَاهِرَةً غَيْرَ قَادِحَةٍ، أوْ ظَاهِرَةً قَادِحَةً، أوْ خَفِيَّةً غَيْرَ قَادِحَةٍ، أوْ الْعِلَّةُ الَّتِي تُعَدُّ خَارِجَ نِطَاقِ الْعِلَّةِ بِالْمَعْنَيَيْنِ الْخَاصّ وَالْعَامّ.

وَقَدِ اشْتَمَلَ عَلَى: مُقَدَّمَةٍ، وِستَّةِ فُصُوْلٍ، وَخَاتِمَةٍ:

أمَّا الْمُقَدَّمَةُ فَقَدْ بَيَّنْتُ فِيْهَا: أهَمِيَّةَ الْمَوْضُوْعِ، وَأَسْبَابَ اخْتِيَارِهِ، وَالصُّعُوبَاتِ الَّتِي وَاجَهَتْنِي خِلَالَ الْبَحْثِ، وَمَنْهَجِي فِي الْبَحْثِ وَالدِّرَاسَةِ وَاخْتِيَارِ النَّمَاذِجِ وَالتَّخْرِيْجِ.

وَأمَّا الْفَصْلُ الأَوَّلُ فَقَدْ دَرَسَ الْعِلَّةَ بِكِلَا الْمَعْنَيَيْنِ، وَفَصَّلَ الْقَوْلَ فِيْهِمَا، وَإطْلَاقَاتِ الْعُلَمَاءِ لِكِلْتَيْهِمَا عَبْرَ الْعُصُوْرِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَبَيَّنَ أنَّ الْمُتَقَدِّمِيْنَ كَانُوْا يُطْلِقُوْنَهَا عَلَى كِلَا الْمَعْنَيَيْنِ، مُدْرِكِيْنَ أنَّ الْعِلَّةَ بِالْمَعْنَى الْخَاصّ تُعَدُّ الأصْلَ فِي التَّعْلِيْلِ، وَأنَّ المُحْدِّثِيْنَ بَعْدَ ابنِ الصَّلاحِ اقْتَصَرُوا غالباً عَلَى الْمَعْنَى الْخَاصّ. وَكَانَ التَّرْكِيْزُ أكْثَرَ عَلَى الْعِلَّةِ بِالْمَعْنَى الْعَامّ؛ لأنَّها مَوْضُوْعُ الدِّرَاسَةِ.

وأمَّا الفُصُوْلُ مِنَ الثَّانِي إلَى السَّادِسِ، فَدَرَسَتْ أرْبَعِيْنَ حَدِيْثاً تَمَّ اخْتِيَارُهَا مِنْ عِلَلِ ابْنِ أبِي حَاتِمٍ الرَّازِيّ؛ لِتَكُوْنَ نَمَاذِجَ تَطْبِيْقِيَّةً لِلْعِلَّةِ بِالْمَعْنَى الْعَامّ، مَعَ صُنْعِ عُنْوَانٍ لِكُلّ نَماذِجَ مُتَشابِهَةٍ أوْ تُعَدُّ نَظَائِرَ فِي الْعِلَّةِ؛ مِنْ أجْلِ أنْ نُبَرْهِنَ عَلَى أنَّ مُتَقَدِّمِي الْمُحَدِّثِيْنَ كَانُوْا يُطْلِقُوْنَ الْعِلَّةَ عَلَى كِلَا الْمَعْنَيَيْنِ – الْخَاصّ وَالعَامّ– عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ. وَقَدْ تَمَّ دِرَاسَةُ كُلّ حَدِيْثٍ عَلَى حِدَةٍ وَفْقَ مَنْهَجٍ وَاحِدٍ يَعْمَلُ عَلَى: نَقْلِ الْحَدِيْثِ مِنْ كِتَابِ عِلَلِ ابْنِ أبِي حَاتِمٍ، وَبَيَانِ غَرِيْبِ أَلْفَاظِهِ، وَالْبَابِ الْفِقْهِيّ الَّذِيْ يَنْتَمِي إلَيْهِ فِي الْحَاشِيَةِ، وَتَخْرِيْجِهِ حَسَبَ الْحَاجَةِ، وَتَرْجَمَةِ رُوَاةِ إسْنَادِهِ، وَتَحْرِيْرِ الْعِلَّةِ الَّتِي يُشِيْرُ إلَيْهَا أبُو حَاتِمٍ أوْ أبُو زُرْعَةَ –وَهِيَ الأكْثَرُ–، أوْ كِلاهُمَا، أوْ غَيْرُهُمَا، وإنْ كَانَ نَادِراً، وَذَلِكَ مِنْ خِلالِ الْأَسْئِلَةِ الَّتِي كَانَ يُوَجِّهُهَا ابْنُ أبِي حَاتِمٍ إلَيْهِمْ، وَمِنْ ثَمَّ الْبَحْثُ عَنْ عِلَلٍ أُخْرَى فِي سَنَدِ الْحَدِيْثِ أوْ مَتْنِهِ، وَالسَّنَدُ هُوَ الْغَالِبُ؛ مِنْ أجْلِ إضَافَتِهَا إلَى الْعِلَّةِ الرَّئِيْسَةِ الَّتِي نَقَلَهَا ابْنُ أبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابِهِ مِنْ خِلَالِ أسْئِلَتِهِ، مَعَ الْإِشَارَةِ إلَى الْعِلَّةِ الرَّئِيْسَةِ وَمَنْ قَالَ بِهَا، وَذِكْرُ تِلْكَ الْعِلَلِ الَّتِي تَمَّ الْوُصُوْلُ إلَيْهَا وَإضَافَتُهَا مِنْ خِلالِ التَّوَسُّعِ فِي دِرَاسَةِ الْحَدِيْثِ. وَيَكُوْنُ الْخِتَامُ بِبَيَانِ دَرَجَةِ إسْنَادِ الْحَدِيْثِ مِنْ حَيْثُ الْقَبُوْلُ وَالرَّدُّ، وَيَتِمُّ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ أضْعَفِ حَلْقَةٍ أوْ حَلْقَاتٍ فِي إسْنَادِ الْحَدِيْثِ.

وَأمَّا الْخَاتِمَةُ فَقَدْ تَضَمَّنَتْ: اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِيْنَ نَتِيْجَةً عِلْمِيَّةً حَدِيْثِيَّةً، بِالْإِضَافَةِ إلَى خَمْسِ تَوْصِيَاتٍ لِلدَّارِسِيْنَ وَالْبَاحِثِيْنَ.

Abstract

This research deals with an important topic related to the modern and knowledgeable knowledge of the Hadith, which is the reason for the broad general meaning of the modernists, which is called a reason if it is: a non-invasive phenomenon, a phenomenon that is subtle, hidden or unbridled, or illness that is outside the scope of the problem in both private and public

The research included: introduction, six chapters, and conclusion

The introduction presented the importance of the subject, the reasons for its selection, the difficulties encountered during the research, and my methodology The first chapter examines the problem of both concerned, and the separation of the two statements, and the sayings of scientists to each other across the ages, and that the applicants were calling on both concerned, aware that the reason in the private sense is the original explanation, and that the modern after the son of righteousness were often limited to the special meaning. The focus was more on the wisdom in the general sense; it was the subject of the study.

As for the chapters two to six, The researcher studied 40 Hadiths chosen from the Ibn Abi Hatem Al-Razi's explanation; to be applied models of the problem in the general sense, with a title for all similar models or as analogues in the vow; in order to prove that the modernists Both concerned - both private and public – alike. Each Hadith has been studied separately according to one approach, which is based on the following: The transmission of the hadeeth from the book of 'Ulal Ibn Abi Hatem, and a strange statement of its words, the fiqh section to which it belongs in the footnote, and its translation according to need, and the translation of its narrators. Abu Zar'a - the most - or both, or other, albeit infrequently, through the questions he was asked N Abu Hatem to them, And to search for other ailments in the support of the hadith or its text, and the majority is sand; in order to add it to the main reason transmitted by Ibn Abi Hatem in his book through his questions, with reference to the main reason and who said it, and mentioned the ills that were reached and added By expanding the study of Hadith. The conclusion is a statement of the degree of attribution of the Hadith in terms of acceptance and response, and this is done through the weakest ring or rings in the attribution of talk.

The conclusion included twenty-two recent scientific findings, in addition to five recommendations for students and researchers

فِهْرِسْتُ مَوْضُوْعَاْتِ الرِّسَاْلَةِ

آية قرآنية.....أ
إِهْـــدَاءٌ.....ب
شُكْرٌ وَتَقْدِيْرٌ.....ت
مُلَخَّصُ الرِّسَالَةِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.....ج
Abstract.....ح
فِهْرِسْتُ مَوْضُوْعَاْتِ الرِّسَاْلَةِ.....خ
مُقَدَّمَةٌ.....ر
أَهَمِيَّةُ الْمَوْضُوْعِ:.....ز
أَسْبَابُ اخْتِيَارِ الْمَوْضُوْعِ:.....ش
الصُّعُوبَاتُ الَّتِي وَاجَهَتْنِي خِلَالَ الْبَحْثِ:.....ص
الْجُهُوْدُ السَّابِقَةُ فِي مَجَالِ الْعِلَّةِ بِالْمَعْنَى الْعَامِّ:.....ض
مَنْهَجِي فِي الْبَحْثِ وَالدِّرَاسَةِ واخْتِيَارِ النَّمَاذِجِ وَالتَّخْرِيْجِ:.....ظ
الْفَصْلُ الأَوَّلُ الْعِلَّةُ لُغَةً وَاصْطِلَاحاً وَنَوْعَاهَا وَإِطْلَاقُهَا عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِيْنَ والمُحْدَثِيْنَ.....1
التَّمْهِيْدُ.....2
الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ العِلَّةُ لُغَةً وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ أُمُوْرٍ مُهِمَّةٍ.....3
المَبْحَثُ الثَّانِي العِلَّةُ اصْطِلَاحاً أَوْ بالمَعْنَى الخَاصّ عِنْدَ المُحَدِّثِيْنَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ أُمُوْرٍ مُهِمَّةٍ..6
العِلَّةُ بالمَعْنَى الخَاصّ أوِ اصْطِلَاحاً:.....7
الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ العِلَّةُ بالمَعْنَى العَامّ أَوْ إِطْلَاقاً() وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ أُمُوْرٍ مُهِمَّةٍ..... 14
الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ خُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي إِطْلَاقِ الْعِلَّةِ بِالْمَعْنَيَيْنِ الْخَاصّ وَالْعَامّ..... 29
الْمَبْحَثُ الخَامِسُ هَلْ ضَيَّقَ اللَّاحِقُوْنَ مِنَ الْمُحَدِّثِيْنَ مَا وَسَّعَهُ السَّابِقُوْنَ فِي اسْتِعْمَالِ الْعِلَّةِ وَتَوْظِيْفِهَا؟
..... 31
الْمَبْحَثُ السَادِسُ تَرَاجِمُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وأَبِيْهِ وأَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيّيْنِ..... 33
الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ تَرْجَمَةٌ مُوْجَزَةٌ لأَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيّ..... 33
الْمَطْلَبُ الثَّانِي تَرْجَمَةٌ مُوْجَزَةٌ لأَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيّ..... 34
الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ تَرْجَمَةٌ مُوْجَزَةٌ لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيّ..... 36
الْفَصْلُ الثَّانِي..... 38
الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ ثَلاثَةُ نَمَاذِجَ لِلإِعْلَالِ بِتَعَارُضِ الْوَصْلِ مَعَ الإِرْسَالِ وَتَرْجِيْحُ الإِرْسَالِ..... 39
الأُنْمُوْذَجُ الأَوَّلُ:..... 39
الأُنْمُوْذَجُ الثَّانِي:..... 43
الأُنْمُوْذَجُ الثَّالِثُ..... 50
الْمَبْحَثُ الثَّانِي ثَلاثَةُ نَمَاذِجَ لِلإِعْلَالِ بِتَعَارُضِ الْوَقْفِ مَعَ الرَّفْعِ وَتَرْجِيْحُ الْوَقْفِ..... 57
الأُنْمُوْذَجُ الأَوَّلُ:..... 57
الأُنْمُوْذَجُ الثَّانِي:..... 63

الأُنْمُوْذَجُ الثَّالِثُ: 69
الْفَصْلُ الثَّالِثُ 74
الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ أُنْمُوْذَجَانِ لِلإِعْلَالِ بِتَعَارُضِ الْوَقْفِ مَعَ الرَّفْعِ وَتَرْجِيْحُ الرَّفْعِ 75
الأُنْمُوْذَجُ الأَوَّلُ: 75
الْأُنْمُوْذَجُ الثَّانِي: 79
الْمَبْحَثُ الثَّانِي ثَلَاثَةُ نَمَاذِجَ لِلإِعْلَالِ بِتَعَارُضِ الرَّفْعِ مَعَ الرَّفْعِ وَتَرْجِيْحُ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ 85
الأُنْمُوْذَجُ الأَوَّلُ: 85
الأُنموذجُ الثَّانِي: 90
الأُنْمُوْذَجُ الثَّالِثُ: 96
الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ أُنْمُوْذَجٌ لِلْإِعْلَالِ بِإِبْدَالِ تَابِعِيٍّ بِصَحَابِيٍّ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُ– 101
الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ أُنْمُوْذَجَانِ لِلْإِعْلَالِ بِالنَّسْخِ 106
الْأُنْمُوْذَجُ الْأَوَّلُ: 106
الأُنموذجُ الثَّانِي: 107
الْفَصْلُ الرابعُ 113
الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ أَنْمُوْذَجَانِ للإِعْلالِ بِراوٍ مُبْهَمٍ أَوْ أكثرَ في سَنَدِ الْحَدِيْثِ..... 114
الأُنموذجُ الأولُ: 114
الأُنموذجُ الثَّانِي: 119
الْمَبْحَثُ الثَّانِي ثَلاثةُ نماذجَ للإعلالِ بإبدالِ صحابيٍّ بصحابيٍّ آخرَ –رضيَ اللهُ عنهمْ–..... 125
الأُنموذجُ الأولُ: 125
الأُنموذجُ الثَّانِي: 130
الأُنموذجُ الثالثُ: 136
الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ ثَلاثَةُ نَمَاذِجَ للإِعْلالِ بِرَاوٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ رَاوٍ آخَرَ 140
الأُنموذجُ الأَولُ: 140
الأُنموذجُ الثَّانِي: 143
الأُنموذجُ الثالثُ: 146
الْفَصْلُ الخامسُ 150
الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ أَرْبَعَةُ نَمَاذِجَ لِلْإِعْلَالِ بِرَاوٍ مَجْهُوْلٍ أَوْ أكثرَ فِي سَنَدِ الْحَدِيْثِ..... 151
الأُنموذجُ الأولُ: 151
الأُنموذجُ الثَّانِي: 154
الأُنموذجُ الثالثُ: 158
الأُنموذجُ الرابعُ: 161
الْمَبْحَثُ الثَّانِي ثَلاثَةُ نَمَاذِجَ لِلإِعْلالِ بِضَعْفِ رَاوٍ أَوْ أَكْثَرَ فِي سَنَدِ الْحَدِيْثِ 164
الأُنموذجُ الأولُ: 164
الأُنموذجُ الثَّانِي: 169
دراسةُ رجالِ الإسنادِ: 170

الأُنموذجُ الثالثُ: 175
الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ أُنْمُوْذَجَانِ لِلإِعْلالِ بِالتَّصْحِيْفِ فِي مَتْنِ الْحَدِيْثِ 178
الأُنموذجُ الأولُ: 178
الأُنموذجُ الثَّانِي: 182
الْفَصْلُ السَّادِسُ 187
الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ ثَلاثَةُ نَمَاذِجَ لِلإِعْلالِ بِوَضْعِ الْحَدِيْثِ..... 188
الأُنموذجُ الأولُ: 188
الأُنموذجُ الثَّانِي: 192
الأُنموذجُ الثالثُ: 197
الْمَبْحَثُ الثَّانِي أُنْمُوْذَجٌ لِلإِعْلالِ بِزِيَادَةِ صَحَابِيٍّ –رَضِيَ اللهُ عنهُ– فِي سَنَدِ الْحَدِيْثِ..... 201
الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ أُنْمُوْذَجَانِ لِلإِعْلالِ بِالاخْتِلَاطِ..... 208
الأُنموذجُ الأولُ: 208
الأُنموذجُ الثَّانِي: 211
الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ أُنْمُوْذَجَانِ لِلإِعْلَالِ بِالتَّدْلِيْسِ 216
الأُنموذجُ الأولُ: 216
الأُنموذجُ الثَّانِي: 220
الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ أُنْمُوْذَجٌ لِلإِعْلَالِ بِأَنَّ رَاوِيَاً فِي السَّنَدِ لَا يُكْنَى..... 225
الْخَاتِمَةُ 227
الْفَهَارِسُ الْفَنِّيَّةُ..... 232
فِهْرِسْتُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ مُرَتَّبَةً مُعْجَمِيّاً..... 233
فِهْرِسْتُ أَطْرَافِ الأَحَادِيْثِ مُرَتَّبَةً مُعْجَمِيّاً..... 244
فِهْرِسْتَ الرُّوَاةِ الْمُتَرْجَمِيْنَ مُرَتَّبِيْنَ مُعْجَمِيّاً مَعَ الإِشَارَةِ إِلَى رُتْبَةِ كُلَّ واحدٍ منهمْ مِنْ حيثُ الْجَرْحُ والتَّعْدِيْلُ 246

مُقَدَّمَةٌ

الْحَمْدُ للهِ الْمُنَزَّهِ عَنِ الأسْقَامِ وَالنَّقْصِ وَالْعِلَلِ، سَابِغِ النِّعَمِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَشَافِي الْعِلَلِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى صَاحِبِ الأحَادِيْثِ الْجَلَلِ، الَّذِي عَلَّمَهُ رَبُّهُ مُتَوَاتِرَ الْكِتابِ وَصَحِيْحَ الْحِكْمَةِ وَحُسْنَ دَوَاءِ الْعِلَلِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِيْنَ، الَّذِيْنَ فَقُهُوْا أنَّ قَبُوْلَ الْحَدِيْثِ لَا يَكُوْنُ إلَّا بِزَوَالِ الْعِلَلِ؛ مِنْ أجْلِ أنْ يَبْنُوا الأحْكَامَ الفِقْهِيَّةَ عَلَى الصَّحِيْحِ وَالْحَسَنِ الْخَالِيَيْنِ مِنْ أسْبَابِ الضَّعْفِ وَقَادِحِ الْعِلَلِ، أمَّا بَعْدُ:

فإنَّ السنة النبويَّة تُعَدُّ المصدرَ الثانيَ مِنْ مصادرِ التشريعِ الإسلاميِّ بعدَ القرآنِ الكريمِ، ولمَّا كانتْ منزلتُهُ عاليةً رفيعةً ساميةً فِي هَذِهِ المكانةِ، كانَ الاهتمامُ بِهِ سَنَداً ومَتْناً مِنَ الواجباتِ على أُمَّةِ الإجَابَةِ؛ مِنْ أجْلِ أنْ نُحافظَ عَلَى أحاديثِ المُصْطَفَى –صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ– دونَ زيادةٍ عَلَيْهَا، أَوْ نُقْصَانٍ مِنْهَا؛ لأنَّ الدِّيْنَ الإسْلَامِيَّ كَامِلٌ، والزيادةَ عليهِ تُعَدُّ بِدْعَةً فيهِ، كَما أنَّ النُّقْصَانَ منهُ يُعَدُّ بِدْعَةً كذلكَ، والأخيرُ أخْطَرُ مِنْ سابِقِهِ؛ لأنَّ الزيادةَ ظاهرةٌ غَالِباً، والنُّقْصَانَ منهُ خَفِيٌّ غالِباً، ولا يَتَنَبَّهُ لَهُ إلَّا جَهابِذَةُ العُلماءِ المُتَوَسِّمِيْنَ ذَوِي البَصِيرةِ الثَّاقِبَةِ، كالْعِلَّةِ الاصْطِلَاحِيَّةِ الَّتِي لَمْ يتكلمْ فِيها ويُصَنِّفُهَا إلَّا جَهَابِذَةُ المُحَدِّثِيْنَ، الذينَ يَستطيعونَ أنْ يَتَكَلَّمُوْا في سائرِ أنْواعِ عُلُوْمِ الحديثِ، وليسَ العكسُ.

والعلةُ وعلمُ الْعِلَلِ داخلةٌ في الأنواعِ الأُخرى، سواءٌ الخمسةُ والستونَ التي خَطَّها الإمامُ ابنُ الصَّلاحِ بيمينِهِ، أوِ الثمانيةُ وَالعِشْرونَ نَوْعاً الَّتي ذَكَرَها الإمامُ السّيوطيُّ فِي أوَاخِرِ تَدْرِيْبِهِ، مِنْها ثَلاثةٌ زَادها اسْتِقْلالاً، أمَّا الخمسةُ والعشرونَ الأُخرى فقدْ زادَها غيرُهُ. أوِ الأنواعُ التي زادَها غيرُهُمْ مِنَ العلماءِ، كَما أنَّ لها دَوْراً مُهِمَّاً رائِداً في تحقيقِ المقصودِ الأعظمِ مِنْ علمِ الحديثِ درايةً، في معرفةِ المقبولِ المُحتجِّ بِهِ مِنَ الأحاديثِ، والمردودِ الذي لا يُحْتَجُّ بِهِ مِنْها؛ لأنَّ علمَ العللِ لَهُ كلمةُ الفصلِ في هَذا المجالِ. كَما أنَّ لَهُ دَوْراً بَارِزاً في علمِ الحديثِ روايةً؛ لأنَّ أيَّ وَهْمٍ أوْ خَطَأٍ أوْ غَلَطٍ مِنْ أيِّ مَخْرَجٍ مِنْ مَخارِجِ الحديثِ، سواءٌ كانَ في السندِ أوِ المتنِ، فإنَّهُ يُعَدُّ عِلَّةً فيهِ، قَدَحَتْ فيهِ أوْ لَمْ تَقْدَحْ، خَفِيَّةً كانتْ أوْ جَلِيَّةً.

والدَّارِسُ النَّاظرُ فِي الأدْوارِ الَّتي مَرَّ بِهَا علمُ العللِ، يُدركُ أنَّ الْمُتَقَدِّمِيْنَ مِنَ الْمُحَدِّثِيْنَ قَبْلَ عَصْرِ ابنِ الصَّلاحِ كانُوا يُطلقونَ العلةَ عَلَى الْمَعْنَى الاصْطِلاحِيِّ الخاصِّ، الَّذي يتضمنُ شَرْطَيْهَا – الخفاءَ والقدحَ–، كَما أطْلَقُوها: على العلةِ بِالْمَعْنَى العامِّ، الَّذي اخْتَلَّ فيهِ أحدُ شَرْطَي العلةِ، وَعَلَى العلةِ خارجَ نِطاقِ المعنيينِ كِلَيْهِمَا، كإطْلاقِهِمْ العلةَ عَلَى الحديثِ: الْمَنْسُوْخِ، وَالْمَوْضُوْعِ، وَعَلَى غيرِ ذلكَ، الأمرُ الَّذي يَجْعَلُنا نُصَابُ بِالدَّهْشَةِ وَالْعَجَبِ مِنَ التوسعِ فِي إطْلاقاتِهِمْ للعلةِ فِي هَذَا المَجالِ.

أمَّا ابنُ الصَّلاحِ فقدْ وَضَعَ تَعْرِيفاً يُشيرُ فيهِ إلَى التعريفِ الاصطلاحيَّ للعلةِ، ولَعَلَّهُ أولُ مَنْ ذَكَرَ هَذا التعريفَ، ولكنْ دُوْنَ تحديدِ المَعالمِ الواضحةِ لِكِلا الشرطينِ، كَما هِيَ الحالُ عندَ مَنْ جاءَ بَعْدَهُ، واشتغلَ في مقدمتِهِ الشهيرةِ بأيِّ غَرَضٍ مِنْ أغْراضِ التأليفِ المعروفةِ عندَ علماءِ هَذا الفَنِّ؛ كالإمامِ: النَّوَوِيِّ، أوِ الطِّيْبِيِّ، أوِ الْعِرَاقِيِّ، أوِ السَّيُوطِيِّ. وابنُ الصَّلاحِ وهؤلاءِ وإنْ قَصَرُوا العلةَ عَلَى

ذلكَ الْمَعْنَى الخاصّ، إلَّا أنَّهُمْ لمْ يَبْخَسُوا الْمُتَقَدِّمِيْنَ أَشْيَاءَهُمْ؛ حَيْثُ أشارُوا إلَى أنَّ العلةَ قدْ تُطلقُ عَلَى مَا خَالفَ أحَدَ هَذِيْنِ الشرطينِ –بِالْمَعْنَى العامّ–، كَما أشارُوا إلَى أنَّ المُتَقَدِّمِيْنَ قَدْ أطْلَقُوا العلةَ عَلَى المعنيينِ الخاصّ والعامّ، وَتَوَسَّعُوا أكثرَ فأطْلَقُوا العلةَ بَعِيْداً عَنْ كِلا الشرطينِ، وكانَ لابنِ الصَّلاحِ قَصَبُ السَّبْقِ في تلكَ الإشاراتِ؛ لأنَّ مَنْ بَعْدَهُ قَلَّدَهُ غَالِباً وَنَسَجَ على نَسَقِهِ وَوَتِيْرَتِهِ، وإنْ حَدَّدُوا معالمَ تعريفِ العلةِ اصْطلاحاً أكثرَ منهُ. ولعلَّ ابنَ الصَّلاحِ وَمَنْ جاءَ بَعْدَهُ لَمْ يَقْصِدُوا تَضْيِيْقَ إطْلاقِ العلةِ وَحَصْرَهَا في المَعْنَى الخاصّ، بَلْ رَامُوا أنْ يُبَيِّنُوا أنَّ العلةَ بِهذا المَعْنَى الْمُتَضَمِّنِ للشرطينِ هِيَ الْقِبْلَةُ الأُوْلَى في تَعْليلِ الأحَادِيْثِ، وأنَّها لِصُعُوبَتِهَا وَوُعُوْرَةِ مَسَالِكِهَا، لَمْ يَخُصْ غِمَارَهَا إلَّا جهابذةُ الْمُحَدِّثِيْنَ وَالْأَلْمَعِيُّوْنَ منهمْ، فَأرادُوا أنْ يُنزلوهُمْ مَنازِلَهُمْ، وأنَّ تعليلَ الأحاديثِ بِغَيْرِهَا إنَّما جاءَ تَبَعاً لَها، وإنْ عَدُّوْهُ قِسْماً وَلَيْسَ قَسِيْماً، كَما هِيَ الحالُ في مُصَنَّفَاتِهِمْ.

وَلَمَّا كانَ كتابُ "الْعِلَلِ لابنِ أبي حاتمٍ الرَّازِيّ" مِنْ أشهرِ مُصَنَّفَاتِ الْمُتَقَدِّمِيْنَ فِي علمِ العللِ، سِيَّمَا أنَّ مُعْظَمَهُ أسئلةٌ وَجَّهَهَا لأبيهِ وأبي زُرْعَةَ الرَّازِيَّيْنِ، وإنْ كانَ لأبيهِ النصيبُ الأوْفَرُ مِنْها، مَعَ وجودِ أحاديثَ قليلةٍ لغيرِ ابنِ أبِي حاتمٍ وأبيهِ وأبي زُرْعَةَ، وأنَّ أحاديثَ الكتابِ تجمعُ بينَ العلةِ بالمعنى الخاصّ، وبالمعنى العامّ، وغيرِهِمَا. وَمِنْ هُنا جاءَ اخْتِيَارِي لِهَذا الموضوعِ الْمُهِمّ؛ مِنْ أجْلِ: أنْ أُبَرْهِنَ وَأُدَلِّلَ عَلَى أنَّ الْمُتَقَدِّمِيْنَ كانُوا يُطلقونَ العلةَ عَلَى الْمَعْنَى العامّ، وَعَلَى مَا هُوَ أَوْسَعُ منهُ، كَما كَانُوا يُطلقونَها عَلَى المعنى الخاصّ، سواءٌ بسواءٍ، وأنْ أُبْرِزَ العلةَ بِالْمَعْنَى العامّ، وَمَا خَرَجَ عَنْ نِطاقِ العلةِ بِكِلا المَعْنَيَيْنِ، وَآتِيَ بِنَمَاذِجَ تَطْبِيْقِيَّةٍ عَلَى ذلكَ، حَسَبَ مَا يَسْمَحُ بِهِ الْمَقَامُ، بعدَ الدِّرَاسَةِ النَّظَرِيَّةِ، غيرَ مُرِيْدٍ جَمْعَ كُلِّ النَّمَاذِجِ الَّتِي تُعَدُّ خَارِجَةً عَنْ الْمَعْنَى الخاصّ للعلةِ؛ لَعَلِّي أَكُوْنُ مِنْ أَوَّلِ الرَّاسِمِيْنَ لِرِسَالَةٍ خَاصَّةٍ فِي هَذَا الْمَجَالِ، تَكُوْنُ مُقَدِّمَةً لِمَنْ بَعْدِي مِنْ زُمَلَائِي الْبَاحِثِيْنَ.

وَقَدْ سَمَّيْتُ هَذَا الْبَحْثَ: "الْعِلَّةُ بِمَعْنَاهَا الْعَامّ عِنْدَ الْمُحَدِّثِيْنَ – دِرَاسَةٌ نَظَرِيَّةٌ وَنَمَاذِجُ تَطْبِيْقِيَّةٌ مِنْ عِلَلِ ابْنِ أبِي حَاتِمٍ الرَّازِيّ". وأسألُ اللهَ بِاسْمِهِ الأعْظَمِ، وبِالْمَحَامِدِ الَّتِي سَيُعَلِّمُهَا نَبِيَّنَا –صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ– يَوْمَ يَبْعَثُهُ الْمَقامَ الْمَحْمُوْدَ؛ أنْ يُعِيْنَنِي وَيُوَفِّقَنِي وَيُسَدِّدَنِي مِنْ أوَّلِ أَلِفِهِ حَتَّى آخِرِ يَائِهِ، وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ، وَإِلَيْهِ الإِنَابَةُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلانُ، وُهُوَ حَسْبِي، وَنِعْمَ الْوَكِيْلُ.

أَهَمِيَّةُ الْمَوْضُوْعِ:

تكمنُ أهميةُ الكتابةِ فِي موضوعِ العلةِ بِالْمَعْنَى العامّ فِي الآتِي:

1– إن العلةَ –بنوعيها الخاص والعام– بصفة خاصة، وعلمَ العللِ بصفة عامة، لها منزلة عظيمة ومكانة كبيرة بين علوم الحديث؛ لأنها من أجود أنواعه وأعدلها وأجلها، وأوعرها مسلكاً، وأكثرها دقةً وغموضاً. والعلة بالمعنى العام لا تقلُّ أهميةً عن العلةِ بالمعنى الخاص في هذا المِضْمَارِ؛ لأنَّ المُحَدِّثِيْنَ الذينَ وَهَبَ اللهُ –تباركَ وَ تَعَالَى– لهمْ مَلَكَةَ الحديثِ عَنِ العلةِ بالمعنى الخاصّ، وَهَبَ لهمُ

الملكةَ نَفْسَهَا فِي الحديثِ عَنِ العلةِ بالمعنى العامِّ؛ لأنَّها قِسْمٌ لَهَا لَا قَسِيْمٌ، وإنْ كانتِ الأُولى هِيَ الأَصْلَ والعُمْدَةَ فِي التَّعْلِيْلِ.

2- وجود العلة بالمعنى العام في مصنفات جهابذة المحدثين المتقدمين جنباً إلى جنب مع العلة بالمعنى الخاص، وأنها في حاجة إلى إفراد في مصنفات خاصة بها؛ من أجل إبرازها وتمييزها عن العلة بالمعنى الخاص، التي تُرادُ عند الإطلاق.

3- الاطلاع على طرق العلماء ومسالكهم في علم علل الحديث لا سيما العلة بالمعنى العام، ومعرفة مناهجهم وضوابطهم وشروطهم في بيان العلل وتعليل الأحاديث بصفة عامة، مع المقارنة والموازنة بين العلة بنوعيها في هذا المجال المهم.

4- لبيان أن العلة الجلية القادحة -بالمعنى العام- لتؤثر سلباً في قبول الحديث، كما هي الحال في العلة الخفية القادحة -بالمعنى الخاص-؛ لأن كلتيهما قادحةٌ، وما دامت كذلك فإنها تجعل الحديث مردوداً، أي لا يمكن بناء أي حكم شرعي عليه.

5- العمل على ضرب أمثلة على العلة بالمعنى العام، وذلك بعد تخريج نماذج تطبيقية لها من المصنفات الخاصة بعلم علل الأحاديث، تلكم التي يُظَنُّ أنها إنما صُنِّفَتْ فقط في العلة بالمعنى الخاص المشتهر بين الدارسين والباحثين.

6- التنبيه على أن العلة بالمعنى العام لا تقل في أهميتها عن العلة بالمعنى الخاص المتداول، وأنه إذا أطلق لفظ العلة، فإنه ينبغي أن يفهم السامع أن "أل" في لفظ العلة إنما هي لاستغراق الجنس، أي للعلة بكلا معنييها، وأن لا يفهم أن "أل" في ذلك اللفظ للعهد، وأن المعهود هو العلة بالمعنى الخاص فقط، مع إدراكه أن الأصل في النقد والتعليل هي العلة بالمعنى الخاص، والأُخرى تبع لها.

7- إن فحول المحدثين الذين صنفوا في علل الأحاديث لم يفرقوا بين كلا النوعين، بل عللوا بعض الأحاديث بعلل خفية قادحة -بالمعنى الخاص-، كما عللوا بعض الأحاديث: بعلل ظاهرة غير قادحة، وأخرى بعلل ظاهرة قادحة، وثالثة بعلل خفية غير قادحة، وتلك من التعليل بالمعنى العام، بل عللوا بعلل خارجة عن كلا النوعين، وذلك من باب التوسع في إطلاق العلة، كما سنرى خلال النماذج التطبيقية في الرسالة.

8- العمل على كسر حاجز الخوف من الخوض في علم العلل بصفة عامة، والعلة بالمعنى الخاص بصفة خاصة، وبالمعنى العام بصفة أخص؛ لأن هناكَ رهبةً عند كثير من طلبة العلم من الخوض في هذا الميدان، سيما البحث في العلة بالمعنى العام، والإتيان بنماذج تطبيقية أمثلة على ذلك، فضلاً عن البحث العميق فيها وتصنيفها حسب النماذج المراد دراستها، أو تصنيف أحاديث العلة بالمعنى العام في كتاب معين.

أَسْبَابُ اخْتِيَارِ الْمَوْضُوْعِ وأهدافه:

تَرْجِعُ أسبابُ اخْتِيارِي لِمْوضوعِ العلةِ بِالْمَعْنَى العامّ وأهدافه إلَى مَا يَلِي:

1- نُدرةُ مَنْ كتبوا في هذا الموضوع المهم، الذي يوجد في مصنفات كبار متقدمي المحدثين، الذين تكلموا في علل بعض الأحاديث بالمعنى العام، ككلامهم عن العلة بالمعنى الخاص، سواء بسواء دون تفريق بين النوعين، ولما شاع إطلاق العلة من عصر ابن الصلاح فمن بعده على ما كانت علته خفية قادحة من الأحاديث، ظن بعضهم أن العلة تطلق على ذلك فحسب، مع أن ابن الصلاح ومن جاء بعده أشاروا إلى أن العلة قد تطلق على غير ما اشتهر بينهم، بمعنى أنها تطلق على العلة بالمعنى العام كذلك، وهو ما اختل فيه أحد شرطي العلة، أو اختل كلاهما، كما قد تطلق على غير ذلك.

2- توضيح معنى العلة وبيانها بالمعنيين: الخاص، والعام، وأن العلة لا تنحصر فقط في المعنى الخاص بشرطيه: الخفاء والغموض، والقدح، الأمر الذي سيؤدي إلى اتساع دائرة مفهوم العلة عند كثير من طلبة العلم والباحثين.

3- جمع بعض تفاصيل علم علل الحديث وفروعه بالمعنى العام، وإطلاقات العلة على غير معناها الخاص والعام، مع الإتيان بنماذج عملية على ذلك؛ كي يسهل الرجوع إليها والإفادة منها وقت الحاجة.

4- الإسهام بهذا الجُهْدِ اليسيرِ -جُهْدِ المُقِلّ- في تعزيز المكتبة الحديثية، سيما في علم العلل بنوعيه -الخاص والعام-، وفروع العلة بالمعنى العام، وما يتعلق بها من أمور مهمة.

5- إظهار أن ميدان التعليل لا يقتصر على الأحاديث التي ظاهرها الصحة، والتي يرويها الثقات من الرواة، وذلك عندما تكون العلة بالمعنى الخاص، بل يتعدى هذا الميدان إلى أحاديث غير الثقات، من الصدوقين، ونحوهم، ومَنْ دُونهم، وذلك عندما تكون بالمعنى العام.

6- الرَّدُّ على مَنْ قالَ: إنَّ عِلْمَ الْحَدِيْثِ نَضِجَ وَاحْتَرَقَ؛ لأنَّ هناكَ موضوعاتٍ لَمَّا يَتِمْ بحثُها غالباً في علومِ الحديثِ: كالعلةِ بالمعنى العامّ، وما يتعلقُ بها من مسائلَ وقَضايا مهمةٍ، وإطلاقاتِ الْمُحَدِّثِيْنَ لَها عَبْرَ العُصورِ المُختلفةِ، ومَتَى أُطلقتْ بِكِلَا المَعنيينِ على السَّواءِ، ومتى غلبَ إطلاقُها على المعنى الخاصّ. وعلاقةُ علمِ العللِ بالعلومِ الشرعيةِ الأُخرى سِوَى عُلومِ الحديثِ. وبعضُ الألفاظِ التي استعملها مصنفو كتبِ العللِ عبرَ العصورِ المتعددةِ استعمالاتٍ متنوعةً، مثلُ: لفظِ النَّكارَةِ، الذي يُطلقُ كالعلةِ -بنوعيها- على أحاديثِ الثقاتِ وغيرِ الثقاتِ عندَمَا يقعُ منهمُ الْخَطَأُ أوِ الْوَهْمُ. وتحتاجُ هذِهِ الألفاظُ إلى جمعِ كُلِّ لفظٍ على حِدَةٍ، ودراستِهِ وبيانِ تلكَ الاستعمالاتِ وتطبيقاتِها. ومثل: الإرْسَالِ، وَالانْقِطَاعِ ... إلَخ.

الصُّعُوبَاتُ الَّتِي وَاجَهَتْنِي خِلَالَ الْبَحْثِ:

1- قِلَّةُ وُجودِ حَدٍّ للعلةِ بالمعنى العامّ أو تعريفٍ خاصٍّ بها كالنوعِ الآخرِ، وعدمُ تمييزِها عن العلةِ بالمعنى الخاصّ، ووجودُ تداخلٍ بينَهُما أحياناً، مما أدَّى إلى الحِيْرَةِ والاضْطِرَابِ في اختيارِ نماذجِ الدراسةِ التطبيقيةِ في بعضِ الأحْيَانِ.

2- عباراتُ أبي حاتمٍ وأبي زُرْعَةَ ومَنْ عداهُما المجملةُ في تعليلِ الأحاديثِ غيرُ الواضحةِ المعالمِ، التي تحتملُ أكثرَ من معنىً أحياناً، الأمرُ الذي قَدْ يُشْكِلُ في فَهْمِ العلةِ أو تَحديدِها مِنْ حَيْثُ الْمَبْدَأُ، وهلْ هِيَ بالمعنى الخاصّ، أو بالمعنى العامّ المرادِ دراسَتُهُ، أوغيرِهِما، كالحديثِ المنسوخِ والموضوعِ.

3- نُدرة وجود الدراسات السابقة التي يمكن الاستعانة بها والاستناد إليها في هذا المجال، بل ما وقفتُ عليهِ ما هوَ إلا مجردُ إشاراتٍ وتلميحاتٍ وعباراتٍ في موضوعِ العلةِ بالمعنى العامّ.

4- وجود بعض الأحاديث المعلولةِ فقط عند ابن أبي حاتم، وليست معلولةً عند غيره من العلماء، ووجود أحاديث لم يشر إلى علتها أو لم يعلها إلا أبو حاتم أو أبو زرعة وغيرهما عند ابن أبي حاتم، ولم يعلها غيرهم من العلماء.

5- وجود نقص أو زيادة في رجال بعض الأسانيد في الطبعة التي اعتمدتها من كتاب العلل لابن أبي حاتم، مع عدم وجود ذلك عند من أخرج الحديث نفسه من أصحاب كتب الحديث رواية، ولا يُعلم مصدر ذلك النقص أو الزيادة ومن أين أتي. وقد تعرفت إلى ذلك من خلال قراءتي لكتاب العلل. هذا بالإضافة إلى التصحيفِ والتحريفِ في أسانيد بعض الأحاديث أو متونها، وقد اتضح ذلك لي عند تخريج الحديث من كتب الحديث رواية كذلك.

6- مشقة الوصول أحياناً إلى مصادر الحديث الأصيلة، التي خرجت الحديث الأصلي من نفس طريق ابن أبي حاتم؛ لأنه انفرد في تخريج بعض الأحاديث، وإن كانت نادرة بالنسبة إلى غيرها.

7- عدم ذكر كافة العلل الموجودة في الحديث، والاكتفاء بذكر علة واحدة أو اثنتين في الحديث الواحد بالمعنى العام، وبعد البحث والتقصي تظهر علةٌ أو عللٌ أُخرى، قد تكون أهمَّ من تلك التي ذُكرتْ، كما قد تكون: بالمعنى الخاص للعلة أحياناً قليلة، وهو غير مراد لنا في البحث، أو بالمعنى العام للعلة أحياناً كثيرة، وهو جزء من المراد لنا في البحث، رَاسِمَاً تلكَ العللَ كُلُّهَا.

8- الاختصار في إيراد متون بعض الأحاديث من قبل ابن أبي حاتم، وعدم القدرة على معرفة المتن الأصلي للحديث أحياناً قليلةً عند من أخرجه من أصحاب كتب الحديث رواية من نفس طريق أبي حاتم؛ الأمر الذي يجعل مقارنته مع غيره من المتون أثناء تخريج الحديث لا تكون سهلة عند من أخرجه من غير طريق ابن أبي حاتم.

9- تعليل أبي حاتم وأبي زرعة وغيرهما -وإن كان نادراً- قد يكون أحياناً غير دقيق في بعض الأحاديث؛ لأن أحدهم قد يشير إلى أن العلة منشؤها من فلان، ولكن بعد البحث والتفتيش والدراسة يتبين أن العلة منشؤها من راوٍ آخرَ غير الذي أعلوا الحديثَ به، وهذا نادرٌ، ولكنهُ موجودٌ في بعضِ نماذجِ أحاديثِ الرسالةِ.

الْجُهُوْدُ السَّابِقَةُ فِي مَجَالِ الْعِلَّةِ بِالْمَعْنَى الْعَامّ:

مِنَ الْبَدَهِيّ أنْ لا يكونَ أحدٌ مِنَ الْمُحَدِّثِيْنَ السَّابقينَ أو الْمُشْتَغِلِيْنَ بالحَدِيْثِ قَدْ صَنَّفَ أوْ كَتَبَ في الْعِلَّةِ بالمَعْنَى العامّ بِصِفَةٍ خاصَّةٍ؛ لأنهُ لمْ يكنْ هناكَ فَصْلٌ بينَ العلةِ بالمعنى الخاصّ والعلةِ بالمعنى العامّ، وكانتْ كلُّ واحدةٍ منهما قِسْماً للْأُخْرَى لَا قَسِيْماً لَهَا؛ لأنَّهُمَا وَجْهَانِ لِعُمْلَةٍ واحدةٍ هِيَ الْعِلَّةُ، وَالْقدحُ هُوَ القاسمُ المشتركُ بَيْنَهُمَا فِي عَدمِ قَبُوْلِ الحَدِيْثِ الَّذي وُجِدَتْ فِيْهِ عِلَّةٌ، سَواءٌ أكانتْ خَفِيَّةً أمْ جَلِيَّةً.

أمّا في العصرِ الحديثِ فبعدَ التفتيشِ والبحثِ في النِّتِّ والمواقعِ الموجودةِ فيهِ، وسؤالِ المُتَخصصينَ في الحديثِ وعلومِهِ، تبينَ لي أنه لم يكتبْ أحدٌ مِنَ الباحثينَ أوِ الدَّارسينَ في مجالِ العلةِ بالمعنى العامّ كتابةً خاصةً كَمَا صَنَعْتُ هُنَا، وكانَ مَدارُ حَدِيْثِهِمْ مِنْ خلالِ لمحاتٍ وخطراتٍ وإشاراتٍ خفيفةٍ إلى العلةِ بالمعنى العامّ، وذلكَ من خلالِ الحديثِ عَنِ العلةِ بالمعنى الخاصّ، مَعَ عدمِ ضَرْبِ أمثلةٍ على العلةِ بالمعنى العامّ، وأهمُّ هؤلاءِ الذينَ وقفتُ على دراساتِهِمْ في هذا المجالِ:

الأستاذُ الدكتورُ/ **رِفْعَت فَوْزِي عبدُ المُطلبِ** في رسالتِهِ للماجستيرِ، والتي كانتْ بِعُنْوانِ: "ابنُ أبي حاتمٍ الرَّازيُّ وأثَرُهُ في عُلُومِ الحديثِ"، حيثَ أشارَ في الفصلِ الأولِ مِنَ البابِ الثاني في الصفحتينِ (262و263) إلى أنهُ عندَ قراءةِ كتابِ "العللِ لابنِ أبي حاتمٍ" يتضحُ لنا معنىً واسعاً لمفهومِ العلةِ في الحديثِ، وبينَ أنَّ العلةَ قَدْ أُطلقتْ على مَعْنَيَيْهَا الخاصّ والعامّ في ذلكَ الكتابِ، كما أُطلقتْ على ما سِوَى ذلكَ، وأنَّ معنى وجودِ علةٍ في الحديثِ في كتابِ "العللِ"، هو أن يكونَ فيه شيءٌ يُثِيْرُ الشَّكَّ أوِ الإبْهَامَ، ويحتاجُ إلى توضيحٍ وبيانٍ. ولكنَّ الدكتورَ/ رِفْعَتْ لمْ يشرحْ أو يوضحْ شيئاً عَنِ العلةِ بالمعنى العامّ، كما لم يأتِ بأيّ أُنْمُوْذَجٍ على ذلكَ.

والدكتورُ/ **ماهر ياسين الفحلْ** في رسالتِهِ للماجستيرِ في الفقهِ "أثرُ عللِ الحديثِ في اخْتلافِ الفقهاءِ"، وقد تكلمَ عن العلةِ بالمعنى الخاصّ عندَ المحدثينَ بشرطيها -الغُموضِ والخفاءِ، والقدحِ- في مقدمةِ رسالته في الصفحات من (14-17)، مشيراً إلى العلة بالمعنى العام دون تعريفها، وأنه قرأ

كتاب "العلل لابن أبي حاتم" كله، فوجد فيه أحاديث قد أعلت بالجَرْحِ الظاهرِ، ولعله يَقْصِدُ العلةَ التي اختلَّ فيها الشرطُ الأولُ من شرطيها –الغُموضِ والخفاءِ–، مُوضحاً تصنيفاتِ تلكَ العللِ، ذاكراً أرقامَ كُلِّ صنفٍ في كتابِ العللِ؛ ليسهلَ الرجوعُ إليها لمنْ أرادَ مِنَ الباحثينَ، وكانَ عددُها سبعةً وأربعينَ ومائتي حديثٍ، دونَ أن يخوضَ في شيءٍ منها، مُريداً بهذا الصنيعِ القيمِ أن يبينَ أن علماءَ الحديثِ الْمُتَقَدِّمِيْنَ قد تَكلموا وَمَثَّلُوْا للعلةِ بالمعنى العامّ، كما تكلموا وَمَثَّلُوْا للعلةِ بالمعنى الخاصّ.

وقد كرر الدكتور/ **ماهر الفحل** كلامه نفسه في كتابه الكبير القيم "الجامع في العلل والفوائد" في الصفحات من (28–30)، موضحاً أن العلة بالمعنى العام علم الأولين من المحدثين، وأن العلة بالمعنى الخاص علم المتأخرين منهم، ولكنه لم يتكلم عن العلة بالمعنى العام بأي شرح أو بيان لها، كما أنه لم يأتِ لها ولو بأنموذج واحد من باب بالمثال يتضح المقال، وذلك في كلا الكتابين.

والدكتور/ **عبد الله الصياح**، الذي أشار إلى العلة بالمعنى العام عند المحدثين في بحثه الموسوم ب "جهود المحدثين في بيان علل الحديث"، حيث بدأه بالمعنى العام للعلة على غير العادة عند من تكلموا في العلة الذين يقدمون العلة بالمعنى الخاص، موضحاً أن ابن الصلاح قد أشار إلى ذلك، ومبيناً أن هناك أمثلةً كثيرةً لها في كتاب "العلل لابن أبي حاتم" وغيره، وفي تطبيقات أئمة الحديث المتقدمين، وأن العلة كانت تشمل كلا المعنيين عندهم، وذلك في صفحة (7) من ذلك البحث، لكنه لم يتكلم عن العلة بالمعنى العام، سوى هذه الإشارة، بالإضافة إلى أنه لم يمثل لها ولو بمثال واحد على الأقل.

وفريق من الباحثين –وعددهم تسعة– تحتَ إشرافِ الدكتورينِ/ **سعدٍ الحُمَيِّدِ، وخالدٍ الجُرَيْسِيّ**، الذين عملوا على تحقيق مخطوطات علل ابن أبي حاتم الرازي كله، ومع أنهم أشاروا إلى العلة بمعنييها في الصفحات (47–52) من المجلد الأول من السبعة، إلا أنهم لم يُشيروا إلى المعنى الخاص أو العام، ولا حتى في حديث واحد صراحةً من هذا المشروعِ الكبيرِ خلالَ التحقيقِ.

وتكرر الحال في المشروع نفسه الذي تبنته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ووزعت مخطوط علل ابن أبي حاتم على طلبة الدكتوراه؛ لتحقيقه على أنصبة محددة، وذلك من خلال قسم السنة وعلومها التابع لكلية أصول الدين، وقد نظرت في ثلاثةِ نماذجَ من التحقيقِ توفرتْ لي، وهيَ: للدكتور/ محمد بن تُرْكِي التُّرْكِي، الذي ذكر مثالاً واحداً للعلة الظاهرة القادحة في الصفحة (52) من مقدمة رسالته للدكتوراه، وهو حديثُ رَقْمِ (102) من علل ابن أبي حاتمٍ الرازيّ، أما في رسالته فلم يذكر

ولم يشر إلى أي علة صراحة، وعبد الله بن عبد العزيز الغُصْن، وتركي بن فهد الغُمَيْز، وغيرهمْ، ممن اشتركوا في التحقيق، لا إِخَالُهُمْ إلا قد نَسَجُوا طُرًّاً عَلَى المِنْوَالِ نَفْسِهِ.

والأستاذ/ **أبو سُفْيَانَ مُصْطَفَىْ بَاحُوْ** في كتابه "العلة وأجناسها عند المحدثين"، الذي يُعَدُّ من أفضلِ الكتبِ التي سُطِّرَتْ في مجالِ العِلِلِ في العصرِ الحديث؛ لأنه جمعَ فيه بينَ الأصالةِ والمعاصرةِ في علمِ العلل، وأضاف فيه إضافاتٍ نوعيةً، سيما الأجناسُ الخمسةُ والعشرونَ التي زادها على العشرةِ التي كتبها الإمامُ الحاكمُ في علومِهِ منذ ما يزيد على عشرةِ قرونٍ من الزمن. وقد أشار إلى العلة بالمعنى العام بعد أن ذكر تعريف العلة اصطلاحاً –بالمعنى الخاص–، وشرطيها، بين في الصفحات من (20–23) أن المحدثين قد يطلقون العلة على غير المعنى الاصطلاحي، وأن هذا الاستعمال إنما هو من باب التوسع فقط، واستعمال اللفظِ بمعناهُ العامّ. كما أشارَ إلى ذلكَ في الصفحاتِ (81و244و245)، ولكنْ دونَ أيّ تفصيلٍ في مجالِ العلةِ بالمعنى العامّ، إلا مجردَ إشاراتٍ خفيفةٍ، سواءٌ في هذهِ الصفحاتِ أو غيرِها من كتابِهِ القيمِ.

وقد أفدتُ من بعضِ ما خَطَّ هؤلاءِ جميعاً وغيرُهُمْ بِأَيْمَانِهِمْ، ولكنْ بنسبٍ مختلفةٍ؛ لأنني لا أدَّعِي الإتيانَ بشيءٍ جديدٍ في مجالِ العلةِ بالمعنى العامّ؛ لأنَّ الأحاديثَ –نماذجَ الدراسةِ– موجودةٌ في كتابِ "العللِ لابنِ أبي حاتمٍ الرَّازيّ"، إلا أنني أردتُ أنْ أُبينَ أنَّ أحداً لم يسبقْ لهُ أن رَسَمَ رسالةً أو بحثاً في هذا الموضوعِ الْمُهِمّ بشكلٍ خاصّ، وقدْ بذلتُ جُهْداً في انتقاءِ هذهِ الثُّلَّةِ مِنَ الأحاديثِ للعلةِ بِالْمَعْنَى العامّ حَسَبَ فَهْمِي المُسَبَّقِ لَهَا.

مَنْهَجِي فِي الْبَحْثِ وَالدِّرَاسَةِ واخْتِيَارِ النَّمَاذِجِ وَالتَّخْرِيْجِ:

أمَّا مَنْهَجِي فِي ذلكَ كُلِّهِ فَقَدْ جَاءَ عَلَى النَّحْوِ الآتِي:

1– مَنْهَجِي فِي الْبَحْثِ:

اعتمدتُ في علل ابن أبي حاتم على طبعة واحدة، وهي طبعة دار السلام بحلب، المرقمة أحاديثها من قبل المحقق، والتي تتكون من جزأين في مجلد واحد. وقد رقمت الأحاديث ترقيماً آخر غير ترقيم محقق كتاب العلل، من واحد إلى أربعين، وجعلته قبل ترقيم المحقق؛ كي تسهل الإحالة إليه. وأضفت كلمة "مسألة" بين رقمي ورقم المحقق.

أما من حيث المنهجُ فقد اعتمدت على المنهجِ: الاستقرائيّ، والاستنباطيّ، والتحليليّ، مع الاستفادة من المنهج الوصفيّ، مناهجَ للدراسةِ في: قراءة الأحاديث، وتتبعها، وتوصيف العلل التي ذكر أبو حاتم وأبو زرعة أغلبها، وغيرهما، وتحليل محتواها؛ من أجل اختيار الأحاديث –نماذج الدراسة–

ذات العلة بالمعنى العام، وتلك التي تلحق بها وأطلقت من باب التوسع، وجميعها تم ترشيحها من علل ابن أبي حاتم الرازي.

وإذا نقلت نصاً، فأضعه بين علامتي تنصيص، ذاكراً المصدر أو المرجع في الحاشية دون كلمة "انظر إلى"، أما إذا لم يكن النقل كذلك، فلا أضعه بين علامتي تنصيص، مقدماً كلمتي "انظر إلى" على ذكر المصدر أو المرجع.

أما إذا أردت ذكر أقوال المحدثين في مسألة واحدة، فإنني أسوق أقوالهم مرتباً إياها من الأقدم إلى الأحدث.

2- مَنْهَجِي فِي اخْتِيَارِ النَّمَاذِجِ التَّطْبِيْقِيَّةِ:

عملتُ على اختيارِ النماذجِ التطبيقيةِ خارجَ نطاقِ العلةِ بالمعنى الاصطلاحيّ الخاصّ المشهورِ عندَ المُحَدِّثِيْنَ، وذلكَ وَفْقَ ما رأيتُهُ مناسِباً ملائِماً لتعريفِ العلةِ بالمعنى العامّ الذي ارتضيتُهُ ووضعتُهُ لَها، وما لهُ عَلاقَةٌ بها، مُسْتَأنِساً بتعريفِ مَنْ وجدتُهُ مُعَرِّفاً لها في هذا المضمار؛ وهي التي أريد تناولها في الدراسة التطبيقية من خلال الاستقراء التام المتأني لكتاب علل ابن أبي حاتم الرازي. وقد صنعتُ لكلّ أُنْمُوْذَجٍ أو أكثرَ عُنْواناً مُنْتَزَعاً مِمَّا اندرجَ تحتَهُ مِنْ أنموذجٍ أو نماذجَ تُعَدُّ نظائرَ لبعضِها بَعْضاً، مَعَ التعريفِ بالنوعِ الموجودِ ضِمْنَ ذلكَ العنوانِ فِي الحَاشِيَةِ، وأوردتُ كُلَّ حديثٍ بِرَقْمِهِ الموجودِ في الطبعةِ التي اعتمدتُها مِنْ كتابِ العللِ، مُشِيراً في الحاشيةِ إلى البابِ الفقهيّ الذي ينتمي إليهِ، ووضعت قبل الرقم كلمة "مسألة"؛ كي تسهل الإحالة عليها فيما بعدُ. ومن الجديرِ ذكرُهُ هُنا، أنَّ اخْتِيَارَ النَّمَاذِجِ الْحَدِيْثِيَّةِ إنَّما جَاءَ بِنَوْعٍ مِنَ الْحِرْصِ وَالتَّأَنِّي وَإعْمَالِ الذِّهْنِ وَالصَّبْرِ؛ لأنَّ الأمرَ لَمْ يَكُنْ سَهْلاً مُيَسَّراً كَمَا يُظَنُّ، وَمِنْ هُنَا لَمْ يَكُنْ عَدَدُ النَّمَاذِجِ مُتَّحِداً تَحْتَ كُلِّ عُنْوَانٍ؛ وَذَلِكَ نَظَراً إلَى: طُوْلِ الْبَحْثِ، أوْ تَوَسُّطِهِ، أوْ قِصَرِهِ، فِي دِرَاسَةِ كُلِّ حَدِيْثٍ حَسَبَ مُقْتَضَيَاتِ حَاجَتِهِ إلَى ذَلِكَ، وَحَتَّى يَكُوْنَ هُنَاكَ نَوْعٌ مِنَ التَّوَازُنِ النِّسْبِيّ فِي تَقْسِيْمِهَا إلَى مَبَاحِثَ ضِمْنَ فُصُوْلٍ.

3- مَنْهَجِي فِي غَرِيْبِ الأَلْفَاظِ وَالأَنْسَابِ:

عملتُ على ضبطِ الألفاظِ والأسْماءِ والْكُنَى والأَلْقابِ الغريبةِ بالشكلِ، وبينتُ المرادَ مِنْ غريبِ الألفاظِ، وَعَرَّفْتُ بالأنْسَابِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، مُعتمداً على بعضِ: كتبِ اللغةِ، وغريبِ الحديثِ، والأنْسابِ، المشهورةِ في كُلِّ مَجَالٍ.

4- مَنْهَجِي فِي التَّخْرِيْجِ:

خَرَّجْتُ الحديثَ مِنْ كتبِ الحديثِ رِوايةً ونحوِها مِمّا يَرْوِي بالسندِ المتصلِ، وذلكَ على حَسَبِ الضَّرُوْرَةِ، وَبِقَدَرِ ما احتجتُ إليهِ في البحثِ وفي دراسةِ عِلَّةِ الحديثِ أوْ عِلَلِهِ بالمعنى العامّ، وما وُجِدَ مِنِ العِلَّةِ بالمعنى الخاصّ أثناءَ تخريجِ العللِ خَلَا مَا يُذْكَرُ بَيَّنْتُهُ، وذلكَ التخريجُ يزيدُ وينقصُ حَسَبَ تلكَ الحاجةِ؛ لأنَّ صُلْبَ البحثِ ومتنهِ وجوهرِهِ يَخْتَصُّ في العلةِ بالمعنى العامّ، ومِنْ هُنا اقتصرتُ على ما يُوظفُ في خدمةِ هذِهِ الفكرةِ المُهِمَّةِ؛ ولستُ هُنا بِصَدَدِ تخريجِ الحديثِ تَخْرِيْجاً شامِلاً مِنْ كتبِ

الحديثِ روايةً ونحوِها؛ لأنَّ التخريجَ العامَّ الشَّامِلَ لَهُ مَجَالُهُ الخاصُّ بِهِ، أمّا هُنا فلا طائِلَ مِنَ التوسعِ فِيْهِ، إلا حَسَبَ الحاجةِ كَما تَقَدَّمَ آنِفاً؛ لأنَّ ما نحتاجُ إلَيْهِ منهُ لَيُعَدُّ قرينةً نُوَظِّفُهَا في إثباتِ العلةِ أو العللِ بالمعنى العامّ، وما يتعلقُ بها مِنْ أُمورٍ مُهِمَّةٍ، كَتَمْيِيْزِهَا عَنِ العلةِ بالمعنى الخاصّ، أوْ مُقارَنَةٍ بينَ الأسانيدِ، أو ترجيحٍ، ونحوِ ذلكَ.

5- مَنْهَجِي فِي تَرَاجِمِ الرُّوَاةِ:

ترجمتُ الرواةَ ببيانِ اسمِ كل واحد منهم، ونسبه، ونسبته، وكنيته، وضبطها بالشكلِ، بالإضافةِ إلى وفاته، وما فيه من إرسال أو تدليس، أو ما وُجِدَ منها، مع ذكر أقوال مَنْ وقفت على أقوالهم من علماء الجرح والتعديل، متوسعاً أو متوسطاً حسب حالة الراوي، مرتباً أقوالهم حسب تاريخ وفياتهم من الأقدم إلى الأحدث، مقدماً التوثيقَ على التجريح، في حالة النقل من كتاب واحد، أو وجود أكثر من قول للمعدل أو المجرح في الراوي الواحد، أما الصحابة فاختصرت تراجمهم؛ لأنهم جميعاً عدول، مع اختلاف درجاتهم في الحفظ والضبط، وفي نهاية كل ترجمة أذكر خلاصة القول في الراوي منتزعة من مجموع تلك الأقوال حسب أصول علم الجرح والتعديل.

وإذا لم أقف على كتاب المجرح أو المعدل أو غيرهما، ووجدت قوله في كتاب آخر، فإنني أقول: نقل فلان عن فلان قوله، ونحوها، ذاكراً في الحاشية الكتاب الذي نقل صاحبه ذلك القول.

أما ما يتعلق بالعلماء الذين نقلنا أقوالهم أو نقلنا عنهم، فقد اكتفينا بذكر تاريخ وفاة كل واحد منهم بجانب اسمه؛ لأن أغلبهم من المشاهير؛ ولعدم إثقال الحواشي، إلا من كان غيرَ مشهورٍ منهم، فقد ترجمته في الحاشية، أو ما دعت الحاجة إلى ترجمته في أحيانٍ نادراتٍ.

6- مَنْهَجِي فِي بَيَانِ الْعِلَّةِ بِالمَعْنَى الْعَامّ:

حَرَصْتُ على الاجتهادِ في بيانِ العلةِ بالمعنى العامّ، وهي تلك التي اختلَّ فيها شرطُ الخفاء، فكانت ظاهرة، أو اختل فيها شرط القدح، فكانت غير قادحة، أو اختل فيها الشرطان، فكانت ظاهرة غير قادحة، أو لم تكن بالمعنى الخاص ولا العام للعلة، كما هي الحال في الحديث المنسوخ والموضوع ونحوهما. وبعد إخراج العلة أو أكثر التي ذكرها أبو حاتم أو أبو زرعة -وهي الأغلب-، أو كلاهما، أو غيرهما -وهذا نادر-، أبحث عن علل أخرى في السند -وهو الأغلب-، أو في المتن -وهو قليل-، وقد أجد بينها علة بالمعنى الخاص، فأذكرها ضمن العلل، مشيراً في نهاية علة أو علل كل حديث إلى ما ذكره أبو حاتم أو أبو زرعة أو كلاهما أو غيرهما من تلك العلل، وما لم يذكروه.

وكنتُ أُفصلُ القولَ في توضيح كل علة على حدة، وبيان ما يتعلق ببعضها من أمور مهمة؛ من أجل التدليل على أن ما ذكره المعللون علة بالمعنى العام، وأن ما ذهبوا إليه من التعليل كان صحيحاً، وكذا الحال فيما أخرجته من العلل بالمعنى العام. وكل ذلك يظهر لي بجلاء بعد دراسة كل ما يتعلق بالحديث والاطلاع على أقوال العلماء فيه، وبعد تخريجه ما تدعو إليه الضرورة أو الحاجة؛ لإثبات ما أريد إثباته من وجود علة أو علل بالمعنى، سواء ذكرها من عللّه، أو لم يذكرها؛ لأن

الاطلاع المسبق والتخريج حسب الحاجة على ضوئه، جعلاني أذكر مع كل علة أقوال العلماء في كثير من تلك العلل؛ كقرائن ترجيح، أو دليل على إثبات العلة بالمعنى العام، أو إزالة علة موجودة في الحديث، كتصريح مدلس بالسماع، أو علة إرسال بإثبات الوصل، أو غير ذلك مما له فائدة.

وفي الراوي الصدوق الذي خف ضبطه قليلاً، اعتمدت قول أبي حاتم الرازي، الذي يعد خفة الضبط علة قادحة، بالإضافة إلى كونها ظاهرة اختل فيها أحد شرطي العلة –الخفاء–، الأمر الذي يدخلها في المعنى العام للعلة.

وقد عملت على ترتيب أقوال العلماء في بيان علة الحديث في أكثر الأحيان، مرتباً إياها من القديم إلى الحديث، وقد أقدم الحديث على القديم حسب الحاجة.

وحيثما ورد الفعل الماضي "قُلْتُ"، فهو من الباحث، سواء أكان في ذلك عند بيان العلل، أم في غيرها.

7- مَنْهَجِي فِي الْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيْثِ:

بعدَ الخُطُواتِ السابقاتِ، أحكمُ على سندِ الحديثِ الذي أوردَهُ ابنُ أبي حاتمٍ غالباً، من حيثُ القَبُولُ والردُّ، وذلكَ مِنْ خلالِ أضعفِ حلقةٍ أو حلقاتٍ في الإسنادِ، التي تُوجدُ فيها العلةُ أو العللُ القادحةُ.

8- مَنْهَجِي فِي تَرْتِيْبِ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ فِي الْحَوَاشِيْ:

إذا كان الرجوع إلى مصدر أو مرجع واحد، فأذكره في الحاشية باختصار مفيد، تاركاً التفصيل في قائمة المصادر والمراجع. أما إذا كان الرجوع إلى أكثر من مصدر أو مرجع، فإنني أراعي في ذكرهم تاريخ الوفاة من الأقدم إلى الأحدث.

هَذَا، وَقَدِ اقْتَضَتْ طَبِيْعَةُ الْبَحْثِ أنْ يَتَكَوَّنَ هَيْكَلُهُ مِنْ: الْمُقَدِّمَةِ، وَسِتَّةِ فُصُوْلٍ، وَخَاْتِمَةٍ، وَفَهَارِسَ فَنِّيَّةٍ.

أمَّا الْمُقَدِّمَةُ فقدْ بينتُ فيها: أهميةَ الموضوعِ، وأسبابَ اختيارِهِ، والصُّعُوْبَاتِ الَّتِي وَاجَهَتْنِي، والْجُهُوْدَ السَّابِقَةَ، ومَنْهَجِي فِي البَحْثِ وَالدِّرَاسَةِ واخْتِيَارِ النَّمَاذِجِ وَالتَّخْرِيْجِ.

الْفَصْلُ الأوَّلُ– الْعِلَّةُ لُغَةً وَاصْطِلَاحاً وَنَوْعَاهَا وَإِطْلَاقُهَا عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِيْنَ والْمُحْدَثِيْنَ

ويتكونُ مِنْ: تمهيدٍ وسِتَّةِ مباحثَ: –

التَّمْهِيْدُ.

الْمَبْحَثُ الأوَّلُ– العِلَّةُ لُغَةً وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ أُمُوْرٍ مُهِمَّةٍ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي– العِلَّةُ اصْطِلَاحاً أوْ بالمَعْنَى الخَاصِّ عِنْدَ المُحَدِّثِيْنَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ أُمُوْرٍ مُهِمَّةٍ.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ– العِلَّةُ بالمَعْنَى العَامِّ أوْ إطْلَاقاً وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ أُمُوْرٍ مُهِمَّةٍ.

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ– خُلَاصَةُ القَوْلِ فِي إطْلَاقِ العِلَّةِ بِالمَعْنَيَيْنِ الخَاصِّ وَالعَامِّ.

الْمَبْحَثُ الخَامِسُ– هَلْ ضَيَّقَ اللَّاحِقُوْنَ مِنَ المُحَدِّثِيْنَ مَا وَسَّعَهُ السَّابِقُوْنَ فِي اسْتِعْمَالِ العِلَّةِ وَتَوْظِيْفِهَا؟.

الْمَبْحَثُ السَادِسُ– ويتضمنُ ثلاثةَ مطالبَ: –

الْمطلبُ الأولُ– ترجمةٌ موجزةٌ لأبِي حاتمٍ الرَّازيّ.

الْمطلبُ الثانِي– ترجمةٌ موجزةٌ لأبِي زُرْعَةَ الرَّازيّ.

الْمطلبُ الثالثُ– ترجمةٌ موجزةٌ لابْنِ أبِي حاتمٍ الرَّازيّ.

الْفَصْلُ الثَّانِي– ويتكونُ مِنْ مبحثينِ اثنينِ: –

الْمبحثُ الأوَّلُ– ثلاثةُ نماذجَ للإعْلالِ بتعارضِ الْوَصْلِ مَعَ الإرسالِ وترجيحُ الإرسالِ.

الْمبحثُ الثَّانِي– ثلاثةُ نماذجَ للإعلالِ بتعارضِ الوقفِ مَعَ الرفعِ وترجيحُ الوقفِ.

الْفَصْلُ الثَّالِثُ– ويتكونُ مِنْ أربعةِ مباحثَ: –

الْمبحثُ الأولُ– أُنْمُوذجانِ للإعْلالِ بتعارضِ الوقفِ مَعَ الرفعِ وترجيحُ الرفعِ.

الْمبحثُ الثانِي– ثلاثةُ نماذجَ للإعْلالِ بتعارضِ الرفعِ مَعَ الرفعِ وترجيحُ أحدِهِمَا على الآخرِ.

الْمبحثُ الثالثُ– أُنْمُوذجٌ للإعلالِ بإبدالِ تابعيٍّ بصحابيٍّ –رَضِيَ اللهُ عنهُ–.

الْمبحثُ الرابعُ– أُنْمُوذجانِ للإعلالِ بالنسخِ.

الْفَصْلُ الرابعُ– ويتكونُ مِنْ ثلاثةِ مباحثَ: –

الْمبحثُ الأولُ– أُنْمُوذجانِ للإعْلالِ براوٍ مُبْهَمٍ أوْ أكثرَ في سندِ الحديثِ.

الْمبحثُ الثانِي– ثلاثةُ نماذجَ للإعْلالِ بإبدالِ صحابيٍّ بصحابيٍّ آخرَ –رَضِيَ اللهُ عنهمْ–.

الْمبحثُ الثَّالثُ– ثلاثةُ نماذجَ للإعْلالِ براوٍ لمْ يسمعْ مِنْ راوٍ آخرَ.

الْفَصْلُ الخامسُ– ويتكونُ مِنْ ثلاثةِ مباحثَ: –

الْمبحثُ الأولُ– أربعةُ نماذجَ للإعلالِ براوٍ مجهولٍ أوْ أكثرَ في سندِ الحديثِ.

الْمبحثُ الثانِي– ثلاثةُ نماذجَ للإعلالِ بضعفِ راوٍ أوْ أكثرَ في سندِ الحديثِ.

الْمبحثُ الثالثُ– أُنْمُوذجانِ للإعْلالِ بالتصحيفِ في متنِ الحديثِ.

الْفَصْلُ السَّادِسُ– ويتكونُ مِنْ خمسةِ مباحثَ: –

الْمبحثُ الأولُ– ثلاثةُ نماذجَ للإعْلالِ بوضعِ الحديثِ.

الْمبحثُ الثانِي– أُنْمُوذجٌ للإعْلالِ بزيادةِ صحابيٍّ –رَضِيَ اللهُ عنهُ– في سندِ الحديثِ.

الْمبحثُ الثالثُ– أُنْمُوذجانِ للإعْلالِ بالاختلاطِ.

الْمبحثُ الرابعُ– أُنْمُوذجانِ للإعْلالِ بالتدليسِ.

الْمبحثُ الخامسُ– أُنْمُوذجٌ للإعْلالِ بأنَّ راوٍ في السندِ لا يُكْنَى.

الْخَاتِمَةُ: وَقْد تَضَمَّنَتِ النَّتائِجَ الَّتِي تَوَصَّلْتُ إِلَيْهَا مِنْ خِلَالَ البَحْثِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى تَوْصِيَاتِي لِلدَّارِسِيْنَ وَالْبَاحِثِيْنَ.

الْفَهَارِسُ الْفَنِّيَّةُ: وَتَتَضَمَّنُ الآتِيَ:

فِهْرِسْتَ الْمَصادِرِ والْمراجِعِ مُرَتَّبَةً مُعْجَمَيّاً.

فِهْرِسْتَ أطْرَافِ الأحَادِيْثِ مرتبةً مُعجمياً.

فِهْرِسْتَ الرُّوَاةِ الْمُتَرْجَمِيْنَ مُرَتَّبِيْنَ مُعْجَمِيّاً مَعَ الإشَارَةِ إلَى رُتْبَةِ كُلَّ واحدٍ منهمْ مِنْ حيثُ الْجَرْحُ والتَّعْدِيْلُ.

وَبَعْدُ: فَهَذا مَا أرَدْتُ بَيَانَهُ فِي هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ، وَالْكَمَالُ الْمُطْلَقُ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالأفْعَالِ إنَّمَا هُوَ للهِ –عَزَّ وَ جَلَّ– وَحْدَهُ، وَالْخَطَأُ وَالْوَهْمُ مِنْ طَبِيْعَةِ الْبَشَرِ، فَإنْ أصَبْتُ فَمِنْ فَضْلِ اللهِ –سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى– وَتَوْفِيْقِهِ، وَإنْ أخْطَأْتُ فَأنَا إنْسَانٌ أُخْطِئُ وَأُصِيْبُ، وأسْتَغْفِرُ اللهَ –تَعَالَى– فِي الأحْوَالِ كُلِّهَا.

وَاللهَ أسْأَلُ أنْ يُعِيْنَنِيَ وَيُوَفِّقَنِيَ وَيُتَابِعَنِيَ مُتَابَعَةً تَامَّةً؛ مِنْ أجْلِ إتْمَامِ هَذَا الْبَحْثِ بِمَا يُرْضِيْهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَأنْ أقْتَحِمَ عَقَبَتَهُ وَأجُوْزَ صِرَاطَهُ بِمَعِيَّةِ رَبِّي وَخَالِقِي الَّذِي اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ اسْتِوَاءً يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ بِلَا كَيْفٍ، إنَّهُ سَمِيْعٌ قَرِيْبٌ يُجِيْبُ دَعْوَةَ مَنْ دَعَاهُ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيْلُ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أنِ الْحَمْدُ للهِ رِبِّ الْعَالَمِيْنَ.

الْفَصْلُ الأوَّلُ

الْعِلَّةُ لُغَةً وَاصْطِلَاحاً وَنَوْعَاهَا وَإِطْلَاقُهَا عِنْدَ المُتَقَدِّمِيْنَ والمُحْدَثِيْنَ

ويتكونُ مِنْ: تمهيدٍ وستةِ مباحثَ: –

التَّمْهِيْدُ.

- **الْمَبْحَثُ الأوَّلُ**– العِلَّةُ لُغَةً وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ أُمُوْرٍ مُهِمَّةٍ.
- **الْمَبْحَثُ الثَّانِي**– العِلَّةُ اصْطِلَاحاً أوْ بالمَعْنَى الخَاصّ عِنْدَ المُحَدِّثِيْنَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ أُمُوْرٍ مُهِمَّةٍ.
- **الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ**– العِلَّةُ بالمَعْنَى العَامّ أوْ إطْلَاقاً وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ أُمُوْرٍ مُهِمَّةٍ.
- **الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ**– خُلَاصَةُ القَوْلِ فِي إطْلَاقِ العِلَّةِ بِالمَعْنَيَيْنِ الخَاصّ وَالعَامّ.
- **الْمَبْحَثُ الخَامِسُ**– هَلْ ضَيَّقَ اللَّاحِقُوْنَ مِنَ المُحَدِّثِيْنَ مَا وَسَّعَهُ السَّابِقُوْنَ فِي اسْتِعْمَالِ العِلَّةِ وَتَوْظِيْفِهَا؟.
- **الْمَبْحَثُ السَادِسُ**– ويتضمنُ ثلاثةَ مطالبَ: –
  - **الْمطلبُ الأولُ**– ترجمةٌ موجزةٌ لأبِي حاتمٍ الرَّازيّ.
  - **الْمطلبُ الثانِي**– ترجمةٌ موجزةٌ لأبِي زُرْعَةَ الرَّازيّ.
  - **الْمطلبُ الثالثُ**– ترجمةٌ موجزةٌ لابْنِ أبِي حاتمٍ الرَّازيّ.

الْفَصْلُ الأَوَّلُ

الْعِلَّةُ لُغَةً وَاصْطِلَاحاً وَنَوْعَاهَا وَإِطْلَاقُهَا عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِيْنَ والْمُحْدَثِيْنَ

التَّمْهِيْدُ

"اتفقَ أئمةُ الحديثِ على عِظَمِ أهميةِ علمِ العِلَلِ، وسُمُوِّ قيمتِهِ ودقةِ مباحثِهِ دونَ سائرِ علومِ الحديثِ[1]". ويُعَدُّ علمُ العللِ دونَ باقي علومِ الحديثِ صاحبَ الكلمةِ الفصلِ النهائيةِ في قَبولِ الحديثِ وبناءِ الأحكامِ عليهِ، أو عدمِ قَبولِهِ.

وَحُكْمُ تَعَلُّمِهِ فَرْضُ كِفايةٍ عَلَى المُسْلمينَ[2]. بمعنى أنه مطلوبٌ من مَجْمُوْعِ المُكَلَّفِيْنَ وليسَ مِنْ جَمِيْعِهِمْ كَفَرْضِ العَيْنِ، وإذا تَعَلَّمَهُ بَعْضُهُمْ سَقَطَ الإثمُ والحَرَجُ عَنِ الباقينَ، وإذا لمْ يتعلمْهُ أحدٌ فيأثمُ الجَمِيعُ؛ لأنهمْ أهملوا هذا الواجِبَ[3].

وعلمُ العللِ مبنيٌّ عَلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ، وليسَ على اليَقِينِ، كما يقولُ: الحافِظُ العَلائِيُّ (ت761هـ)[4]، والحافِظُ ابنُ حَجَرٍ (ت852هـ)[5]. والعلةُ –لأهميتِها وكونِها تدخلُ في سائرِ الأنواعِ الأُخْرَى–[6] لها مباحثُ وفُروعٌ وتفصيلاتٌ كثيرةٌ، ولكنَّنا سنقتصرُ هُنا في حديثِنا عَنِ العلةِ على ما يَخُصُّ بَحْثَنا هذا فَحَسْبْ؛ لأنَّهُ شاهدُنا هُنا، ولا نريدُ تَكْرَارَ ما هُوَ موجودٌ مَسْطُورٌ في الكُتُبِ عَنِ العِلَّةِ، فنقولُ وباللهِ التَّوْفيقُ، ومنهُ المتنُ والإسنادُ، وإليهِ الاستنادُ.

---

(1) العلة وأجناسها عند المحدثين: (/51).

(2) انظر إلى المرجع السابق: (/9).

(3) انظر إلى علم أصول الفقه لعبدالوهاب خلاف (/108).

(4) انظر إلى جامع التحصيل: (/132)، حيث قال: "والمتبع في التعليل إنما هو غلبة الظن".

(5) انظر إلى فتح الباري: (585/1)، حيث يقول: "تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن؛ فإذا قالوا: أخطأ فلان في كذا، لم يتعين خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجح الاحتمال، فيعتمد، ولولا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ، وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه في حد الصحيح".

(6) انظر إلى العلة وأجناسها عند المحدثين: (/100).

الْمَبْحَثُ الأوَّلُ

العِلَّةُ لُغَةً وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ أُمُوْرٍ مُهِمَّةٍ

الْعِلَّةُ لُغَةً: "الْعَلُّ والْعَلَلُ: الشَّرْبَةُ الثَّانِيَةُ ... وَعَلَّهُ يَعِلُّهُ إذا سَقَاهُ السَّقْيَةَ الثَّانِيَةَ ... وعَلَّتِ الْإِبِلُ تَعِلُّ وتَعِلُّ إذا شَرِبَتِ الشَّرْبَةَ الثَّانِيَةَ ... عَلَّ الرَّجُلُ يَعِلُّ مِنَ الْمَرَضِ، وعَلَّ يَعِلُّ ويَعِلُّ مِنْ عَلَلِ الشَّرابِ ... وأَعْلَلْتُ الْإِبِلَ إذا أَصْدَرْتَهَا قَبْلَ رَيِّها ... أَعْلَلْتُها وعَلَلْتُها أَنْ تَسْقِيَهَا الشَّرْبَةَ الثَّانِيَةَ ثُمَّ تُصْدِرُهَا رِوَاءً، وإذا عَلَّتْ فَقَدْ رَوِيَتْ. وعَلَّ الضَّارِبُ الْمَضْرُوبَ إذا تَابَعَ عَلَيْهِ الضَّرْبَ. والْعُلُلُ ... وَهُوَ مَا يُعَلَّلُ بِهِ الْمَرِيْضُ مِنَ الطَّعَامِ الْخَفِيْفِ ... وَالْعَلُّ: الْكَبِيْرُ الْمُسِنُّ. وَرُجُلٌ عَلٌّ: مُسِنٌّ نَحِيْفٌ ضَعِيْفٌ صَغِيْرُ الْجُثَّةِ ... وَقَدِ اعْتَلَّ الْعَلِيْلُ عِلَّةً صَعْبَةً، والْعِلَّةُ الْمَرَضُ، عَلَّ يَعِلُّ واعْتَلَّ أيْ مَرِضَ، فَهُوَ عَلِيْلٌ، وَأَعَلَّهُ اللهُ، وَلَا أَعَلَّكَ اللهُ، أيْ لَا أَصَابَكَ بِعِلَّةٍ ... وَالْعِلَّةُ: الْحَدَثُ يَشْغَلُ صَاحِبَهُ عنْ حَاجَتِهِ، كَأَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ صَارَتْ شُغْلاً ثَانِياً مَنَعَهُ عَنْ شُغْلِهِ الأوَّلِ ... وَهَذَا عِلَّةٌ لِهَذَا، أيْ سَبَبٌ[1]".

مما سبقَ مِنْ تعريفٍ للعلةِ مِنْ حيثُ اللغةُ العربيةُ، يتضحُ لنا أنها تُطلقُ على عدةِ معانٍ أهمها: أنها تأتي بمعنى الضَّعْفِ والمرضِ، يقال: اعْتَلَّ فُلانٌ إذا مَرِضَ وضَعُفَ، وهو عَليلٌ أيْ مريضٌ ضعيفٌ. وتأتي بمعنى التَّكْرارِ كالشُّرْبِ مرةً بعدَ مرةٍ، يقال: عالَ بعدَ عالٍ أي سُقِيَ بعدَ سَقْيٍ. وتأتي بمعنى الحَدَثِ الذي يُشْغِلُ صاحِبَهُ عن حاجتِهِ. وتأتي بمعنى السَّبَبِ، يقال: هذا الأمرُ عِلَّةٌ لهذا، أيْ سَبَبٌ.

ومن التعريفِ اللغويّ للعلةِ، يتبينُ لنا أنَّ أقربَ المعانِي إلى معنى العلةِ عندَ المُحَدِّثِيْنَ هُوَ المرضُ، والمرضُ عكسُ الصحةِ، والحديثُ الذي تُوجدُ فيهِ علةٌ قادحةٌ، سواءٌ أكانتْ خفيةً غامضةً قادحةً – على اصطلاحِها –، أمْ كانتْ ظاهرةً قادحةً، أمْ خفيةً غيرَ قادحةٍ، أمْ ظاهرةً غيرَ قادحةٍ، – والثلاثةُ الأخيرةُ على غيرِ اصطلاحِها –، وسواءٌ منعتْ من الحكمِ بصحةِ الحديثِ أوْ لمْ تمنعْ، فإنها تُسمى علةً على أيّ حالٍ؛ لأنها مرضٌ على اختلافِ درجاتِهِ وَرُتَبِهِ. وقد رجحَ هذا الرأيَ الأستاذُ/ مُصْطَفَى بَاحُو[2]، كما اختارَهُ الدكتورُ/ ماهرُ الفَحْلِ عند حديثِهِ عن المعنى اللغويّ للعلةِ، حيثُ قالَ: "وبهذا يتضح أن أقرب المعاني اللغوية لمعنى العلة في اصطلاح المحدثين هو المرض؛ وذلك لأنَّ الحديثَ الذي ظاهرُهُ الصحةُ إذا اكتشفَ الناقدُ فيهِ علةً قادحةً، فإنَّ ذلكَ يمنعُ مِنَ الحكمِ بصحتِهِ[3]".

---

(1) لسان العرب: (3078/1– 3080) – مادة (علل). وانظر إلى معجم مقاييس اللغة: (14/4) – مادة (عَلَّ)، ومختار الصحاح: (/451) – مادة (علل).

(2) انظر إلى العلة وأجناسها عند المحدثين: (/11– 12).

(3) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: (/12).

كذلكَ ذكرَ الدكتورُ/ رِفْعَتْ فَوْزِي عبدِ المُطلبِ العلةَ بمعنى المرضِ مكتفياً به، وذلك في رسالتِهِ للماجستيرِ[1]، كما رجحهُ الدكتورُ/ محمد شحاته مبيناً أن العلةَ بمعنى المرضِ هي الأقربُ لاصطلاحِ المحدثينَ[2]، واكتفى بِهِ الدكتورُ/ حاتمٌ العُوْنِيُّ عندَ تعريفِهِ للعلةِ لغةً[3].

والحديث قد يكون مقبولاً وفيه علة، إلا أنها لم تؤثر في قبول الحديث؛ لأنها علة غير قادحة، كخفة الضبط قليلاً مثلاً في راوي الحديث الحسن (لذاته)، فإنها تعد علة، إلا أنها ليست قادحة على رأي جمهورِ المحدثينَ، الذينَ لا يردونَ الحديثَ إلا بالعلةِ القادحةِ، وقد أشارَ الإمامُ الخَطَّابِيُّ (ت388هـ) إلى ذلكَ في خُطْبَةِ مَعَالمِهِ، حيثُ قالَ عَنِ الحديثِ الحَسَنِ: " الحسنُ منهُ: ما عُرِفَ مَخْرَجُهُ واشْتَهَرَ رجالُهُ. وعليهِ مدارُ أكثرِ الحديثِ، وهُوَ الذي يقبلُهُ[4] أكثرُ العلماءِ، ويستعملُهُ عامةُ الفقهاءِ[5]".

وقد وضح الإمامُ السيوطيُّ (ت911هـ) كلامَ الإمامِ الخطابيّ وبين مرادَهُ أكثرَ في تدريبه، حيث قال: "ثم قال الخطابي في تتمه كلامه[6]: (وعليه مدارُ أكثرِ الحديث)؛ لأن غالبَ الأحاديثِ لا تبلغُ رتبةَ الصحيحِ[7](وهو الذي يقبله أكثر العلماء)، وإن كان بعضُ أهلِ الحديثِ شَدَّدَ فردَّ بكلِّ علةٍ[8]، قادحةٍ[9]، أمْ لا[10]"[11]. ويقصدُ الإمامُ السيوطيُّ بِمَنْ شَدَّدَ الحافظَ أبا حاتمٍ الرَّازِيَّ (ت277هـ) ومن نَحا نَحْوَهُ، حيثَ قالَ مباشرةً بعدِ شرحِ كلامِ الإمامِ الخَطّابيّ: "كما رُوِي عن ابنِ أبي حاتمٍ[12] أنه قالَ سألتُ أبي [أبا حاتمٍ] عن حديثٍ فقال: إسنادُهُ حسنٌ، قلت: يُحْتَجُّ بِهِ؟ فقال: لا[13]". ونقل الحافظُ ابنُ حجرٍ

---

(1) انظر إلى ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث: (/261).

(2) انظر إلى الكشف الحثيث: (/7).

(3) انظر إلى المدخل إلى فهم علم العلل: (/6).

(4) أي يحتج به في الأحكام الشرعية.

(5) معالم السنن: (6/1).

(6) أي في تتمة كلامه عن الحديث الحسن.

(7) أي أنها في رتبة الحسن.

(8) يشير السيوطي إلى أن هناك رأيين في قبول الحديث الحسن والاحتجاج به، الأول: الاحتجاج به كالصحيح بنوعيه، وهو رأي أكثر علماء الحديث. والثاني: عدم الاحتجاج به، وهو رأي لبعض علماء الحديث كأبي حاتم الرازي.

(9) أي بالمعنى الخاص للعلة.

(10) أي بالمعنى العام للعلة.

(11) تدريب الراوي: (154/1).

(12) (ت327هـ).

(13) تدريب الراوي: (154/1)، والنكت على كتاب ابن الصلاح: (/40)، وتوجيه النظر: (507/1).

عن أبي حاتمٍ قولَهُ في أحدِ الرواةِ: "حَسَنُ الحديثِ، يُكْتَبُ حديثُهُ[1]"[2]، كما نقل الحافظُ عن الإمامِ ابنِ عَدِيٍّ (ت365هـ) قولَهُ في أحدِ الرواةِ: "هو حسنُ الحديثِ، يُكتبُ حديثُهُ[3]".

كما قد يكون الحديث صحيحاً وفيه علة، إلا أنها غيرُ قادحةٍ، بمعنى أنها لا تؤثرُ في قَبولِهِ وبناءِ الأحكامِ عليه، ومن ذلك ما وضحه الإمامُ الخليليُّ (ت446هـ) عندما ذكرَ أقسامَ الأحاديث، حيثُ قال: "اعلموا (رحمَكُمُ اللهُ) أن الأحاديثَ المرويةَ عن رسولِ اللهِ – ﷺ– على أقسامٍ كثيرةٍ: صحيحٍ متفقٍ عليه، وصحيحٍ معلولٍ... فأما الحديثُ الصحيحُ المعلولُ: فالعلةُ تقعُ للأحاديثِ من أنحاءٍ شَتَّى لا يُمكنُ حصرُها. فمنها: أن يرويَ الثقاتُ حديثاً مرسلاً، ويتفردُ به ثقة مسنداً، فالمسندُ صحيحٌ وحجةٌ، ولا تضرُّهُ علةُ الإرسالِ[4]".

وسنجد فيما يأتي أن علماءَ الحديث لاسيما المتقدمون منهم يستصحبون المعنى اللغويَّ للعلة الذي هو الضَّعْفُ والمرضُ، فيعدونَ العلةَ إطلاقاً عاماً يصدقُ على العللِ الظاهرةِ والخفية، القادحةِ وغيرِ القادحةِ.

وهذا يسوقُنا إلى أمرٍ لا بدَّ منه، وهو الحديثُ عن العلةِ بالمعنى الخاصّ عندَ المحدثينَ، والعلةِ بالمعنى العامّ عندَهُمْ، وَمَا يتعلقُ بِكِلْتَيْهِمَا مِنْ أُمُوْرٍ مُهِمَّةٍ؛ لأنَّ طبيعةَ البحثِ تَقْتَضِي ذلكَ، سيما أنهُ يتحدثُ عَنِ العلةِ بالمعنى العامّ عندَ المُحَدِّثِيْنَ.

---

(1) أي يُكتب حديثه للاعتبار ونحوه، ولا يُحتج به منفرداً. انظر إلى هدي الساري: (/400)؛ لترى قول أبي حاتم في راوٍ آخرَ: "يُكتب حديثه، ولا يُحتج به".

(2) هدي الساري: (/388).

(3) المرجع السابق: (/390).

(4) الإرشاد: (/6– 8).

المَبْحَثُ الثَّانِي

العِلَّةُ اصْطِلَاحاً أوْ بالمَعْنَى الخَاصّ عِنْدَ المُحَدِّثِيْنَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ أُمُوْرٍ مُهِمَّةٍ

الشيءُ إذا اسْتُعْمِلَ فيما وُضِعَ من أجله، فإنه يقال: إنه على بابِهِ أو مُصْطَلَحِهِ، أو أنه استعملَ بالمعنى الخاصّ، أما إذا استعملَ فيما لم يُوضعْ من أجلِهِ، فإنه يُقالُ: إنهُ ليسَ على بابِهِ أو مصطلحِهِ، أو أنه استعملَ بالمعنى العام، أو بالمعنى اللغويّ؛ لأنه –المعنى اللغويُّ– عادةً يكونُ أوسعَ من المعنى الاصطلاحيّ وأعمَّ منهُ.

وإذا أُطلقتِ العلةُ – لأن "أل" فيها للعهد[1] – التي تقعُ في السندِ أكثرَ من وقوعِها في المتنِ[2]، فإنما يُرادُ بها المعنى الاصطلاحيَّ الخاصَّ عندَ المحدثينَ، الذي اشتهرَ من عصرِ الإمامِ ابنِ الصلاح(ت643هـ)، من خلال ما سطره في كتابه الشهير"معرفة أنواع علم الحديث"، حيث جعل لها نوعاً خاصاً من الأنواعِ الخمسةِ والستينَ التي ذكرها، هو النوعُ "الثامنُ عَشَرَ"، الذي تضمنَ شرطي العلةِ أو رُكْنَيْها[3] اللَّذَيْنِ سيأتي بيانُهما، ولعلَّ الشرطينِ اتَّضَحا أكثرَ عندَ مَنْ اختصرَ كتابَ ابنِ الصَّلاحِ كالإمامَيْنِ النَّوَوِيّ والطِّيْبِيّ وغيرِهما، أو نظمهُ كالإمامَيْنِ العِرَاقيّ والسَّيُوطِيّ، كما اتضحَ تعريفُ العلةِ عندَ ابنِ الصلاحِ أكثرَ مِنَ الحاكمِ مِنْ حيثُ الاصطلاحُ.

وعلمُ العللِ والعلةُ بالمعنى الخاصّ تبحثُ في أوْهامِ[4] بعضِ الثقاتِ من الرواةِ، بل ربما تلك الأوهامُ التي قد تقعُ من بعضِ كِبارِ الحفاظِ، كَالسُّفْيَانَيْنِ (ابنِ عُيَيْنَةَ والثَّوريّ)، ومالكٍ، وشُعْبَةَ، ويَحْيَى القَطّانِ، ومِسْعَرٍ، وأمثالِهِمْ، وهذا يبينُ أهميةَ علمِ العللِ، ومكانتَه وخطورتَه وصعوبةَ الخوضِ فيهِ. أمَّا علمُ الجرحِ والتعديلِ فيهتمُّ بأحوالِ الرجالِ مِنْ حيثُ العدالةُ والضبطُ[5].

---

(1) الألف واللام المُعَرِّفَةُ من استعمالاتها أنها تكون للعهد، أي للشيء المعلوم المعهود المتعارف عليه، كقولك: "لقيتُ رَجُلاً فأكرمتُ الرجلَ"، وقبل دخول أل التعريف يكون الاسم نكرة، قال تعالى: (كما أرسلنا إلى فرعونَ رسولاً فعصى فرعونُ الرسولَ). سورة المزمل الآيتان 15و16. انظر إلى شرح ابن عقيل: (178/1).

(2) انظر إلى: تقريب النووي مع تدريب السيوطي: (253/1)، والمقنع في علوم الحديث: (/213).

(3) ولم يتضح الشرطان في تعريفه للعلة كمن جاء بعده وعَدَّ كتابَهُ مرجعَهُ الرئيسَ وقبلتَهُ.

(4) قال السيوطي: "فائدة: ذكر الحافظ أبو الحجاج المزي في الأطراف: أن الوهم تارة يكون في الحفظ، وتارة يكون في القول، وتارة في الكتابة". تدريب الراوي: (304/1).

(5) انظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين: (/8 و104)، والكشف الحثيث: (/23).

ومن الجديرِ ذكرُهُ أنَّ الحافظَ الخَطِيْبَ البَغْدادِيَّ(ت463هـ) يعد –في مبلغِ علمِنا– أولَ من قسمَ العلةَ إلى: خفيةٍ، وجليةٍ، حيث قال[1] تحتَ عنوانِ "في أن المعرفة بالحديث ليست تلقيناً وإنما هو علمٌ يُحْدِثُهُ اللهُ في القلبِ": " ... فمنَ الأحاديثِ ما تَخْفَى عِلَّتُهُ، فلا يُوْقَفُ عليها إلا بعدَ النظرِ الشديدِ، ومُضَيِّ الزمنِ البعيدِ[2]". ويُشيرُ –بسندِهِ المتصلِ– إلى العلةِ الغامضةِ الخفيةِ –بمعناها الخاصِّ– بنقلِه لقولِ عليِّ بنِ المدينيِّ عنها: "ربما أدركتُ علةَ حديثٍ بعدَ أربعينَ سنةً"[3].

وبعدَ ذلكَ يُشيرُ الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ إلى العلةِ الظاهرةِ القادحةِ –العلةِ بالمعنى العامِّ لاختلالِ الشرطِ الأولِ اللاحقِ ذكرُهُ– آتياً بحديثٍ موضوعٍ مثالاً على ذلك، فيقولُ: "ومنها ما قد كَفَى في روايته مؤونته، وأبان في أول حاله عِلَّتَهُ، كما أخبرني علي بن أحمد المُؤَدِّب، نا[4]أحمد بن إسحاق النَّهاوَنْدِيُّ، نا الحسن بن عبد الرحمن، نا مُسَبِّح بن حاتم العُكْلِيُّ، نا عبد الجبار بن عبدالله –شيخ له قديم كلن يكثر رواية الحكايات عنه– قال: قيل لشعبة: من أين تعلم أن الشيخ يكذب، قال: إذا روى عن النبي –ﷺ–: لا تأكلوا القَرْعَةَ حتى تذبحوها، علمتُ أنهُ يكذبُ[5]".

والعلةُ أيَّاً كانَ نوعُها – خفيةً أو جليةً – إذا كانت قادحةً، فإنها تُضْعِفُ الحديثَ، وتجعلُهُ مَرْدوداً لا يمكنُ بناءُ أيِّ حكمٍ من الأحكامِ عليهِ، وليسَ هناكَ خِلافٌ بينَ المحدثينَ عَلَى ذلكَ.

العِلَّةُ بالمَعْنَى الخَاصِّ أوِ اصْطِلَاحاً[6]:

في مبلغِ علمِنا –الْقَاصِرَةِ مُتَابَعَتُهُ– يُعَدُّ الإمامُ الحاكمُ (ت405هـ) أولَ مَنْ صَنَّفَ عللَ الحديثِ في نوعٍ خاصٍّ، ولَعَلَّهُ أولُ مَنْ عَرَّفَهُ اصْطِلاحاً[7]، حيثُ جعلهُ النوعَ السابعَ والعشرينَ مِنْ أنواعِ عُلومِ الحديثِ الاثنينِ والخمسينَ[8]، وذلكَ في كتابِهِ"معرفةِ عُلومِ الحديثِ".

---

(1) في معرض حديثه عن العلة، وأنها علم يخلقه الله تعالى في القلوب، بعد طول الممارسة العملية له، والتجربة الطويلة، به، وقد أتى تحت العنوان بعدة أمثلة دليلاً على ذلك. انظر إلى: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (/398– 399)؛ لترى تلك الأمثلة.

(2) المرجع السابق ونفس الصفحتين.

(3) المرجع السابق: (/399).

(4) أي حدثنا.

(5) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (/399).

(6) أي على بابها، أو بمعناها الخاص.

(7) انظر إلى: المدخل إلى فهم علم العلل: (/6).

(8) في الطبعة التي رجعت إليها؛ لأن الكَتَّانيَ أشار إلى أنها خمسون نوعاً. (انظر إلى الرسالة المستطرفة (/214).

وقد قال تحت عنوان ذلك النوعِ: "هذا النوعُ منه معرفةُ عللِ الحديثِ، وهو علمٌ برأسِهِ غيرُ الصحيحِ والسقيمِ والجَرْحِ والتَّعْدِيلِ[1]"، وهو يُشيرُ بذلكَ إلى أنَّ علمَ العللِ مستقلٌ بذاتِهِ. وبعد ذلك بثلاثةِ أسطرٍ بينَ أنَّ الحديثَ يُعلُ من أوجهٍ ليسَ لجَرْحِ الراوي فيها دخلٌ؛ لأنها علةٌ ظاهرةٌ، وحديثُ الراوي المجروحِ جَرْحاً مُعَيَّناً غيرُ محتجٍّ بِهِ، بلْ هو ساقطٌ غيرُ مَقْبولٍ، ولا يُبْنَى عليهِ أيُّ حكمٍ من الأحكامِ الشرعيةِ، وأن العلةَ بالمعنى الخاصّ لا يَدْخُلُها الكلامُ: في الجَرْحِ والتعديلِ، وعنِ الرواةِ بالقَبولِ أو الردِّ، سواءٌ مِنْ ناحيةِ الضبطِ، أوْ مِنْ ناحيةِ العدالةِ.

يقولُ الشيخُ/ إدريسُ أبو الحسنِ الفقيهُ[2] في منظومتِهِ في علمِ العللِ بهذا الصَّدَدِ:

العلـــمُ بـــالإعْلالِ عِلْـــمٌ قَـــائِمٌ بِذاتِـــــهِ وشَـــــأْنُهُ مُعَظَّـــــمُ.
والحَـــــاكمُ الإمَـــــامُ كَـــــانَ أوَّلَ مَـــنْ عَـــدَّهُ عِلْمـــاً وَفِيْـــهِ أصَّـــلَ[3].

ولو نظرنا في كلامِ الإمامِ الحاكمِ وإليهِ لوجدنا أنه يُشيرُ إلى أنَّ العللَ خفيةٌ، وأنها توجدُ في أحاديثِ الثقاتِ مِنَ الرُّواةِ التي ظاهرُها القَبُولُ، وإذا تَمَّ تخريجُ الحديثِ وجُمِعتْ طُرُقُهُ[4] تبينتْ تلكُ العلةُ الخفيةُ، التي قد تكون سبباً في رَدِّ الحديثِ وعدمِ قَبولِهِ، وأنَّ تعليلَ الأحاديثِ إنما يُعتمدُ فيه على الخِبْرةِ والممارسةِ والتعمقِ، حيثُ قال: "وإنما يُعلُ الحديثُ من أوجهٍ ليسَ للجَرْحِ فيها مدخلٌ؛ فإن حديثَ المجروحِ ساقطٌ واهٍ، وعلةُ الحديثِ يكثرُ في أحاديثِ الثقاتِ أن يحدثوا بحديثٍ له علةٌ فيخفى عليهم علمُهُ فيصيرَ الحديثُ مَعْلولاً، والحجةُ فيه عندنا الحفظُ والفهمُ والمعرفةُ لا غيرُ[5]".

وكأن الإمامَ الحاكمَ يشير إلى شرطِ العلةِ الأولِ –الغموضِ والخَفاءِ– بقوله: "...فيخفى عليهمْ علمُهُ..."، وإلى الشرطِ الثاني –القَدْحِ– بقوله: "...فيصيرَ الحديثُ مَعْلولاً..."، أي فيه علةٌ قادحةٌ تجعلُهُ مَرْدوداً؛ لأنَّ العلةَ تكونُ حينئذٍ قادحةً.

---

(1) معرفة علوم الحديث: (/112).
(2) عالم مغربي معاصر، ولد في مدينة فاس عام 1970م.
(3) شرح النظم المطلول: (/11).
(4) ولا يكون ذلك إلا بتخريجه.
(5) معرفة علوم الحديث: (112–113).

يقولُ الدكتورُ/ هَمَّام سَعِيْد مُتعقباً على تعريفِ الإمامِ الحاكمِ بأنه تعريفٌ أوليٌّ غيرُ جامعٍ ولا مانعٍ للعلةِ: "وهذا من الحاكمِ محاولةٌ أولى لتحديدِ مفهومٍ عامٍّ للعلةِ[1]، ولا يمكنُ أن نسميَهُ حَدّاً بما يحملُهُ الحدُّ من الضوابطِ.

كما يُلاحظُ في كلامِ الإمامِ الحاكمِ قَصْرُ العلةِ على ما لا مدخلَ للجَرْحِ والتعديلِ فيهِ، وهو مُخالِفٌ لمنهجِ كتبِ العللِ التي احتوتْ على عللٍ سَبَبُهَا جَرْحُ الرَّاوِي[2]".

ويقول الحافظُ ابنُ حَجرٍ مُتعقباً على قولِ الإمامِ الحاكمِ آنفِ الذكرِ، مبيناً أنَّ العلةَ الظاهرةَ لا تُعد علةً بناءً على قوله: "فعلى هذا لا يسمى الحديثُ المنقطعُ مثلاً مَعْلولاً؛ ولا الحديثُ الذي راويهِ مجهولٌ أو مُضَعَّفٌ مَعْلولاً[3]، وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمْرُهُ إلى شيءٍ من ذلكَ[4]، مَعَ كونِهِ ظاهرَ السلامةِ مِنْ ذلكَ[5]".

ولا نكونُ قَدْ أبْعَدْنا النُّجْعَةَ إذا قلنا: إنَّ ابنَ الصلاحِ قَدْ بَنَى تعريفَ العلةِ على قولِ الحاكمِ[6] آنِفِ الذِّكْرِ، حيثُ عَرَّفَها بقولِهِ: "فالحديثُ المُعَلَّلُ: هُوَ الحديثُ الذي اطُّلِعَ فيهِ عَلَى علةٍ تقدحُ في صحتِهِ، مَعَ أنَّ ظاهرَهُ السلامةُ منها[7]"، وأتبعَ ابنُ الصلاحِ تعريفَها بقوله: "ويتطرقُ ذلك إلى الإسنادِ الذي رجالُهُ ثقاتٌ، الجامعِ شروطَ الصحةِ من حيثُ الظاهرُ[8]"، وهذا مُسْتنبطٌ أو مُنْتزعٌ من كلامِ الإمامِ الحاكمِ في معرفتِهِ. ولعل هذا جعلَ الحافظَ ابنَ حجرٍ يقولُ بعد أن ذكر تعريفَ الإمامِ ابنِ الصلاحِ للحديثِ المعللِ: "وهذا تحريرٌ لكلامِ الحاكمِ في "علومِ الحديثِ[9]"، وهذا يعني أن الإمامَ ابنَ الصلاحَ قد استوعبَ كلامَ الحاكمَ وعَبَّرَ عنه بكلامِهِ هو، أي أنه وضعَ خُلاصةً لكلامِ الإمامِ الحاكمِ.

---

(1) ولعل هذا يؤيد ما أشرنا إليه، أن الحاكم يُعد أول من حاول أن يضع تعريفاً اصطلاحياً للعلة بالمعنى الخاص.

(2) العلل في الحديث: (/17).

(3) لأنها علل ظاهرة بالمعنى العام –وإن كانت قادحة–، وليست خفية بالمعنى الخاص.

(4) يعني الغموض والخفاء بالمعنى الخاص للعلة.

(5) النكت على كتاب ابن الصلاح: (/295).

(6) بين الدكتور/علي الصياح أن الحاكم قد أشار في كلامه عن العلة إلى المعنى الخاص للعلة، حيث قال: " وقد أشار الحاكم في كتابه (معرفة علوم الحديث) إلى هذا المعنى". (جهود المحدثين في بيان علل الحديث: (/8).

(7) معرفة أنواع علم الحديث: (/90).

(8) المرجع السابق والصفحة.

(9) النكت على كتاب ابن الصلاح: (/295).

وقد عَقَّبَ الدكتور/ هَمّام سعيد على تعريفِ ابنِ الصلاحِ، وأنه حددَ معنى العلةِ أكثرَ من الحاكمِ، إلا أنه لم يُدْخلْ علةَ المتنِ ضمنَ تعريفِهِ، فقال: "وجاءت عبارةُ أبي عَمْرو بنِ الصلاحِ أكثرَ تحديداً من عبارةِ الحاكمِ [وذكرَ تعريفَ ابنِ الصلاحِ] ... ولم يشملْ هذا التعريفُ علةَ المتنِ التي لا تقلُّ أهميةً عن علةِ الإسنادِ[1]".

ومن الجديرِ ذكرُهُ أن كلَّ مَنْ جاءَ بعدَ الإمامِ ابنِ الصلاحَ قلدهُ غالباً في تعريفِهِ للعلةِ، وبنى تعريفَهُ على تعريفِ الإمامَ ابنِ الصلاحِ، الذي لعلهُ عَرَّفَ العلةَ بناءً على ما ذكرَهُ الإمامُ الحاكمُ بدايةً عن العلةِ في الحديثِ، ومن الممكنِ أن الإمامَ ابنَ الصلاحِ قد اطلعَ على تقسيمِ الحافظِ الخطيبِ البغداديّ –آنفِ الذكرِ– الذي قسمَ العلةَ من خلالِهِ إلى: خفيةٍ، وجليةٍ، فأفادَ منه، أو اطلعَ على أشياءَ لم تصلْ إلينا؛ لأن العادةَ جرتْ في التصنيفِ والتأليفِ أن يطلعَ اللاحقونَ على جُهودِ السابقينَ في مجالِهم، ثم يَعملونَ على خدمتِها في المجالِ نفسِهِ، إما: بالإضافةِ عليها، أو اختصارِها، أو تهذيبِها، أو نظمِها، أو التعليقِ أو التَنْكيتِ عليها، أو ترتيبِها ... إلخ من الأغراضِ في مجالِ تخصصِها، كما صنعَ كلُّ مَنْ جاءَ بعدَ الإمامِ ابنِ الصلاحِ في كتابِهِ الشهيرِ" معرفةِ أنواعِ علمِ الحديثِ"، الذي عَدُّوْهُ قبلةً وعُمدةً ومرجعاً رئيساً لهم، واشتغلوا عليهِ في مجالِهِ، مَعَ اختلافِ أساليبِهم وطرقِهم اختلافَ تنوعٍ[2].

وإن كنا قد مِلْنا إلى تقليدِ كلِّ مَنْ جاءَ بعدَ الإمامِ ابنِ الصلاحِ له، إلا أن العلةَ قد تأصلتْ عندهم أكثرَ مما عَرَّفَها به؛ لأنهمُ اشترطوا فيها أن تكونَ: خفيةً، قادحةً، وهذه دقةٌ أكثرُ في التعريفِ الاصطلاحيّ للعلةِ، وهذا ما يشيرُ إليه الدكتور/ ماهر الفحل حيثُ يقول بعد نقله لتعريفِ ابنِ الصلاحِ للعلةِ بالمعنى الخاصّ: "وكل مَنْ جاء بعد الإمامِ ابنِ الصلاحِ وعرف المعلَّ، اشترطَ فيه خفاءَ العلةِ، وكونَها قادحةً، كالأئمةِ: الطِّيْبِيّ، والعراقيّ، والسيوطيّ، وأبي الفيضِ محمد بن محمد ابن علي بن فارس، وغيرهِم[3]".

ولذلك نجدُ هذا واضحاً في تعريفاتِهم للعلةِ بالمعنى الاصطلاحيّ (الخاصّ)، واللاحقُ منهم يقلدُ السابقَ غالباً:

---

(1) العلل في الحديث: (/17).

(2) انظر إلى الرسالة المستطرفة: (/214– 215).

(3) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: (/13– 14).

فمثلاً: عَرَّفَ الإمامُ النوويُّ(ت676هـ) العلةَ بقوله: "عبارةٌ عن سببٍ غامضٍ خفيٍّ قادحٍ، مَعَ أن الظاهرَ السلامةُ منه[1]".

وعرفها الحافظُ العراقي(ت806هـ) في ألفيتِه – وهي تلخيصٌ لمسائلِ كتابِ ابن الصلاح وأقسامِه[2]– بقوله: "وهي عبارةٌ عن أسبابٍ طَرَتْفيها غُموضٌ وخفاءٌ أثَّرَتْ[3]"وقال في شرحِه لهذا البيتِ: "العلةُ عبارةٌ عن أسبابٍ خفيةٍ غامضةٍ طرأتْ على الحديثِ فأثرتْ فيه، أي قدحتْ في صحتِهِ[4]".

وعرف الإمامُ الطِّيْبِيُّ (ت743هـ) الحديثَ المعللَ بقوله: "هو الذي اطُّلِعَ فيهِ على ما يقدحُ في صحتِهِ مَعَ أنَّ ظاهرَهُ السلامةُ منهُ[5]".

وقال قبل ذلك معبراً عن المعنى نفسِهِ تقريباً في مَعْرِضِ حديثِهِ عن عللِ الحديثِ: "وهي عبارةٌ عن أسبابٍ خفيةٍ غامضةٍ قادحةٍ فيهِ[6]".

وعرف الحافظُ عمرُ بنُ عليِّ بنِ المُلَقِّنِ (ت804هـ) العلةَ بقوله: "عِبارةٌ عَنْ أسْبابٍ خفيةٍ، غامضةٍ، قادحةٍ فيهِ"[7].

وعرفَ الحديثَ المعللَ بأنه هو: "الحديثُ الذي يُطَّلَعُ على علةٍ قادحةٍ تقدحُ في صحتِهِ، معَ أن ظاهرَهُ السلامةُ منها، ويتطرقُ ذلك إلى الإسنادِ الجامعِ شروطَ الصحةِ ظاهراً[8]".

وعرف الحافظُ العراقيُّ (ت806هـ) العلةَ بأنها: "عبارةٌ عن أسبابٍ خفيةٍ غامضةٍ طرأتْ على الحديثِ فأثرتْ فيهِ أيْ قدحتْ في صحتِهِ[9]".

وعرف أبو الفَيْضِ محمدُ بنُ فارسٍ (ت837هـ) الحديثَ المعللَ بقوله: "هو الذي اطُّلِعَ فيهِ على ما يقدحُ في صحتِهِ مَعَ أنَّ ظاهرَهُ السلامةُ منهُ[10]".

وكما عرف العلةَ بقوله: "العلةُ عندهُمْ عبارةٌ عن سببٍ خفيٍّ غامضٍ قادحٍ[11]".

---

(1) تقريب النووي: (252/1).

(2) انظر إلى فتح المغيث للعراقي: (/5).

(3) ألفية الحديث للعراقي ضمن كتاب "فتح المغيث": (/100).

(4) المرجع السابق: (/102).

(5) الخلاصة: (/70).

(6) المرجع السابق والصفحة.

(7) المقنع في علوم الحديث: (/212).

(8) المرجع السابق والصفحة.

(9) فتح المغيث للعراقي: (/102).

(10) جواهر الأصول: (/48).

(11) المرجع السابق والصفحة.

وعرف الحافظُ السَّخاويُّ (ت902هـ) الحديثَ المعلَ بقوله: "فالمعلُ أو المعلولُ خبرٌ ظاهرُهُ السلامةُ اطُّلِعَ فيهِ بعدَ التفتيشِ على قادحٍ[1]".

وعرفها الحافظُ السيوطيُّ (ت911هـ) في ألفيتِهِ – وهي نَظْمٌ لكتابِ ابنِ الصلاحِ معَ زيادةٍ في الأنواعِ والتفاصيلِ– بقولِهِ: "وعلةُ الحديثِ أسبابٌ خَفَتْ تقدحُ في صحتِهِ حينَ وَفَتْ مَعَ كونِهِ ظاهرهُ السلامةْ فَلْيُحَدِّدِ المُعَلَّ مَنْ قَدْ رَامَه مارِيءَ فيهِ علةٌ تقدحُ في صحتِهِ بعدَ سلامةٍ تَفِي[2]"، وبناءً على هذا التعريفِ الاصطلاحيِّ للعلةِ يكونُ لها شرطانِ اثنانِ[3]:

الأولُ– الغموضُ والخَفاءُ[4].

الثانِي– القَدْحُ[5]. وذلك يكون في سند الحديث أو متنه[6].

فخرجَ بالشرطِ الأولِ: العللُ الظاهرةُ الواضحةُ الجليةُ، ككذبِ الراوي، وغفلتِهِ، وتُهَمَتِهِ، وفسقِهِ، وسوءِ حفظِهِ، وجهالتِهِ (عَيْناً أو حالاً)، وتصحيفِهِ في السندِ أو المتنِ، أو الطعنِ في عدالتِهِ، كما تُطْلَقُ على الحديثِ الموضوعِ، والاختلاط، والاضطراب، ونحوِ ذلك[7].

يقول الأستاذ/ مصطفى باحو بهذا الصدد: "قد تكون العلة جلية، أي ظاهرة لا خفاء فيها، وهذا باعتبار غير المعنى الاصطلاحي...إذ العلة في الاصطلاح مختصة بالخفية. فمثال العلة الجلية: التعليل بالانقطاع الظاهر، والتعليل بالإرسال الظاهر، والتعليل بالجهالة، والتعليل بضعف الرواة كالكذب[8] والفسق[9]"، وسوء الحفظ في الراوي[10].

وخرجَ بالشرطِ الثانِي: العللُ غيرُ القادحةِ، كالاختلافِ في لفظِ الحديثِ إذا كانَ المعنى مُتَّفِقاً[11]، ومرسلِ الصحابِيِّ[12]، واعترافِ المُدْرِجِ بما أدرجَ، وما أُدْرِجَ في متنِ الحديثِ على سبيلِ

---

(1) فتح المغيث للسخاوي: (276/1).

(2) ألفية السيوطي ضمن كتاب (منهج ذوي النظر) : (/75–76).

(3) انظر إلى: علل ابن أبي حاتم الرازي بتحقيق فريق من الباحثين: (47/1–48)، والعلة وأجناسها عند المحدثين: (/20)، والكشف الحثيث: (/6). وقواعد العلل وقرائن الترجيح: (/4)؛ لأنه قال: "فللعلة ركنان"، ولم يقل إنهما شرطان كالآخرين، بغض النظر عن المعنى الاصطلاحي للشرط والركن عند الأصوليين، غير المرادين هنا.

(4) أي غير ظاهرة ولا واضحة.

(5) أي أنها تؤثر في قبول الحديث، وتجعله غير محتج به في بناء الأحكام عليه.

(6) انظر إلى قواعد العلل وقرائن الترجيح: (/4).

(7) انظر بهذا الصدد إلى: فتح المغيث للسخاوي: (286/1)، والكشف الحثيث: (/10)، ورسالة الدكتوراه لمحمد بن تركي التركي: (39/1–42). وفي المرجع الأخير تفصيل جيد للموضوع.

(8) الكذب والفسق يكونان في الراوي.

(9) العلة وأجناسها عند المحدثين: (/244).

(10) انظر إلى: المرجع السابق: (/20).

(11) انظر إلى الأحكام الوسطى: (68/1).

(12) انظر إلى: الفقيه والمتفقه: (103/1)، وجامع التحصيل: (/48).

البيانِ أوِ التفسيرِ للفظٍ غريبٍ[1]، والاختلافِ في الصحابِيّ راوِي الحديثِ، أو الاختلافِ في اسمِ أحدِ ثقتينِ كانَ أحدُهُما أحدَ مخارِجِ الحديثِ، وروايةِ مُدْلِّسِي المرتبةِ الأولى والثانيةِ عندَ الإمامِ ابنِ حجرٍ الذينَ احتملَ الأئمةُ تدليسَهُمْ[2]، وإبهامِ الصحابِيّ أو جهالتِهِ[3] أو الاختلافِ في اسمِهِ أو إبدالِ صحابِيٍّ بآخرَ، واختلافِ الروايتينِ في الرفعِ والوقفِ[4]، وخفةِ الضبطِ قليلاً عندَ راوِي الحديثِ الحسنِ لذاتِهِ، وتصريحِ المُدَلِّسِ بالسماعِ من طريقٍ أُخْرَى، والتفردِ[5]، ونحوِها[6].

ولا تُسمى العلةُ – بالمعنى الخاصّ– علةً بهذا المعنى إذا اختلَّ أحدُ هذينِ الشرطينِ أو كلاهُما. ولصعوبةِ معرفةِ العلةِ من خلالِ هذينِ الشرطينِ، ومتى يتحققانِ في أيِّ حديثٍ لنقولَ: إنَّ فيهِ علةً، لم يتكلمْ في موضوعِها إلا فُحولُ المحدثينَ وجهابذتُهُمْ، الذينَ غاصوا بِحَصافةٍ ومهارةٍ في بحرِ الحديثِ وعلومِهِ.

قالَ الإمامُ السيوطيُّ: "(وهذا النوعُ من أجلِّها) أي أجلِّ أنواعِ علومِ الحديثِ وأشرفِها وأدَقِّها، وإنما (يتمكنُ منهُ أهلُ الحفظِ والخبرةِ والفهمِ الثاقبِ)، ولهذا لمْ يتكلمْ فيهِ إلا القليلُ، كابنِ المدينيّ، وأحمدَ، والبخاريّ، ويعقوبَ بنِ أبي شيبةَ، وأبي حاتمٍ، وأبي زُرْعَةَ، والدَّارَ قُطْنِيّ[7]".

---

(1) انظر إلى: تدريب الراوي: (274/1)، والنكت على كتاب ابن الصلاح: (/349).

(2) انظر إلى طبقات المدلسين: (/13).

(3) لأن الصحابة كلهم عدول. (انظر إلى التقييد والإيضاح: (/63و64).

(4) "لجواز أن يكون الصحابي –رضي الله عنه– يسند الحديث مرة ويرفعه إلى النبي – ﷺ–، ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى ولا يرفعه، فَحُفِظَ الحديثُ عنه على الوجهينِ جميعاً". (الكفاية في علم الرواية (/417)، (وانظر أيضاً إلى المصدر السابق (/424).

(5) انظر إلى فتح الباري: (583/2).

(6) انظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين: (/20و244)؛ لأنه ذكر بعض ما يخرج بكلا الشرطين، وأمثلة للعلة الجلية، والتقييد والإيضاح: (/63)، والنكت على كتاب ابن الصلاح: (/314– 315)، ورسالة الدكتوراه لمحمد بن تركي التركي: (39/1–42). وفي المرجع الأخير تفصيل جيد للموضوع.

(7) تدريب الراوي: (251/1). وهو شرح ممزوج يجمع تقريب النووي وتدريب السيوطي. وانظر إلى: مجموع الفتاوى: (19/18و42)، والنكت على كتاب ابن الصلاح: (/295)، ونزهة النظر: (/46)، وفتح المغيث للسخاوي: (288/1)، وتوجيه النظر: (598/2)، والمقنع في علوم الحديث: (/212).

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

العِلَّةُ بالمَعْنَى العَامّ أوْ إطْلَاقاً[1] وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ أُمُوْرٍ مُهِمَّةٍ

العلةُ بمعناها العامّ –وهي متن البحث وجوهره– تبحثُ في أوهامِ الرواةِ كُلِّهِمْ عُموماً[2] –الثقاتِ والضعفاءِ– في رواياتِهِمْ، ولا تقتصرُ فقطْ –كالعلةِ بالمعنى الخاصّ– على أوهامِ بعضِ الرواةِ الثقاتِ. وقد قلنا آنفاً: إنَّ هناكَ شرطينِ –الغموضَ والخفاءَ، والقدحَ– للعلةِ بمعناها الخاصّ، وأنه إذا اختلَّ كلا الشرطينِ، كأنْ تكونَ العلةُ ظاهرةً غيرَ قادحةٍ، أو اختلَّ الشرطُ الأولُ، كأنْ تكونَ العلةُ ظاهرةً قادحةً، أو اختلَّ الشرطُ الثاني، كأنْ تكونَ العلةُ غامضةً خفيةً غيرَ قادحةٍ، فإنها حينئذٍ قد خرجتْ عن استعمالِها الرسميّ الاصطلاحيّ الذي وُضِعَتْ من أجلِ أنْ تُستعملَ فيهِ، إلى اصطلاحٍ ومجالٍ جديدٍ أوسعَ منهُ في الاستعمالِ، ولكنهُ ليسَ بعيداً أو خارجاً عنْ نطاقِ العلةِ بالمعنى الخاصّ؛ لأننا نستطيعُ أن نسميَها علةً بالمعنى العامّ – التي تكونُ فيها "ألْ" لاسْتِغْراقِ الجِنْسِ[3].

ومن هنا يمكننا أن نُعرفَ العلةَ بمعناها العامّ أنها: الأسْبَابُ الغَامِضَةُ الخَفِيَّةُ أوِ الجَلِيَّةُ الَّتِي تَقْدَحُ أوْ لَا تَقْدَحُ فِي صِحَّةِ سَنَدِ الحديثِ أو مَتْنِهِ.

وبناءً عليهِ يكونُ كلُّ شيءٍ يؤثرُ سَلْباً في صحةِ الحديثِ يُسَمَّى عِلَّةً بالمعنى العامّ، سواءٌ أكانَ خَفِيّاً أمْ جَلِيّاً، قَادِحاً أمْ غَيْرَ قَادِحٍ.

والتعريف الذي ارتضيناه للعلة بالمعنى العام بهذا الصَّدَدِ قريب من التعريف الذي ذكره الدكتورُ/عادلٌ الزُّرَقِيُّ، حيث قال خلال تعريفه للعلة اصطلاحاً: "أما السابقون من المحدثين فإن العلة عندهم أعم مما اشتهر بَعْدُ[4]، فهي: كُلُّ مَا أُثِّرَ –وَلَوْ لَمْ يَقْدَحْ– فِي الحَدِيْثِ سَنَداً أوْ مَتْناً، لَفْظاً أوْ مَعْنىً، ظَهَرَ أمْ خَفِيَ[5]".

والمتأملُ في استعمالِ فَطاحِلِ أئمةِ المحدثينَ –كابنِ المدينيّ، والبُخاريّ، والإمامِ أحمدَ، وأبي حاتمٍ، وأبي زُرْعَةَ، وابنِ أبي حاتمٍ، والدارقطنيّ، وغيرِهِم[6]– الذينَ صَنَّفوا في علمِ العللِ وتكلموا فيهِ، يَجِدُ أنهم قد أطلقوا العلةَ إطلاقاً عاماً شاملاً على: ما توافرَ فيهِ شرطا العلةِ – بمعناها الخاصّ–، وما

---

(1) أي على غير بابها، أو اصطلاحها.

(2) انظر إلى: الجامع في العلل والفوائد: (/29)، والكشف الحثيث: (/24).

(3) وعلامتها أن يصلح موضعها "كُلٌّ"، نحو قوله تعالى: (إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ) سورة العصر الآية 2. (انظر إلى شرح ابن عقيل: 178/1).

(4) يعني التعريف الذي اشتهر عند متأخري المحدثين، لاسيما من جاء بعد ابن الصلاح، الذين ذكروا للعلة شرطين، وسماهما الدكتور/عادل ركنين.

(5) قواعد العلل وقرائن الترجيح: (/4).

(6) لأن علم العلل لم يتكلم فيه إلا جهابذة المحدثين وفحولهم كما هو معلوم.

لم يتوافرْ فيهِ إلا شرطٌ واحدٌ من الشرطينِ، بل توسعوا أكثرَ من ذلكَ فأطلقوها –بمعناها العامِّ– على ما لم يتوافر فيه أيُّ شرطٍ من الشرطين، حيث أطلقها أبو حاتمٍ الرازيُّ على النَّسْخِ[1]، وكذا الترمذيُّ[2]، وأطلقها أبو حاتم وأبو زرعة الرازيّانِ[3] وغيرهما في كتاب العلل لابن أبي حاتم على أشياءَ أشارَ الدكتور/ محمد التركي إلى أمثلة لكل واحد منها، ولكن دون إحصائها جميعاً، وذلك على النحو الآتي:

1– ما يُشْكِلُ من أحاديثِ العقائدِ، كما في حديث رَقْمِ (2118).

2– النَّسْخُ، كما في حديث رَقْمِ (114) و(246).

3– استنباطُهُم لحكمٍ فقهيٍّ قد يكونُ غريباً، كما في حديث رقم (1217)، أو قد يذكرون آراءهم الفقهية أثناء بعض المسائل، وذلك بعد ذكرهم لعلل الحديث، كما في حديث رقم (124) و(1350) و(1431)، وغيرِها من الأحاديث.

4– إنهم قد يذكرونَ ما وقع في الحديث من التَّصْحِيْفِ في كُتُبِ العللِ، كما في حديث رقم (1341) و(1641) و(2725).

5– وقد يُعِلّوْنَ الحديثَ؛ لأن أحدَ رواتِهِ اختصرَ المتنَ اختصاراً مُخِلّاً، أو رواه بالمعنى فلم يؤدِّهِ كما رواه غيرُهُ من الرواةِ، كما في حديثِ رقم (453).

6– وقد يُدخلونَ في كتبِ العللِ الاستفهامَ عن أحدِ الرواةِ الواردينَ في الإسنادِ، مَنْ هُوَ، وهلْ هو ابنُ فلانٍ أو ابنُ فلان، فَقَطْ، وقد لا يكون في الحديث علةٌ أصلاً، كما في حديث رقم (295) و(349) و(424) و(660) و(693) و(1108) و(1166) و(1260) و(1459) و(1465).

أو السؤالَ عن نسبةٍ فقطْ، كما في حديث رقم (1718) و(2593)، أو في تعيينِ مبهمٍ، كما في حديث رقم (2740).

أو في تسمية من ورد في الإسناد بكنيته، وقد يكون صحابياً، كما في حديث رقم (508) و(537) و(703) و(812).

---

(1) انظر إلى: العلل لابن أبي حاتم حديث رقم (114و 246). وهذا يدل على أن الترمذي لم يختص أو ينفرد – كما هو مشهور– بتسمية النسخ علة؛ لأن أبا حاتم معاصر للترمذي وتوفي في عام (277هـ)، بينما توفي الترمذي عام (279هـ)، بل ربما أطلق أبو حاتم على النسخ أنه علة قبل الترمذي، والله أعلم.

(2) انظر إلى تقريب النووي وتدريب السيوطي: (258/1).

(3) ومعظم كتاب العلل لابن أبي حاتم – الذي أخذنا منه بعض النماذج التطبيقية للعلة بمعناها العام في هذه الرسالة، إنما هو أسئلة وجهها لأبيه، أو لأبي زرعة، أو لكليهما، وإن كان لأبي حاتم نصيب الأسد فيها. (انظر إلى العلة وأجناسها عند المحدثين (/260– 261).

أو أن فلاناً لم يسمع من فلان، فقط كما في حديث رقم (138)[1].

7- كما يوردون كثيراً من الأحاديث التي تفرد بها أصحابها، ولا علة لها سوى ذلك، وقد تكون صحيحة، كما في حديث رقم (323).

8- وقد يذكرون في أحاديث العلل أن حديثاً ما أصح ما ورد في الباب، كما في حديث رقم (93)، ولا يقصدون غالباً أن أحاديث الباب صحيحة وهذا أصحها لو كانت أفعل التفضيل -كلمة أصح- على بابها، بل يقصدون أنها كلها ضعيفة، وهذا الحديث أقلها ضعفاً، كما يصنع ذلك الإمام الترمذي (ت279هـ) في: جامعه، وعلله. أو يذكرون أن هذا الحديث أصح من ذاك، كما في حديث رقم (204).

9- وقد يذكرون عكس ذلك، وأنه لم يصح في الباب شيءٌ، كما في حديث رقم (94) و(99) و(101).

10- أو أنه ليس له أصلٌ، كما في حديث رقم (337) و(472).

11- أو موضوع، كما في حديث رقم (354)[2].

وقد يعلون راوٍ براوٍ آخر أحفظ منه، كما في حديث رقم (147) و(649).

كما قد يصححون سندين أحدهما مزيد براوٍ عن سند آخرَ، كما في حديث رقم (241).

كما يقول الدكتور/ ماهر الفحل بهذا الصدد: "وقد قمت باستقراء كتاب علل ابن أبي حاتم، وأشرت إلى الأحاديث التي أُعلتْ[3] بالجَرْحِ الظاهرِ[4]، فوجدتُها كثيرةَ العددِ يزيدُ مجموعُها عن مائتينِ وسبعةٍ وأربعينَ حديثاً"[5]. وبينَ بعد ذلك أن:

سبعةً وعشرينَ حديثاً قد أُعلتْ بالانقطاعِ.

وثلاثةً وأربعينَ ومائةَ حديثٍ قد أُعلتْ بضعفِ الراوي.

وثمانيةً وستينَ حديثاً قد أُعلتْ بالجَهالة[6].

وخمسةَ أحاديثَ قد أُعلتْ بالاخْتِلاط.

وأربعةَ أحاديثَ قد أُعلتْ بالتَّدْلِيْسِ[7].

---

(1) يقول الدكتور محمد التركي في ص (38) من رسالته للدكتوراه: "ولعل دخول ما تقدم في العلل؛ لما وجد في بعض الصور من: اشتباه الثقة بالضعيف، أو دفع ضعف الإسناد الذي فيه مبهم بمعرفته، ونحو ذلك".

(2) انظر إلى رسالة الدكتوراه لمحمد التركي: (1/33-38).

(3) وقد تكون عللها قادحة، وقد تكون غير قادحة.

(4) أي اختل في العلة الشرط الأول -الغموض والخفاء-.

(5) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: (/15).

(6) بجهالة العين، أو جهالة الحال.

(7) انظر إلى أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: (/15-16).

فيكونُ مجموعُها سبعةً وأربعينَ ومائتي حديثٍ.

كما ذكر ذلك الدكتور/ ماهر الفحل ذلك أيضاً في جامعِهِ[1]، مكرراً ما ذكره في كتابه "أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء".

ولعل هذا هو الذي جعل الإمامَ ابنَ الصلاح يشير إلى أن المحدثين قد أطلقوا العلةَ على ما هو أوسعُ من معناها الخاص، بل أطلقوها على ما هو أعمُّ من معناها العام، وأن كلَّ شيءٍ من ذلك يُعد علةً، حيث قال: "ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المُخْرجةِ له من حال الصحة إلى حال الضَّعْفِ المانعةِ من العمل به، على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل[2]، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح: بالكذبِ، والغَفْلَةِ، وسُوْءِ الحفظِ، ونحوِ ذلكَ منْ أنواعِ الجرح[3]، وسَمَّى الترمذيُّ النسخَ علةً[4] مِنْ عللِ الحديثِ[5]".

وقال الإمام العراقي في شرح ألفيته مشيراً إلى إطلاق العلة بالمعنى العام: "لما تقدم أن العلة تكون غامضة خفية[6] في الحديث، ذكر أنهم يُعلونَ أيضاً بأمور ليستْ خفيةً[7]: كالإرسالِ، وفِسْقِ الراوي، وضعفِهِ[8]، وبما لا يقدح أيضاً ... وقد يُعلون الحديثَ بأنواعِ الجرحِ من: الكذبِ، والغفلةِ، وسوءِ الحفظِ، وفِسْقِ الرَّاوِي، وذلك موجودٌ في كتبِ عللِ الحديثِ[9]".

---

(1) انظر إلى الجامع في العلل والفوائد: (/28-30).

(2) يقصد معناها الخاص.

(3) والثلاثة ونحوها تعد من العلل الظاهرة الجلية، وإن كانت قادحة، إلا أنها أطلقت بالمعنى العام؛ لأنه اختل فيها الشرط الأول -الغموض والخفاء- من شرطي العلة بالمعنى الخاص.

(4) وهذا إطلاق للعلة بمعنى أعم من المعنى العام؛ لأنه لا يدخل في المعنى الخاص بكلا شرطيه، كما لا يدخل في المعنى العام الذي اختل فيه شرطا العلة أو أحدهما. وهذا يدل على أن ابن الصلاح قد اطلع بدقة على ما سطره السابقون في كتبهم عن العلة، وإن كان كلامه هنا مختصراً، إلا أنه يدل على أنه كان عارفاً بإطلاقات العلة المختلفة اختلاف تنوع.

(5) معرفة أنواع علم الحديث: (/92-93)، وانظر إلى الكشف الحثيث: (/10و12)، والمقنع في علوم الحديث: (/220).

(6) وهذا هو المعنى الخاص للعلة الذي يجمع كلا الشرطين.

(7) يقصد ظاهرة جلية واضحة.

(8) وهي علل ظاهرة.

(9) فتح المغيث للعراقي: (/107- 108).

وممن أطلق العلةَ بالمعنى العام كما أطلقها أبو حاتمٍ وأبو زُرْعَةَ الرازيّانِ:

الإمامُ الحاكمُ (ت405هـ) الذي ذكر في كتابه "معرفة علوم الحديث" عشرة أجناس من العلل[1]، وقال بعدها: "فقد ذكرنا عللَ الحديث على عشرةِ أجناس، وبقيت أجناسٌ لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالاً لأحاديثَ كثيرةٍ معلولةٍ؛ ليهتدي إليها المتبحرُ في هذا العلم، فإن معرفةَ عللِ الحديثِ من أجلِّ هذه العلوم[2]".

وقد لخصَ الإمامُ السيوطيُّ تلكَ الأجناسَ العشرةَ وذكرها بأمثلتها في تدريبِهِ[3]، وقال بعد ذلك: "وما ذكره الحاكمُ من الأجناسِ يشملُهُ القسمانِ المذكورانِ[4]فيما تقدمَ، وإنما ذكرناه تمريناً للطالب، وإيضاحاً لما تقدم[5]".

كذلك ذكرها الشيخ/ طاهر الجزائري (ت1338هـ)، لكنه عمل عملاً مهماً، هو أنه عرف بالجنس قبل إيراد حديثه، حيث قال: "... وقد أحببت أن أذكر ذلك مُوْرِداً قبل كل مثالٍ تعريفَ الجنسِ الذي أورد ذلك المثال لأجله؛ زيادة في الإيضاح، لما في هذا النوع من الغموض[6]"، وبعد ذلك ذكر الأجناس العشرة واحداً واحداً[7].

وقد نظمَ الشيخُ محمد محفوظ التِّرْمِسِيُّ الأجناسَ العشرةَ في أربعةَ عشرَ بيتاً[8] خلال شرحه لألفية السيوطي في الحديث؛ لأن السيوطي لم يذكر تلك الأجناس، وإنما أشار إلى أنها عشرةُ أجناسٍ في بيتٍ واحدٍ فقط[9]، وعمل الشيخ التِّرْمِسِيُّ على شرحِها، مشيراً إلى أنه زادها على ألفيةِ السيوطي.

ومن الجدير ذكره أن الأستاذ/ مصطفى باحو قد أورد تلك الأجناسَ العشرةَ ضمن كتابه "العلة وأجناسها عند المحدثين"، الذي يُعَدُّ من أفضلِ الكتبِ التي أُلفتْ في علمِ العللِ في العصرِ الحديث، إن لم يكنْ أفْضَلَها[10]، وزاد على ما ذكره الحاكم خمسةً وعشرينَ جِنْساً[11] بكل براعة ومهارة واقتدار؛ لأن

---

(1) انظر إلى معرفة علوم الحديث: (/113- 118)؛ لترى تلك الأجناس.

(2) المرجع السابق: (/119).

(3) انظر إلى تدريب الراوي: (258/1- 261).

(4) يعني بالقسمين المذكورين: وقوع العلة في السند -وهو الأكثر-، ووقوعها في المتن. انظر إلى تقريب النووي مع تدريب السيوطي: (253/1).

(5) تدريب الراوي: (262/1).

(6) توجيه النظر: (605/2).

(7) انظر إلى المرجع السابق: (606/2- 612).

(8) انظر إلى منهج ذوي النظر: (/77- 80).

(9) انظر إلى المرجع السابق: (/77).

(10) انظر إلى العلة وأجناسها عند المحدثين: (/273- 287)؛ لترى تلك الأجناس مشروحة موضحة بأسلوب علمي طيب.

(11) انظر إلى المرجع السابق: (/288- 453)؛ لترى تلك الأجناس الخمسة والعشرين المزيدة.

الحاكم له قَصَبُ السَّبْقِ في وضعِ الأجناسِ العشرة، وللأستاذ مصطفى باحو فضلٌ –بعد الله تعالى– في الزيادةِ عليها منذُ عصرِ الإمامِ الحاكمِ إلى يومِنا هذا: وما صنعَهُ يُعد هدفاً رئيساً من أهدافِ التأليفِ عندِ العلماءِ.

والناظر إلى تلك الأجناس العشرة وفيها يلاحظ أنها تشتملُ على العلةِ بالمعنى الخاص، كما تشتمل على العلة بالمعنى العام، وهذا دَيْدَنُ السابقينَ وعادتُهُمْ ودَأْبُهُمْ، في أنهم يتوسعونَ في استعمالِ العلةِ وتوظيفِها. وكذلك الناظر إلى الأنواعِ الخمسةِ والعشرينَ التي زادها الأستاذ/ مصطفى باحو يلاحظُ الأمرَ نفسَهُ، وإن كنا نركزُ أكثرَ على السابقينَ قبلَ عصرِ ابنِ الصلاحِ في إطلاقِ العلةِ على القادحِ وغيرِ القادحِ، وعلى الخفيِّ والجليِّ، من أنواعِ الوهمِ عندَ جميعِ الرواة؛ لأن الأمرَ استقرَّ بعدَ تعريفِ ابنِ الصلاحِ للعلة، واشتمالِها على شرطينِ رئيسينِ.

ومنهم الحافظ الخليل بن عبدالله الخليلي (ت 446هـ)، حيث يقول مشيراً إلى ذلك في معرض حديثه عن الحديث الصحيح الذي توجد فيه علة: "فأما الحديث الصحيح المعلول: فالعلة تقع للأحاديث من أنحاءٍ شَتَّى لا يمكن حصرها[1]"، كما يقول عند حديثه عن الصحيح المتفق عليه: "... وإنما يكون كذلك إذا كانت الرواة إلى أن يبلغ إلى الزهريِّ ومالكٍ ثقاتٍ عدولاً، فأما إذا كان فيهم ضعيفٌ[2]، أو رُكِّبَ عليهم ضعيفٌ فذاك الأئمةُ يروونه ويذكرون علته[3]". وفي ذلك إشارة إلى العلة بمعنييها الخاص والعام، وهذا يدل على أن الإمامَ الخليليَّ ممن أطلقَ العلةَ على الظاهرِ والخفيِّ[4].

ومنهم الإمامُ الخطيب البغدادي، وهذه أمثلة من كتابه "الكفاية في علم الرواية":

المثال الأول– حيث يقول: "ونرى العلةَ التي لأجلها منعوا صحةَ السماعِ من الضريرِ[5] والبصيرِ الأميِّ[6]؛ هي جواز الإدخال عليهما ما ليس من سماعهما، وهي العلة التي ذكرها مالكٌ

---

(1) الإرشاد: (/8). وذكر حديثين مثالين لعلة ظاهرة، الأول: معضل، والإعضال انقطاع واضح لا لبس فيه وليس خفياً. الثاني: تفرد به راويه، والتفرد علة ظاهرة وليست خفية. انظر إلى: المرجع السابق: (/8– 9)؛ لتري هذين المثالين. وانظر إلى جامع التحصيل في أحكام المراسيل: (96– 97)؛ لترى المثال الأول منهما.

(2) ضعف الراوي علة ظاهرة قادحة، وهو من إطلاق العلة بالمعنى العام؛ لاختلال الشرط الثاني من شرطي العلة – الغموض والخفاء–.

(3) الإرشاد: (/6).

(4) انظر إلى شرح النظم المطلول: (/31).

(5) الذي لا يرى بكلتا عينيه.

(6) العاميُّ الذي لا يعرف القراءةَ ولا الكتابةَ.

[الإمام رحمه الله ت179هـ] فيمن له كتب[1] وسماعه صحيح فيها، غير أنه لا يحفظ[2] ما تضمنت[3]".

المثال الثاني– حيث يقول: "اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفاً[4]؛ لجواز أن يكون الصحابي [رضي الله عنه] يسند الحديث مرة ويرفعه إلى النبي – ﷺ–، ويذكره مرةً أُخرى على سبيلِ الفتوى ولا يرفعه[5]، فَحُفِظَ الحديثُ عنه على الوجهينِ جميعاً[6]".

المثال الثالث– أن الإمام الخطيب البغدادي كان ممن يرى قَبُوْلَ زيادةِ الثقةِ الضابط[7] إذا انفرد بها، دون سائرِ الرواة؛ لأن من حفظ عنده حجةٌ على من لم يحفظْ، فيقولُ: "ويدل أيضاً على صحة ما ذكرناه أن الثقةَ العدلَ يقول: سمعتُ وحفظتُ ما لم يسمعْهُ الباقونَ، وهم يقولون: ما سمعنا ولا حفظنا، وليس ذلك تكذيباً له، وإنما هو إخبارٌ عن عدمِ علمِهِمْ بما علمه، وذلك لا يمنعُ علمَهُ بِهِ. ولهذا المعنى وجبَ قَبولُ الخبرِ إذا انفردَ به دونَهُمْ، ولأجله أيضاً قُبلتِ الزيادةُ في الشهادةِ إذا شهدوا جميعاً بثبوتِ الحقِّ، وشهدَ بعضُهُمْ بزيادةِ حقٍّ آخرَ وبالبراءةِ منه ولم يشهدِ الآخرونَ. وأما علةُ من اعتلَّ في تركِ قَبولِها [زيادةِ الثقةِ] ببعدِ ذهابِها عنِ الجماعةِ، وحفظِ الواحدِ لها، فقد بينا فسادَها فيما تقدمَ، وجوازَ ذلك[8] من غيرِ وجهٍ[9]".

ومنهمُ الإمامُ عبدُالحقِّ الأزديُّ الأشْبِيلِيُّ (ت581هـ) الذي يشير إلى العلة بكلا المعنيين – الخاص والعام– في كتابه "الأحكام الوسطى": "... وإن كانت الزيادة أو الحديث الكامل بإسناد مُعْتَلٍّ

---

(1) أي له ضبط كتاب.

(2) أي ليس لديه ضبطُ صدرٍ.

(3) الكفاية في علم الرواية: (/229).

(4) أي أنه علة، ولكنها غير قادحة، وهو إطلاق للعلة بالمعنى العام.

(5) أي يذكره موقوفاً عليه.

(6) الكفاية في علم الرواية: (/417و424).

(7) وقد قال تحت عنوان "باب القول في حكم خبر العدل إذا انفرد برواية زيادة فيه لم يروها غيره" مرجحاً قبول زيادة الثقة بعد ذكر الأقوال: "والذي نختاره من هذه الأقوال، أن الزيادة مقبولة على كل الوجوه ومعمول بها، إذا كان راويها عدلاً حافظاً ومتقناً ضابطاً". الكفاية في علم الرواية: (/424– 425).

(8) انظر إلى المرجع السابق: (/425– 427).

(9) المرجع السابق: (/427– 428). وانظر إلى المصدر نفسه: (/291)؛ لترى مثالاً رابعاً، و (/395)؛ لترى مثالاً خامساً، و (/411)؛ لترى مثالاً سادساً، و (/432)؛ لترى مثالاً سابعاً، لمن أراد الاستزادة.

ذكرتُ علتَهُ، ونبهتُ عليها، بِحَسَبِ ما اتفقَ من التطويلِ أو الاختصارِ، وإن لم تكنْ فيه علةٌ كان سكوتي عنه دليلاً على صحتِهِ ... ولم أتعرضْ لإخراجِ الحديثِ المُعْتَلِّ كُلِّهِ ... وبعضُ هذهِ الأحاديثِ المعتلةِ وردَ من طريقٍ واحدٍ فذكرتُهُ منها ... وربما أخذتُ حديثاً من كتابٍ، وتعليلاً من كتابٍ آخرَ، أو كلاماً في رجلٍ، وقد بينتُ ذلكَ في بعضِ المواضعِ، وأكثرُ ما أذكرُ من العللِ ما يوجبُ حكماً ويثبتُ ضَعْفاً، ويُخْرِجُ الحديثَ من العملِ بِهِ إلى الرغبةِ عنهُ والتركِ له، أو إلى الاعتبارِ بروايتِهِ، مثل: القطعِ، والإرسالِ، والتوقيفِ، وضَعْفِ الراوي، والاختلافِ الكثيرِ في الإسناد، وليس كلُّ إسنادٍ يُفْسِدُهُ الاختلافُ، وليسَ الإرسالَ أيضاً علةً عندَ قومٍ، إذا كانَ الذي يرسلُهُ إماماً، ولا التوقيفُ علةٌ أخرى، إذا كانَ الذي يُسندهُ ثقةٌ، وضَعْفُ الراوي علةٌ عندَ الجميعِ[1]"[2].

ويقول أيضاً مشيراً إلى العلة بكلا المعنيين في مَعرضِ حديثه عن مُسوغاتِ تأليفِهِ لكتابه هذا، مع وجود من سبقه في هذا المِضْمارِ إنه: "... أخذَ الأحاديثَ غَثَّها وسَمِيْنَها وصَحِيْحَها وسَقِيْمَها، فأخرجَها بجملتِها، ولم يتكلمْ في شيءٍ من عللِها، إلا في الشيءِ اليسيرِ، والنادرِ القليل، وقد تركَ أحاديثَ في الأحكامِ لم يخرجْها؛ إذ لم تكن في تلك الكتبِ التي أخرجَ حديثَها، وإن كان فيها أحاديثُ معتلةٌ فقد أخرجَ أمثالَها في الوَهْنِ، وتلك الأحاديثُ التي تركَ قد أخرجتُ منها ما يسرَ اللهُ –عَزَّ وَ جَلَّ– به، وما كان فيه علةٌ فذكرتُها، كما فعلتُ في سائرِ ما في الكتبِ من الحديثِ المُعتَلِّ مما أخرجتُهُ منها، إلا أن تكونَ العلةُ لا توهنُ الحديثَ لضعفِها[3]، وقلةِ القائلينَ بها ... وليس الاختلافُ في اللفظِ مما يقدحُ في الحديثِ[4] إذا كانَ المعنى متفقاً ..."[5].

ومنهمُ الحافظُ الذَّهَبِيُّ (ت748هـ) الذي أشار إلى العلة بالمعنى العامّ، عند حديثه عن "المضطرب والمعلل" حيث قال: "فإنْ كانتِ العلةُ غيرَ مؤثرةٍ[6]، بأنْ يرويَهُ الثَّبْتُ على وجهٍ، ويُخالفُهُ واهٍ، فليسَ بمعلولٍ[7]"؛ لأن روايةَ الراوي الثقةِ لا تُعَلُّ بروايةِ الراوي الضَّعِيْفِ.

ومنهم الحافظ العَلائِيُّ (ت761هـ)، حيث قال في كتابه "جامع التحصيل في أحكام المراسيل": "... أما بعد: فإن الله –سبحانه– فضل هذه الأمة بشرف الإسناد، وخصها باتصاله دون

---

(1) والإرسال والوقف وضعف الراوي علل ظاهرة، وهذا من إطلاق العلة بالمعنى العام، وإن كانت قادحة، إلا أن الشرط الأول من شرطي العلة قد اختل.

(2) الأحكام الوسطى: (1/66– 67).

(3) أي أنها علة غير قادحة، وهذا من إطلاقها بالمعنى العام.

(4) أي أنه علة غير قادحة.

(5) الأحكام الوسطى: (1/68).

(6) أي غير قادحة.

(7) الموقظة في مصطلح الحديث: (/52).

من سلف من العباد ... وطلب الوصول إلى غوامض علله[1] ... فباتصال السند عرف الصحيح من السقيم، وصان اللهُ هذهِ الشريعةَ عن كلِّ قولِ أفَّاكٍ أثيمٍ، فلذلك كان الإرسالُ في الحديث علةً[2] يُتركُ بها ويُتوقفُ عن الاحتجاجِ به بسببها؛ لما في إبهامِ الراوي عنهُ من الغررِ، والاحتجاج المبني على الخطر[3]".

ومنهمُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ(ت852هـ)، وهذه أمثلة من كتابه "النكت على كتاب ابن الصلاح":

المثال الأول– حيث قال متعقباً على ابن الصلاح في حد الصحيح أن لا يكون شاذاً ولا معللاً: " ... لأن من مسمى العلل ما لا يقدح ... وأما العلل التي يعلل بها كثير من المحدثين ولا تكون قادحة فكثيرة[4]، منها: أن يروي العدل الضابط عن تابعي مثلاً عن صحابي حديثاً، فيرويه عدل ضابط غيره مساوٍ له في عدالته وضبطه وغير ذلك من الصفات العلية عن ذلك التابعي بعينه عن صحابي آخر، فإن مثل هذا يسمى علة عندهم؛ لوجود الاختلاف على ذلك التابعي في شيخه، ولكنها غير قادحة؛ لجواز أن يكون التابعي سمعه من الصحابيين معاً ... فوصفه للعلة بالقادح يخرج غير القادح[5][6]".

المثال الثاني– حيث قال في الانتقادات التي وجهها بعض كبار المحدثين إلى بعض أحاديث الصحيحين: "والكلام على هذه الانتقادات من حيث التفصيل من وجوه: منها ما هو مندفع بالكلية، ومنها ما قد يندفع.

فمنها: الزيادة التي تقع في بعض الأحاديث إذا انفرد بها ثقة من الثقات، ولم يذكرها من هو مثله أو أحفظ منه، فاحتمال كون هذا الثقة غلط ظن مجرد، وغايتها أنها زيادة ثقة، فليس فيها منافاة لما رواه الأحفظ والأكثر، فهي مقبولة.

---

(1) مفهوم المُخَالفةِ يدلُ على أن هناكَ عللاً ظاهرةً؛ لأنه ذكرَ هنا العللَ الخفيةَ بمفهومِ المُوافقةِ، وإذا كانت ظاهرةً فهذا يدلُ على استعمالِها بالمعنى العامّ.

(2) أي علة ظاهرة بالمعنى العام؛ لأن الإرسالَ نوعٌ من الانقطاعِ.

(3) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: (/21-22).

(4) يشير إلى أن العلةَ قد تكون خفيةً، ولكنها غيرُ قادحةٍ، وهذا من بابِ استعمالِ العلةِ بالمعنى العام؛ لاختلالِ أحدِ شرطيها.

(5) وغير القادح قد يكون ظاهراً جلياً، وقد يكون خفياً.

(6) النكت على كتاب ابن الصلاح: (/39).

ومنها الحديث المروي من حديث تابعي مشهور عن صحابي سمع منه، فيعلل بكونه روى عنه بواسطة، كالذي يروى عن سعيد المَقْبُرِيّ[1]عن أبي هريرة – رضي الله عنه–، ويروى عن سعيد عن أبيه[2] عن أبي هريرة – رضي الله عنه–.

ويلتحق بهذا ما يرويه التابعي عن صحابي، فيروي من روايته عن صحابي آخر؛ فإن هذا يكون سمعه منهما[3]، فيحدث به تارة عن هذا، وتارة عن هذا...[4]".

المثال الثالث– ينقل عن بعض المحدثين أن الأحاديث المروية ثلاثة أنواع: نوع اتفق العلماء على صحته، ونوع اتفقوا على ضعفه، ونوع اختلفوا في ثبوته هو الحسن، فيقول: "... فبعضهم صححه، وبعضهم يضعفه؛ لعلة تظهر له بها، إما أن يكون خفيت العلة على من صححه، وإما أن يكون لا يراها معتبرة قادحة[5]".

المثال الرابع– حيث يذكر حد الحديث الحسن عند بعض العلماء، ويتعقب عليه بقوله: "فليس يحسن في حد الحسن فضلاً عن أن يكون أحسن لأوجه: ... ثالثها: اشتراط نفي العلة لا يصلح هنا؛ لأن الضعف في الراوي علة في الخبر، والانقطاع في الإسناد علة في الخبر، وعنعنة المدلس علة في الخبر، وجهالة حال الراوي علة في الخبر...[6]".

المثال الخامس– حيث يتعقب على الحافظ عبد الرحيم العراقي (ت 806هـ) في جزمه بقبول مراسيل الصحابة[7] دون خلاف[8] فيقول: "قلت: في إطلاق هذا النفي عن المحدثين نظر؛ لأن أبا

---

(1) هو سعيد بن أبي سعيد: كَيْسان المَقْبُرِيّ، أبو سعيد المدني، ثقة، روى عن أبي هريرة – رضي الله عنه– وغيره، مات في حدود عام 120هـ، وقيل قبلها، وقيل بعدها. انظر إلى ترجمته في: تهذيب التهذيب: (329/3)، وتقريب التهذيب: (/236).

(2) هو كَيْسَانُ أبو سعيد المَقْبُرِيُّ، المدني، مولى أم شَرِيك، ثقة ثبت، روى عن عمر وعلي وغيرهما – رضي الله عنهم–، مات سنة 100هـ. انظر إلى: تهذيب التهذيب: (597/6)، وتقريب التهذيب: (/463).

(3) أي من كلا الصحابيين.

(4) النكت على كتاب ابن الصلاح: (/117– 118).

(5) المرجع السابق: (/119).

(6) المرجع السابق: (/129).

(7) انظر إلى التقييد والإيضاح: (/68).

(8) في المسألة قولان: الأول– إنها مقبولة، والعلة فيها ليست قادحة، وهو رأي الجمهور. الثاني– إنها مردودة كمراسيل غير الصحابة، والعلة فيها قادحة، وهو رأي بعض المُحَدِّثِين. انظر إلى: الفقيه والمتفقه: (103/1)، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل: (/48)، وتقريب النووي مع تدريب السيوطي: (207/1).

الحسن ابن القطان صاحب " بيان الوهم والإيهام"منهم، وقد رد أحاديث من مراسيل الصحابة –رضي الله عنهم–، ليست لها علة إلا ذلك[1]"[2].

ويقول الحافظ ابن حجر في كتابه "النكت على كتاب ابن الصلاح" متعقباً على كلام ابن الصلاح في أن المحدثين كثيراً ما يعللون الموصولَ بالمرسلِ: "أقول: ليس هذا من قبيل المعلول على اصطلاحه –وإن كانت علةً في الجملة–؛ إذ المعلولُ على اصطلاحه مقيد بالخفاء، والإرسال أو الانقطاع ليست علتها بخفية[3]"[4]. وهذا أبلغ كلام من محدث قدير كابن حجر يشير فيه بصراحة تامة إلى: العلة بمعناها الخاص، والعلة بمعناها العام.

كما يقول متعقباً على ابن الصلاح في قوله "ثم اعلم أنهم قد يطلقون اسم العلة على غير ما ذكرنا...": "مراده بذلك أن ما حققه [ابن الصلاح] من تعريف المعلول، قد يقع في كلامهم ما يخالفه، وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف[5] وبين ما وقع في كلامهم[6]، أن اسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولاً؛ إذ المعلول ما علته قادحة خفية [على اصطلاحها أو بابها]، والعلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة، خفية أو واضحة[7]"[8].

---

(1) يعني الإرسال، وهي علة، ولكنها غير قادحة، وعليه تكون استعملت بالمعنى العام للعلة.

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح: (/217). ومن أراد الاستزادة فلينظر إلى المرجع السابق: (/130و131و132و147و149 و152و153 و156و159 و208و216 و296و299و304).

(3) بل علتها جلية ظاهرة وإن كانت قادحة، وهذا استعمال للعلة بالمعنى العام؛ لاختلال الشرط الأول من شرطي العلة –الغموض والخفاء–.

(4) النكت على كتاب ابن الصلاح: (/313).

(5) أن العلة ينبغي أن يتوفر فيها: الغموض والخفاء، والقدح، فتكون على اصطلاحها.

(6) لعله يعني ما وقع في كلام جهابذة المحدثين الذين تكلموا في العلل، وأنهم أطلقوا العلة على ما توفر فيه الشرطان: –الخفاء والقدح–، كما أطلقوها على ما اختل فيه أحد الشرطين، أو كلاهما.

(7) لعل الحافظ ابن حجر يشير هنا إلى أن المحدثين سيما القدامى منهم قبل عصر ابن الصلاح، قد أطلقوا العلة على: ما توفر فيه الشرطان، أو اختل كلاهما، أو اختل أحدهما، بل يفهم من كلامه أنهم أطلقوا العلة على ما هو أوسع من ذلك، مما لم يوجد فيه أي شرط من الشرطين، كما بينا ذلك، وهذا يدل على فهم ثاقب، واطلاع واسع في علم العلل، وليس غريباً على الحافظ ابن حجر، الذي يعد من خاتمة الحفاظ، بل صرح السيوطي –حسب اجتهاده– عندما ترجمه أنه خاتمة الحفاظ فقال: "... فقد انتفعت في الفن بتصانيفه، واستفدت منه الكثير، وقد غُلِقَ البابُ بعده، وخُتِمَ به هذا الشأنُ". طبقات الحفاظ: (/553).

(8) النكت على كتاب ابن الصلاح: (/328).

كما يقول الحافظ: " ... فمالك [الإمام] لا يرى الانقطاع في الإسناد قادحاً[1]، فلذلك يخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات في أصل موضوع كتابه، والبخاري يرى أن الانقطاع علة [2]، فلا يخرج ما هذا سبيله إلا في غير أصل موضوع كتابه كالتعليقات[3] والتراجم[4]"[5].

ويقول أيضاً مبيناً لماذا لم يتعرض الإمام الدارقطني (ت385هـ) إلى الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري؛ لأن موضوع الصحيح هو الأحاديث المسندات، والمعلقات ليست مسندات: " ... فانتفى إيراد المعلقات، وبقي الكلام فيما عُلِّلَ [6]من الأحاديث المسندات[7]".

ويقول أيضاً نقلاً عن غيره موضحاً أن الإمامَ مسلماً قد عرض صحيحه كله على أبي زُرْعَةَ الرازيّ: " ... عرضتُ كتابيَ هذا على أبي زُرْعَةَ الرازيّ، فكلُّ ما أشارَ أن له علةً[8] تركتُهُ[9]". وبعد ذلك مباشرة يعقب الحافظ مبيناً أن البخاري ومسلماً قد أخرجا الأحاديث التي لا علة فيها أصلاً، أو تلك التي فيها علة غير قادحة في قبول الحديث وصحته، فيقول: "فإذا عُرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة[10] عندهما[11]".

---

(1) أي لا يراه علة تقدح في صحة الحديث، وهذا من إطلاق العلة بالمعنى العام.

(2) أي يراه علة تقدح في صحة الحديث، وهذا من إطلاق العلة بالمعنى الخاص.

(3) يعني في الأحاديث المعلقة، التي حُذف من مبدأ إسنادها راوٍ أو أكثر ويُعزى الحديث إلى مَنْ فوق المحذوف، أو حُذف الإسناد كله من أوله، كما استعمله بعضهم. (انظر إلى: تقريب النووي مع تدريب السيوطي: 219/1).

(4) يقصد تراجم أبواب صحيح الإمام البخاري، التي صنعها بنفسه.

(5) هدي الساري: (/10).

(6) أي بقي الكلام فيما أعله الدارقطني من أحاديث صحيح البخاري بأي علة، سواء أكانت بالمعنى الخاص، أم بالمعنى العام؛ لأن كلمة "عُلل" تشمل العلل كلها، والناظر إلى وفي ما علله الدارقطني من أحاديث الصحيح يدرك ذلك تماماً. ومن أراد الفائدة والتأكد فلينظر إلى هدي الساري: (/346–383)؛ ليرى الأحاديث التي أعلها الدارقطني وغيره من النقاد من صحيح البخاري، وأنهم أشاروا إلى علل بالمعنى الخاص، وإلى أخرى بالمعنى العام، وإجابات الحافظ ابن حجر عنها.

(7) هدي الساري: (/346).

(8) أيّاً كان نوعها؛ لأنهم أطلقوها على العلة بمعنييها الخاص والعام، وعلى غير ذلك.

(9) هدي الساري: (/347).

(10) أي غير قادحة في صحة الحديث.

(11) هدي الساري: (/347).

ويقول أيضاً: " ... وربما علل بعض النقاد أحاديث ادعى فيها الانقطاع[1]؛ لكونها غير مسموعة... فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف[2] غير قادح؛ إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف[3]".

ومنهم الحافظُ محمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ السَّخَاوِيُّ (ت902هـ)، وَهَاكَ مثالينِ من كتابِهِ "المقاصدِ الحَسَنَةِ":

الأول–حيث يبين أن من سبقه في التصنيفِ في الأحاديثِ المشتهرةِ، لم يتكلموا كلاماً شافياً بما يزيل علل الأحاديث التي ذكراها في كتابيهما، فيقول: " ...ولا مُقْدِمٌ على تَنْقِيْصٍ لمتقدمٍ أو جفاءٍ، وإنْ لمْ يسلمْ كلامُهُ مِنْ خللٍ، ولا تكلمَ بما يتضحُ بِهِ زوالُ العللِ[4]؛ تَأَدُّباً مَعَ الأئمةِ كالزَّرْكَشِيّ [ت 794هـ] وابنِ تَيْمِيَّةَ [ت728هـ][5]".

الثاني–يشير إلى أنه أَلَّفَ جُزْءاً في مرتبةٍ عاليةٍ مِنَ المراتبِ عندَ الصُّوفِيَّةِ تُسَمَّى "الأَبْدَالَ"، وأَنَّهُ بَيَّنَ فيهِ العِلَلَ عامَّةً، فيقولُ: " ... وكَذا مِنَ المَرْفُوعِ مِمّا أَفْرَدْتُهُ واضِحاً بَيِّناً مُعَلَّلاً، في جُزْءٍ سَمَّيْتُهُ "نَظْمَ الَّلآلْ فِي الكَلامِ عَلَى الأَبْدَالْ[6]".

وبعد، فهذه بعض النماذجِ من استعمالِ العلماءِ للعلةِ بالمعنى الخاصّ والعامّ للعلةِ، وفي عدة عصورٍ قبلَ ابنِ الصلاحِ وبعدَهُ، وأنهم قد أعلوا الأحاديثَ بالعللِ: الخفيةِ القادحةِ، والخفيةِ غيرِ القادحةِ، والظاهرةِ القادحةِ، والخفيةِ غيرِ القادحةِ، بل توسعوا أكثرَ من ذلكَ فأطلقوا العلةَ على أشياءَ خارجةٍ عن ذلكَ كلهِ كما بَيَّنَّا سابِقاً.

وثَمَّ كلامٌ مهمٌّ نقله الدكتور/ ماهر الفحل عن أستاذه ومشرفه على رسالة الماجستير الدكتور/ هاشم جميل، يبين فيه الأخيرُ متى يُطلقُ المحدثونَ العلةَ بالمعنى الخاصّ، ومتى يُطلقونها بالمعنى العامّ، حيثُ يقولُ الدكتورُ/ ماهر: "وفي حوار مع أستاذي العلامة الدكتور/هاشم جميل قد تنبهت إلى أمر آخر، وهو: أن المحدثين إذا تكلموا عن العلة باعتبار أن خلو الحديث منها يعد قيداً لا بد منه لتعريف الحديث الصحيح، فإنهم في هذه الحالة يطلقون العلة ويريدون بها المعنى الاصطلاحي

---

(1) والانقطاع علة ظاهرة واضحة، وإن كانت قادحة.

(2) يقصد ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد، وقد بين الحافظ كيفية العمل في مثل هذه الحالة بالجمع ونحوه؛ من أجل إزالة تلك العلة، وأن ذلك يعد علة، إلا أنها غير قادحة. انظر إلى هدي الساري: (/347و348و351و387)؛ لأن فيها أمثلة على العلة غير القادحة، وهو استعمال للعلة بالمعنى العام.

(3) المرجع السابق: (/347).

(4) الخفية والجلية.

(5) المقاصد الحسنة: (/3).

(6) المرجع السابق: (/10). ومن أراد الاستزادة في مجال إطلاقه العلة بالمعنى العام، فلينظر في الصفحات التالية إلى نماذج من ذلك الإطلاق 12و14و16و19و22و24و25و26و29.

الخاص، وهو: السبب الخفي القادح. وإذا تكلموا في نقد الحديث بشكل عام، فإنهم في هذه الحالة يطلقون العلة ويريدون بها السبب الذي يعل الحديث به، سواء أكان خفياً، أم ظاهراً، قادحاً، أم غير قادحٍ[1]".

ومع تقديرنا لهذا الرأي الذي فيه نوع من الاجتهاد وإعمال للعقل، إلا أنه يتنافى مع ما هو موجودٌ مسطورٌ في كتب العلل التي صنفها جهابذةُ المحدثينَ، واستعملوا فيها العلةَ بالمعنيينِ الخاصّ والعامّ، وعلى غيرِهما مما لا يندرجُ تحتَ اسمِ العلةِ بأحدِ المعنيينِ.

أما حديثه عن نقد الحديث بشكل عام وإطلاقهم للعلة حينئذٍ، فإن هذا الإطلاقَ يصح أن يكون تعريفاً للعلة بالمعنى العام الذي ارتضيناه من قبلُ.

أما الإمامُ الصَّنعَانِيُّ (ت1182هـ) فقد ذكر تعريفَ العلةِ اصطلاحاً -بالمعنى الخاصّ-، وبعد ذلك بين أن التعريفَ الاصطلاحيَّ تعريفٌ أغلبيٌّ للعلةِ، وأنها قد تطلقُ على العلةِ بالمعنى -غيرِ الاصطلاحيّ- أحياناً، فقال: "وكانَ هذا تعريفاً أغلبياً للعلةِ، وإلا فإنهُ سيأتي[2] أنهم يُعلونَ بأشياءَ ظاهرةٍ غيرِ خفيةٍ ولا غامضةٍ، ويُعلونَ بما لا يؤثرُ في صحةِ الحديثِ[3]".

وقال بعد ذلك مُشيراً إلى أنهمْ قد يُعلونَ بأشياءَ ظاهرةٍ: "(وقد يُعلونَ) أي أئمةُ الحديثِ (الحديثَ بأشياءَ ليستْ غامضةً: كالإرسالِ، وفسقِ الراوي، وضعفِهِ، وذلكَ موجودٌ في كتبِ العللِ)، وقد قدمنا[4]لك أن التعريفَ للعلةِ [اصطلاحاً] أنهُ أغلبيٌّ[5]".

وقد سبق الإمامُ السَّخاويُّ الإمامَ الصنعانيَّ إلى القولِ بذلك، وأن التعليل بالعلل الظاهرة قليل، وأن التعليل بالعلل الخفية هو الأكثر، حيث قال السخاويُّ: "ولكن ذلك منهم بالنسبة للذي قبله[6]قليل[7]".

ولسنا مع هذا الرأي؛ لأن الناظر إلى كتب العلل وفيها، يرى أن المحدثين سيما المتقدمون منهم، قد أعلوا بأمور ظاهرة قادحة، وظاهرة غير قادحة، كما أعلوا بأمور خفية قادحة، وبأمور خفية غير قادحة، بل وجدناهم قد أعلوا بعض الأحاديث التي يوجد فيها شيء يثير الشك، أو تكون مبهمة، وتحتاج إلى بيان وتوضيح، أما أن يقال: إن التعليل بالمعنى الاصطلاحي للعلة هو الغالب في

---

(1) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: (/17). وقد بين أن لذلك نظائر عند المحدثين في صفحتي: (17و18) فلينظر إليهما من أراد الفائدة والاستزادة.

(2) في صفحة: (28) من الجزء الثاني.

(3) توضيح الأفكار: (22/2).

(4) في صفحة: (22) من الجزء الثاني.

(5) توضيح الأفكار: (28/2).

(6) يعني العلل الخفية.

(7) فتح المغيث للسخاوي: (287/2).

التعليل، فهذا يتنافى مع ما هو موجود حقيقة في كتب كبار المحدثين الذين صنفوا في علم العلل، ومزجوا بين كلتا العلتين دون تغليب لإحداهما على الأخرى، أما إذا قلنا: إن العلة بالمعنى الاصطلاحي هي الأصل في التعليل وعمدته؛ لما فيها من الغموض والخفاء، وأنها تحتاج إلى معلومات وقدرات ومهارات عالية مسبقة واطلاع عميق واسع بسيط مستفيض لاكتشافها وتخريجها، وتلك لم تتوفر في المشتغلين في الحديث وعلومه كلهم، بل في من وهبَ اللهُ له تلك الملكات، وهم بعض هؤلاء المحدثين، لكان لنا ذلك، وأن العلة إذا أطلقت، فإنها تنصرف إلى العلة المعهودة بالمعنى الاصطلاحي؛ لأن ألْ فيها للعهد، كما سبق بيانه في المبحث الثاني.

بينما بين فريق الباحثين الذين حققوا علل ابن أبي حاتم أن استعمال العلة بالمعنى الخاص أفضل وأجود، وذلك بعد استقرار الاصطلاح عليه بعد عصر ابن الصلاح، حيث قالوا: "غير أن استعمالها في الخفية أجود بعد أن استقر الاصطلاح على ذلك، عند كثير من أهل الحديث بعد ابن الصلاح[1]".

وفي هذا الكلام نظر؛ لأن تعريف العلة بالمعنى الخاص قد استقر أكثر بعد ابن الصلاح، إلا أن استعماله لم يكن أجود من ذي قبل؛ لأن من قبل ابن الصلاح لا سيما من صنفوا في العلل، قد قَعَّدوا وأصَّلوا لاستعمالِها بهذا المعنى الخاصّ، إلا أنهم توسعوا في استعمالها فأطلقوها على المعنى العام، بل توسعوا أكثرَ فأطلقوها على غيرِ المعنيين كالنَّسْخِ والوَضْعِ مثلاً، والمتأخرون بعد ابن الصلاح قصروا إطلاقَها على المعنى الخاص بشرطيهِ؛ باعتباره الأصلَ فيها، وبينوا أن من أصل للعلة من جهابذة المحدثين واشتهروا بذلك قد أطلقوها على: المعنى الخاص، والمعنى العام، على حد سواء دون تمييز أو تفريق، كما أطلقوها على غيرهما، ومن هنا رجح هذا الفريق جواز إطلاق العلة على كل قادح في سند الحديث أو متنه، فقالوا قبل النص المذكور آنفاً: "وعليه فالذي يظهر جواز إطلاق اسم العلة على كل قادح في الحديث، سواءٌ كان ظاهراً أو خفياً، في السند أو في المتن"[2].

(1) علل ابن أبي حاتم بتحقيق فريق من العلماء: (52/1).

(2) المرجع السابق الجزء والصفحة.

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ

خُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي إِطْلَاقِ الْعِلَّةِ بِالْمَعْنَيَيْنِ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ

ولبيانِ الخُلاصةِ في هَذِهِ القضيةِ المهمةِ نقولُ وباللهِ التوفيقُ: إن استعمال العلة بالمعنى الخاص أو الاصطلاحي وبالمعنى العام غير الاصطلاحي، هو الاستعمالُ الغالبُ للعلة عند المتقدمينَ من جهابذةِ المحدثين، الذين أطلقوها على كلا المعنيينِ على السواء[1]، وكان هذا الإطلاقُ من باب التوسعِ في الاستعمال، مَعَ تركيزِهِمْ أكثرَ على العلةِ بالمعنى الخاص؛ لأنها خفيةٌ قادحةٌ، وهذا لا يتأتى لأي مُشتغلٍ بالحديثِ أن يتعرفَ إليهِ، وإنما هو خاصٌّ بفحولِهِمْ وفطاحِلِهِمْ ومن كان منهمْ ألْمَعِيّاً، ولذلك نجد أن هؤلاء قد انفردوا بالتصنيف في علم العلل، وألحقوا العللَ الظاهرةَ وغيرَ القادحةِ بالعللِ الخفيةِ القادحة؛ توسعاً وتَفَنُّناً منهم في هذا الباب المهمّ الذي خاضوا غِمارهُ بكلّ مَهارةٍ وحَصافةٍ واقْتدارٍ، وغاصوا في بحرِهِ اللجيّ العميق؛ من أجل التقاط دُرَرِ العللِ الخفيةِ القادحة، ملحقين بها العللَ بالمعنى العام، الذي يمكنُ لغيرهم من المحدثينَ معرفتُهُ؛ لأنه لا يحتاج إلى مهارات وقدرات ووسائل لمعرفته والبحث عنه، كما هي الحال في العلة بالمعنى الخاص، بل ازداد ذلكم التوسع، الأمر الذي جعلهم يطلقون العلة على غير كلا المعنيين، مما لم يتوفر فيه أي شرط من شرطي العلة أصلاً، وهذا أمرٌ بَدَهِيٌّ للمتصفحِ في كتبِ العللِ.

ولما جاء الإمام ابن الصلاح ووضع مقدمته الشهيرة في علوم الحديث، بين في حديثه عن العلة في "النوعِ الثامنَ عَشَرَ" أن العلة إذا أُطلقت فإنما يُرادُ بها المعنى الاصطلاحيُّ الخاصُّ للعلة؛ حفظاً لمكانةِ أولئكَ العمالقةِ من المحدثينَ الذينَ وهبَ اللهُ –عَزَّ وَ جَلَّ– لهمْ مهاراتِ الحديثِ عن العلة الخفية القادحة، بالإضافة إلى الحديث عن العلة بالمعنى العام الذي يمكن للمحدثين الآخرين معرفتها؛ لأنها لا تحتاج إلى الخبرات والمهارات والاطلاع العميق في الحديث وعلومه كالعلة بالمعنى الخاص، وبعد ذلك بين ابن الصلاح أن العلة قد تطلق على غير معناها الاصطلاحي المعهود المراد عند الإطلاق.

وقد تأصَّلَ هذا الأمرُ عند أغلبِ من جاء بعد عصرِ ابن الصلاح؛ لأن كتابه كان عمدتَهُمْ ومرجِعَهُمُ الرئيسَ، فبينوا أكثرَ منه أن العلةَ بالمعنى الخاصّ لا بد أن تكونَ خفيةً غامضةً قادحةً، وإلا لما اكتسبتْ هذه المكانةَ العاليةَ وكان لها القدحُ المُعَلَّى على العلة بالمعنى العام، وما علت منزلة السابقين من المحدثين الذين بَرَعوا في مجالِها، واجتهدوا أيما اجتهادٍ في تخريجِها من أحاديثِ بعضِ الثقاتِ من المحدثين، الذين يكون ظاهرُ أحاديثهمُ القبولَ، ثم يُلْهِمُ اللهُ –تعالى– بعضَ هؤلاءِ الجهابذةِ ويوفقُهُ إلى اكتشافِها وإبرازِها، ولذلك كانت بهذا المعنى علمَ المتقدمينَ قبلَ عصرِ ابنِ الصلاح.

أما العلةُ بالمعنى الخاص فهيَ علمُ المتأخرين، الذين قَصَرُوها على المعنى الخاص لها، مَعَ الإشارةِ إلى أنها قد تُطلقُ على المعنى العام، وغيره، كما كانت الحالُ في الاستعمال عند المتقدمين؛

---

(1) انظر إلى الكشف الحثيث: (/10)، والعلة وأجناسها عند المحدثين: (/270).

إبرازاً منهم لدور أولئك الجهابذةِ من المحدثين، وأنه يعودُ الفضل لله –عز و جل– ثم لهم في التأصيلِ للعلة، لا سيما العلة بالمعنى الخاص؛ لأنها الأصل في التعليل، والعلة بالمعنى العام تابعة لها، ولكن مع المزج بينهما وعدم الفصل أو التمييز بينهما كما هي الحال عند متأخري المحدثين، سيما من جاء بعد ابن الصلاح، الذين بينوا أن التعليل بالخفاء والقدح هو الأصل في التعليل[1]. وقد قال الشيخُ أبو الحسنِ الفقيه في منظومته بهذا الصدد مبيناً ذلكَ بقولِهِ:

فَعِلَّـــةُ الحـــديثِ فـــي الإطْـــلاقِ نَوْعـــانِ تُضْـــعِفانِ باتِّفـــاقِ

نَـــوْعٌ جَلِـــيٌّ فيـــهِ كالإعْضـــالِ ثُـــمَّ الخَفِـــيُّ عُمْـــدَةُ الإعْـــلالِ

كذلك بينَ مَنْ جاءَ بعدَ الإمامِ ابنِ الصلاحِ أن علمَ العللِ ما احتلَّ هذه المكانةَ ولا حازَ من صنفوا فيه من المحدثينَ هذه المنزلةَ الرفيعةَ إلا بذلك، مع عدم إهمال التعليل بغير القادح والظاهر، الذي كان موجوداً عند المتقدمين جنباً إلى جنب مع التعليل بالخفي القادح، وكذا التعليل بما خرج عن نطاق كلا النوعين من التعليل كما سبق بيانه. وكأن لسان حال متأخري المحدثين يقول: "الفضلُ للسابقِ، والعدلُ هُوَ الموافقُ[3]"، مع الإشارة منهم إلى أن أزمنة المتقدمين كانتْ تُعَدُّ العصورَ الذهبيةَ للتصنيفِ في علم العلل، كغيره من علوم الحديث الأخرى.

---

(1) يقول الدكتور ماهر الفحل في كتابه "الجامع في العلل والفوائد" (/29) : "ولا شك أن الإعلال بالعلة الخفية القادحة هو الأصل في الإعلال وعمدته".

(2) شرح النظم المطلول: (/12).

(3) المقاصد الحسنة: (/3).

الْمَبْحَثُ الخَامِسُ

هَلْ ضَيَّقَ الَّلاحِقُوْنَ مِنَ الْمُحَدِّثِيْنَ مَا وَسَّعَهُ السَّابِقُوْنَ فِي اسْتِعْمَالِ الْعِلَّةِ وَتَوْظِيْفِهَا؟

نقول في الإجابة عن هذا السؤال المهمّ: إنهم لمْ يُضَيِّقُوْا واسِعاً، ولم يَقْصُدُوا حَجْرَ العلةِ على معناها الخاصّ، وإنَّما أرادوا أنْ يَنْسُبُوا الفضلَ إلى أهلِهِ، وأن لا يَبْخَسُوا المحدثينَ السابقينَ أشياءَهُمْ، ومِنْ هُنا بَيَّنُوا فَضْلَ السابقينَ، وأنَّ لهمْ قَصَبَ السَّبْقِ في مجالِ التصنيفِ في علمِ العللِ، وأنَّهُمْ إنَّما أُشِيْرَ إليهمْ بالبَنانِ، وذاعَ صِيْتُهُمْ، وتواترَ خبرُهُمْ، ما ذلك إلا لأنهم أصَّلُوا وقَعَّدوا وأسَّسُوا للعلةِ بالمعنى الخاصّ بشرطيها –الخفاءِ والقدحِ–، باعتبارِها المنطلقَ والأصلَ في التعليلِ، وأنها تختصُّ بأحاديثِ الرواةِ الثقاتِ التي يُوْهِمُ ظاهرُها القَبولُ، مع وجودِ علةٍ أو عللٍ خفيةٍ قادحةٍ لا يدركُها إلا من وهبه الله –سبحانه وتعالى– فهماً ثاقباً واطلاعاً نوعياً واسعاً، ولا يتأتى ذلك إلا لمن مَنَّ الله –تعالى– عليه بهذا الفضل العظيم من عِلْيَةِ المحدثينَ المميزينَ المهرةِ في الغوصِ والبحثِ عن تلك العللِ وإخراجِها؛ من أجل أن يحافظوا على الأصل الثاني –السنة المطهرة– من أصول التشريعِ الإسلاميّ الأربعةِ[1]دون زيادةٍ عليها؛ حتى لا ندخلَ في الشريعة الغَرَّاءِ ما ليسَ منها[2]؛ لأن علمَ العللِ هو الميزانُ الدقيقُ في قَبولِ الأحاديثِ أو رَدِّها. مَعَ التنبيهِ على أنَّ التعليلَ بالمعنى العامّ والتعليلَ بغيره قد جاء تَبَعاً للتعليلِ بالمعنى الخاصّ، منْ بابِ التوسعِ في الاستعمالِ، وإطلاقِ الشيءِ على غيرِ ما وُضِعَ لهُ أو اصْطُلِحَ عليهِ أو كانَ على بابِهِ، ولذلكَ نظائرُ في كثيرٍ من العلومِ ومنها علمُ الحديثِ، ولذلك نجدُ العلماءَ السابقينَ يُكررونَ فيما اسْتُعْمِلَ على غيرِ ما وُضِعَ له عبارةَ: هذا على غيرِ بابِهِ، وفيما اسْتُعْمِلَ على ما وُضِعَ له عبارةَ: هذا على بابِهِ. وبناءً عليه تكون العلةُ بالمعنى الخاص قد اسْتُعْمِلَتْ على بابِها حقيقةً، والعلةُ بالمعنى العام وغيرها قد استعملها المحدثونَ على غيرِ بابِها من بابِ التوسعِ المجازيّ

---

(1) وَهِيَ: القُرآنُ الكَرِيمُ، والسُّنَّةُ، والإجْماعُ، والقِياسُ، وَهِيَ الأدلةُ الأربعةُ المتفقُ عليها عندَ جمهورِ المسلمينَ، والتي يجمَعُهَا قولُهُ تَعالَى في سورةِ النساءِ (59) : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا). انظر إلى: علم أصول الفقه لعبدالوهاب خلاف: (/21).

(2) وفي المقابل لا ينبغي أن نتنطع في نقد الأسانيد، ونعمل على تضعيف أحاديث مقبولة اعتمدها المحدثون والفقهاء وبنوا عليها أحكاماً فقهية وغيرها منذ مئات السنين، كما صنع ويصنع بعض المعاصرين الذين يجتهدون ونُحْسِنُ الظنَّ بِهِمْ، ويحرمون المسلمين من أجرها والتقرب بها إلى الله –سبحانه وتعالى–، وبذلك الصنيع لا يدري أحدهم أنه ينقص من المصدر الثاني للتشريع؛ لأن الدين الإسلامي كامل، لا يقبل الزيادة؛ لأنها بدعة فيه، فكذلك لا يقبل النقصان منه؛ لأنه بدعة أشر من الزيادة لخفائه وغموضه، كالعلة بالمعنى الاصطلاحي الخاص عند المحدثين.

في الاستعمالِ، أو من بابِ الاستصحابِ للمعنى اللغويّ الأوسعِ مِنَ المعنى الاصطلاحيّ المتقدمِ عليه من حيثُ الزمنُ، وهذا سائغٌ جائزٌ لا مانعَ منهُ في كثيرٍ مِنَ العلومِ، وله نظائرُ عَدِيْدَةٌ فيها.

وممنْ مالَ إلى أنَّ هذا الاستعمالَ مِنْ بابِ التوسعِ الأستاذُ/ مصطفى باحو، حيثَ قالَ بعدَ أنْ ذكرَ تعريفَ العلةِ اصْطِلاحاً، وأنَّها قَدْ تُطْلَقُ عَلَى كُلِّ قادحٍ في صحةِ[1] الحديثِ خَفِيّاً كانَ أوْ جَلِيّاً: "وهذا الاستعمالُ إنَّما هُوَ مِنْ بابِ التوسعِ فقطْ، واستعمالُ اللفظِ بمعناهُ اللغويّ العامّ، وإلا فما حازَ علمُ العللِ هذِهِ الشُّهْرَةَ، وحَظِيَ بالتقديمِ والتَّبْجِيْلِ دونَ سائرِ علومِ الحديثِ، إلا بخفاءِ العللِ التي يبحثُ فيها ودقتِها[2]".

ولعلَّ الأستاذَ/ مصطفى باحو ومَنْ نَحا نَحْوَهُ في ذلكَ، قَدِ اقْتَبَسُوا كلمةَ التوسعِ مِنْ قولِ السَّخاويّ في مَعْرِضِ حديثِهِ عن إطلاقِ العلةِ بالمعنى العامّ، حيثُ قالَ: " ... مَنْ يُطْلِقُ اسْمَ العِلَّةِ تَوَسُّعاً ...[3]"؛ لأنهُ جَرَتِ العادةُ في عُلومِ الحديثِ غالباً أنْ يُقَلِّدَ اللاحِقُوْنَ السَّابِقِيْنَ، سِيَّما بعدَ عصرِ ابْنِ الصَّلاحِ.

(1) يقصدُ العللَ الخفيةَ القادحةَ، أو العلةَ بالمعنى الاصطلاحيّ الخاصّ عندَ المحدثينَ.

(2) العلة وأجناسها عند المحدثين: (/21و23).

(3) فتح المغيث للسخاوي: (287/2).

الْمَبْحَثُ السَادِسُ

تَرَاجِمُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وأَبِيْهِ وأَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيّيْنِ

مِنَ المعلومِ أنَّ اللهَ –عَزَّ وَ جَلَّ– أَعْرَفُ المَعَارِفِ على الإطْلاقِ، وأنَّ: الضمائرَ تُعَدُّ أعرفَ المعارفِ في النَّحْوِ العَرَبِيّ، وضَمِيْرَ المُتكلمِ أعرفُ من ضَمِيْرِ المُخاطَبِ، وضَمِيْرَ المُخاطَبِ أعرفُ من ضميرِ الغائبِ. ومن هنا نقول: إن هؤلاءِ الثلاثةَ يُعَدُّ كلُّ واحدٍ منهمْ كضميرِ المُتَكلمِ، الذي هو أعرفُ المعارفِ في النَّحْوِ؛ لأنهمْ مِنْ جَهابِذَةِ المحدثين الذين أَلْهَمَهُمُ اللهُ –سبحانَهُ وَ تَعالَى– وَوَفَّقَهُمْ وَمَمَكَّنَ لَهُمْ في الحَدِيْثِ عن علمِ العِلَلِ والغَوْصِ في بَحْرِهِ اللُّجِّيّ الزَّاخِرِ، بالإضَافَةِ إلى كَوْنِهِمْ من كِبارِ العُلَماءِ، الذينَ ذاعَ صِيْتُهُمْ بينَ المسلمينَ، وانْتَشَرَتْ علومهم واشْتُهِرُوا في الآفاقِ، لا سِيَّما ما يتعلق بعلم علل الحديث، الذي يُعَدُّ كتابُ (علل ابنِ أبي حاتمٍ الرَّازِيّ) من أشْهَرِها وأكْثَرِها انْتِشاراً، فهؤلاءِ ممنْ تَرَكَ اللهُ –تَعالَى– عليهمْ في الآخِرِيْنَ، وجَعَلَ لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ فيهمْ. ولمّا كانوا في هذهِ المكانةِ وتلكَ المنزلةِ الرفيعةِ، فليستْ هُناكَ حاجةٌ إلى ترجمتِهِمْ ببساطةٍ واستفاضةٍ؛ لأنَّ الكثيرينَ من الباحثينَ والدارسينَ قد ترجموهمْ تَرَاجِمَ وافِياتٍ. ومن هُنا رأيتُ أن أترجمهمْ باخْتِصارٍ مُفِيْدٍ؛ تَذْكِرَةً للقارئ المُنْتَهِي، وسِراجاً للقارئ المبتدئ، بادِئاً بأبي حاتمٍ، ومُثَنِّياً بأبي زُرْعَةَ، وخاتِماً بابنِ أبي حاتمٍ؛ وذلكَ حَسَبَ نَشاطِ كُلِّ واحدٍ منهمْ وجُهْدَهُ في علمِ العِلَلِ بِنَوْعَيْها –الخاصّ و العامّ– داخلَ الكتابِ، هذا، وباللهِ التوفيقُ، ومنهُ العَوْنُ والمَدَدُ.

وَيَتَضَمَّنُ هَذَا الْمَبْحَثُ ثَلَاثَةَ مَطَالِبَ: –

الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ

تَرْجَمَةٌ مُوْجَزَةٌ لأَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيّ

اسْمُهُ وَنَسَبُهُ وَكُنْيَتُهُ:

هو الإمام العالم، الجهبذ الناقد، الحافظ الكبير شيخ المحدثين محمد بن إدريس بن المنذر الْحَنْظَلِيُّ أحد الأعلام، أبو حاتم الرَّازِيُّ[1].

مَوْلِدُهُ:

"وُلِدَ سنةَ خمسٍ وتسعينَ ومائةٍ"[2].

(1) انظر إلى: الجرح والتعديل: (349/1)، وتاريخ بغداد: (414/2)، وتذكرة الحفاظ: (112/2).

(2) تذكرة الحفاظ: (112/2)، والوافي بالوفيات: (128/2).

شُيُوْخُهُ وَتَلَامِيْذُهُ:

روى عن: عبيدالله بن موسى، ومحمد بن عبدالله الْأَنْصَارِيُّ، والْأَصْمَعِيُّ، وأبا نُعَيْم، وخلق كثير غير هؤلاء.

روى عنه: يونس بن عبدالأعلى، وأبو داود، والنَّسَائِيُّ، وأبو عوانة الْإِسْفَرَائِينِي، وآخرون كثر[1].

مَكَانَتُهُ وَثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ:

قال أبو يعلى الخليلي: "الإمام المتفق عليه، بالحجاز، والشام، ومصر، والعراق، والجبل، وخراسان بلا مدافعة، ...سمعت جدي، وأبي ومحمد بن إسحاق الكيساني، وغيرهم قالوا: سمعنا علي بن إبراهيم بن سلمة القطان أبا الحسن يقول: ما رأيت مثل أبي حاتم الرازي لا بالعراق، ولا باليمن، ولا بالحجاز، فقلنا له: قد رأيت إسماعيل القاضي، وإبراهيم الحربي، وغيرهما من علماء العراق، فقال: ما رأيت أجمع من أبي حاتم ولا أفضل منه ...، وقال حجاج بن شاعر يقول: ما بالمشرق مثل أبي زرعة، وأبي حاتم ...، وقال الربيع بن سليمان صاحب الشافعي: لم نلق مثل أبي زرعة، وأبي حاتم ممن ورد علينا من العلماء[2]".

ونقل الخطيب البغدادي عن أحمد بن سَلَمَةَ الحافظ قوله: "ما رأيت بعد محمد بن يحيى أحفظ للحديث ولا أعلم بمعانيه من أبي حاتم"، وعن موسى بن إسحاق الْأَنْصَارِيُّ القاضي قوله: "ما رأيت أحفظ من أبي حاتم"، وعن النسائي قوله: "ثقة"، وعن أبي نُعَيم الحافظ قوله: "إمام في الحفظ"، وعن هبةالله بن الحسن الطَّبَرِيُّ: "كان إماماً عالماً بالحديث حافظاً له، متقناً متثبتاً[3]".

وَفَاتُهُ:

توفي في مدينة الرَّيِّ، في شهر شعبان، سنة مائتين وسبع وسبعين وله اثنتان وثمانون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة[4].

الْمَطْلَبُ الثَّانِي

تَرْجَمَةٌ مُوْجَزَةٌ لأَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ

اسْمُهُ وَنَسَبُهُ وَكُنْيَتُهُ:

هو الإمام سيد الحفاظ عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد بن فروخ الْقُرَشِيُّ، محدث الرَّيِّ، أبو زرعة الرَّازِيُّ.

---

(1) انظر إلى: تاريخ بغداد: (414/2)، وتذكرة الحفاظ: (112/2).

(2) الإرشاد: (682/2-683).

(3) تاريخ بغداد: (414/2).

(4) انظر إلى: تاريخ بغداد: (414/2)، وتذكرة الحفاظ: (113/2).

مَوْلِدُهُ:

وُلِدَ بعدَ نَيِّفٍ ومائتينِ، وقيلَ: سنةَ مائتينِ[1].

شُيُوْخُهُ وَتَلَامِيْذُهُ:

روى عن: خَلَّادِ بْنِ يَحْيَى، وأبا نُعَيْم، وَقَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، ومسلمُ بنُ إبراهيمَ، وأبِي الوليدِ الطَّيَالِسِيّ، وخلقٍ كثيرٍ غيرِ هؤلاءِ.

روى عنه: ابنُ وَارَةَ، وأبو حاتمٍ، ومسلمُ بنُ الحجاجِ، وعبدُاللهِ بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ، وخلقٌ كثيرٌ مِنْأَقْرانِهِ وغيرِهِمْ[2].

مَكَانَتُهُ وَثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عليهِ:

قال ابن حبان: "كان أحد أئمة الدنيا في الحديث مع الدين والورع والمواظبة على الحفظ والمذاكرة ...[3] ".

وقال الخطيب البغدادي: "كان إماماً ربانياً، متقناً، حافظاً، مكثراً صادقاً"، ونقل عن محمد بن إسحاق الصاغاني قوله في حديث ذكره من حديث الكوفة: "هذا أفادنيه أبو زرعة عبيدالله بن عبد الكريم. فقال له بعض من حضر: يا أبا بكر أبو زرعة من أولئك الحفاظ الذين رأيتهم، وذكر جماعة من الحفاظ، منهم الفلاس، فقال أبو زرعة أعلاهم، لأنه جمع الحفظ مع التقوى والورع"، وعن أبي حاتم الرازي قوله: "حدثني أبو زُرْعَةَ عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد القرشي، وما خلف بعده مثله علماً وفهماً، وصيانةً وصدقاً، وهذا ما لا يرتاب فيه، ولا أعلم من المشرق والمغرب من كان يفهم مثل هذا الشأن مثله، ولقد كان من هذا الأمرِ بسبيلٍ[4]".

وَفَاتُهُ:

تُوُفِّيَ في مدينةِ الرَّيِّ، في شهر ذي الحجةِ، سنةَ مائتينِ وأربعِ وستينَ وله أربعٌ وستونَ سنةً، فرحمَهُ اللهُ رحمةً واسعةً[5].

---

(1) انظر إلى: تاريخ بغداد: (33/12)، وسير أعلام النبلاء: (65/13).

(2) انظر إلى: تاريخ بغداد: (33/12)، وسير أعلام النبلاء: (66/13).

(3) الثقات لابن حبان: (407/8).

(4) تاريخ بغداد: (33/12).

(5) انظر إلى: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: (580/2)، وتاريخ بغداد: (33/12).

الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ

تَرْجَمَةٌ مُوْجَزَةٌ لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيّ

اسْمُهُ وَنَسَبُهُ وَكُنْيَتُهُ:

هو الإمامُ ابنُ الإمامِ الحافظِ الناقدِ شيخِ الإسلامِ عبدِ الرحمنِ ابنِ الحافظِ الكبيرِ أبي حاتمٍ محمدِ بنِ إدريسَ بنِ المُنْذِرِ، أبو محمدٍ التَّمِيمِيُّ الْحَنْظَلِيُّ الرَّازِيُّ[1].

مَوْلِدُهُ:

وُلِدَ سنةَ أرْبَعِيْنَ ومائتينِ، وقيلَ: سنةَ إحْدَى وأرْبَعِيْنَ[2].

شُيُوْخُهُ وتَلامِيْذُهُ:

رَوَى عَنْ: أبِيْهِ –أبِي حَاتِمٍ–، وأبِي زُرْعَةَ، وابنِ وَارَةَ، والحسنِ بْنِ عَرَفَةَ، وخلقٍ كثيرٍ غيرِ هؤلاءِ بالشامِ وغيرِها.

رَوَى عنه: الحسين بن علي التَّمِيمِيُّ، ويوسف الْمَيَانَجِيُّ، وحَمد بن عبدالله الْأَصْبَهَانِيُّ، وعلي بن عبدالعزيز بن مَرْدَكٍ، وآخرون كثر[3].

مَكَانَتُهُ وَثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عليهِ:

لقد كان لابن أبي حاتمٍ مكانةٌ علميةٌ مرموقةٌ عاليةٌ، ومنزلةٌ رفيعةٌ ساميةٌ، وهو بحر من بحور العلم لا يُشق له غبارٌ بين العلماء والولاة والقضاة وغيرهم، حتى كان مردَّ جمعٍ كبيرٍ منهم إليه، يستشيرونه ويسألونه في كثير من القضايا، وكانوا يرجعون إلى رأيه ويأخذون به، وأكبر مثال على ذلك: ما نقله الإمام الخطيب البغدادي عن أبي عبدالله الزَّعْفَرَانِيُّ، حيث قال: "روى ابن صاعدٍ ببغدادَ في أيامه حديثاً أخطأ في إسناده، فأنكر عليه ابن عُقْدَةَ الحافظُ، فخرج عليه أصحاب ابن صاعد وارتفعوا إلى الوزير عليّ بن عيسى، وحبس بنَ عقدةَ، فقال الوزير: من نسأل ونرجع إليه، فقال ابن أبي حاتم، قال فكتب إليه الوزير يسأله عن ذلك، فنظر وتأمل، فإذا الحديث على ما قال ابن عقدة فكتب إليه بذلك، فأطلق ابنَ عُقْدَةَ وارتفعَ شأنُهُ[4]". وقد علق عبدالرحمن المعلمي على القصة مشيداً

---

(1) انظر إلى تذكرة الحفاظ: (34/3).

(2) انظر إلى سير أعلام النبلاء: (263/13).

(3) انظر إلى تاريخ الإسلام: (533/7).

(4) تاريخ بغداد: (147/6).

بمكانة ابن أبي حاتم فقال: "وقد كان في ذاك العصر جماعة من كبار الحافظ ببغداد وما قرب منها، فلم يقع الاختيار إلا على ابن حاتم مع بعد بلده" الجرح والتعديل[1]".

قال الإمام السَّمْعانِيُّ: "من كبار الأئمة، صَنَّفَ التَّصَانِيْفَ الكثيرة، منها كتاب الجرح والتعديل، وثواب الأعمال، وغيرهما، سمع جماعةً من شيوخ البخاري ومسلم[2]".

وقال الإمام أبو يعلى الخليلي: "أخذ علمَ أبيه، وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال والحديث الصحيح من السقيم، وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف في الفقه، والتواريخ، واختلاف الصحابة، والتابعين، وعلماء الأمصار، وكان زاهداً يُعَدُّ من الأبْدالْ[3]".

وقد علق الحافظ الذهبي على قول الإمام الخليلي مُشِيداً بعلو مرتبة ابن أبي حاتم ومكانته فقال: "كتابه في الجرح والتعديل يَقْضِي له بالرتبة المُنيفة في الحفظ، وكتابه في التفسير عدةُ مُجلدات، وله مصنف كبير في الردِّ على الجَهْمِيَّةِ يدل على إمامتِهِ[4]".

وقال الحافظ الذهبي (ت748هـ): "الحافظ الثبت ابن الحافظ الثبت ...، وكان ممن جمع عُلُوَّ الروايةِ ومعرفةِ الفَنِّ، وله الكتب النافعة ككتاب الجَرْح والتعديل، والتفسير الكبير، وكتاب العلل[5]". وكتاب ابن أبي حاتم في العلل كتاب عظيم قيم في مجاله، حيث قال عنه الإمام محمد الكَتّانِيُ (ت1345هـ) في معرض حديثه عن كتب العلل: "ومنا كتب في العلل، أي علل الأحاديث ... ولابن أبي حاتم، وهو في مجلدٍ ضخمٍ مرتبٍ على الأبواب[6]". وقال الأستاذ/ مصطفى باحو عند حديثه عن كتابه، وانه ذكر فيه العلل الخفية والظاهرة: "وهو مطبوع متداول، مرتب على الأبواب الفقهية: الطهارة، ثم الصلاة، وهكذا، وهو كتاب جليل عظيَم النفع، إلا أن مصنفه ذكر فيه العلل: الخفية، والجلية، فهو غير خاصٍ بالعلل الخفية كما يظن[7]".

وَفَاتُهُ:

تُوفي في مدينةِ الرَّيِّ، في شهرِ مُحَرَّمٍ، سنةَ سبعٍ وعشرينَ وثلاثمائةٍ، وله بضعٌ وثمانونَ سنةً[8]، فرحمَهُ اللهُ رحمةً واسعةً.

---

(1) مقدمة الجرح والتعديل: (7/1).

(2) الأنساب للسمعاني: (286/4).

(3) الإرشاد: (683/2).

(4) تذكرة الحفاظ: (34/3).

(5) ميزان الاعتدال: (587/2-588).

(6) الرسالة المستطرفة: (/148).

(7) العلة وأجناسها عند المحدثين: (/260).

(8) انظر إلى: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: (658/2)، والإرشاد: (683/2)، وسير أعلام النبلاء: (269/13).

الْفَصْلُ الثَّانِي

ويتكونُ مِنْ مبحثينِ اثنينِ: –

- **الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ**– ثَلاثَةُ نَمَاذِجَ للإعْلَالِ بِتَعَارُضِ الْوَصْلِ مَعَ الإرسالِ وَتَرْجِيْحُ الإرْسَالِ.
- **الْمَبْحَثُ الثَّانِي**– ثَلاثَةُ نَمَاذِجَ لِلإعْلَالِ بِتَعَارُضِ الْوَقْفِ مَعَ الرَّفْعِ وَتَرْجِيْحُ الْوَقْفِ.

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ

ثَلاثَةُ نَمَاذِجَ لِلإِعْلَالِ بِتَعَارِضِ الْوَصْلِ[1] مَعَ الإِرْسَالِ[2] وَتَرْجِيْحُ الإِرْسَالِ

الأُنْمُوْذَجُ الأَوَّلُ:

1- مَسْأَلَةٌ (23)- قالَ ابنُ أبي حاتمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): **"سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ دُحَيْم، عَنْ عبدِاللهِ ابْنِ نَافِعٍ الصَّائِغِ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ عُقْبَةَ بنِ عبدِالرحمنِ بْنِ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عبدِالرحمنِ بْنِ ثَوْبَان، عَنْ جَابِرِ بْنِ عبدِاللهِ، عَنِ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: "مَنْ مَسَّ[3] ذَكَرَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ" قَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ؛ الناسُ يَرْوُوْنَهُ عَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ، عَنِ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ- مُرْسَلاً؛ لا يَذْكُرُوْنَ جَابِراً[4]"**.

- أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، 63 باب الوضوء من مس الذكر (162/1)، حديث رقم480، من طريق مَعْن بن عيسى، ومن طريق عبدالرحمن بن إبراهيم الدِّمَشْقِيّ، عن عبدالله بن نافع، كلاهما عن ابن أبي ذِئْبٍ، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الشَّافِعِي في "الأم" (34/1)، من طريق عبدالله بن نافع وابن أبي فُدَيْك، كلاهما عن ابن أبي ذِئْبٍ، به، مرسلاً، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الطَّحَاوِيُّ في "شرح معاني الآثار" (74/1)، من طريق أبي بَكْرَةَ عن أبي عامر الْعَقَدِيّ عن ابن أبي ذِئْبٍ، به، مرسلاً، جزء من حديث مختلف الألفاظ.

دِراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- عبدُالرحمنِ بنُ إبراهيمَ بنِ عمروٍ الْقُرَشِيُّ الْعُثْمَانِيُّ[5]، أبو سَعِيْدٍ الدِّمَشْقِيُّ[6].

قال الْعِجْلِيُّ: "ثقة[7]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "ثقة[8]"، وذكره ابن حبان في الثقات[9]،

---

(1) المتصل: ما اتصل إسناده مرفوعاً إلى النبي -ﷺ- أو موقوفاً على الصحابي. (انظر إلى تقريب النووي ضمن تدريب الراوي: 183/1).

(2) المرسل: ما رواه التابعي دون ذكر الصحابي. (انظر إلى المرجع السابق: 195/1).

(3) مَسَّ: أي مسست الشيء أمسه مساً، إذا لمسته بيدك. (النهاية في غريب الحديث والأثر: 329/4).

(4) علل الحديث لابن أبي حاتم: (19/1)، باب علل أخبار رويت في الطهارة.

(5) الْعُثْمَانِيّ: بضم العين المهملة وسكون الثاء المنقوطة بثلاث وفتح الميم وسكون الألف وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى عثمان بن عفان -رضي الله عنه- إما نسباً، أو ولاءً، أو اتباعاً وهواء كأهل الشام قديماً. (الأنساب للسمعاني: 234/9).

(6) انظر إلى تهذيب الكمال: (495/16).

(7) معرفة الثقات للعجلي: (71/2).

(8) الجرح والتعديل: (212/5).

(9) الثقات لابن حبان: (381/8).

ونقل: الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ عن النَّسَائِيّ قوله: "ثقة"، وعن أبي سعيد بن يونس قوله: "ثقة ثبت[1]"، وقالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: ثقةٌ حافظٌ متقنٌ، ماتَ سنةَ مائتينِ وخمسٍ وأربعينَ[2].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

2- عبدُاللهِ بنُ نَافِعٍ الصَّائغُ[3] الْقُرَشِيُّ، الْمَخْزُومِيُّ[4]، مولاهمْ، أبو مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ[5].

قال أحمد بن حنبل: "لم يكن يحسن الحَدِيث[6]"، قال البُخَارِيُّ: "يُعْرَفُ حِفْظَهُ ويُنْكَرُ[7] وكتابه أصح[8]"، وقال الْعجلِيُّ: "ثقة[9]"، ونقل أبو زرعة سؤال البرذعي له فقال: "ذكرت أصحاب مالك، فذكرت عَبد الله بن نافع الصائغ، فكلح وجهه[10]" -أي كناية عن كونه مجروحاً عنده-، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "ليس بالحافظ، هو لين تَعْرِفُ حِفْظَهُ وتَنْكِرُ، وكتابه أصح[11]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن أبو زرعة قوله: "لا بأس به"، وعن أحمد بن حنبل قوله: "لم يكن صاحب حديث، وقال مرة: ليس بذاك في الحديث[12]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وكان صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ[13]"، ونقل البرقاني عن الدارقطني قوله: "يُعتبر به[14]"، ونقل الْمِزِّيُّ عن النَّسَائِيّ قوله: "ليس به بأس، وقال مرة: ثقة[15]". وقال الْخَلِيلِيُّ: لم يرضوا حفظه وهو ثقة، أثنى عليه الشَّافِعِي وروى عنه حديثين أو ثلاثة[16]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، صحيح الكتاب في حفظه لين، مات سنة ست ومائتين[17].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ صحيحُ الكتابِ فِي حِفْظِهِ لِيْنٌ.

---

(1) تاريخ بغداد: (549/11).

(2) تقريب التهذيب: (/335).

(3) صَوُغَ: أي صَائِغ الحَلْي. يُقَالُ صَاغَ يَصُوغُ، فَهُوَ صَائِغ وصَوَّاغ، ويُقَالُ صَاغَ شِعْراً، وصَاغَ كَلَامًا: أَيْ وضَعه ورتَّبه. (النهاية في غريب الحديث والأثر: 61/3).

(4) الْمَخْزُومِيّ: بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وضم الزاي وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلى قبيلتين، إحداهما تنسب إلى مخزوم بن عمرو، والأخرى إلى مخزوم قريش. (الأنساب للسمعاني: 136/12).

(5) انظر إلى تهذيب الكمال: (208/16).

(6) سؤالات أبي داود للإمام أحمد: (226/1).

(7) قال الأستاذ سيد الغَوري: وهو من ألفاظ الجرح، ويتصل بحديث الراوي لا بشخصه، يعني: أنه يأتي مرة بالأحاديث المعروفة، ومرة بالأحاديث المنكرة يتفرد بروايتها ما لا يعرف عن غيره، أي أنه لم يكن يتقن حديثه. (انظر إلى معجم ألفاظ الجرح والتعديل: (/79).

(8) التاريخ الكبير: (213/5).

(9) معرفة الثقات للعجلي: (63/2).

(10) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي: (/441).

(11) الجرح والتعديل: (184/5).

(12) المرجع السابق الجزء والصفحة.

(13) الثقات لابن حبان: (348/8).

(14) سؤالات البرقاني للدارقطني: (/40).

(15) تهذيب الكمال: (211/16).

(16) انظر إلى الإرشاد: (227/1).

(17) انظر إلى تقريب التهذيب: (/326).

3- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ الْمُغِيرَةَ بنِ الحَارِثِ بنِ أبي ذِئْبٍ اَلْقُرَشِيُّ الْعَامِرِيُّ[1][2].

قال ابْن الْمَدِينِيّ: "ثقة[3]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة[4]"، وذكره ابن حبان في الثقات[5]. ونقل الْخَطِيب الْبَغْدَادِيُّ عن أحمد بن حَنْبَل قوله: "ثقة[6]"،

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات سنة مائة وثمان وخمسين، وقيل: سنة تسع[7].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

4- عُقْبةُ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ بنِ أبي مَعْمَرٍ الْحِجَازِيُّ[8]، مجهولٌ، ماتَ بعدَ المائةِ[9].

خلاصةُ القولِ فيهِ: مجهولٌ لم يتكلمْ فيه أحدٌ بجرحٍ ولا تعديلٍ. وسيأتي بيانُ ذلكَ في مَعْرِضِ الحديثِ عن العلةِ الأُولى من عللِ هذا الحديثِ.

5- مُحَمَّدُ بنُ عبدِالرحمنِ بنِ ثَوْبَانَ اَلْقُرَشِيُّ الْعَامِرِيُّ، أبو عبدِاللهِ الْمَدَنِيُّ[10]، قال ابن سعد: "ثقة كثير الحديث[11]"، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة يقوم حديثه مقام الحجة[12]، ونقل: ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "لا يُسأل عنه"، وعن أبي زرعة قوله: "ثقة[13]"، وذكره ابن حبان في الثقات[14]، وقال: "من ثقات أهل المدينة ومتقنيهم[15]"، وقال الذهبي: ثقة[16]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات بعد المائة[17].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

---

(1) الْعَامِرِيُّ: بفتح العين المهملة وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى ثلاثة رجال، منهم عامر بن لؤيّ وفيهم كثرة، والثاني منسوب إلى عامر بن صعصعة، والثالث منسوب إلى عامر بن عدي بن تجيب. (انظر إلى الأنساب للسمعاني: 151/9-152).

(2) انظر إلى تهذيب الكمال: (630/25).

(3) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني: (/115).

(4) الجرح والتعديل: (314/7).

(5) الثقات لابن حبان: (390/7).

(6) تاريخ بغداد: (515/3).

(7) انظر إلى تقريب التهذيب: (/493).

(8) الْحِجَازِيُّ: هذه النسبة إلى الحجاز وهي مكة وما يتعلق بها إلى المدينة يقال لها الحجاز. (الأنساب للسمعاني: 67/4).

(9) انظر إلى: التاريخ الكبير (435/6-436)، والجرح والتعديل (314/6)، وتهذيب الكمال (208/20-209)، والكاشف (29/2)، وميزان الاعتدال (86/3)، وتقريب التهذيب (/395).

(10) انظر إلى تهذيب الكمال: (596/25-597).

(11) الطبقات الكبرى: (283/5).

(12) المعرفة والتاريخ: (466/2).

(13) الجرح والتعديل: (312/7).

(14) الثقات لابن حبان: (369/5).

(15) مشاهير علماء الأمصار: (/127).

(16) تاريخ الإسلام: (1165/2).

(17) انظر إلى تقريب التهذيب: (/492).

6- جَابِرُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حرَامِ بنِ سَوَادَ الْأَنْصَارِيُّ، ثُمَّ السَّلَمِيُّ[1]، صَحَابِيٌّ ابْنُ صَحَابِيٍّ، غزا تسعَ عشرةَ غزوةً، ومات بالمدينةِ بعدَ السبعينَ، وهو ابنُ أربعٍ وتسعينَ[2].

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ عِلَّتَانِ:

العلةُ الأُولى:

جهالة عقبة بن عبدالرحمن -وهي علة ظاهرة قادحة-، حيث تفرد بالرواية عنه ابن أبي ذِئْبٍ، ولم يذكره إلا ابن حبان في ثقاته[3]، قال أحمد بن حَنْبَل: "لا أدري[4]"، وقال البُخَارِيُّ: عقبة بن عبدالرحمن روى عن ابن ثَوْبَان، وعنه ابن أبي ذِئْبٍ مرسلاً عن النبي -ﷺ- في مس الذكر، ولا يصح خبره[5]، وقال ابن عبدالبر: عقبة هذا ليس مشهوراً بحمل العلم[6]، وقال الذَّهَبِيُّ: "لا يعرف[7]". وقال ابن حجر: "مجهول[8]"، ونقل ابن حجر عن ابْن الْمَدِينِيّ قوله: "شيخ مجهول[9]".

العلةُ الثانيةُ:

الإرسال الموجود في سند الحديث -وهو علة ظاهرة قادحة-؛ لأن أكثر الذين أخرجوا الحديث رووه معلاً بالإرسال ولم يذكروا الصحابي جابراً -رضي الله عنه-. قال الإمام الشَّافِعِي: "سمعت غير واحد من الحفاظ يرويه ولم يذكر فيه جابراً[10]"، ونقل أبو داود عن أحمد بن حنبل قوله: "هذا من ابن نافع؛ كان لا يحسن الحديث"، ثم قال متعقباً: "عن جابر، يعني: جابر وَهِمَ، وأن الحديث عن محمد بن عبد الرحمن، عن النبي -ﷺ- مرسل[11]".

قلتُ: يريد أحمد بن حنبل بيانَ أن الحديث الذي رواه عبدالله بن نافع الصَّائغ متصلاً قد وهم وأخطأ فيه وهو لا يحسن الحديث وليس هو الصواب، وأن الصواب رواية الحديث مُعَلَّاً بالإرسالِ، وأن هذا القول انفرد به أحمدُ بن حنبل؛ لأنه الوحيدُ الذي بين أن ابن نافع هو الذي زاد جابراً في إسناد الحديث وهماً منه، أما غيره الذين أشاروا إلى علة الحديث، فلم يبينوا أن الوهم وقع من ابن نافع.

---

(1) السَّلَميّ: بفتح السين المهملة وسكون اللام، هذه النسبة إلى الجد، وهو كان من آبائه وأجداده سَلَم. (الأنساب للسمعاني: 179/7).

(2) انظر إلى: الاستيعاب: (219/1-220)، والإصابة: (546/1-547)، و تقريب التهذيب: (/136).

(3) الثقات لابن حبان: (244/6). وابن حبان يوثق المجهول بشرطين، الأول: أن يكون كل من شيخه والراوي عنه ثقة، والثاني: ألا يأتي بمتن منكر. (انظر إلى تدريب الراوي: 108/1).

(4) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل: (88/2).

(5) انظر إلى التاريخ الكبير: (436/6).

(6) انظر إلى التمهيد: (193/17).

(7) ميزان الاعتدال: (86/3).

(8) تقريب التهذيب: (/395).

(9) تهذيب التهذيب: (245/7).

(10) الأم للشافعي: (34/1).

(11) مسائل الإمام أحمد لأبي داود: (/433).

وقال البُخَارِيُّ: "روى عقبة بن عبد الرحمن عن ابن ثَوْبَان وعنه ابن أبي ذِئْبٍ مرسل عن النبي – ﷺ – في مسّ الذكر، وقال بعضهم: عن جابر –رضي الله عنه–، ولا يصح، أرى أخا عبدالله الْأَنْصَارِيّ وزيداً[1]"، وقال الطَّحَاوِيُّ: "هذا الحديث كل من رواه عن ابن أبي ذِئْبٍ من الحفاظ، يقطعه ويوقفه على محمد بن عبد الرحمن[2]"، وقال ابن شاهين: "هذا حديث غريب[3]"، ونقل ابن عبدالبر عن ابن معين قوله: "هو غير صحيح[4]" –يقصد بذلك الإسناد المتصل–، وقال السندي: "في إسناده مقال[5]".

قلتُ: وإن ما ذهب إليه العلماء كما تقدم يؤيد ما قاله أبو حاتم الرازي عن الحديث: إنه مرسل، ويرجح رواية الحديث المعلة بالإرسال على المروية بالإسناد المتصل، الذي يعد حسب كلامه معلاً بالإسناد المرسل.

وقلتُ: أما العلة الثانية فقد أشار إليها أبو حاتم، وأما العلة الأولى فلم يشر إليها.

الحكمُ على الإسنادِ:

إسنادُ هذا الحديثِ ضعيفٌ؛ لجهالةِ عقبةَ بنِ عبدِالرحمنِ، وللإرسالِ.

الأُنْمُوْذَجُ الثَّانِي:

2– مسألةٌ (24)– قالَ ابنُ أبِي حاتمٍ: **"وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ شَاذَانُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ عبدِالملكِ، عَنْ عَطاءٍ، عَنْ صَفْوانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النبيّ –صلى اللهُ عليهِ وسلمَ– قَالَ: "إِنَّ اللهَ حَيِيٌّ[6] سَتِيرٌ[7] فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْتَتِرْ" قلتُ لأَبِي: وَقَدْ رأيتُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ؛ عَنْ أَبِي بكرٍ، عَنْ عبدِالملكِ، عَنْ عَطاءٍ، عَنِ النبيّ –صلى اللهُ عليهِ وسلمَ–، مُرْسَلٌ. قلتُ لأَبِي: هَذَا المتَّصِلُ مَحْفُوظٌ، قَالَ: لَيْسَ بِذَاكَ[8]".**

- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحمَّام، 1باب النهي عن التَّعَرّي (4/39–40)، حديث رقم 4012، من طريق زهير، عن عبدالملك بن أبي سليمان، به، ولم يذكر صفوان بن يعلى، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في كتاب الحمام، 1باب النهي عن التَّعَرّي (4/40)، حديث رقم 4013، من طريق الأسود بن عامر، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.

---

(1) التاريخ الكبير: (436/6).
(2) شرح معاني الآثار: (74/1).
(3) ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين: (/101).
(4) التمهيد: (192/17).
(5) حاشية السندي على سنن ابن ماجه: (76/1).
(6) حَيِيٌّ: أَيْ كَثِيرُ الحَياءِ. (النهاية في غريب الحديث والأثر: 53/2).
(7) سَتِيرٌ: فَعِيل بِمَعْنَى فَاعِل: أَيْ مِنْ شَأنه وإرادتَهِ حُبُّ السَّتر والصَّون. (المرجع السابق: 341/2).
(8) علل الحديث لابن أبي حاتم: (19/1)، باب علل أخبار رويت في الطهارة.

- أخرجه النَّسَائِيّ في سننه، كتاب الغسل والتيمم، 7باب الاستتار عند الاغتسال (/66)، حديث رقم 408، من طريق زهير، عن عبدالملك، به، ولم يذكر صفوان بن يعلى، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في كتاب الغسل والتيمم، 7باب الاستتار عند الاغتسال (/66)، حديث رقم 409، من طريق الأسود بن عامر، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه أحمد في مسنده (224/4)، من طريق الأسود بن عامر، به، متقارب الألفاظ.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ شَاذَانَ[1]، أَبُو عَبْدِالرَّحْمَنِ الشَّامِيُّ[2].

قال ابن سعد: "صالح الحديث[3]"، وقال يحيى بن معين: "لا بأس به[4]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "صدوق صالح"، وعن على بن المديني قوله: "ثقة[5]"، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، ونقل الخطيب البغدادي عن حَنْبَلِ بن إسحاق[7]قوله: "سمعت أبا عبد الله[8] يقول: "أسود بن عامر ثقة، قلت: ثقة، قال: وزاد[9]"، وقال الذهبي: "الإمام الحافظ الصدوق[10]"، وقال مرة: "ثقة"[11]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات في أول سنة ثمان ومائتين[12]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

2- أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ بنِ سَالِمٍ الأَسْدِيُّ[13] اَلْكُوفِيُّ[14].

---

(1) شَاذَان: بفتح الشين المعجمة والذال المعجمة بين الألفين وفي آخرها النون، هذه النسبة لبعض الأجداد المنتسب إليه. (انظر إلى الأنساب للسمعاني: 4/8-5).

(2) تهذيب الكمال: (226/3).

(3) الطبقات الكبرى: (242/4).

(4) تاريخ ابن معين: (/130).

(5) الجرح والتعديل: (294/2).

(6) الثقات لابن حبان: (130/8).

(7) حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد، الحافظ الثقة، أبو علي الشيباني، ابن عم الإمام أحمد وتلميذه. (انظر إلى تذكرة الحفاظ: 133/2).

(8) يعني: أحمد بن حَنْبَل.

(9) تاريخ بغداد: (495/7).

(10) سير أعلام النبلاء: (287/8).

(11) تاريخ الإسلام: (62/14).

(12) تقريب التهذيب: (/111).

(13) الأَسْدِيّ: بفتح الهمزة وسكون السين المهملة وبعدها الدال المهملة، هذه النسبة إلى الأزد فيبدلون السين من الزاي، والمشهور بهذه النسبة عبد الله بن مالك بن القشب ويعرف بابن بحينة الأسدي. (انظر إلى الأنساب للسمعاني: 213/1).

(14) تهذيب الكمال: (129/33).

قال ابن سعد: "كان ثقة صدوقاً عارفاً بالحديث والعلم إلا أنه كثير الغلط[1]"، وقال يحيى بن معين: "أبو بكر بن عياش رجل صدوق ولكنه ليس بمستقيم الحديث[2]"، وقال عثمان بن سعيد الدَّارِمِيُّ: "قلت ليحيى بن معين: الحسن بن عَيَّاش أخو أبي بكر بن عَيَّاش كيف حديثه فقال: ثقة، قلت: هو أحب إليك أو أبو بكر، فقال: هو ثقة وأبو بكر ثقة[3]"، وقال أحمد بن حَنْبَلٍ: "ثقة وربما غَلِط[4]"، وقال العِجْليُّ: "ثقة[5]"، ونقل الْآجُرِيُّ عن أبي داودَ قوله: "ثقةٌ[6]"، وقال ابن أبي حاتمٍ: "سُئل أبي عن شريك وأبي بكر بن عَيَّاش أيهما أحفظ؟ قال هما في الحفظ سواء، غير أن أبا بكر أصح كتاباً"، وقال أيضاً قلت لأبي: "أبو بكر بن عَيَّاش وعبدالله بن بِشْرٍ الرَّقِيُّ، قال: أبو بكر أوثق منه وأحفظ". ونقل: عن الحسن بن عيسى قوله: "ذكر ابن المبارك أبا بكر بن عَيَّاش فأثنى عليه"، وعن أحمد بن حَنْبَل قوله: "صدوق ثقة[7]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان أبو بكر بن عياش من الحفاظ المتقنين، وكان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه؛ وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه فكان يهم إذا روى والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر فلو كثر خطؤه حتى كان الغالب على صوابه لا يستحق مجانبة رواياته فأما عند الوهم يهم أو الخطأ يخطئ لا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته وصحة سماعه[8]، ونقل: الْخَطِيب الْبَغْدَادِيُّ عن يحيى بن معين قوله: "ضعيف"، وعن يحيى بن سعيد قوله: "لو كان أبو بكر بن عَيَّاش بين يدي ما سألته عن شيء"، وعن أحمد بن حَنْبَل أنه سئل: "أيهما أحب إليك، إسرائيل أو أبو بكر بن عَيَّاش، فقال: إسرائيل، قلت: لِمَ، قال: لأن أبا بكر كثير الخطأ جداً، قلت: كان في كتبه خطأ؟ قال: لا، كان إذا حدث من حفظه"، وعن يعقوب بن أبي شيبة قوله: "ثقة، صدوق"، وعن أبي نُعَيم قوله: "لم يكن من شيوخنا أكثر غلطاً من أبي بكر بن عَيَّاش"، وعن إبراهيم بن هاشم قوله: "سمعت بشر بن الحارث وذكر المحدثين والفقهاء، فقال: منهم أبو بكر بن عَيَّاش، قال جدي: وأبو بكر بن عَيَّاش شيخ قديم[9]، وقال الذهبي: "أحد الأعلام[10]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح، مات سنة أربع وتسعين ومائة[11].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ، إلا أنهُ لَمَّا كَبُرَ ساءَ ضَبْطُ صَدْرِهِ وبَقِيَ ضبطُ كتابِهِ صَحِيْحاً.

---

(1) الطبقات الكبرى: (386/6).
(2) تاريخ بن معين: (69/1).
(3) المرجع السابق برواية أخرى: (/101).
(4) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حَنْبَل: (480/2).
(5) معرفة الثقات للعجلي: (388/2).
(6) سؤالات الْآجُرِيّ لأبي داود: (/151).
(7) الجرح والتعديل: (349/9-350).
(8) انظر إلى الثقات لابن حبان: (668/7-669).
(9) تاريخ بغداد: (542/16).
(10) الكاشف: (412/2).
(11) انظر إلى تقريب التهذيب: (/624).

3- عَبْدُالْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَاسْمُهُ مَيْسَرَةُ الْعَرْزَمِيُّ[1][2].

قال ابنُ سعدٍ: "كان ثقةً مأموناً ثبتاً[3]"، وقال أحمد بن حنبل: "ثقة"، وقال مرة: "من الحفاظ[4]"، وقال العجلي: "ثقة ثبت[5]"، ونقل أبو داود عن سُفْيَان الثَّوْرِيّ قوله: "الميزان[6]"، وقال يعقوب بن سفيان: "ثقة متقن فقيه"، وقال مرة: "فَزَارِيٌّ مِنْ أَنْفَسِهِمْ ثِقَةٌ[7]"، وقال الترمذي: "عبد الملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث، لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة[8]"، ونقل أبو زرعة عن أحمد ويحيى قولهما: "ثقة[9]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل قوله: من الحفاظ، وعن يحيى بن معين قوله: ثقة، وقال مرة: ضعيف، وعن أبي زرعة قوله: لا بأس به[10]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وكان عبد الملك من خيار أهل الكوفة وحفاظهم والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحت عدالته بأوهام يهم في روايته ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة لأنهم أهل حفظ وإتقان وكانوا يحدثون من حفظهم ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروى الثبت من الروايات وترك ما صح أنه وهم فيها ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه فان كان كذلك استحق الترك حينئذ[11]، ونقل: الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيّ قوله: "ثقة متقن"، وعن ابن عمارٍ الْمَوْصِلِيّ قوله: "ثقة حجة"، وعن أمية ابن خالد[12] أنه قال: "قلت لشعبة: ما لك لا تحدث عن عبد الملك بن أبي سليمان، قال: تركت حديثه. قلت: تحدث عن محمد بن عبيد الله الْعَرْزَمِيّ وتدع عبد الملك، وقد كان حسن الحديث، قال: من حسنها فررت[13]"، ونقل الْمِزِّيُّ عن ابن المبارك قوله: "ميزان"، وعن يحيى ابن معين قوله: "ثقة صدوق[14]"، وعن النسائي قوله: "ثقة[15]"،

---

(1) الْعَرْزَمِيُّ: بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح الزاي، هذه النسبة إلى عَرْزَمَ، ولعله بطن من فزارة، وجَبّانة عَرْزَمَ بالكوفة معروفة، ولعل هذه القبيلة نزلت بها فنسب الموضع إليهم. (انظر إلى الأنساب للسمعاني: 271/9).

(2) تهذيب الكمال: (322/18-323).

(3) الطبقات الكبرى: (337/6).

(4) العلل ومعرفة الرجل: (409/1)، والمرجع السابق: (534/1).

(5) معرفة الثقات للعجلي: (103/2).

(6) سؤالات الْآجُرِيُّ لأبي داود: (/199)، والميزان: وهي من ألفاظ التوثيق أو التعديل النادرة. (انظر إلى: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: (/395)، وشرح ألفاظ التعديل والتوثيق النادرة: (/62).

(7) المعرفة والتاريخ: (94/3-95)، والمرجع السابق: (652/2).

(8) سنن الترمذي: (643/3).

(9) تاريخ أبي زرعة الدِّمَشْقِي: (/460).

(10) انظر إلى الجرح والتعديل: (367/5-368).

(11) انظر الثقات لابن حبان: (97/7-98)

(12) أمية بن خالد بن الأسود القَيْسيُّ، أبو عبد الله البَصْريُّ، أخو هُدْبة وهو الكبير، صدوق، مات سنة مائتين أو إحدى. (انظر إلى تقريب التهذيب: (/114).

(13) تاريخ بغداد: (132/12).

(14) تهذيب الكمال: (325/18).

(15) المرجع السابق: (328/18).

وقال الذهبي: "ثقة تكلم فيه شعبة بحديث الشفعة[1]"، وقال مرة: "أحد الحفاظ[2]"، ونقل: مغلطاي بن قليج عن السمعاني قوله: "ثقة يخطئ في بعض الحديث"، وعن المؤتمن الساجي قوله: "صدوق، روى عنه يحيى بن سعيد القطان جزءاً ضخماً حدثناه بُنْدَارٌ عنه، وكان شعبة يضعفه والثوري[3]". وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ: صدوقٌ لهُ أوْهامٌ ماتَ سنةَ خمسٍ وأربعينَ ومائةٍ[4].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ إذا حَدَّثَ مِنْ ضَبْطِ كتابِهِ، ولهُ أوهامٌ إذا حَدَّثَ مِنْ ضبطِ صَدْرِهِ.

4- عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، واسْمُهُ أَسْلَمُ اَلْقُرَشِيُّ، أبو مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ[5].

قالَ ابنُ سعدٍ: سمعتُ بعضَ أهلِ العلمِ قالوا: كان ثقة فقيهاً عالماً كثيرَ الحديثِ[6]، وقال العجلي: ثقة[7]، ونقل: ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن أبي زرعة قوله: ثقة[8]، وذكره ابن حبان في الثقات[9]، وقال الذهبي: "أحد الأعلام[10]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، قيل: إنه تغير بأخرة ولم يكثر ذلك منه، مات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور[11].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ كثيرُ الإرسالِ، وسَيأتي بيانُ ذلكَ عندَ الكلامِ عَنْ عِلَّةِ الحديثِ.

5- صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بنِ أُمَيَّةَ التَّمِيْمِيُّ[12]الْمَكِّيُّ[13].

ذكره ابن حبان في الثقات[14]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات بعد المائة[15].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

6- يَعْلَى بنُ أُمَيَّةَ بنِ أبي عُبَيْدَةَ بنِ هَمَّامٍ التَّمِيْمِيُّ، حَلِيْفُ قُرَيْشٍ، ويُقالُ: يَعْلَى بنُ مُنْيَةَ وَهِيَ أُمُّهُ، صَحابِيٌّ مشهورٌ، ماتَ سنةَ بِضْعٍ وأربعينَ[16].

---

(1) من تكلم فيه وهو موثق: (/125).
(2) تاريخ الإسلام: (918/3).
(3) إكمال تهذيب الكمال: (314/8-315).
(4) انظر إلى تقريب التهذيب: (/363).
(5) انظر إلى تهذيب الكمال: (69/20).
(6) الطبقات الكبرى: (20/6).
(7) معرفة الثقات للعجلي: (135/2).
(8) الجرح والتعديل: (331/6).
(9) الثقات لابن حبان: (198/5).
(10) الكاشف: (21/2).
(11) انظر إلى تقريب التهذيب: (/391).
(12) التَّمِيمِي: بفتح التاء المنقوطة باثنتين من فوقها والياء المنقوطة باثنتين من تحتها بين الميمين المكسورتين، هذه النسبة إلى تميم، والمنتسب إليها جماعة من الصحابة والتابعين وإلى زماننا هذا. (الأنساب للسمعاني: 76/3).
(13) انظر إلى تهذيب الكمال: (218/13).
(14) الثقات لابن حبان: (379/4).
(15) انظر إلى تقريب التهذيب: (/277).
(16) انظر إلى: الاستيعاب: (1585/4-1587)، والإصابة: (538/6-539)، وتقريب التهذيب: (/609)،.

بَيانُ عِلَلِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ عِلَّتانِ:

العلةُ الأُولى:

الإرسال الموجود في سند الحديث –عدم سماع عطاء من يعلى–، وهو علة ظاهرة قادحة. وقد ذهب إلى القول بهذه العلة جمع من العلماء مؤيدين ما ذهب إليه أبو حاتم، حيث قال الإمام أحمد بهذا الصدد: "مُجَاهِد لم يسمع من يعلى بن أُميَّة، عَطاء يحدث عَن صَفْوَان بن يعلى[1]".

قلت: إن هذا تصريح من الإمام أحمد بعدم سماع مجاهد من يعلى بن أمية وهو قرين لعطاء، وكان حريصاً على سماع الأحاديث من الصحابة –رضي الله عنهم أجمعين–، وقوله: إن عطاء يحدث عن يعلى بِوَساطَةِ ابنه صفوان، فيفهم من ذلك بمفهوم المخالفة أنه لا سماعَ لعطاء من يعلى كما لم يسمع منه مجاهد، وأن روايته عنه مرسلة، وهذا هو الراجح في سند هذا الحديث على خلاف المعهود.

وذهب أبو داود في هذا الحديث، بعد أن أورده بإسنادين: الإسناد الأول: من طريق زهير عن عبد الملك بن أبي سليمان الْعَرْزَمِيُّ عن عطاء، عن يعلى، عن النبي –ﷺ– وذكر متن الحديث، والإسناد الثاني: من طريق الأسود بن عامر، عن أبي بكر بن عياش، عن عبد الملك ابن أبي سليمان، عن عطاء، عن صفوان بن يعلى، عن أبيه عن النبي –ﷺ–، ولم يذكر متنه، وقال: بهذا الحديث، إلى القول: الأول أتم[2]. وهو يعني بذلك أن الإسناد الأول أتم من الإسناد الثاني.

قلتُ: الحديث الذي رواه لفظاً، مُقدمٌ على الثاني وأصحُّ سنداً، وإن كانت الروايةُ الأُولى مرسلةً – وهي علة ظاهرة على المعنى العام–، والثانية متصلة؛ لأن زهير بن معاوية ثقة ثبت[3]، وهو في الحفظ مقدم على أبي بكر بن عياش، ومخالفته إياه إنما تدل على سوء حفظه، وأن الإسناد الأول المعل بالإرسال من طريق زهير، عن عبدالملك، عن عطاء، عن يعلى، مقدم على الإسناد الثاني، وهو المحفوظ.

وقد نقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة حينما سئل عن هذا الحديث بنفس المتن والإسناد قوله: "لم يصنع فيه أبو بكر بن عياش شيئاً، وكان أبو بكر في حفظه شيء؛ والحديث حديث الذي رواه زهير، وأسباط بن محمد، عن عبد الملك، عن عطاء، عن يعلى بن أمية، عن النبي –ﷺ–[4]".

قلتُ: يريد أبو زُرْعَةَ بيانَ أن الحديث الذي رواه أبو بكر بن عياش متصلاً قد أخطأ فيه وربما وهم وليس هو الصواب على الصحيح، وأن الصواب رواية الحديث من طريقه الْمُعَلِّ بالإرسالِ، ولم

---

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حَنْبَل: (346/1).

(2) انظر إلى سنن أبي داود: (39/4–40).

(3) انظر إلى تقريب التهذيب: (/218).

(4) علل الحديث لابن أبي حاتم: (264/6–265).

يصنع فيه شيئاً لبيان علته وإزالتها أو لتقوية الحديث وتعضيده، سوى أنه سلك الجادة –أي رواية عطاء عن صفوان عن يعلى– والتي هي مشهورة ثابتة في غير هذا الحديث[1].

وذهب إلى ذلك البيهقي أيضاً، في هذا الحديث، وقال بعد أن رواه من طريق أبي بكر بن عياش عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه: ورواه زهير بن معاوية، عن عبد الملك فزاد فيه: "يحب الحياء والستر"، إلا أنه أرسله فلم يذكر في إسناده صفوان بن يعلى[2]. وذكر الْمِزِّيّ في ترجمة عطاء أثناء ذكر شيوخه، ويعلى بن أمية إن كان محفوظاً، والصحيح أن بينهما صفوان بن يعلى بن أمية[3]، ونقل مغلطاي بن قليج عن أحمد بن حنبلٍ قوله: "هذا حديث منكر"، وعن الدارقطني قوله: "أنا أُنكره؛ لأنهم رووه عن عطاء مرسلاً، ووصله أسود"، وقال ابن رجب: "وقد قيل إن في إسناده انقطاعاً، ووصله بعض الثقات، وأنكر وصله أحمد وأبو زرعة[4]".

قلتُ: يريد البيهقي والدارقطني والمزي وابن رجب بيان أن الصحيح والصواب المسلم به هو رواية عطاء عن صفوان عن يعلى الثابتة في غير هذا الحديث كما تقدم آنفاً، وأما رواية عطاء عن يعلى دون وساطة فهي مرسلة، أي منقطعة حيث عد العلماء المتقدمون أي انقطاع في سند الحديث إرسالاً ومنهم أبو حاتم الرازي[5]، وهي الرواية الراجحة في هذا الحديث على خلاف المعهود. أما الإمام أحمد فقد أعله بالنكارة.

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ صدوقٍ في إسناد الحديث، وهو: أبو بكرِ بنُ عَيَّاشٍ الْأَسْدِيُّ، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[6].

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ ضعيفٌ بِهذا الإسنادِ؛ لأنَّ عِلَّتَهُ القادحةَ الانقطاعُ بينَ عطاءِ بنِ أبي رباحٍ، وَيَعْلَى بنِ أُمَيَّةَ.

---

(1) انظر إلى صحيح البخاري: (89/3)، حديث رقم2265، وانظر إلى صحيح مسلم: (836/2)، حديث رقم1180.
(2) شعب الإيمان: (211/10).
(3) انظر إلى تهذيب الكمال: (72/20).
(4) فتح الباري لابن رجب: (334/1).
(5) انظر إلى الكفاية في علم الرواية: (/21)، معرفة أنواع علم الحديث: (/52)، وصحيح مسلم بشرح النووي: (30/1)، والخلاصة في أصول الحديث: (/66)، والنكت على كتاب ابن الصلاح: (/199)، وفتح المغيث للسخاوي: (172/1–173)، وألفية السيوطي بشرح الأستاذ أحمد شاكر: (/27).
(6) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

الأُنْمُوْذَجُ الثَّالِثُ

3- مسألةٌ (57)- قالَ ابنُ أبِي حاتمٍ: **"وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عبدِاللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَة، عَنْ عائِشَةَ، عَنْ رسولِ اللهِ -صلى اللهُ عليهِ وسلمَ- قَالَ: "إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ فِي صَلاَتِهِ، أَوْ رَعَفَ، أَوْ قَلَسَ[1]، فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا صَلَّى، مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ". قَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ؛ إِنَّمَا يَرْوُوْنَهُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيْهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَة، عَنِ النَّبِيّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ- مُرْسَلاً؛ وَالْحَدِيْثُ هَذَا[2]"**.

- أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، 1371باب ما جاء في البناء على الصلاة (385/1-386)، حديث رقم 1221، من طريق إسماعيل بن عَيَّاشٍ، به، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه البَيْهَقِيُّ في سننه، باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج (222/1)، حديث رقم669، من طريق إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، به، متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه، في باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج (222/1)، حديث رقم670، من أكثر من طريق عن أبي عاصم وعن محمد بن عبدالله الأنصاري وعن عبدالرزاق -عن جماعة من الحفاظ- كلهم عن ابن جُرَيْجٍ، عن أبيه، عن النبي -ﷺ-، مرسلاً، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أخرجه، في باب من قال يبني من سبقه الحدث على ما مضى (362/2)، حديث رقم3382، من طريق إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عن ابن جُرَيْجٍ، عن أبيه، وعن عبد الله بن أبي مُلَيْكَةَ، عن عائشة -رضي الله عنها-، عن النبي -الله ﷺ-، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه، في باب من قال يبني من سبقه الحدث على ما مضى (362/2)، حديث رقم3383، من طريق إسماعيل بن عَيَّاشٍ، عن بن جُرَيْجٍ، عن أبيه، عن عائشة -رضي الله عنها-، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.

(1) قَلَسَ: القَلَس بِالتَّحْرِيكِ، وَقِيلَ بِالسُّكُونِ: مَا خَرج مِنَ الجَوْف مِلْء الفَمِ، أَوْ دُونَهُ وَلَيْسَ بِقَيْءٍ، فَإِنْ عَادَ فَهُوَ القَيْء. (انظر إلى النهاية في غريب الحديث والأثر: 100/4).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (31/1)، باب علل أخبار رويت في الطهارة.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- إِسْماعِيلُ بنُ عَيَّاشِ بنِ سُلَيْمٍ الْعَنْسِيُّ[1]، أبُو عُتْبَةَ الْحِمْصِيُّ[2].

قال ابنُ مَعِيْنٍ: "ثقة إذا حدث عن ثقة[3]" -يعني بذلك ثقات الشاميين-، وقال ابن معين: "أَرْجُو أَن لَا يكون بِهِ بَأْس[4]"، وقال ابن المديني: "إسماعيل بن عَيَّاش: كَانَ يوثق فِيمَا روى عَن أَصْحَابه أهل الشَّام فَأَما مَا روى عَن غير أهل الشَّام فَفِيهِ ضَعْفٌ[5]"، وقال أبو داود: قلت لأحمد: "إسماعيل بن عَيَّاش أو بَقِيَّة، قال: ما أقربهما"، وقال: "سألت أحمد عن إسماعيل بن عَيَّاش، فقال: ما حدث عن مشايخهم، قلت: الشاميين، قال: نعم، فأما حديث غيرهم عنده مناكير[6]"، وقال البخاري: "ما روى عن الشاميين فهو أصح[7]"، وقال يعقوب بن سفيان: "تكلم قوم في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل، أعلم الناس بحديث الشام ولا يدفعه دافع وأكثر ما تكلموا، قالوا: يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين[8]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "هو لين يكتب حديثه لا أعلم أحدا كف عنه إلا أبو إسحاق الْفَزَارِيُّ"، وعن أبو زرعة قوله: " صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين، والعراقيين"، وعن إبراهيم ابن موسى أنه سئل: "إسماعيل بن عياش كيف هو في الحديث؟ قال حسن الخضاب"، وعن يزيد بن هارون قوله: "ما رأيت شامياً ولا عراقياً أحفظ من إسماعيل بن عياش[9]"، ونقل: الْخَطِيب الْبَغْدَادِيُّ عن النَّسَائِيّ قوله: "ضعيف"، وعن عبد الرحمن بن يوسف بن خِرَاشٍ قوله: "ضعيف الحديث[10]"، وقال الذهبي: "صدوق في حديث أهل الشام مضطرب جداً في حديث أهل الحجاز[11]"، ونقل ابن حجر عن النسائي قوله: "صالح في حديث أهل الشام[12]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق في روايته عن أهل بلده مُخَلِّطٌ في غيرهم، مات سنة مائة وإحدى أو اثنتين وثمانين وله بضع وسبعون سنة[13].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ إِذَا حَدَّثَ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ -الشَّامِيِّيْنَ-، وَمُخَلِّطٌ إِذَا رَوَى عَنْ غَيْرِ أَهْلِ بَلَدِهِ -الْحِجَازِيِّيْنَ وَالْعِرَاقِيِّيْنَ وَغَيْرِهِمْ-.

---

(1) الْعَنْسِيُّ: بفتح العين المهملة وسكون النون وفي آخرها سين مهملة، هذه النسبة إلى عنس، وهو عَنْسٌ بن مالك بن أُدَدِ بن زيد. (الأنساب للسمعاني: 395/9).

(2) تهذيب الكمال: (163/3).

(3) تاريخ ابن معين: (80/1).

(4) المرجع السابق برواية أخرى: (/69).

(5) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني: (/161).

(6) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل: (/264).

(7) التاريخ الكبير: (370/1).

(8) المعرفة والتاريخ: (424/2).

(9) الجرح والتعديل: (191/2-192).

(10) تاريخ بغداد: (186/7).

(11) المغني في الضعفاء: (85/1).

(12) تهذيب التهذيب: (325/1).

(13) انظر إلى تقريب التهذيب: (/109).

2- عَبْدُالْمَلِكِ بْنُ عَبْدِالْعَزِيْزِ بْنِ جُرَيْجٍ الْقُرَشِيُّ الْأُمَوِيُّ، أَبُو الوَلِيدِ وَأَبُو خَالِدٍ الْمُكِّيُّ[1].

قال ابن سعد: "وكان ثقةً كثير الحديث جداً[2]"، وقال العجلي: "ثقة[3]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "صالح الحديث"، وعن أحمد بن حنبل قوله: "ابن جريج ثبت صحيح الحديث لم يحدث بشيء إلا أتقنه"، وعن يحيى بن معين أنه سئل "ابن جريج أحب إليك أو عبد الملك بن أبي سليمان؟ فقال كلاهما ثقتان"، وعن أبي زرعة قوله: "بخٍ[4] من الأئمة[5]"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان يدلس[6]"، ونقل ابن شاهين عن عثمان بن أبي شيبة قوله: "ثِقَة حجَّة[7]"، ونقل: الخطيب البغدادي عن يحيى بن معين قوله: "ثقة في كل ما روى عنه: من الكتاب"، وعن أحمد بن حنبل قوله: "من أوعية العلم"، وعن ابْنِ خِرَاشٍ قوله: "كان صدوقاً"، وعن يحيى بن سعيد القطان قوله: " كنا نسمي كتب ابن جريج كتب الأمانة، وإن لم يحدثك ابن جريج من كتابه لم تنتفع به"، وعن مالك بن أنس قوله: "حاطب ليلٍ[8]"، وعن يزيد بن زُرَيْعٍ قوله: "صاحب غثاء[9]"، وعن أحمد بن صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ قوله: "إذا أخبر الخبر فهو جيد، وإذا لم يخبر فلا يعبأ به"، وعَن أحمد بن حنبل قوله: "إذا قال ابن جُرَيْج "قال فلان"، "وَقَال فلان" "وأخبرت" جاء بمناكير، وإذا قال: "أخبرني" "وسمعت" فحسبك به[10]"، وقال الذهبي: "أحد الأعلام عن مجاهد وعطاء وابن أبي مُلَيْكَةَ[11]"، ونقل ابن حجر عن يحيى بن سعيد القطان قوله: "ضعيف[12]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل[13]، وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وقال: فقيه الحجاز مشهور بالعلم والثبت كثير الحديث وصفه النسائي وغيره بالتدليس، ونقل عن الدارقطني قوله: شر التدليس تدليس ابن جريج فإنه قبيح

---

(1) تهذيب الكمال: (18/338-339).

(2) الطبقات الكبرى: (6/38).

(3) معرفة الثقات للعجلي: (2/103).

(4) بَخٍ: هِيَ كَلِمَةٌ تُقَالُ عِنْدَ الْمَدْحِ والرِّضَى بِالشَّيْءِ. (النهاية في غريب الحديث والأثر: 1/101).

(5) الجرح والتعديل: (5/357-358).

(6) الثقات لابن حبان: (7/93).

(7) تاريخ أسماء الثقات: (/158).

(8) حاطبُ لَيْلٍ: تقال للرجل المُخلِّط في كلامه وأمره، لأنّه لا يَتَفَقّد كلامَه كحاطب اللَّيل لا يُبصر ما يجمع في حَبْله من رديء وجيّد. (انظر إلى العين: 3/174). ولعلها من ألفاظ الجرح النادرة عند المحدثين.

(9) الغثاء: مَا يَجِيءُ فَوْقَ السَّيْل مِمَّا يَحْمِله مِنَ الزَّبَد والوَسَخ وَغَيْرِهِ، وهي تقال لأَرْذَالَ النَّاسِ وسَقَطَهم. (انظر إلى النهاية في غريب الحديث والأثر: 3/343). ولعلها من الألفاظ النادرة في الجرح عند المحدثين.

(10) تاريخ بغداد: (12/142).

(11) الكاشف: (1/666).

(12) تهذيب التهذيب: (6/406).

(13) انظر تقريب التهذيب: (/363).

التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح[1]، ولم يثبت أنه أرسل عن ابن أبي مليكة[2]، مات سنة تسع وأربعين ومائة[3].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ مُدَلِّسٌ، يقبل حديثه إذا حدث من ضبط كتابه، ولا يقبل حديثه إذا حدث من ضبط صدره إلا إذا صَرَّحَ بالسماع؛ لأنه إذا لم يصرح بذلك فإنه يحتاج إلى متابعٍ، وإلا فضعيفٌ.

3- عَبْدُاللَّهِ بْنُ عُبَيْدِاللَّهِ بنِ أبِي مُلَيْكَةَ، يُقالُ: اسمُ أبِي مُلَيْكَةَ زهيرٌ التَّمِيْمِيُّ[4] الْمَدَنِيُّ[5]، قال العجلي: "ثقة[6]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة قولهما: "ثقة[7]"، وذكره ابن حبان في الثقات[8]، وقال الذهبي: "إماماً فقيهاً حجة فصيحاً مُفَوَّهاً مُتَفَقٍّاً على ثقته[9]"، وقال الحافظ ابن حجرٍ: ثقةٌ فقيهٌ، ماتَ سنةَ سبعَ عشرةَ ومائةٍ[10].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

4- عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، وأُمُّها أُمُّ رُومَانَ بنتُ عَامِرٍ، أُمُّ المؤمنينَ، أفقهُ النساءِ مُطْلقاً وأفضلُ أزواجِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ماتتْ سنةَ سبعٍ وخمسينَ على الصحيحِ[11].

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ أربعُ عللٍ:

العلةُ الأُولى:

رواية إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج وهو حجازي -مكي-. وهذه الرواية ضعيفة؛ لأن إسماعيل بن عياش مُخَلِطٌ إذا روى عن غير أهل بلده -الحجازيين والعراقيين وغيرهم-[12]، حيث روى هذا الحديث موصولاً ومرسلاً، وهي علة ظاهرة قادحة، وسأعمل على بيان هذه العلة عند الحديث عن العلة الرابعة من علل هذا الحديث.

العلةُ الثانيةُ:

---

(1) تعريف أهل التقديس: (/41).

(2) انظر إلى المراسيل لابن أبي حاتم: (/133)، وانظر إلى جامع التحصيل: (/229).

(3) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: (350/1).

(4) التَّيْمِيُّ: بفتح التاء المنقوطة من فوق بنقطتين وفتح الياء المنقوطة من تحت بنقطتين والميم بعدها بتحريك الحرفين الأولين، وهذه النسبة إلى تيم، وهو بطن من غافق ممن كان بمصر. (الأنساب للسمعاني: 120/3).

(5) انظر إلى تهذيب الكمال: (256/15).

(6) معرفة الثقات للعجلي: (62/2).

(7) الجرح والتعديل: (100/5).

(8) الثقات لابن حبان: (2/5).

(9) تذكرة الحفاظ: (78/1).

(10) انظر إلى تقريب التهذيب: (/312).

(11) انظر إلى الإصابة: (231/8-235)، وانظر إلى تقريب التهذيب: (/750).

(12) انظر إلى تاريخ ابن معين: (80/1)، وانظر إلى سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني: (/161)، وانظر إلى سؤالات أبي داود للإمام أحمد: (/264).

وجود راوٍ صدوق في إسناد الحديث، وهو: إسماعيل بن عَيَّاشٍ الْعَنْسِيُّ، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[1].

العلةُ الثالثةُ:

عنعنةُ ابنِ جُريجٍ، وعدم تصريحه بالسماع حيث عده الحافظ ابن حجر من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علة تدليسه[2]، وهي علة ظاهرة قادحة.

العلةُ الرابعةُ:

الإرسال الموجود في سند الحديث، وقد تكلم العلماء في ذلك مرجحين الرواية المعلة بالإرسال على الرواية المتصلة موافقين قول الإمام أبي حاتم في هذا الحديث. وسواءٌ كان الإرسال من طريق ابن جريج عن أبيه مرسلاً كما قال أشار إليه الدارقطني والبيهقي[3] وغيرهما من العلماء، أو من طريق ابن جريج عن أبيه عن ابن أبي مليكة مرسلاً، حيث تفرد بهذا القول بالإرسال أبو حاتم وأبو زرعة[4].

ونقل ابن عدي عن أحمد بن حنبل قوله: "هكذا رواه ابن عياش، إنما رواه ابن جريج فقال: عن أبي، وإنما هو عن أبيه، ولم يسمعه من أبيه[5]، وليس فيه عائشة، ولا النبي -ﷺ-"، ثم أورد الحديث عن ابن عياش عن ابن جريج عن أبيه عن عائشة عن النبي -ﷺ-، وقال: "وعبد العزيز بن جريج أنكر عليه هذا الحديث، وهذا غير محفوظ عن ابن جريج إنما يروي عنه إسماعيل بن عياش، وابن عياش إذا روى عن أهل الحجاز وأهل العراق فإن حديثه عنهم ضعيف، وإذا روى عن أهل الشام فهو أصلح[6]".

قلتُ: يريد أحمد بن حنبل بيان أن هذه رواية إسماعيل بن عياش وأنه لم يصنع شيئاً، وأن الوهم والخطأ وقع من ابن جريج حيث رواه عن أبيه متصلاً، والصواب أنه عن أبيه مرسلاً، وغايته ترجيح رواية الحديث معلاً بالإرسال وليس متصلاً. وهذا يوافق مراد ابن عدي في بيان أن هذا الحديث منكر في رواية عبدالعزيز بن جريج عن عائشة؛ لأنه لا سماع له من عائشة كما قال العجلي[7]، وابن أبي حاتم نقلاً عن أحمد بن حنبل[8]، وابن حبان[9]، والبرقاني نقلاً عن الدارقطني[1]، وأن الصحيح

---

(1) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).
(2) انظر إلى طبقات المدلسين: (/41).
(3) انظر إلى: الاستيعاب: (1881/4-1885)، وسنن الدارقطني: (280/1-283)، وسنن البيهقي: (222/1).
(4) انظر إلى علل الحديث لابن أبي حاتم: (31/1)، وانظر إلى المرجع السابق: (179/1).
(5) والصواب (لم يسنده عن أبيه)، انظر إلى ذخيرة الحفاظ: (2345/4).
(6) انظر إلى الكامل في الضعفاء: (505/6-507).
(7) انظر إلى معرفة الثقات للعجلي: (95/2).
(8) انظر إلى المراسيل لابن أبي حاتم: (/131).
(9) انظر إلى الثقات لابن حبان: (114/7).

المحفوظ رواية الحديث معلاً بالإرسال وليس متصلاً، والحديث المتصل الذي أورده ابن عدي بإسناده ليس هو المحفوظ؛ لأن إسماعيل بن عياش سيء الحفظ، كثير الغلط فيما يرويه عن غير الشاميين – أي عن الحجازيين والعراقيين وغيرهم– وقد أشرت إلى ذلك في بيان العلة الأولى من علل هذا الحديث، وإن ما قاله ابن عدي وأحمد بن حنبل يوافق ما قاله ابن حزم: بعد ذكر الحديث من طريق إسماعيل، عن ابن جريج، عن أبيه، وعن ابن أبي مليكة، عن عائشة، عن النبي –ﷺ–: "وهذان الأثران ساقطان؛ لأن والد ابن جريج لا صحبة له فهو منقطع، والآخر من رواية إسماعيل بن عياش وهو ساقط، لا سيما فيما روي عن الحجازيين[2]".

ونقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله بعد سؤاله عن هذا الحديث بنفس المتن والإسناد قوله "هذا خطأ، الصحيح عن ابن جريج، عن أبيه، عن ابن أبي مليكة، عن النبي –ﷺ– مرسل[3]".

وقال الدارقطني: بعد ذكره الروايات عن إسماعيل بن عياش: " وأصحاب بن جريج الحفاظ، عنه يروونه، عن بن جريج، عن أبيه مرسلاً"، ثم قام بإيراد روايات الحفاظ عن ابن جريج وأجمعوا في الرواية عنه قولهم: عن ابن جريج، عن أبيه، قال: قال رسول الله –ﷺ–[4].

ونقل الدارقطني عن محمد بن يحيى الذهلي قوله: "هذا هو الصحيح عن بن جريج وهو مرسل وأما حديث ابن جريج عن بن أبي مليكة عن عائشة الذي يرويه إسماعيل بن عياش فليس بشيء[5]".

وقال الدارقطني في العلل: "فَرَوَاهُ إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن أبيه، وعن ابن أبي مليكة، عن عائشة، وعن عطاء بن عجلان، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة؛ وخالفه أصحاب ابن جريج، منهم: حجاج، وعثمان بن عمر، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وعبد الوهاب بن عطاء، رووه، عن ابن جريج، عن أبيه مرسلاً، ولم يذكروا ابن أبي مليكة، وهو الصواب[6]".

ونقل: البيهقي عن أبو أحمد –ابن عدي الجرجاني– قوله: "هذا الحديث رواه ابن عياش مرة هكذا ومرة قال: عن ابن جريج، عن أبيه، عن عائشة، وكلاهما غير محفوظ"، وعن أبي طالب أحمد ابن حميد قوله: "سمعت أحمد بن حنبل، يقول: إسماعيل بن عياش ما روى عن الشاميين صحيح، وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح"، وعن الشافعي قوله: "في حديث ابن جريج، عن أبيه ليست هذه الرواية بثابتة عن النبي ﷺ[7]".

"وقال البيهقي: ورواه جماعة عن إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن أبيه، عن النبي –ﷺ– مرسلاً وعنه، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة عن عائشة موصولاً"،

---

(1) انظر إلى سؤالات البرقاني للدارقطني: (/44).
(2) المحلى بالآثار: (237/1).
(3) علل الحديث لابن أبي حاتم: (179/1).
(4) انظر إلى سنن الدارقطني: (153/1–155).
(5) المرجع السابق: (155/1).
(6) علل الدارقطني: (361/14).
(7) السنن الكبرى: (222/1).

وقال مرة: "وهذا الحديث أحد ما أنكر على إسماعيل بن عياش، والمحفوظ ما رواه الجماعة، عن ابن جريج، عن أبيه، عن النبي -ﷺ- مرسلاً[1]".

وقال ابن عبد الهادي: "الصَحيح أنَ هذا الحديث مرسل[2]". ونقل الحافظ بن حجر عن أحمد بن حنبل قوله: "صوابه مرسل[3]"، وعن يحيى بن معين قوله: "حديث ضعيف"، وعن أبي حاتم قوله: "رواية إسماعيل خطأ[4]".

قلتُ: يريد أبو زرعة والدارقطني والذهلي والبيهقي وغيرهم من العلماء بيان أن هذا الحديث معلول بالإرسال، من طريق ابن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة -رضي الله عنها- عن النبي -ﷺ- وليس هو الصواب؛ لأن إسماعيل بن عياش ضعيف ومُخَلِطٌ إذا روى عن غير أهل بلده -الحجازيين والعراقيين وغيرهم-، وهذا أمر مسلم به عند العلماء وقد أشرت إلي ذلك في بيان العلة الأولى من علل هذا الحديث، وتفرد وخالف في رواية الحديث لجمع من الحفاظ الذين رووا الحديث عن ابن جريج، حيث رواه مرسلاً ومتصلاً، ورواه هؤلاء الحفاظ مرسلاً وهم أعلم وأحفظ وأعرف في الرواية عن ابن جريج من ابن عياش لاستحالة تواطئهم واتفاقهم على ذلك، وهذا السبب لم يشر إليه ابن عدي ولا أحمد بن حنبل، وقد أعلوا هذه الرواية المتصلة بالرواية المرسلة، وقالوا: إن الصحيح رواية الحديث المعلة بالإرسال وهو المحفوظ.

الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ ضعيفٌ بِهذا الإسنادِ؛ لأنَّ روايةَ إسماعيلَ بنِ عَيّاشٍ عَنِ الحجازيينَ والعراقيينَ ضعيفةٌ، وهُنا جاءتْ روايتُهُ عنهمْ، ولأنَّ ابنَ جريجٍ مدلسٌ مِنَ الطبقةِ الثالثةِ وعنعنَ ولمْ يصرحْ بالسماعِ، وللإرسالِ الموجودِ في سندِ الحديثِ.

---

(1) المرجع السابق: (362/2).

(2) تنقيح التحقيق: (285/1).

(3) تهذيب التهذيب: (325/1).

(4) تلخيص الحبير: (654/1).

الْمَبْحَثُ الثَّانِي

ثَلاثَةُ نَمَاذِجَ لِلإعْلالِ بِتَعَارُضِ الْوَقْفِ[1] مَعَ الرَّفْعِ[2] وَتَرْجِيْحُ الْوَقْفِ

الأُنْمُوْذَجُ الأَوَّلُ:

4- مسألةٌ (521)- **"وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الأَصْبَهَانِيُّ، عَنْ شَرِيك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيْهِ، قَالَ: قَنَتَ رَسُوْلُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ- حِيْنَ فَرَغَ مِنَ السُّوْرَةِ فِي الفَجْرِ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: "إِنَّمَا قَنَتُّ بِكُمْ؛ لِتَدْعُوا اللهَ، وَلِتَسْأَلُوْهُ حَوَائِجَكُمْ"، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا قَوْلُ عُرْوَةَ، وَلَيْسَ بِمَرْفُوْعٍ[3]".**

- أخرجه الطبري في تهذيب الآثار-مسند ابن عباس-، باب من قال ذلك أو فعله من السلف (365/1)، حديث رقم633، من طريق أنس بن عياض، عن هشام بن عروة، عن أبيه، موقوفاً، مختلف الألفاظ.
- أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، باب الميم من اسمه محمد (118/7)، حديث رقم7027، من طريق شريك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي -ﷺ-، متقارب الألفاظ.
- أخرجه الدارقطني في الأفراد، 55باب أطراف الغرائب (124/1)، حديث رقم 485، من طريق عبدالغفار بن القاسم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الزبير، عن النبي -ﷺ-، متقارب الألفاظ.
- أخرجه ابن عساكر في تاريخه، باب راشد بن محمد بن عقيل بن جنن بن طاهر (462/17)، حديث رقم2120، من طريق شريك، به، مرسلاً، متقارب الألفاظ.
- رواه محمد بن نصر في مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر، 32باب ما يدعى به في قنوت الوتر (/321)، عن هشام بن عروة، عن أبيه، مرسلاً، ولم يذكر إسناده إلى هشام، متقارب الألفاظ.

---

(1) الموقوف: هو المروي عن الصحابة -رضي الله عنهم- قولاً لهم أو فعلاً أو تقريراً متصلاً كان إسناده أو منقطعاً. (انظر إلى تقريب النووي ضمن تدريب الراوي: 184/1).

(2) المرفوع: ما أضيف إلى النبي -ﷺ- خاصة قولاً كان أو فعلاً أو تقريراً. (انظر إلى المرجع السابق: 183/1-184).

(3) علل الحديث لابن أبي حاتم: (181/1-182)، باب علل أخبار رويت في الصلاة.

دِراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بنِ سُلَيْمَانَ اَلْكُوفِيُّ، أَبُو جَعْفَرِ بْنُ الْأَصْبَهَانِيُّ[1][2].

نقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "كان حافظاً يحدث من حفظه ولا يقبل التلقين ولا يقرأ من كتب الناس ولم أر بالكوفة أتقن حفظاً منه[3]"، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، ونقل: المزي عن يعقوب بن أبي شَيْبَة قوله: "متقن[5]"، وعن النَّسَائي قوله: "ثقة[6]"، ونقل ابن حجر عن ابن عدي قوله: "ثقة"، وعن أبي حاتم قوله: "ثبت[7]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت[8]، مات سنة عشرين ومائتين[9].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

2- شَرِيكُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ النَّخَعِيُّ[10]، أَبُو عبدِاللهِ اَلْكُوفِيُّ الْقَاضِي[11].

قال ابن سعد: "كان ثقة مأموناً كثير الحديث، وكان يغلط كثيراً[12]"، وقال الجوزجاني: "سيء الحفظ مضطرب الحديث مائل[13]"، وقال العجلي: "ثقة وكان حسن الحديث[14]"، وقال الترمذي: "كثير الغلط والوهم[15]"، ونقل العقيلي عن أحمد بن حنبل قوله: "كان عاقلاً صدوقاً محدثاً، قديم السماع من أبي إسحاق[16]"، وعن أبي زرعة قوله: "صاحب وهم[17]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة، من يسأل عنه، وعن أبي حاتم قوله: صدوق وقد كان له أغاليط، وعن أبي زرعة قوله: قال

---

(1) الْأَصْبَهَانِيُّ: بكسر الألف أو فتحها وسكون الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة والهاء وفي آخرها النون بعد الألف، هذه النسبة إلى أشهر بلدة بالجبال. (الأنساب للسمعاني: 284/1).

(2) انظر إلى تهذيب الكمال: (272/25).

(3) الجرح والتعديل: (265/7).

(4) الثقات لابن حبان: (63/9).

(5) وفي خلاصة الخزرجي: ثقة متقن (/338).

(6) تهذيب الكمال: (274/25).

(7) تهذيب التهذيب: (188/9-189).

(8) انظر إلى تقريب التهذيب: (/480).

(9) انظر إلى تاريخ أصبهان: (145/2).

(10) النَّخَعِيُّ: بفتح النون والخاء المعجمة بعدها العين المهملة، هذه النسبة إلى النخع، وهي قبيلة من العرب نزلت الكوفة. (الأنساب للسمعاني: 62/13).

(11) انظر إلى تهذيب الكمال: (462/12-463).

(12) الطبقات الكبرى: (356/6).

(13) أحوال الرجال: (/150).

(14) معرفة الثقات للعجلي: (453/1).

(15) علل الترمذي الكبير: (/69).

(16) الضعفاء الكبير للعقيلي: (193/2).

(17) المرجع السابق: (434/3).

كان كثير الحديث صاحب وهم، يغلط أحياناً، فقال له فضل الصائغ: أن شريكاً حدث بواسط بأحاديث بواطيل، فقال أبو زرعة: لا تقل: بواطيل، وعن عبد الجبار بن محمد الخطابي قوله: قلت ليحيى بن سعيد: يقولون إنما خلط شريك بآخرة، فقال: ما زال مخلطاً[1]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وكان في آخر أمره يخطئ فيما يروي تغير عليه حفظه فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة[2]"، وقال مرة: "كان من الفقهاء والمذكورين من العلماء الذين واظبوا على العلم ووقفوا أنفسهم عليه، وكان يهم في الأحايين إذا حدث من غير كتابه"[3]، وقال ابن عدي: "ولشريك حديث كثير من المقطوع والمسند وأصناف، وإنما ذكرت من حديثه وأخباره طرفاً وفي بعض ما لم أتكلم على حديثه مما أمليت بعض الإنكار والغالب على حديثه الصحة والاستواء والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتي فيه من سوء حفظه لا أنه يتعمد في الحديث شيئاً مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف[4]"، ونقل: عن يحيى بن معين قوله: من أنفسهم، وقال مرة: ثقة إلا أنه كان لا يتقن ويغلط، وقال مرة: صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه، وعن سعيد القطان قوله: رأيت تخليطاً في أصول سعيد، وعن يحيى بن سعيد قوله: قدم شريك مكة، فقيل لي: لو أتيته، فقلت: لو كان بين يدي ما سألته عن شيء، وضعف حديثه جداً[5]، ونقل الخطيب البغدادي عن يحيى بن معين قوله: حينما سئل يحيى بن سعيد القطان عن شريك، قال: لم يكن شريك عند يحيى بشيء، وهو ثقة ثقة، وعن أبي داود قوله: ثقة، وعن أبي حاتم قوله: لا يحتج بحديثه، وعن يعقوب بن سفيان قوله: ثقة صدوق، صحيح الكتاب، رديء الحفظ مضطربه، وعن صالح جزرة قوله: شريك صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه، وقلما يحتاج إليه في الحديث الذي يحتج به، وعن ابن المديني قوله: كان عسراً في الحديث[6]، ونقل ابن الجوزي عن الدارقطني قوله: "ليس بالقوي فيما ينفرد به[7]، وقال الذهبي: "صدوق"، ونقل: عن النسائي قوله: "ليس به بأس" وعن أبي حاتم قوله: "لا يقوم مقام الحجة في حديثه بعض الغلط[8]"، وقال مرة: "الحافظ الصادق، أحد الأئمة[9]"، وقال الذهبي: أحد الأئمة

---

(1) انظر إلى الجرح والتعديل: (367/4).

(2) الثقات لابن حبان: (444/6).

(3) مشاهير علماء الأمصار: (/269).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال: (35/5).

(5) انظر إلى المرجع السابق: (10/5-15).

(6) انظر إلى تاريخ بغداد: (384/10).

(7) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: (39/2).

(8) المغني في الضعفاء: (297/1).

(9) ميزان الاعتدال: (270/2).

الأعلام، وكان حسن الحديث إماماً فقيهاً ومحدثاً مكثراً ليس هو في الإتقان كحماد بن زيد. وقد استشهد به البخاري وخرج له مسلم متابعةً[1]، ونقل مغلطاي بن قليج عن الذهلي قوله: "كان نبيلاً"، وعن أبي إسحاق الحربي قوله: "كان ثقة"، وعن العجلي قوله: "صدوق ثقة صحيح القضاء، ومن سمع منه قديماً فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط لأن الأخذ عنه كان شديداً لم يكن يمكن من نفسه"، وعن صالح جزرة قوله: "صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه وقل"، وعن ابن القطان قوله: "جملة أمره أنه صدوق ولي القضاء فتغير محفوظه"، وعن الحاكم قوله: "أحد أركان الفقه والحديث، واختلفوا في ثقته"، وقال مرة: "ليس بالمتين"، وعن أبو محمد الإشبيلي قوله: "لا يحتج به ويدلس[2]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع[3]، وذكره في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين وهو ممن احتمل العلماء تدليسهم[4]، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة[5].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ ساءَ حفظُهُ بعد توليتِهِ القضاءَ، ثم اختلطَ بِأَخَرَةٍ، ومن سمع منه قبل توليته القضاء بالكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه بعده ففيه اختلاط، والرواة الذين نص العلماء على سماعهم منه قبل الاختلاط هم: أبو إسحاق الأزرق، وأبو نُعَيم الفضلُ بنُ دُكَيْنٍ، ويزيد بن هارون، وعباد بن العوام، وحجاج، وسلمة بن تمام، ومحمد بن إسحاق وهما من شيوخه، ووكيع[6].

3- هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ بنِ العَوَّامِ الْقُرَشِيُّ الأَسْدِيُّ، أَبُو المُنْذِرِ، الْمَدَنِيُّ[7].

قال ابن سعد: "كان ثقةً ثبتاً كثير الحديث حجة[8]"، وقال العجلي: "ثقة[9]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "ثقة إمام في الحديث[10]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان حافظاً متقناً ورعاً فاضلاً[11]"، ونقل: الخطيب البغدادي عن يعقوب بن أبي شيبة قوله: ثبت ثقة، لم ينكر عليه شيء إلا بعد ما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية، فأنكر ذلك عليه أهل بلده، والذي نرى أن هشاماً يتسهل لأهل العراق، أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه، فكان تسهله أن أرسل عن أبيه مما

---

(1) انظر إلى تذكرة الحفاظ: (170/1).
(2) إكمال تهذيب الكمال: (245/6-248).
(3) انظر تقريب التهذيب: (/266).
(4) انظر إلى طبقات المدلسين: (/33).
(5) انظر إلى تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: (403/1).
(6) انظر إلى مرويات شريك القاضي في الكتب الستة: (/31).
(7) تهذيب الكمال: (232/30-233).
(8) الطبقات الكبرى: (375/5).
(9) معرفة الثقات للعجلي: (332/2).
(10) الجرح والتعديل: (64/9).
(11) الثقات لابن حبان: (502/5).

كان يسمعه من غير أبيه، عن أبيه، وعن ابن خراش قوله: هشام بن عروة كان مالك لا يرضاه، وكان هشام صدوقاً تدخل أخباره في الصحيح، وبلغه أن مالكاً نقم عليه لحديثه لأهل العراق، وعن وهيب بن خالد قوله: قدم علينا هشام بن عروة، فكان فينا مثل الحسن، وابن سيرين[1]، وقال الذهبي: "أحد الأئمة الأعلام[2]"، وقال مرة: الإمام، الثقة، شيخ الإسلام، والرجل حجة مطلقاً، ولا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطان من أنه اختلط وتغير، فإن الحافظ قد يتغير حفظه إذا كبر، وتنقص حدة ذهنه، فليس هو في شيخوخته كهو في شبيبته، وما ثم أحد بمعصوم من السهو والنسيان، وما هذا التغير بضار أصلاً، وإنما الذي يضر الاختلاط، وهشام فلم يختلط قط، هذا أمر مقطوع به، وحديثه محتج به في الموطأ، والصحاح، والسنن[3]، وقال مُغَلْطَايُ بن قُلَيجٍ: "كان حافظاً متقناً، ورعاً فاضلاً[4]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة فقيه ربما دلس[5]، وذكره في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين وهو ممن احتمل العلماء تدليسهم[6]، مات سنة خمس أو ست وأربعين ومائة[7].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ، ولا يَضُرُّ اخْتَلَاطُهُ وَلا تَدْلِيْسُهُ وإرساله.

4- عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ بْنِ خُوَيْلِدَ الْأَسْدِيُّ، أَبُو عَبْدِاللَّهِ الْمَدَنِيُّ[8].

قال ابن سعد: "كان ثقةً كثير الحديث فقيهاً عالماً مأموناً ثبتاً"، ونقل عن ابن شهاب قوله: "كنت إذا حدثني عروة ثم حدثتني عمرة يصدق عندي حديث عروة، فلما تبحرتهما إذا عروة بحر لا يُنْزَف[9][10]"، وقال العجلي: "ثقة[11]"، وعن أبو زرعة قال: لقيت أربعة من قريش، كلهم بحور وذكره منهم[12]، ونقل ابن أبي حاتم عن ابن شهاب قوله: كان بحراً لا يُكَدِّره الدِلاء[13]، وعن سفيان بن

---

(1) تاريخ بغداد: (56/16).

(2) تاريخ الإسلام: (1001/3).

(3) انظر إلى سير أعلام النبلاء: (36/6).

(4) إكمال تهذيب الكمال: (149/12).

(5) انظر إلى تقريب التهذيب: (/573).

(6) انظر إلى طبقات المدلسين: (/26).

(7) انظر إلى تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: (340/1).

(8) انظر إلى تهذيب الكمال: (20/11-12).

(9) كلتا الجملتين قالهما الإمام الزهري في مدح حفظ عروة بن الزبير، ودقة ضبطه، وغزارة علمه. وقد بين الدكتور/سعدي الهاشمي أن الزهري أراد سعة علمه لا توثيقه. (انظر إلى شرح ألفاظ التعديل والتوثيق النادرة: (/135-136).

(10) الطبقات الكبرى: (5/137-138).

(11) معرفة الثقات للعجلي: (133/2).

(12) انظر إلى تاريخ أبي زرعة: (/407).

(13) وهذه العبارة قالها أيضاً الإمام الزهري في حق عروة، مريداً بها ما أراد بالأولى التي سبق بيانها. (انظر إلى شرح ألفاظ التعديل والتوثيق النادرة: (/135-136).

عيينة قوله: كان أعلم الناس بحديث عائشة ثلاثة وذكره منهم، وعن أبو الزناد قال كان فقهاء أهل المدينة أربعة وذكره منهم[1]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان من أفاضل أهل المدينة وعلمائهم[2]"، وقال الذهبي: الإمام، عالم المدينة، الفقيه، أحد الفقهاء السبعة[3]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة فقيه مشهور[4]، مات سنة اثنتين وتسعين[5].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ علتانِ:

العلةُ الأُولى:

قد نقل ابن أبي حاتم سؤال الناس لأبي زرعة في هذا الحديث وقد أشاروا إلى أنه مرفوع وقد أعله أبو زرعة بالوقف، وهي علة ظاهرة قادحة؛ وسبب ذلك اختلافهم في رواية الحديث كما بان ذلك في تخريج طرقه، ولم أقف على من أخرج الرواية من طريق محمد بن سعيد بن الأصبهاني، فالحديث أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق"، من طريق شريك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، مرسلاً. وأخرجه محمد بن نصر في "مختصر قيام الليل"، من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، مرسلاً، ولم يذكر إسناده إلى هشام. وأخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط"، من طريق شريك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، مرفوعًا. وأخرجه الطبري في "تهذيب الآثار" –مسند ابن عباس–، من طريق أنس بن عياض، عن هشام بن عروة، عن أبيه، موقوفاً.

قلتُ: ومما سبق قد تبين اختلاف العلماء في تخريج رواية الحديث عن هشام بن عروة، حيث رواه شريك، عن هشام بن عروة عن أبيه، مرسلاً، ورواه شريك –مرة–، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، مرفوعاً، وخالفه في الرواية أنس بن عياض، فرواه عن هشام بن عروة، عن أبيه –عروة–، موقوفاً، ورواه شريك مرفوعاً ومرسلاً، وهو مما تقدم في خلاصة الحكم عليه صدوق ساء حفظه بعد توليته القضاء، ثم اختلط بآخرة، وأنس بن عياض ثقة[6]، وهو في الضبط والحفظ مقدم على شريك، ومخالفته له إنما تدل على اضطرابه وسوء حفظه، وهذا يرجح صحة ما ذهب إليه أبو زُرْعَةَ بأن

---

(1) انظر إلى الجرح والتعديل: (396/6).

(2) الثقات لابن حبان: (195/5).

(3) انظر إلى سير أعلام النبلاء: (421/4).

(4) انظر إلى تقريب التهذيب: (/389).

(5) انظر إلى تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: (221/1).

(6) انظر إلى تقريب التهذيب: (/115).

المحفوظ الراجح على الصحيح من الروايات هي المعلة بالوقف على الرواية المرفوعة والرواية المعلة بالإرسال.

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ صدوق في إسناد الحديث، وهو: شَرِيكُ بنُ عبدِاللهِ النَّخعِيُّ، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[1].

قلتُ: أما العلةُ الأُولى فقدْ أشارَ إليها أبو حاتمٍ، وأما العلةُ الثانيةُ فلم يشرْ إليها.

الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هَذا الحديثِ حَسَنٌ؛ لأنَّ شريكَ بنَ عبدِاللهِ صدوقٌ، إلَّا أنَّهُ موقوفٌ عَلَى عروةَ بنِ الزبيرِ –رضيَ اللهُ عنهُما–. قالَ الهَيْثَمِيُّ: "إسنادُهُ حَسَنٌ[2]".

الأُنمُوْذَجُ الثَّانِي:

5– مسألةٌ (548)– **"وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ –صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ– كَانَ يُقارِبُ بَيْنَ الخُطَى إِلَى المَسْجِدِ، وَقَالَ: "إِنَّمَا فَعَلْتُهُ لِتَكْثُرَ خُطَايَ إِلَى المَسْجِدِ" فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: رَوَى هَذَا الْحَدِيْثَ جَمَاعَةٌ عَنْ ثَابِتٍ البُنَانِيّ، فَلَمْ يُوَصِّلْهُ أحدٌ إِلَّا الضَّحَّاكُ بْنُ نَبَراسَ، والضَّحَّاكُ لَيِّنُ الْحَدِيْثِ، وَهُوَ ذَا يُتَابِعُهُ مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَمُحَمَّدٌ أَيْضًا لَيْسَ بِقَوِيٍّ؛ وَالصَّحِيْحُ مَوْقُوْفٌ[3]".**

- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، باب أنس بن مالك عن زيد بن ثابت (117/5)، حديث رقم4796، من طريق السري بن يحيى، عن ثابت البناني، به، موقوفاً، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في باب أنس بن مالك عن زيد بن ثابت (118/5)، حديث رقم4799، من طريق الضحاك بن نبراس، عن ثابت البناني، به، مرفوعاً، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في باب أنس بن مالك عن زيد بن ثابت (118/5)، حديث رقم4800، من طريق أبي داود الطيالسي، عن محمد بن ثابت، به، مرفوعاً، جزء من حديث مختلف الألفاظ.

---

(1) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (138/2).

(3) علل الحديث لابن أبي حاتم: (191/1)، باب علل أخبار رويت في الصلاة.

- أخرجه ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال (153/5)، من طريق الضحاك بن نبراس، عن ثابت البناني، به، مرفوعاً، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه البَيْهَقِيُّ في شعب الإيمان، باب فصل في الصلوات الخمس في الجماعة (343/4)، حديث رقم2608، من طريق أبي داود، عن محمد بن ثابت، به، مرفوعاً، متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في باب فصل في الصلوات الخمس في الجماعة (343/4)، حديث رقم2608، من طريق الضحاك بن نبراس، عن ثابت البناني، به، مرفوعاً، متقارب الألفاظ.
- أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (219/2)، حديث رقم760، من طريق الضحاك بن نبراس، عن ثابت، به، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في الضعفاء الكبير (219/2)، حديث رقم760، من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، به، موقوفاً، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، 171باب المشي إلى المساجد (289/2)، حديث رقم3408، من طريق جعفر بن سليمان، عن ثابت، به، موقوفاً، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب صلاة التطوع والإمامة، 189باب من كره (139/2)، حديث رقم7411، من طريق حميد الطويل، عن ثابت، به، موقوفاً، جزء من حديث مختلف الألفاظ.

دِراسةُ رِجالِ الإسنادِ:

1- سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الجَارُوْدِ، أبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ[1]الْبَصْرِيُّ الحافظُ[2].

قال ابن سعد: "كثير الحديث ثقة وربما غلط[3]"، وقال يحيى بن معين: صدوق[4]، وقال العجلي: "ثقة وكان كثير الحفظ[5]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "محدث صدوق كان كثير الخطأ[6]"، وذكره ابن حبان في الثقات[7]، وقال ابن عدي: ثقة، متيقظ ثبت، ونقل: عن عمرو بن علي قوله: "ثقة"، وعن إبراهيم بن سعيد الجوهري قوله: "أخطأ أَبُو داود الطيالسي فِي ألف حديث"، وعن محمد بن المنهال الضرير قوله: "قلت لأبي داود صاحب الطيالسة يوماً سمعت من ابن عون شيئاً، قال: لا

---

(1) الطَّيَالِسِيُّ: بفتح الطاء المهملة والياء التحتانية وفي آخرها سين مهملة، هذه النسبة إلى الطيالسة، وهي التي يكون فوق العمامة. (الأنساب للسمعاني: 113/9).

(2) تهذيب الكمال: (401/11).

(3) الطبقات الكبرى: (118/7).

(4) انظر إلى تاريخ ابن معين: (/64).

(5) معرفة الثقات: (427/1).

(6) الجرح والتعديل: (113/4).

(7) الثقات لابن حبان: (275/8).

فتركته سنة وكنت أتهمه بشيء قبل ذلك حتى نسي ما قال فلما كان سنة قلت له يا أبا داود سمعت من بن عون شيئاً، قال: نعم قلت كم قال عشرون حديثاً ونيف قلت عدها علي فعدها كلها فإذا هي أحاديث يزيد ما خلا واحد له لم أعرفه[1]"، وقال الخطيب البغدادي: وكان حافظاً مكثراً، ثقةً ثبتاً، ونقل: عن النعمان بن عبد السلام قوله: ثقة مأمون، وعن عبد الرحمن بن مهدي قوله: أصدق الناس، وعن أحمد بن حنبل أنه سئل، الهيثم بن خارجة أحب إليك، أم أبو عبيدة الحداد، قال: أبو داود أحفظهما، وعن ابن المديني قوله: ما رأيت أحداً أحفظ من أبي داود الطيالسي، وعن عمرو بن علي الفلاس قوله: ما رأيت في المحدثين أحفظ من أبي داود الطيالسي[2]، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة من أصدق الناس لهجة"، وعن وكيع قوله: "أَبُو داود جبل العلم[3]"، وقال الذهبي: "أحد الأئمة الأعلام[4]"، وقال مرة: "الحافظ الكبير[5]"، وقال مرة: الحافظ أحد الأعلام، ثقة أخطأ في أحاديث[6]، ونقل مغلطاي بن قليج عن داود الواسطي قوله: "ثقة"، وعن ابن القطان قوله: "والذي يقال في أوهامه إنما هو قائل في أحاديث كثير محفوظة وهو ثقة لا شك فيه"، وعن ابن خلفون قوله: "كان من الحفاظ الكبار[7]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ غلط في أحاديث، مات سنة أربع ومائتين[8].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ حافظٌ ربما غلط.

2- مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ أَسْلَمَ الْبُنَانِيُّ[9] الْبَصْرِيُّ[10].

قال ابن معين: ليس بشيء[11]، وقال مرة: "صالح الحديث[12]"، وقال البخاري: "بصري فيه نظر[13]"، وقال العجلي: "ثقة[14]"، وقال يعقوب بن سفيان: "ضعيف[15]"، ونقل العقيلي عن أبي داود

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال: (276/4و278).

(2) انظر إلى تاريخ بغداد: (32/10).

(3) تهذيب الكمال: (406/11-407).

(4) تذكرة الحفاظ: (257/1).

(5) سير أعلام النبلاء: (378/9).

(6) انظر إلى ميزان الاعتدال: (203/2).

(7) إكمال تهذيب الكمال: (52/6-54).

(8) انظر إلى تقريب التهذيب: (/250).

(9) الْبُنَانِيُّ: بضم الباء المنقوطة من تحتها بنقطة والنون المفتوحة فهذه النسبة إلى بنانة. (الأنساب للسمعاني: 229/2-230).

(10) تهذيب الكمال: (547/24).

(11) انظر إلى تاريخ بن معين: (112/4).

(12) المرجع السابق: (276/4).

(13) التاريخ الكبير: (50/1).

(14) معرفة الثقات: (233/2).

(15) المعرفة والتاريخ: (127/2).

قوله: "ضعيف[1]"، ونقل ابن أبي حاتم عن ابن معين قوله: "ليس بقوي"، وعن عفان قوله: "ضعيف الحديث"، وعن أبي حاتم قوله: "يكتب حديثه ولا يحتج به منكر الحديث"، وعن أبي زرعة قوله: "لين[2]"، ونقل ابن عدي عن النسائي قوله: "ضعيف[3]"، وقال أبو عبدالله الحاكم: "ليس به بأس[4]"، ونقل السلمي عن الدارقطني قوله: "ضعيف[5]"، وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف مات بعد المائة[6].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ضعيفٌ.

3- ثَابِتُ بْنُ أَسْلَمَ الْبُنَانِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ[7].

قال ابن سعد: من أنفسهم، ثقة في الحديث مأمون[8]، وقال أحمد بن حنبل: "ثقة[9]"، وقال العجلي: "ثقة، رجل صالح[10]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل قوله: ثبت في الحديث من الثقات المأمونين صحيح الحديث، وعن ابن معين قوله: ثقة، وعن أبي حاتم قوله: ثقة صدوق، وأثبت أصحاب أنس الزهري ثم قتادة ثم ثابت البناني[11]، وذكره ابن حبان في الثقات[12]، وقال ابن عدي: صدوق وأحاديثه أحاديث صالحة مستقيمة إذا روى عنه ثقة وله حديث كثير، وهو من ثقات المسلمين وما وقع في حديثه من النكرة فليس ذاك منه إنما هو من الراوي عنه لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء ومجهولين، وإنما هو في نفسه إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث ثقة[13]"، وقال الذهبي: "الإمام الحجة القدوة[14]"، وقال مرة: "كان رأساً في العلم والعمل[15]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة عابد، مات سنة مائة وبضعٍ وعشرينَ[16].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

---

(1) الضعفاء الكبير: (39/4).
(2) الجرح والتعديل: (217/7).
(3) الكامل في ضعفاء الرجال: (313/7).
(4) سؤالات السجزي للحاكم: (/405).
(5) سؤالات السلمي للدارقطني: (/276).
(6) انظر إلى تقريب التهذيب: (/470).
(7) تهذيب الكمال: (342/4).
(8) انظر إلى الطبقات الكبرى: (173/7-174).
(9) العلل ومعرفة الرجال: (95/3).
(10) معرفة الثقات: (259/1).
(11) انظر إلى الجرح والتعديل: (449/2).
(12) الثقات لابن حبان: (89/4).
(13) الكامل في ضعفاء الرجال: (308/2).
(14) تذكرة الحفاظ: (94/1).
(15) الكاشف: (281/1).
(16) انظر إلى تقريب التهذيب: (/132).

4- أَنَسُ بْنُ مَالِكِ بنِ النَّضْرِ بنِ ضَمْضَمَ الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ[1] خادمُ رسولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خدمهُ عشرَ سنينَ، مشهورٌ، يُكْنَى أبا حمزةَ، ولقبه ذو الأذنين، مات سنة اثنتين وقيل ثلاث وتسعين، وقد جاوزَ المائةَ[2].

5- زَيْدُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ النَّجَّارِيُّ[3]، أبُو سَعِيْدٍ، وَأبُو عبدِالرحمنِ، صحابيٌّ مشهورٌ كَتَبَ الْوَحْيَ، قالَ مَسْرُوْقٌ: كان من الراسخين في العلم، مات سنة خمسٍ أو ثمانٍ وأربعينَ، وقيلَ بعدَ الخمسينَ[4].

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ علتانِ:

العلةُ الأُولى:

قد أشار ابن أبي حاتم إلى أن هذا الحديث من هذه الطريق مرفوع وقد أعله أبو حاتم بالوقف، وهي علة ظاهرة قادحة؛ وسبب ذلك اختلافهم في رواية الحديث كما بان ذلك في تخريج طرقه، فالحديث أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" برقم(4799و4800)، وابن عدي في "الكامل" (153/5)، والبيهقي في "شعب الإيمان" برقم(2608)، والعقيلي في "الضعفاء" برقم(760) كلهم من طريق الضحاك بن نبراس، ومحمد بن ثابت، كلاهما عن ثابت، به، مرفوعاً. وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" برقم(4796) من طريق السري بن يحيى، والعقيلي في "الضعفاء" برقم(760) من طريق حماد بن سلمة، وعبد الرزاق في "المصنف" برقم(3408) من طريق جعفر بن سليمان، وابن أبي شيبة في "المصنف" برقم(7411) من طريق حميد الطويل، -جمع من الثقات- كلهم عن ثابت، به، موقوفًا.

قلتُ: ومما سبق تبين اختلاف العلماء في تخريج رواية الحديث عن ثابتٍ البُناني، حيث رواه محمد بن ثابت -ابنه-، والضحاك بن نبراس، كلاهما عن ثابت، به، مرفوعاً. وخالفهم في روايته -جمع من الثقات-، حماد بن سلمة وهو ثقة[5]، والسري بن يحيى وهو ثقة[6]، وجعفر بن سليمان وهو

---

(1) الْخَزْرَجِيُّ: بفتح الخاء المعجمة وسكون الزاي وفتح الراء وفي آخرها الجيم، هذه النسبة إلى الخزرج وهو بطن من الأنصار. (الأنساب للسمعاني: 119/5).

(2) انظر إلى: الاستيعاب: (109/1-111)، والإصابة: (275/1-278)، وتقريب التهذيب: (/115).

(3) النَّجَّارِيُّ: بفتح النون وتشديد الجيم وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى ثلاثة أشياء: أحدها إلى بطن من الخزرج، والثاني إلى محلة بالكوفة يقال لها بنو النجار، والثالث إلى مذهب طائفة من المعتزلة يقال لهم النجارية. (الأنساب للسمعاني: 35/13).

(4) انظر إلى: الاستيعاب: (537/2-540)، والإصابة: (490/2-493)، وتقريب التهذيب: (/222).

(5) انظر إلى تقريب التهذيب: (/178).

(6) انظر إلى المرجع السابق: (/230).

صدوق[1]، وحميد الطويل وهو ثقة مدلس[2]، كلهم عن ثابت، به، موقوفاً. والوجه الثاني أرجح من الوجه الأول؛ لأنه قد تقدم في خلاصة الحكم على محمد بن ثابت أنه ضعيف، وقد تابعه الضحاك بن نبراس وهو لين الحديث –ضعيف–[3]، وهؤلاء الثقات في الحفظ والضبط والإتقان مقدمون على محمد بن ثابت والضحاك؛ لأنهما ضعيفانِ، ولاستحالة تواطئهم واتفاقهم على وقف الحديث، ومخالفتهما لجمع من الثقات إنما يدل على وهمهما واضطرابهما وسوء حفظهما، ويؤيد هذا قول أبي جعفر العقيلي: الضحاك بن نبراس عن ثابت بصري في حديثه وهم[4]، وهذا يؤيد ويرجح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من تصحيح الرواية المعلة بالوقف وترجيحها على الرواية المرفوعة وهو المحفوظ، ووافقه في ذلك جمع من العلماء تصريحاً وتعريضاً، قال أبو جعفر العقيلي: "حديث حماد أولى[5]"، قلت: لأن الإسناد من طريق محمد بن ثابت –مرفوعاً– ضعيف، ومن طريق حماد –موقوفاً– صحيح موقوف، وقال أبو نعيم الأصبهاني: بعد أن أورد هذا الحديث بنفس المتن والإسناد: ورواه عمرو بن علي، عن أبي داود، ورواه السري بن يحيى، عن ثابت، ولم يرفعه، وثم أورد الحديث من طريق السري بن يحيى، عن ثابت، به، موقوفاً، وقال: ورواه الضحاك بن نبراس، عن ثابت، به، مرفوعاً مثله[6].

قلتُ: ومَقْصِدُهُ في ذلك أن عمرَو بنَ علي ثقة[7]، وقد تابع يونس بن حبيب وهو ثقة[8] في الرواية عن أبي داود الطيالسي في هذا الحديث بنفس الإسناد ولكن هذا الإسناد ضعيف؛ لأن محمد بن ثابت متفق على تضعيفه كما تقدم، والحديث حديث الذي رواه السري بن يحيى، عن ثابت، به، ولم يرفعه –موقوفاً–، وهذا الأثر على الصحيح الراجح بمجموع طرقه إسناده صحيح؛ لأن رجاله ثقات، ويؤيد هذا ما قاله الهيثمي: "... ورواه موقوفًا على زيد بن ثابت، ورجاله رجال الصحيح[9]"، وهو مقدم على ما رواه الضحاك أيضاً؛ لأنه لين الحديث كما تقدم، ويؤيد هذا ما قاله الحافظ ابن حجر: الضحاك ضعيف الحفظ، والمحفوظ في هذا موقوف على زيد بن ثابت –رضي الله عنه–[10].

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ ضعيف في إسناد الحديث، هو محمد بن ثابت الْبُنَانِيُّ، وهذه علة قادحة ظاهرة.

---

(1) انظر إلى تقريب التهذيب: (/140).

(2) انظر إلى المرجع السابق: (/181).

(3) انظر إلى المرجع السابق: (/280).

(4) انظر إلى الضعفاء الكبير: (219/2).

(5) المرجع السابق الجزء والصفحة.

(6) انظر إلى معرفة الصحابة: (1157/3)، حديث رقم2919وحديث رقم2920.

(7) انظر إلى تقريب التهذيب: (/424).

(8) انظر إلى الثقات لابن حبان: (290/9).

(9) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (32/2)، حديث رقم2092.

(10) انظر إلى المطالب العالية: (336/4).

قلتُ: أمّا العلةُ الأُولى فقدْ أشارَ إليها أبو حاتمٍ، وأمّا العلةُ الثانيةُ فلمْ يُشِرْ إليها.

الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هَذا الحديثِ ضعيفٌ؛ لأنَّ مُحَمَّدَ بنَ ثابتٍ الْبُنَانِيَّ ضعيفٌ، إلَّا أنَّهُ موقوفٌ عَلَى زيدِ بنِ ثابتٍ –رَضِيَ اللهُ عنهُ–.

الأُنْمُوْذَجُ الثَّالِثُ:

6– مسألةٌ (797)– "وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ يَمَانٍ، عَنْ سُفْيانَ، عَنْ عُبَيْدِاللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: "أَنَّ النَّبِيَّ –صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ– اشْتَرَى هَدْيَهُ مِنْ قُدَيْدٍ[1]"، قَالَ: إِنَّمَا هُوَ: عَنِ ابْنِ عُمَرَ، مَوْقُوفٌ، وَالوَهَمُ مِنْ يَحْيَى بْنِ يَمَانٍ[2]".

- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، 77باب طواف القارن (/301)، حديث رقم1640، عن الليث، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في كتاب الحج، 106باب من اشترى الهدي من الطريق (/310)، حديث رقم1693، من طريق أيوب عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، 26باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز القرآن (/645)، حديث رقم1230، من طريق يحيى القطان، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الحج، 68باب (242/3)، حديث رقم907، من طريق يحيى بن يمان، به، مرفوعاً، بلفظه.
- أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب المناسك، 99باب الهدي يساق من دون الميقات (1035/2)، حديث رقم3102، من طريق يحيى بن يمان، به، مرفوعاً، بلفظه.
- أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (38/2)، عن يحيى بن يمان، به، مرفوعاً، جزء من حديث متقارب الألفاظ.

دِراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1– يَحْيَى بْنُ يَمَانٍ الْعَجَلِيُّ[3]، أَبُو زَكَرِيَّا الْكُوْفِيُّ[4].

---

(1) "وهو موضع بين مكة والمدينة". (النهاية في غريب الحديث والأثر: 22/4).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (271/1)، باب علل أخبار رويت في مناسك الحج.

(3) الْعَجَلِيُّ: بفتح العين المهملة والجيم– هذه النسبة المشهورة بكسر العين وسكون الجيم إلى بنى عجل. (الأنساب للسمعاني: 238/9).

(4) انظر إلى تهذيب الكمال: (55/32).

قال يحيى بن معين: ليس به بأس، صدوق، ليس هو بذاك القوى[1]، ونقل: ابن الجنيد عن يحيى بن معين قوله: ليس بثبت، لم يكن يبالي أي شيء حدث، كان يتوهم الحديث[2]، وقال العجلي: "كان ثقة جائز الحديث متعبداً معروفاً بالحديث صدوقاً إلا أنه فُلِجَ[3]بآخره فتغير حفظه[4]"، وقال النسائي: "ليس بالقوي[5]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: ثقة، وعن أحمد بن حنبل قوله: يضطرب في بعض حديثه، وعن محمد بن عبدالله بن نمير قوله: كأن حديثه خيال، وعن أبيه – أبي حاتم– قوله: مضطرب الحديث، في حديثه بعض الصنعة، ومحله الصدق[6]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما أخطأ[7]"، ونقل: الخطيب البغدادي عن يعقوب بْن شَيْبَة قوله: كَانَ صدوقاً كثير الحديث، وإنما أنكر عَلَيْهِ أصحابنا كثرة الغلط، وليس بحجة إذا خولف، وهو من متقدمي أصحاب سفيان فِي الكثرة عنه، وعن زكريا بْن يحيى الساجي قوله: ضعفه أحمد بْن حنبل[8]، وقال الذهبي: "صدوق فُلِجَ فساء حفظه[9]"، قال الحافظ ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً وقد تغير، مات سنة تسع وثمانين ومائة[10].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ يُخْطِئُ كَثِيْراً.

2– سُفْيَانُ بْنُ سَعِيْدِ بْنِ مَسْرُوْقٍ اَلثَّوْرِيُّ أَبُو عبدِاللهِ اَلْكُوْفِيُّ[11].

قال العجلي: ثقة ثبت في الحديث[12]، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: أمير المؤمنين في الحديث، وقال مرة: ثقة، وعن أبيه –أبي حاتم– قوله: فقيه حافظ زاهد إمام أهل العراق وأتقن أصحاب أبي إسحاق، وعن أبي زرعة قوله: أثبت أصحاب أبي إسحاق الثوري وشعبة وإسرائيل، وكان أحفظ من شعبة في إسناد الحديث وفي متنه، وعن سفيان بن عيينة قوله: ما بالعراق أحد يحفظ الحديث إلا سفيان الثوري، وعن ابن المبارك قوله: ما رأيت مثل سفيان، وعن ابن الحكم بن بشير قوله: ما سمعت بعد التابعين بمثل سفيان، وعن يحيى بن سعيد قوله: ما رأيت أحداً أحفظ من سفيان

---

(1) انظر إلى تاريخ ابن معين: (68/1).

(2) انظر إلى سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: (/437–438).

(3) هُوَ دَاءٌ مَعْرُوفٌ يُرْخِي بَعْضَ البَدَن. (انظر إلى النهاية في غريب الحديث والأثر: 469/3).

(4) انظر إلى معرفة الثقات للعجلي: (360/2).

(5) الضعفاء والمتروكون: (/108).

(6) انظر إلى الجرح والتعديل: (199/9).

(7) الثقات لابن حبان: (255/9).

(8) انظر إلى تاريخ بغداد: (183/16).

(9) الكاشف: (379/2).

(10) انظر إلى تقريب التهذيب: (/598).

(11) انظر إلى تهذيب الكمال: (154/11–155).

(12) انظر إلى معرفة الثقات للعجلي: (407/1).

الثوري، وعن عبدالرحمن ابن مهدي قوله: أئمة الناس في زمانهم أربعة وعد منهم سفيان بالكوفة[1]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من سادات أهل زمانه حفظاً واتقاناً[2]، وقال الخطيب البغدادي: "كان إماماً من أئمة المسلمين وعلماً من أعلام الدين، مجمعاً عَلَى أمانته بحيث يستغني عَنْ تزكيته مع الإتقان والحفظ، والمعرفة والضبط، والورع والزهد[3]"، ونقل: المزي عن شعبة، وسفيان ابْن عُيَيْنَة، وأَبُو عاصم النبيل، قولهم: أمير المؤمنين في الحديث[4]، وقال الذهبي: "الحجة الثبت[5]"، قال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ حجة من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس مات سنة إحدى وستين ومائة[6]، وذكره في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين وهو ممن لا يضر تدليسهم[7].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ حافظٌ حجةٌ، بَلْ بَحْرٌ مِنْ بُحُوْرِ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ.

3- عُبيدُاللهِ بنِ عمرَ بنِ حَفْصِ بنِ عَاصِمٍ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ الْعُمَرِيُّ، أبو عُثْمَانَ الْمَدَنِيُّ[8].

قال العجلي: "ثقة ثبت[9]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة قوليهما: "ثقة"، وعن يحيى ابن معين قوله: "من الثقات[10]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: وكان من سادات أهل المدينة وأشراف قريش فضلاً وعلماً وعبادةً وشرفاً وحفظاً وإتقاناً[11]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة ثبت[12]"، وقال الذهبي: ثقة حجة[13]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة مائة وبضع وأربعين[14].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ.

4- نَافِعٌ مَوْلَى عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، أَبُو عَبدِاللَّهِ الْمَدَنِيُّ[15].

---

(1) الجرح والتعديل: (4/223-225).
(2) انظر إلى الثقات لابن حبان: (6/401-402).
(3) تاريخ بغداد: (10/219).
(4) انظر إلى تهذيب الكمال: (11/164).
(5) ميزان الاعتدال: (2/169).
(6) انظر إلى تقريب التهذيب: (/244).
(7) انظر إلى طبقات المدلسين: (/32).
(8) انظر إلى تهذيب الكمال: (19/124).
(9) معرفة الثقات للعجلي: (2/112).
(10) الجرح والتعديل: (5/327).
(11) انظر إلى الثقات لابن حبان: (7/149).
(12) تهذيب الكمال: (19/128).
(13) انظر إلى تاريخ الإسلام: (3/922).
(14) انظر إلى تقريب التهذيب: (/373).
(15) انظر إلى تهذيب الكمال: (29/298).

قال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث[1]"، وقال يحيى بن معين: ثقة[2]، ونقل أحمد بن حنبل عن ابن عُيَيْنَة قوله: أي حديث أوثق من حديث نافع[3]، وقال العجلي: "ثقة[4]"، وذكره ابن حبان في الثقات[5]، ونقل المزي عن ابن خراش قوله: ثقة، نبيل، وعن النسائي قوله: ثقة[6]، قال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت فقيه مشهور، مات سنة سبع عشره ومائة أو بعد ذلك[7].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ.

5- عَبْدُاللَّهِ بْنُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ بنِ نُفَيْلٍ اَلْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ، أبو عبدِالرحمنِ، وُلِدَ بعدَ المبعثِ بيسيرٍ واسْتُصْغِرَ يومَ أُحُدٍ وهو ابنُ أربعَ عشرةَ سنةً، وهو أحد المكثرين من الصحابة والعبادلة وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر، مات سنة ثلاث وسبعين في آخرها أو أول التي تليها[8].

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ علتانِ:

العلةُ الأُولى:

قد أشار ابن أبي حاتم إلى أن هذا الحديث من هذه الطريق مرفوع وقد أعله أبو زرعة بالوقف، وهي علة ظاهرة قادحة؛ وسبب ذلك اختلافهم في رواية الحديث كما بان ذلك في تخريج طرقه، فالحديث أخرجه البخاري في -صحيحه- برقم(1640 و1693)، ومسلم في -صحيحه- برقم(1230) كلاهما من طريق نافع، عن ابن عمر، به، موقوفًا، وأخرجه الترمذي في -جامعه- برقم(907)، وابن ماجه في -سننه- برقم(3102)، وأحمد في -مسنده- (38/2) كلهم من طريق يحيى بن اليمان، به، مرفوعاً.

قلتُ: وإن ما ذهب إليه البخاري ومسلم والترمذي ليؤيد ويرجح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة في ترجيح الرواية المعلة بالوقف على الرواية المرفوعة، وهو المحفوظ، حيث قال الترمذي بعد إيراده الحديث مرفوعاً: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ اليَمَانِ، وَرُوِيَ عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ اشْتَرَى هَدْيَهُ مِنْ قُدَيْدٍ، وَهَذَا أَصَحُّ[9]"، -أي أن الصحيح الراجح موقوف على

---

(1) الطبقات الكبرى: (343/5).

(2) انظر إلى تاريخ ابن معين: (/150).

(3) انظر إلى العلل ومعرفة الرجال: (147/2).

(4) معرفة الثقات للعجلي: (310/2).

(5) الثقات لابن حبان: (467/5).

(6) انظر إلى تهذيب الكمال: (304/29).

(7) انظر إلى تقريب التهذيب: (/559).

(8) انظر إلى: الاستيعاب: (950/3-958)، والإصابة: (155/4-161)، وتقريب التهذيب: (/315).

(9) سنن الترمذي: (242/3).

ابن عمر –رضي الله عنهما–، ويعضد ويقوي ما ذهب إليه أبو زرعة أيضاً في قوله: إن الوهم والخطأ في إسناد الحديث –أي رفعه– من يحيى بن اليمان، وهو ما ذهب إليه بعض العلماء حيث قال يحيى ابن معين: ربما عارضت بأحاديث يحيى بن يمان أحاديث الناس فما خالف فيها الناس ضربت عليه[1]، ونقل ابن الجنيد عن وكيع قوله: هذه الأحاديث التي يحدث بها يحيى بن يمان ليست من أحاديث سفيان[2]، ونقل الخطيب البغدادي عن أحمد بن حنبل قوله: حدث عَن الثوري بعجائب لا أدري لم يزل هكذا أو تغير حين لقيناه أو لم يزل الخطأ فِي كتبه، وروى من التفسير عَن الثوري عجائب[3].

العلةُ الثانيةُ:

وجودُ راوٍ صدوق يخطئ كثيراً في إسناد الحديث، هو يحيى بن اليمان، وهذه علة قادحة ظاهرة.

قلتُ: أمّا العلةُ الأُولى فقدْ أشارَ إليها أبو زُرْعَةَ، وأمّا العلةُ الثانيةُ فلمْ يُشِرْ إليها.

الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هَذا الحديثِ ضعيفٌ؛ لأنَّ فيهِ علتينِ، الأُولى: لأنَّ يَحْيَى بنَ اليمانِ صدوقٌ يُخطئُ كَثِيراً، والثانيةُ: أنهُ موقوفٌ على ابنِ عمرَ –رضيَ اللهُ عَنْهُمَا–. والحديثُ أخرجهُ البخاريُّ ومسلمٌ في صَحِيْحَيْهِمَا وهوَ صحيحٌ موقوفاً على ابنِ عمرَ –رضيَ اللهُ عَنْهُمَا–، مِنْ غيرِ طريقِ يَحْيَى بنِ اليمانِ، الَّذي أَعَلَّ أبو حاتمٍ إسنادَ الحديثِ مِنْ طَرِيْقِهِ.

(1) انظر إلى تاريخ ابن معين: (319/3).

(2) انظر إلى سؤالات ابن الجنيد لابن معين: (/437–438).

(3) انظر إلى تاريخ بغداد: (183/16).

الْفَصْلُ الثَّالِثُ

ويتكونُ مِنْ أربعةِ مباحثَ: –

- **الْمبحثُ الأولُ**– أُنْمُوذجانِ للإعْلالِ بتعارضِ الوقفِ مَعَ الرفعِ وترجيحُ الرفعِ.
- **الْمبحثُ الثانِي**– ثلاثةُ نماذجَ للإعْلالِ بتعارضِ الرفعِ مَعَ الرفعِ وترجيحُ أحدِهِمَا على الآخرِ.
- **الْمبحثُ الثالثُ**– أُنْمُوذجٌ للإعلالِ بإبدالِ تابعيٍّ بصحابيٍّ –رَضِيَ اللهُ عنهُ–.
- **الْمبحثُ الرابعُ**– أُنْمُوذجانِ للإعلالِ بالنسخِ.

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ

أُنْمُوْذَجَانِ لِلإِعْلَالِ بِتَعَارُضِ الْوَقْفِ مَعَ الرَّفْعِ وَتَرْجِيْحُ الرَّفْعِ

الأُنْمُوْذَجُ الأَوَّلُ:

7- مسألةٌ (717)- **"وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيْثٍ رَوَاهُ شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الأوزاعيّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - مَوْقُوفٌ-: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَاناً وَاحْتِسَاباً". قَالَ أَبِي: يَرْوُوْنَ هَذَا الْحَدِيْثَ مِنْ حَدِيْثِ الأَوْزَاعِيّ مَرْفُوْعَاً[1]".**

- أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الاعتكاف، 24 باب ثواب من قام رمضان إيماناً واحتساباً (404/3)، حديث رقم 3400، من طريق الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث بلفظه.
- وكذلك أخرجه في كتاب الاعتكاف، 24 باب ثواب من قام رمضان إيماناً واحتساباً (404/3)، حديث رقم 3401، من طريق أبي عمرو -الأوزاعي-، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث بلفظه.
- وكذلك أخرجه في كتاب الاعتكاف، 24 باب ثواب من قام رمضان إيماناً واحتساباً (404/3)، حديث رقم 3402، من طريق الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، بلفظه.
- أخرجه أبو يعلى في مسنده (394/10)، حدث رقم 5997، من طريق الْأَوْزَاعِيّ، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث بلفظه.
- أخرجه أبو عوانة في مسنده (167/2)، حديث رقم 2694، من طريق الْأَوْزَاعِيّ، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، بلفظه.
- أخرجه الطوسي في مختصر الأحكام، كتاب الصيام، 457باب ما جاء لا تتقدموا الشهر بصوم(301/3)، حديث رقم627، من طريق الْأَوْزَاعِيّ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، بلفظه.
- أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (103/7)، من طريق الْأَوْزَاعِيّ، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، بلفظه.

(1) علل الحديث لابن أبي حاتم: (245/1)، باب علل أخبار رويت في الصوم.

دِراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ بنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ الْأُمَوِيُّ، أبُو مُحَمَّدٍ الدِّمَشْقِيُّ[1].

قال ابن سعد: "ثقة[2]"، وقال ابن معين: "ثقة[3]"، وقال أحمد بن حنبل: "مَا أرى بِهِ بَأْساً[4]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل قوله: "ثقة، ما أصح حديثه وأوثقه"، وعن أبيه -أبي حاتم- قوله: "صدوق[5]"، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة رمي بالإرجاء، مات سنة تسع وثمانين ومائتين[7].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

2- عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرِو بنِ أَبِي عَمْرِو الْأَوْزَاعِيُّ[8]، أَبُو عَمْرِو الفقيهُ[9].

قال يحيى بن معين: ثقة[10]، وقال العجلي: "ثقة[11]"، ونقل ابن أبي حاتم عن عبدالرحمن بن مهدي قوله: "ما كان بالشام أحد أعلم بالسنة من الأوزاعي[12]"، وقال مرة: "الأئمة في الحديث أربعة: الأوزاعي، ومالك، وسفيان الثوري، وحماد بن زيد[13]"، وذكره ابن حبان في الثقات[14]، وقال المزي: "إمام أهل الشام في زمانه في الحديث والفقه[15]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة جليل، مات سنة سبع وخمسين ومائة[16].

---

(1) انظر تهذيب الكمال: (501/12).

(2) الطبقات الكبرى: (327/7).

(3) تاريخ ابن معين: (411/4).

(4) العلل ومعرفة الرجال: (477/2).

(5) الجرح والتعديل: (341/4).

(6) الثقات لابن حبان: (439/6).

(7) انظر إلى تقريب التهذيب: (/266).

(8) الْأَوْزَاعِيّ: بفتح الألف وسكون الواو وفتح الزاي في آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى الأوزاع، وهي قرى متفرقة فيما أظن بالشام فجمعت، وقيل لها الأوزاع، وقيل إنها قرية تلي باب دمشق يقال لها الأوزاع، وهو الصحيح. (الأنساب للسمعاني: 387/1).

(9) انظر إلى تهذيب الكمال: (307/17-308).

(10) انظر تاريخ ابن معين: (/45).

(11) معرفة الثقات للعجلي: (83/2).

(12) الجرح والتعديل: (184/1).

(13) المرجع السابق: (276/5).

(14) الثقات لابن حبان: (62/7).

(15) تهذيب الكمال: (308/17).

(16) انظر تقريب التهذيب: (/347).

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ إمامُ أهلِ الشامِ فِي زَمَانِهِ.

3- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيْرٍ الطَّائِيُّ[1]، مَوْلاهُمْ أَبُو نَصْرٍ الْيَمَامِيُّ[2][3].

قال أحمد بن حنبل: "أثبت من النَّاس، إِنَّمَا يعد يَعْنِي مَعَ الزُّهْرِيّ وَيحيى بن سعيد[4]"، وقال مرة: "ثِقَة مَأْمُون[5]"، وقال العجلي: "ثقة حسن الحديث[6]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: " إمام لا يحدث إلا عن ثقة[7]"، وذكره ابن حبان في الثقات[8]، وقال الذهبي: "أحد الأعلام عن جابر وأنس مرسلاً وأبي سلمة[9]"، وقال الحافظ ابن حجر: "ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل[10]"، وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين فلا يضر تدليسه[11]، ولم يثبت أن يعقوب أرسل عن أبي سلمة[12]، مات سنة تسع وعشرين ومائة[13].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

4- أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ، الزُّهْرِيُّ[14] الْمَدَنِيُّ، قِيْلَ: اسْمُهُ عبدُاللهِ، وَقِيْلَ: إسماعيلُ[15].

قال ابن سعد: "وكان ثقة فقيهاً كثيرَ الحديثِ[16]"، وقال العجليُّ: "ثقة[17]"، ونقل ابنُ أبي حاتمٍ

---

(1) الطَّائِيُّ: بفتح الطاء المهملة وفي آخرها الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، هذه النسبة إلى طيِّئ. (الأنساب للسمعاني: 21/9).

(2) الْيَمَامِيُّ: بفتح الياء المعجمة بنقطتين من تحتها والميمين بينهما الألف، هذه النسبة إلى اليمامة، وهي بلدة من بلاد العوالي مشهورة. (الأنساب للسمعاني 522/13).

(3) تهذيب الكمال: (504/31-505).

(4) العلل ومعرفة الرجال: (494/2).

(5) سؤالات أبي داود للإمام أحمد: (/324).

(6) معرفة الثقات للعجلي: (357/2).

(7) الجرح والتعديل: (142/9).

(8) الثقات لابن حبان: (591/7).

(9) الكاشف: (373/2-374).

(10) تقريب التهذيب: (/596).

(11) انظر إلى تعريف أهل التقديس: (/36).

(12) انظر إلى المراسيل لأبي داود: (/326، 322، 243، 169، 156، 107)، وانظر إلى المراسيل لابن أبي حاتم: (240-244)، وانظر إلى جامع التحصيل: (/299).

(13) انظر إلى تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: (303/1).

(14) الزُّهْرِيُّ: بضم الزاي وسكون الهاء وكسر الراء، هذه النسبة إلى زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤيّ وهي من قريش. (الأنساب للسمعاني، 350/6).

(15) انظر إلى تهذيب الكمال: (370/33-371).

(16) الطبقات الكبرى: (120/5).

(17) معرفة الثقات للعجلي: (405/2).

عن أبي زُرْعَةَ قوله: "ثقةٌ إمامٌ[1]"، وذكره ابنَ حبانَ في الثقات[2]، وقال الذهبي: "كان إماماً حجة، واسع العلم[3]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة مكثر، مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومائة[4].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ مُكْثِرٌ، وكانَ بَحْراً مِنْ بُحُوْرِ الْعِلْمِ.

5-أَبُو هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيُّ[5]، صَاحِبُ رَسُوْلِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ-، مِنْ أَجِلَّاءِ الصحابةِ وَحُفَّاظِهِمْ، اختلف في اسمه واسم أبيه على كثير من الأقوال، مات سنة سبع، وقيل: سنة ثمان، وقيل: تسع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة[6].

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ علتانِ:

العلةُ الأُولى:

قد أشار ابن أبي حاتم إلى أن هذا الحديث من هذه الطريق معلول بالوقف، وهي علة ظاهرة قادحة؛ لأن الحديث الموقوف على الصحابي إذا كان سنده صحيحاً أو حسناً إلى ذلك الصحابي، فإنه لا يعد حجة، وبالتالي لا يمكن بناء أي حكم شرعي عليه.

قلتُ: ولا يعلم سبب ذكره ذلك، لربما اختلط عليه الأمر أو وهم في ذلك؛ حيث وردت أحاديث أخرى في الاستعاذة[7] رويت عن أبي سلمة، عن أبي هريرة -رضي الله عنه- موقوفة، وأحاديث أخرى قريبة في معناها من معني حديث ابن أبي حاتم في فضل الصيام ورخصة الإفطار للصائم[8]، حيث رويت عن أبي سلمة عن أبيه موقوفة، وكان الصواب فيها روايتها عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعة[9]، فوجه ابن أبي حاتم السؤال لأبيه -أبي حاتم- ذاكراً له هذا الحديث الذي أعله بالوقف فبين له أن الصواب روايته مرفوعاً، ووافق قول أبي حاتم كلاً من النسائي وأبي يعلى وأبي عَوَانة والطُّوسِيّ وابن عبد البر كما ورد ذلك في تخريج هذا الحديث، حيث رووا الحديث من هذا الوجه متصلاً، ولم

---

(1) الجرح والتعديل: (94/5).

(2) الثقات لابن حبان: (1/5).

(3) تاريخ الإسلام: (1198/2).

(4) انظر إلى تقريب التهذيب: (/645).

(5) الدَّوْسِيُّ: بفتح الدال المهملة وسكون الواو وكسر السين المهملة، هذه النسبة إلى دوس. (الأنساب للسمعاني: 402/5).

(6) انظر إلى: الاستيعاب: (1768/4-1772)، والإصابة: (348/7-362)، وتقريب التهذيب: (/680).

(7) انظر إلى مسند أحمد: (481/7).

(8) انظر إلى سنن ابن ماجه: (532/1)، حديث رقم1666، وانظر إلى مسند أحمد: (198/3-199)، وانظر إلى المسند للشاشي: (274/1).

(9) انظر إلى نصب الراية: (462/2-463).

يشر أحد من العلماء إلى هذه العلة من هذه الطريق في هذا الحديث غير ابن أبي حاتم، وإن ما ذهب العلماء إليه ليؤيد ما قاله أبو حاتم الرازي في ترجيح الرواية المرفوعة على الرواية المعلة بالوقف. وبذلك تكون علة الوقف الظاهرة القادحة قد زالت بالروايات المتعددة المرفوعة إلى النبي -ﷺ-.

العلةُ الثانيةُ:

تدليس يحيى بن أبي كثير، وهي علة ظاهرة غير قادحة؛ لأنه من المرتبة الثانية الذين احتمل الأئمة تدليسهم.

الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هَذا الحديثِ صحيحٌ؛ لأنَّ رواتَهُ ثقاتٌ.

الْأُنْمُوْذَجُ الثَّانِي:

8- مسألةٌ (2266)- **"وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيْثٍ رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ وأَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: "إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَلْعَنُ[1] أَحَدَكُمْ إِذَا أَشَارَ إِلَى أَخِيْهِ بِحَدِيْدَةٍ"، قَالَ أَبِي: فَرَوَاهُ حَمَّادُ ابْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ وَيُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ-. قُلْتُ لأَبِي: فَأَيُّهُمَا الصَّحِيْحُ، مَوْقُوْفٌ أَوْ مُسْنَدٌ، قَالَ: الْمُسْنَدُ أَصَحُّ[2]"**.

- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة، 35باب النهي عن الإشارة بالسلاح إلى مسلم (/1410)، حديث رقم (2616)، من طريق سفيان بن عيينة عن أيوب، به، متصلاً، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في كتاب البر والصلة، 35باب النهي عن الإشارة بالسلاح إلى مسلم (/1410)، حديث رقم (2616)، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، عن يزيد بن هارون، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين، به، متصلاً، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الفتن، 4باب ما جاء في إشارة المسلم إلى أخيه بالسلاح (463/4)، حديث رقم 2162، من طريق خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عن محمد بن سيرين، به، متصلاً، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه أحمد في مسنده (256/2)، من طريق يزيد بن هارون، عن ابن عون، عن محمَّد، به، متصلاً، جزء من حديث بلفظه.

---

(1) أي"الطَّرْد والإبْعاد مِنَ اللَّهِ". (النهاية في غريب الحديث والأثر: (255/4).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (257/2)، باب علل أخبار رويت في الأدب والطب.

- وكذلك أخرجه (505/2)، من طريق يزيد بن هارون، عن ابن عون، عن محمَّد، به، متصلاً، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الملائكة (428/10)، حديث رقم (11943)، من طريق سفيان بن عيينة، عن أيوب، به، متصلاً، جزء من حديث بلفظه.
- وكذلك أخرجه في كتاب الملائكة (428/10)، حديث رقم (11944)، من طريق يزيد بن هارون، عن عبد الله بن عون، عن محمد بن سيرين، به، متصلاً، جزء من حديث بلفظه.
- وكذلك أخرجه في كتاب الملائكة (428/10)، حديث رقم (11945)، من طريق يزيد بن هارون، عن ابن عون، وهشام بن حسان، كلاهما عن ابن سيرين، به، متصلاً، جزء من حديث بلفظه.
- وكذلك أخرجه في كتاب الملائكة (428/10)، حديث رقم (11946)، من طريق ابن عون، عن ابن سيرين، به، موقوفاً، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في كتاب الملائكة (428/10)، حديث رقم (11946)، من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، ويونس بن عبيد، كلاهما عن محمد بن سيرين، به، موقوفاً، جزء من حديث بلفظه.

دِراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- حَمَّادُ بْنُ زَيْدِ بنِ دِرْهَمٍ الأَزْدِيُّ[1]الْجَهْضَمِيُّ[2]، أَبُو إِسْمَاعِيْلَ الْبَصْرِيُّ[3].

قال يحيى بن معين: "حَمَّاد بن زيد أثبت من حَمَّاد بن سَلمَة[4]"، ونقل ابن الجنيد عن يحيى بن معين قوله: حينما سئل "عن حماد بن سلمة أحب إليك أو حماد بن زيد، فقال: "حماد بن زيد أحفظ، وحماد بن سلمة ثقة[5]"، وقال العجلي: ثقة ثبت[6]، وذكره ابن حبان في الثقات[7]، قال أبو داود: "الثقة الثبت[8]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "حماد بن زيد أثبت من عبد الوارث وابن علية وعبد الوهاب الثقفي وابن عيينة"، وقال مرة: "ليس أحد في أيوب أثبت من حماد بن زيد"، وعن أبي زرعة قوله: "حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير، أصح حديثاً وأتقن"، وقال مرة: "ترون حماد بن زيد دون شعبة في الحديث"، وعن يزيد بن زريع قوله: حينما سئل: "ما تقول في حماد بن زيد

---

(1) الأَزْدِيُّ: هذه النسبة إلى أزد شنوءة بفتح الألف وسكون الزاي وكسر الدال المهملة. (الأنساب للسمعاني: 180/1).

(2) الْجَهْضَمِيُّ: بفتح الجيم والضاد المنقوطة وسكون الهاء، هذه النسبة إلى الجهاضمة وهي محلة بالبصرة. (الأنساب للسمعاني: 435/3-436).

(3) تهذيب الكمال: (239/7).

(4) تاريخ ابن معين: (240/4).

(5) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: (/316).

(6) انظر إلى معرفة الثقات للعجلي: (319/1).

(7) الثقات لابن حبان: (217/6-218).

(8) مقدمة سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني: (/68).

وحماد بن سلمة أيهما أثبت في الحديث، قال: حماد بن زيد"، وعن وكيع قوله: "قيل له حماد بن زيد كان أحفظ، أو حماد بن سلمة؟ فقال: حماد بن زيد، ما كنا نشبهه إلا بمسعر"، وعن يحيى بن يحيى النَّيْسَابُورِيُّ قوله: "ما رأيت أحداً من الشيوخ أحفظ من حماد بن زيد[1]"، وقال الذهبي: "العلامة الحافظ، الثبت محدث الوقت[2]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت فقيه، قيل إنه كان ضريراً ولعله طرأ عليه؛ لأنه صح أنه كان يكتب، مات سنة تسع وسبعين ومائة[3].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ.

2- يُونُسُ بْنُ عُبَيْدِ بنِ دِينَارٍ الْعَبْدِيُّ[4]، أَبُو عُبَيْدٍ الْبَصْرِيُّ[5].

قال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث[6]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن أبيه -أبي حاتم-، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين قولهم: "ثقة[7]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من سادات أهل زمانه علماً وفضلاً وحفظاً وإتقاناً وسنةً[8]، وقال الذهبي: ثقة فقيه محدث مقرئ من العقلاء النبلاء[9]، وقال مرة: "كان ثقة ثبتًا حافظًا ورعًا رأسًا فِي العلم والعمل[10]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت فاضل ورع، مات سنة تسع وثلاثين ومائة[11].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ.

---

(1) انظر إلى الجرح والتعديل: (3/138-139).

(2) سير أعلام النبلاء: (7/113).

(3) انظر تقريب التهذيب: (/178).

(4) الْعَبْدِيُّ: بفتح العين وسكون الباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى عبد القيس في ربيعة بن نزار. (الأنساب للسمعاني: 9/190).

(5) انظر تهذيب الكمال: (32/517).

(6) الطبقات الكبرى: (7/192).

(7) الجرح والتعديل: (9/242).

(8) انظر إلى الثقات لابن حبان: (7/647).

(9) انظر إلى الكاشف: (2/403).

(10) تاريخ الإسلام: (8/573).

(11) انظر إلى تقريب التهذيب: (/613).

3- أَيُّوبُ بْنُ أَبِي تَمِيمَةَ كَيْسَانُ السَّخْتِيَانِيُّ[1]، أَبُو بَكْرٍ الْبَصْرِيُّ[2].

قال ابن سعد: كان ثقةً ثبتاً في الحديث جامعاً عدلاً ورعاً كثير العلم حجة[3]، وقال يحيى بن معين: "كان ثقة صالحاً صدوقاً[4]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "ثقة لا يسأل عن مثله"، وعن ابن المديني قوله: "ثبت، وليس في القوم مثل أيوب"، وعن ابن معين قوله: "ثقة وهو أثبت من ابن عون وإذا اختلف أيوب وابن عون في الحديث فأيوب أثبت منه"، وعن محمد بن سيرين قوله: "الثبت الثبت"، وعن شعبة قوله: "حدثنا أيوب سيد الفقهاء[5]"، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، وقال الذهبي: "إلى أيوب الْمُنْتَهَى فِي التَّثَبُّتِ[7]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة[8].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ حجةٌ.

4- مُحَمَّدُ بْنُ سِيْرِينَ الْأَنْصَارِيُّ، أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي عَمْرَةَ الْبَصْرِيُّ[9].

وقال العجلي: "ثقة[10]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن أحمد بن حنبل قوله: "من الثقات"، وعن أبي زرعة قوله: "بصري ثقة[11]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان فقيهاً فاضلاً حافظاً متقناً[12]"، وقال الذهبي: " الإمام، شيخ الإسلام[13]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت عابد كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى، مات سنة عشر ومائة[14].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

---

(1) السَّخْتِيَانِيُّ: بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة بواحدة وكسر التاء المنقوطة باثنتين من فوقها [وفتح الياء المنقوطة باثنتين من تحتها في آخرها النون، هذه النسبة إلى عمل السختيان وبيعها، وهي الجلود الضأنية ليست بأدم. (الأنساب للسمعاني: 96/7).

(2) انظر إلى تهذيب الكمال: (457/3).

(3) انظر إلى الطبقات الكبرى: (183/7).

(4) تاريخ ابن معين: (98/1).

(5) الجرح والتعديل: (255/2-256).

(6) الثقات لابن حبان: (53/6).

(7) تاريخ الإسلام: (383/8).

(8) انظر إلى تقريب التهذيب: (/117).

(9) تهذيب الكمال: (345/25).

(10) معرفة الثقات للعجلي: (240/2).

(11) الجرح والتعديل: (281/7).

(12) الثقات لابن حبان: (348/5-349).

(13) سير أعلام النبلاء: (606/4).

(14) انظر إلى تقريب التهذيب: (/483).

5- أَبُو هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيُّ، صحابي جليل، تقدم ترجمته في مسألة رقم(717).

بيانُ علةِ الحديثِ:

قد أشار ابن أبي حاتم إلى أن هذا الحديث معلول بالوقف، وهي علة ظاهرة قادحة، حتى لو كان الحديث صحيحاً أو حسناً ما دام موقوفاً على الصحابي؛ وسبب ذلك رواية بعض الرواة له موقوفاً على أبي هريرة -رضي الله عنه- فهي إعلال للرواية المرفوعة، والعكس صحيح، وهذا الخلاف في إسناد رواية الحديث أو وقفها قد بان جلياً في تخريج طرقه، وهذا ما ذهب إليه مسلم في رواية الحديث من طريق سفيان بن عيينة عن أيوب ودل دلالة واضحة على أن أيوب رواه مرفوعاً، كما رواه موقوفاً[1]. والترمذي بعد رواية الحديث مرفوعاً من طريق خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عن ابن سيرين قال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه يستغرب من حديث خَالِدٍ الحَذَّاءِ، ورواه أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، نحوه، ولم يرفعه -موقوفاً-[2]، وأحمد بعد رواية الحديث من طريق يزيد بن هارون، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، مرفوعاً قال: ولم يرفعه ابن أبي عدي، يقصد بذلك أنه رواه عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، موقوفاً[3]، وهو ما أشار إليه الدارقطني في قوله: "يرويه ابن عون، وهشام، عن ابن سيرين، واختُلف عنهما في رفعه، فرفعه الأنصاري ويزيد ابن هارون، عن ابن عون، ورفعه أيضاً عباد عن هشام، ورفعه محبوب بن الحسن، عن خالد، ورفعه مطر الوراق والأوزاعي عن ابن سيرين. ووقفه ابن أبي عدي، عن ابن عون، ومكي، عن هشام ابن حسان. ووقفه أيضًا يونس بن عبيد، وسلمة بن علقمة، جميعًا عن ابن سيرين. والأشبه بالصواب المسند. وهو الصحيح[4]"، ونقل: الحافظ ابن حجر ترجيح الترمذي للرواية المسندة حيث أورد أصل الحديث مرفوعاً ثم أتبعه بالرواية الموقوفة، وتصحيح أبي حاتم للرواية المسندة[5].

قلتُ: وإن ما ذهب إليه العلماء ليؤيد قول أبي حاتم في ترجيح الرواية المسندة على الرواية المعلة بالوقف، وهو المحفوظ، ويعضد ويقوي ما ذهب إليه أبو حاتم أيضاً، ما نقله الخطيب البغدادي عن محمد بن سيرين حيث قال: "كل شيء حدثت عن أبي هريرة فهو مرفوع[6]". ويشهد لذلك أيضاً ما نقله الحافظ ابن حجر عن ابن القطان أنه قال: " إن الرفع يترجح بأمر آخر وهو تجويز أن يكون الواقف قصر في حفظه أو شك في رفعه[7]"، وإن المعهود والمسلم به عن حماد بن زيد وقفه

(1) انظر إلى صحيح مسلم: (/1410)، حديث رقم2616.
(2) نظر إلى سنن الترمذي: (463/4)، حديث رقم 2162.
(3) انظر إلى مسند أحمد: (256/2).
(4) علل الدارقطني: (39/10).
(5) انظر إلى فتح الباري لابن حجر: (25/13).
(6) الكفاية في علم الرواية: (/418).
(7) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (157/1).

للمرفوعات؛ لأنه كثير الشك ولم يكن صاحب كتاب فكان يتحرى الأمر في ذلك تحرياً شديداً، ودليله ما نقله الحافظ ابن حجر عن يعقوب بن شيبة قال: "حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة، وكل ثقة، غير أن ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد، ويوقف المرفوع وكثير الشك بتوقيه، وكان جليلاً لم يكن له كتاب يرجع إليه فكان أحياناً يذكر فيرفع الحديث وأحياناً يهاب الحديث ولا يرفعه[1]". وبذلك تكون علة الوقف الظاهرة القادحة قد زالت بالروايات المتعددة المرفوعة إلى النبي -ﷺ-، وبما تقدم آنفاً من القرائن المرجحة للرفع.

الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هَذَا الحديثِ صحيحٌ، لأنَّ رِجالَهُ ثِقاتٌ.

قلتُ: وإن ما ذكرته هنا من ترجيح المرفوع على الموقوف، ومن خلاف في إسناد رواية الحديثين أو وقفها فيما ذهب إليه العلماء، سواء أكان تصريحاً أم تعريضاً، فالمخالفة هنا لا تعد تعليلاً للحديثين يردان به، ولا تضعيفاً لهما كما قال الخطيب البغدادي؛ لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث مرة ويرفعه إلى النبي -ﷺ-، ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى ولا يرفعه، فيحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعاً[2]؛ ولأن مخالفة الثقات هنا ليست على إطلاقها[3]؛ ولأن الرفع يعد زيادة من الثقات -ممن يقبل تفرد الواحد منهم- كما قال ابن الصلاح، فهي مقبولة عند العلماء[4]، وهي ليست من قبيل ما يقال بالرأي ولا مجال للاجتهاد فيه؛ لأن الموقوف هنا[5] مرفوع حكماً[6]. إذاً الخلاف في رفع الحديث أو وقفه هنا وفي نظائره يعد علة، إلا أنها ليست قادحة -أي ليست على اصطلاحها-، وهذا من إطلاقات العلة بالمعنى العام[7].

---

(1) تهذيب التهذيب: (11/3).

(2) انظر إلى الكفاية في علم الرواية: (/417).

(3) انظر إلى معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح: (/178).

(4) انظر إلى المرجع السابق: (/155، 177).

(5) والوقف في هذه الحالة ونحوها يعد علة، إلا أنها علة غير قادحة.

(6) انظر إلى نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: (724/4)، وانظر إلى نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: (/134).

(7) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (115/1).

الْمَبْحَثُ الثَّانِي

ثَلَاثَةُ نَمَاذِجَ لِلإِعْلَالِ بِتَعَارُضِ الرَّفْعِ مَعَ الرَّفْعِ وَتَرْجِيْحُ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ

الأُنْمُوْذَجُ الأَوَّلُ:

9- مسألةٌ (451)- "وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيْثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ، عَنْ سَعِيْدِ بْنِ بَشِيْرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانٍ، عَنْ عبدِاللهِ بْنِ عَمْرٍو: "أَنَّ النَّبَيَّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ- حَدَّثَهُمْ ذَاتَ لَيْلَةٍ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيْلَ، فَلَمْ يَقُمْ فِيْهَا إِلَّا إِلَى عُظْمِ[1] صَلَاةٍ"، قَالَ أَبِي: يَرْوِي هَذَا الْحَدِيْثَ أَبُو هِلَالٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ-. وَحَدِيْثُ عبدِاللهِ بْنِ عَمْرٍو أَشْبَهُ؛ لأَنَّهُ قَدْ تَابَعَهُ هِشَامٌ الدَّسْتَوَائِيُّ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ[2]".

- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، 11باب الحديث عن بني إسرائيل (322/3)، حديث رقم3663، من طريق هشام الدستوائي، عن قتادة، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه أحمد في مسنده (437/4)، من طريق أبي هلال، عن قتادة، عن أبي حسان، عن عمران ابن حصين، به، متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه (437/4)، من طريق هشام الدستوائي، عن قتادة، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه (444/4)، من طريق أبي هلال، عن قتادة، عن أبي حسان، عن عمران بن حصين، به، متقارب الألفاظ.
- أخرجه البزار في مسنده (67/9)، حديث رقم3596، من طريق أبي هلال، عن قتادة، عن أبي حسان، عن عمران بن حصين، به، متقارب الألفاظ.

قلت: ولم أقف على متابعة عمرو بن الحارث لسعيد بن بشير عن قتادة، ولا على رواية سعيد ابن بشير عن قتادة في غير علل ابن أبي حاتم، وذلك فيما توفر لدي من مصادر حديثية.

دِراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارِ بْنِ بِلَالٍ الْعَامِلِيُّ[3]، أبو عبدِاللهِ الدِّمَشْقِيُّ القَاضِي[4].

---

(1) "عُظْمُ الشيءِ: [أي] أَكْبَرُه، كَأَنَّهُ أرادَ لَا يقُوم إِلَّا إِلَى الْفَرِيضَةِ". (النهاية في غريب الحديث والأثر: (260/3).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (160/1)، باب علل أخبار رويت في الصلاة.

(3) الْعَامِلِيُّ: بفتح العين المهملة والميم المكسورة بينهما الألف وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى عاملة، وهو من العماليق. (الأنساب للسمعاني: 164/9).

(4) انظر إلى تهذيب الكمال: (24/523-524).

نقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "صدوق[1]"، وذكره ابن حبان في الثقات[2]، وقال الذهبي: "صدوق[3]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، مات سنة ست عشرة ومائتين[4].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

2- سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ الأَزْدِيُّ، مَوْلاهُمْ أَبُو عبدِالرحمنِ، أَوْ أَبُو سَلَمَةَ الشَّامِيُّ[5].

قال يحيى بن معين: "ليس بشيء[6]"، ونقل عن عثمان بن سعيد قوله: "سمعت دحيماً يوثق سعيد بن بشير[7]"، وقال ابن المديني: "كان ضعيفاً[8]"، ونقل يعقوب بن سفيان عن أبي مسهر قوله: "لم يكن فِي جندنا أحفظ منه، وهُوَ ضعيف منكر الحديث[9]"، وقال أبو داود: "ضعيف الحديث[10]"، ونقل أبو زرعة عن عبد الرحمن بن إبراهيم -دحيم- قوله: "يوثقونه، كان حافظاً"، وعن شعبة قوله: "صدوق اللسان[11]"، وقال النسائي: "ضعيف[12]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن أبيه -أبي حاتم- وأبي زرعة قوليهما: محله الصدق عندنا، وعن سفيان بن عيينة قوله: "كان حافظاً، وعن أبي زرعة قوله: ورأيته موضعاً عند أَبِي مسهر للحديث، وعن أحمد بن حنبل أنه كان يضعف أمره، وعن ابن نمير قوله: منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات[13]، وقال ابن شاهين: "ثقة مأمون[14]"، ونقل المزي عن دحيم: كان مشيختنا يقولون: "هُوَ ثقة، لم يكن قدرياً[15]"، وقال الذهبي: "الإمام، المحدث، الصدوق، الحافظ[16]"، ونقل نور الدين الهيثمي عن البزار قوله: "صَالِحٌ،

---

(1) الجرح والتعديل: (212/7).
(2) الثقات لابن حبان: (60/9).
(3) الكاشف: (159/2).
(4) انظر إلى تقريب التهذيب: (/469).
(5) انظر إلى تهذيب الكمال: (348/10).
(6) تاريخ ابن معين: (94/4).
(7) المرجع السابق برواية أخرى: (/50).
(8) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني: (/157).
(9) المعرفة والتاريخ: (124/2).
(10) سؤالات الآجري لأبي داود: (/252).
(11) تاريخ أبي زرعة: (/400).
(12) الضعفاء والمتروكون: (/52).
(13) انظر إلى الجرح والتعديل: (4/6-7).
(14) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: (/97).
(15) تهذيب الكمال: (353/10).
(16) سير أعلام النبلاء: (304/7).

ليس به بَأْسٌ، حَسَنُ الْحَدِيثِ[1]، وقال مرة: "لا يحتج بما انفرد به[2]"، وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف، مات سنة ثمان أو تسع وستين ومائة[3].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ضعيفٌ.

3- قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ بنِ قَتَادَةَ السَّدُوسِيُّ[4] أَبُو الْخَطَّابِ الْبَصْرِيُّ[5].

قال ابن سعد: "كان ثقةً مأموناً حجة في الحديث[6]"، وقال العجلي: "ثقة[7]"، ونقل يعقوب بن سفيان عن الشعبي قوله: "قيل له: هل رأيت قتادة. قال: نعم، رأيته كحاطب ليل[8]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن أحمد بن حنبل قوله: "أحفظ أهل البصرة لا يسمع شيئاً إلا حفظه"، وعن سعيد بن المسيب قوله: "ما أتاني عراقي أحفظ من قتادة"، وعن يحيى بن سعيد قوله: "قتادة حافظ كان إذا سمع الشيء علقه[9]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان من حفاظ أهل زمانه[10]"، ونقل المزي عن أبي عَمْرو بْن العلاء قوله: "كان قتادة، وعَمْرو بن شعيب لا يغث عليهما شيء يأخذان عن كل أحد[11]"، وقال الذهبي: "الحافظ أحد الأئمة الأعلام[12]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة بضع عشرة ومائة[13]، وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[14].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ حافظٌ مدلسٌ مِنَ المرتبةِ الثالثةِ الَّذِيْنَ لا يُقبلُ حَدِيْثُهُمْ إلَّا إذَا صَرَّحُوا بِالسَّمَاعِ.

---

(1) كشف الأستار: (41/4).

(2) المرجع السابق: (267/1).

(3) انظر إلى تقريب التهذيب: (/234).

(4) السَّدُوسِيُّ: بضم الدال المهملة والواو بين السينين المهملتين أولاهما مفتوحة، هذه النسبة إلى جماعة قبائل، منها سدوس بن شيبان. (الأنساب للسمعاني: 102/7).

(5) انظر إلى تهذيب الكمال: (351/8).

(6) الطبقات الكبرى: (171/7).

(7) معرفة الثقات: (215/2).

(8) المعرفة والتاريخ: (277/2).

(9) الجرح والتعديل: (133/7-135).

(10) الثقات لابن حبان: (321/5-322).

(11) تهذيب الكمال: (510/23).

(12) تاريخ الإسلام: (301/3).

(13) انظر إلى تقريب التهذيب: (/453).

(14) انظر إلى طبقات المدلسين: (/43).

4- أَبُو حَسَّانٍ الْأَعْرَجُ الْأَحْرَدُ الْبَصْرِيُّ مشهورٌ بِكُنْيَتِهِ، وَاسْمُهُ مُسْلِمُ بْنُ عبدِاللهِ[1].

قال العجلي: "ثقة[2]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن أحمد بن حنبل قوله: "مستقيم الحديث أو مقارب الحديث"، وعن أبي زرعة قوله: "لا بأس به[3]"، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وقال الذهبي: "ثقة[5]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق رمي برأي الخوارج قتل سنة ثلاثين ومائة[6].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

5- عَبْدُاللَّهِ بنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ بْنِ وَائِلِ بْنِ هَاشِمٍ القُرَشِيُّ السَّهْمِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، وَقِيْلَ: أَبُو عبدِالرحمنِ، أحدُ السابقينَ المُكْثرينَ مِنَ الصحابةِ، وأحدُ العبادلةِ الفقهاءِ، مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح بالطائف على الراجح[7].

بيانُ علِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ خمسُ علٍ:

العلةُ الأُولى:

وجود راويين صدوقين في إسناد الحديث، وهما: محمد بن بكار الْعَامِلِيُّ، وأبو حسان الأعرج، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[8].

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ ضعيف الحديث في إسناد الحديث، هو سعيد بن بشير، وهذه علة قادحة ظاهرة.

العلةُ الثالثةُ:

عنعنة قَتادة بنِ دِعَامَةَ السَّدُوسِيّ، وعدم تصريحه بالسماع حيث عده الحافظ ابن حجر من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علة تدليسه[9]، وهي علة ظاهرة قادحة.

---

(1) انظر إلى تهذيب الكمال: (242/33).

(2) معرفة الثقات: (394/2).

(3) الجرح والتعديل: (201/8).

(4) الثقات لابن حبان: (393/5).

(5) الكاشف: (418/2).

(6) انظر إلى تقريب التهذيب: (/632).

(7) انظر إلى: الاستيعاب: (956/3)، والإصابة: (165/4-167)، وتقريب التهذيب: (/315).

(8) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

(9) انظر إلى طبقات المدلسين: (/43).

العلةُ الرابعةُ:

إن ابن أبي حاتم قد سأل أباه عن هذا الحديث، فأشار أبو حاتم إلى أن بعض الناس يروونه من طريق أبي هلال، عن قتادة، بخلاف ما هو موجود في إسناد ابن أبي حاتم حيث رواه من طريق سعيد ابن بشير، عن قتادة، وقد أعل أبو حاتم الإسناد الثاني بالإسناد الأول –وهي علة ظاهرة قادحة–، أي الإسناد الذي لم يتابع فيه أبو هلال بالإسناد الذي توبع فيه سعيد بن بشير، مع أن سعيد بن بشير ضعيف كما تقدم، وأبو هلال صدوق فيه لين[1]، فيكون أحسن حالاً من سعيد. ومن القرائن المرجحة لما ذهب إليه أبو حاتم أن هشاماً الدستوائي ثقة ثبت[2]، وقد تابع سعيد بن بشير، وهو كما شهد له العلماء بأنه أثبت أصحاب قَتَادة، وأن أبا هلال مضطرب في روايته عن قتادة، حيث نقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: هشام الدستوائي أثبت أصحاب قتادة[3]، وعن أحمد بن حنبل قوله: أبو هلال قد احتمل الناس حديثه إلا أنه يخالف في حديث قتادة، وهو مضطرب الحديث عن قتادة[4]. ونقل ابن حبان عن أبي الوليد الطيالسي قوله: "أبو هلال في قتادة لم يكن بالماهر فيها[5]". ومن القرائن المرجحة لما ذهب إليه أبو حاتم أيضاً، قول البزار: "وهذا الحديث لا نعلم يروى عن النبي –ﷺ– إلا برواية عمران بن حصين وعبد الله بن عمرو، واختلف في إسناده عن قتادة، فقال أبو هلال: عن قتادة، عن أبي حسان، عن عمران بن حصين، وقال معاذ بن هشام: عن أبيه، عن قتادة، عن أبي حسان، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي –ﷺ–، وهشام أحفظ من أبي هلال[6]". وقول ابن عدي بعد أن روى الحديث من طريق أبي هلال: "وروى هذا الحديث عمرو بن الحارث، عن قتادة، عن أبي حسان، عن عبد الله بن مسعود، بدل عمران بن حصين[7]". وقول الخطيب البغدادي بعد أن رواه من طريق هشام الدستوائي: "وَهَذَا فِيمَا قِيلَ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هِلَالٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[8]". وقول الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر رواية أبي هلال: "رواه غيره عن قتادة، عن أبي حسان، عن عبد الله بن عمرو، وهو أشبه[9]".

---

(1) انظر إلى تقريب التهذيب: (/481).

(2) انظر إلى المرجع السابق: (/573).

(3) انظر إلى الجرح والتعديل: (61/9).

(4) انظر إلى المرجع السابق: (273/7).

(5) كتاب المجروحين: (283/2).

(6) مسند البزار: (67/9).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال: (442/7).

(8) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (116/2).

(9) إتحاف المهرة: (56/12).

العلةُ الخامسةُ:

هي الاختلاف في اسم الصحابي، حيث أعل أبو حاتم الحديث بوهم أبي هلال واضطرابه؛ لأنه ذكر الصحابيَّ عِمْرانَ بْنَ الحُصَينِ –رضي الله عنه–، بدلاً من الصحابي عبدالله بن عمرو بن العاص –رضي الله عنهما–، وهذا يدخل ضمن التعليل بالمتابعات.

قلتُ: أما العلة الرابعة فقد أشار إليها أبو حاتم، وأما العلة الخامسة فلم يشر إليها صراحة، بل عرض بها تعريضاً، وأما العلة الأولى والثانية والثالثة فلم يشر إليها.

الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هَذا الحديثِ ضعيفٌ؛ لأنَّ سعيدَ بنَ بشيرٍ ضعيفٌ، وقتادةُ مدلسٌ مِنَ المرتبة الثالثةِ مِنْ مراتب المدلسينَ، وقدْ عَنْعَنَ ولمْ يصرحْ بالسماعِ.

الأُنموذجُ الثَّانِي:

10– مسألةٌ (529)– **"وسُئِلَ أَبُو زُرْعَة عَنْ حَدِيْثٍ رَوَاهُ الحَكَمُ بْنُ بَشِيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ المُلاَئِيّ، عَنْ عَاصِمِ بْن أَبِي النَّجُوْدِ، عَنْ أَبِي رَزِيْنٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قالَ: أَخَّرَ رسولُ اللهِ –صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ– الْعِشَاءَ الآخِرَةَ ذَاتَ لَيْلَةٍ حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ أَوْ قَرِيْبٌ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا والناسُ قليلٌ، فَغَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا، ثُمَّ قَالَ: "لَوْ أَنَّ رَجُلاً دَعَا النَّاسَ إِلَى عَرْقٍ[1] أَوْ مِرْمَاتَيْنِ[2] – قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: سَهْمَيْن– لأَجَابُوهُ، وَهُمْ يَسْمَعُونَ النِّداءَ لِلصَّلاَةِ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَبْعَثَ رِجَالاً، ثُمَّ أَتَخَلَّلَ دُورَ قَوْمٍ لاَيَشْهَدُ أَهْلُها الصَّلاَةَ، فأُضْرِمَهَا بِالنَّارِ". وَرَوَى هَذَا الحديثَ حمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وزيدُبنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، فَقَالا: عَن عاصِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيّ –صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ–، فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: الْحَدِيْثُ حَدِيْثُ حَمَّادٍ وزيدِ بنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، وتابَعَهُما عَلَى ذَلِكَ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ[3]".**

- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، 34باب فضل صلاة العشاء في الجماعة (/130)، حديث رقم 657، من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، جزء من حديث مختلف الألفاظ.

---

(1) العَرْق بِالسُّكُونِ: العَظْم إِذَا أُخذ عَنْهُ مُعْظَم اللَّحم. (النهاية في غريب الحديث والأثر: 220/3).

(2) الْمِرْمَاةُ بِالْكَسْرِ: السَّهم الصَّغِيرُ الَّذِي يُتَعلَّم بِهِ الرَّمى، وَهُوَ أحْقَر السِّهَامِ وأدْناها: أَيْ لَوْ دُعِى إِلَى أَنْ يُعْطَى سَهْمَين مِنْ هَذِهِ السِّهام لأسْرَع الْإِجَابَةَ وهذا مراد أبي زرعة في الحديث. ونقل: ابن الأثير عن الزَّمَخْشَرِيُّ قوله: وَهَذَا ليس بوَجيه، ويَدْفَعُه قوله فِي الرِّوَايَةِ الأخْرى: "لَوْ دُعِى إِلَى مِرْمَاتَيْنِ أَوْ عَرْق"، أي يقصد بذلك التفسير المشهور بالْمِرْمَاةِ وهي: ظِلفُ الشَّاة. وَقِيلَ مَا بَيْنَ ظِلْفَيْها، وَعن أَبُو عُبَيْدٍ قوله: هَذَا حرْف لا أدرى ما وجهه، إِلَّا أَنَّهُ هَكَذَا يُفَسَّرُ بِمَا بَيْنَ ظِلْفَى الشَّاة، يُرِيد بِهِ حَقَارَته. (انظر إلى النهاية في غريب الحديث والأثر: 269/2–270).

(3) علل الحديث لابن أبي حاتم: (184/1–185)، باب علل أخبار رويت في الصلاة.

- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، 41باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار، وما يفعله المأموم إذا أخرها الإمام (/327)، حديث رقم 651، من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه أحمد في مسنده (377/2)، من طريق أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أخرجه (416/2)، من طريق حماد بن سلمة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أخرجه (525/2-526)، من طريق أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أخرجه (537/2)، من طريق شيبان، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، باب الميم من اسمه محمد (182/7)، حديث رقم7221، من طريق الحكم بن بشير، به، جزء من حديث مختلف الألفاظ.

دِراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- الْحَكَمُ بْنُ بَشِيرِ بْنِ سَلْمَانَ النَّهْدِيُّ[1]، أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ أَبِي إِسْماعِيْلَ اَلْكُوفِيُّ[2].

نقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "صدوق[3]"، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وقال الذهبي: "صدوق[5]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، مات بعد المائة[6].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

2- عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ الْمُلَائِيُّ[7]، أَبُو عبدِاللهِ اَلْكُوفِيُّ[8].

---

(1) النَّهْدِيُّ: بفتح النون وسكون الهاء وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى بني نهد. (الأنساب للسمعاني 216/13).

(2) تهذيب الكمال: (89/7).

(3) الجرح والتعديل: (114/3).

(4) الثقات لابن حبان: (194/8).

(5) الكاشف: (343/1).

(6) انظر إلى تقريب التهذيب: (/174).

(7) الْمُلَائِيُّ: بضم الميم، هذه النسبة إلى الملاء والملاءة، وهو المرط الّذي تستر به المرأة إذا خرجت. (الأنساب للسمعاني 510/12).

(8) تهذيب الكمال: (200/22).

قال أحمد بن حنبل: "ثقة"، ونقل عن سفيان الثوري قوله: "إذا ذكر عمرو بن قيس أفتن فيه، فأثني[1]"، وقال العجلي: "ثقة[2]"، وقال يعقوب بن سفيان: "ثقة[3]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: "ثقة مأمون"، وعن أبيه –أبي حاتم–، ويحيى بن معين قوليهما: "ثقة[4]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "من ثقات أهل الكوفة ومتقنيهم[5]"، ونقل الخطيب البغدادي عن سفيان الثوري قوله: "ثقة[6]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة[7]"، وقال الذهبي: "الحافظ[8]"، وقال مغلطاي بن قليج: وثقه ابن نمير، وأحمد بن صالح، والترمذي، وابن خراش، وزاد الترمذي: حافظ[9]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة متقن عابد، مات سنة بضع وأربعين ومائة[10].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

3– عَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ، وَهُوَ ابْنُ أَبِي النَّجُوْدِ الأَسَدِيُّ، مَوْلَاهُمُ الْكُوْفِيُّ أَبُو بَكْرٍ الْمُقْرِئُ[11].

قال ابن سعد: "كان ثقة، إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه[12]"، وقال يحيى بن معين: "ثقة لا بأس به"، وقال مرة: "عاصم بن بهدلة أثبت من عاصم الأحول[13]"، قال أحمد بن حنبل: "ثقة رجل صالح خَيْرُ ثقة[14]"، وسئل أحمد بن حنبل: "عن عبد الملك بن عمير وعاصم بن أبي النجود فقال عاصم أقل اختلاف عندي من عبد الملك بن عمير عبد الملك أكثر اختلافاً وقدم عاصماً على عبد الملك"، ونقل عن شعبة أنه كان: "يختار الأعمش على عاصم بن أبي النجود[15]"، وسئل احمد بن

---

(1) العلل ومعرفة الرجل: (126/3).
(2) معرفة الثقات للعجلي: (182/2).
(3) المعرفة والتاريخ: (94/3).
(4) الجرح والتعديل: (254/6–255).
(5) الثقات لابن حبان: (221/7–222).
(6) تاريخ بغداد: (60/14).
(7) تهذيب الكمال: (201/22).
(8) سير أعلام النبلاء: (250/6).
(9) انظر إلى إكمال تهذيب الكمال: (249/10).
(10) انظر إلى تقريب التهذيب: (/426).
(11) تهذيب الكمال: (473/13).
(12) الطبقات الكبرى: (317/6).
(13) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال: (/64–65).
(14) العلل ومعرفة الرجال: (420/1).
(15) المرجع السابق: (54/3).

حنبل: "عن حماد وعاصم، فقال: عاصم أحب إلينا عاصم صاحب قرآن وحماد صاحب فقه[1]"، وقال أحمد بن حنبل: "شيخ ثقة[2]"، وقال العجلي: "كان ثقة في الحديث[3]"، وقال يعقوب بن سفيان: "في حديثه اضطراب، وهو ثقة[4]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: هو صالح، وعن أبي زرعة قوله: ثقة، وذَكَرَه ابن أبي حاتم لأبيه فقال: ليس محله هذا أن يقال هو ثقة؛ وقد تكلم فيه ابن عُلية فقال كأن كل من كان اسمه عاصماً سيئ الحفظ، وذكر أبو حاتم له عاصم بن أبي النجود فقال: محله عندي محل الصدق صالح الحديث ولم يكن بذاك الحافظ[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، ونقل البرقاني عن الدارقطني قوله: "في حفظه شيء[7]"، وقال ابن عساكر: صاحب القراءة المعروفة في حديثه اضطراب وهو ثقة، ونقل: عن يحيى بن معين قوله: "ليس بالقوي في الحديث[8]"، وعن ابن خراش قوله: "في حديثه نكرة"، وعن أبي جعفر العقيلي قوله: "لم يكن فيه إلا سوء الحفظ[9]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ليس به بأس[10]"، وقال الذهبي: "ثبت في القراءة، وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم[11]"، ونقل مغلطاي بن قليج عن أحمد بن عمرو البزار قوله: "لم يكن بالحافظ ولا نعلم أن أحداً ترك حديثه على ذلك وهو مشهور"، وعن كتاب المنتجيلي[12] قوله: "أهل البصرة يقولون هو ابن بهدلة وكان صاحب سنة ثقة في الحديث[13]"، وحسن حديثه الهيثمي[14]، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام، حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون، مات سنة ثمان وعشرين ومائة[15].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صَدُوْقٌ لَهُ أوْهامٌ، حُجَّةٌ فِي الْقِرَاءَةِ.

---

(1) المرجع السابق: (121/3).
(2) سؤالات أبي داود للإمام أحمد: (/293).
(3) معرفة الثقات للعجلي: (6/2).
(4) المعرفة والتاريخ: (197/3).
(5) انظر إلى الجرح والتعديل: (341/6).
(6) الثقات لابن حبان: (256/7).
(7) سؤالات البرقاني للدارقطني: (/49).
(8) تاريخ دمشق: (220/25و224و228).
(9) المرجع السابق: (239/25).
(10) تهذيب الكمال: (478/13).
(11) ميزان الإعتدال: (357/2).
12 أحْمد بن سعيد بن حزم بن يُونُس الصَّدَفِي الأندلسي المنتجيلي، أبو عمر، له كتاب التاريخ الكبير في المحدثين، مات سنة خمس وَثَلَاث مائَة. (انظر إلى الوافي بالوفيات: 240/6).
(13) إكمال تهذيب الكمال: (100/7).
(14) انظر إلى مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (134/8).
(15) انظر إلى تقريب التهذيب: (/285).

4- مَسْعُودُ بْنُ مَالِكٍ، أَبُو رَزِينٍ الأَسْدِيُّ الْكُوفِيُّ[1].

قال أحمد بن حنبل: "كان رجلاً صالحاً[2]"، ونقل البخاري عن يحيى القطان قوله: "كان عالماً فهماً[3]"، وقال العجلي: "كوفي ثقة[4]"، وقال يعقوب بن سفيان: "ثقة كوفي[5]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "صاحب أبي هريرة من متقني أهل الكوفة[6]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: "اسمه مسعود، كوفي ثقة[7]"، وقال الذهبي: "ثقة[8]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة فاضل، مات سنة خمس وثمانين[9].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

5- أَبُو هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيُّ، صَحابِيٌّ جَلِيْلٌ، تقدمَ ترجمته في مسألة رقم(717).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ ثلاثُ عللٍ:

العلةُ الأُولى:

قد نقل ابن أبي حاتم سؤال الناس لأبي زرعة في هذا الحديث، مشيرين إلى أنه مرفوع، وقد أعله أبو زرعة بالشذوذ من هذه الطريق، وهي علة ظاهرة قادحة؛ وسبب ذلك اختلافهم في الرواية عن عاصم بن أبي النجود، وقد بان ذلك في تخريج طرق الحديث، حيث تفرد بروايته من هذه الطريق عمرو بن قيس -وهو ثقة كما تقدم-، عن عاصم، عن أبي رَزِيْن، عن أبي هريرة، ورواه جمع من الثقات عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال البزار: "هذا الحديث رواه عاصم، ورواه عنه حماد وأبو بكر بن عياش، وحماد أحسن له سياقةً[10]"، وقال الطبراني: " لم يَرْوِ هذا الحديث عن عاصم، عن أبي رزين إلا عمرو بن قيس، تفرد به: الحكم بن بشير. ورواه الناس عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عن أبي هريرة...[11] "، وقال الدارقطني: "يرويه عاصم بن أبي النَّجود، واختُلِف عنه:

---

(1) انظر تهذيب الكمال: (477/27).

(2) العلل ومعرفة الرجال: (240/1).

(3) التاريخ الكبير: (423/7).

(4) معرفة الثقات للعجلي: (276/2).

(5) المعرفة والتاريخ: (151/3).

(6) الثقات لابن حبان: (441/5).

(7) الجرح والتعديل: (283/8).

(8) الكاشف: (257/2).

(9) انظر إلى تقريب التهذيب: (/528).

(10) مسند البزار: (7/16).

(11) المعجم الأوسط: (182/7).

فرواه أبو بكر بن عياش، وحماد بن شعيب، وَزَيْدُ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أبي هريرة، وخالفهم عمرو بن قيس المُلائي، رواه عن عاصم، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ أَبِي هريرة، ولعل عاصمًا حفظه منهما[1]".

قلتُ: إن ما ذهب إليه البزار والطبراني والدارقطني وغيرهم من العلماء في بيان اختلاف الروايات عن عاصم بن أبي النجود، وذلك في قولهم بتفرد عمرو بن قيس المُلائي، ومخالفته في روايته عن عاصم، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ أَبِي هريرة، لجمع من الثقات في روايتهم عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ليدل دلالة صريحة على أن إحدى الروايتين معلولة شاذة، وهذا يؤيد ما دل عليه قول أبي زرعة: إن الحديث حديث فلان وفلان –أي أن الرواية الأخرى معلولة–، ويؤيد كذلك أيضاً صحة ما ذهب إليه أبو زرعة في ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، حيث رجح الرواية المرفوعة من طريق حماد –وهو ثقة[2]–، وزيد –وهو ثقة[3]–، وأبي بكر –وهو ثقة[4]–، وشيبان –وهو وهو ثقة[5]–، كلهم عن عاصم، عن أبي هريرة، على الرواية المرفوعة الأخرى من طريق عمرو بن قيس، عن عاصم، عن أبي رزين، عن أبي هريرة، وإن لم يشر أي من العلماء تصريحاً بذلك، إذاً فالصحيح الراجح المحفوظ هي الطريق الثانية التي رواها جمع من الثقات عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ لأن عمرو بن قيس –وهو ثقة كما تقدم– قد انفرد بالرواية وخالف جمعاً من الثقات فروايته شاذة معلولة، ولأن عاصم بن أبي النجود قد توبع من هذه الطريق بالأعمش، وهذه المتابعة قد أخرجها البخاري ومسلم في تخريج طرق هذا الحديث.

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ صدوق في إسناد الحديث، وهو: الحكم بن بشير النَّهْدِيُّ، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[6].

العلةُ الثالثةُ:

وجود راوٍ صدوق له أوهام في إسناد الحديث، هو عاصم بن أبي النَّجُودِ الَأَسْدِيُّ، وهذه علة قادحة ظاهرة.

---

(1) علل الدارقطني: (190/8).

(2) انظر إلى تقريب التهذيب: (/178).

(3) انظر إلى المرجع السابق: (/222).

(4) انظر إلى المرجع السابق: (/624).

(5) انظر إلى المرجع السابق: (/269).

(6) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

قلتُ: أما العلة الأولى فقد أشار إليها أبو زرعة، وأما العلة الثانية والثالثة فلم يشر إليهما.

الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هَذا الحديثِ ضعيفٌ؛ لأنَّ عاصمَ بنَ أبي النَّجُودِ صدوقٌ لهُ أوهامٌ. إلا أنَّ روايةَ عمرِو بنِ قيسٍ التي انفردَ بها عَنْ عاصمٍ، عن أبي رَزِيْنٍ، عَنْ أبي هريرةَ، معلةٌ بالشذوذِ؛ لأنهُ ثقةٌ خالفَ جمعاً مِنَ الثقاتِ في روايةِ الحديثِ.

الأُنْمُوْذَجُ الثَّالِثُ:

11- مسألةٌ (709)- **"وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيْثٍ رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ الرَّبِيع بْنِ طَارِقٍ، عَنْ عِكْرِمَة بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ-: "أَوْصَانِي خَلِيْلِيْ بثَلاثٍ خِصَالٍ لَسْتُ بِتَارِكُهُنَّ فِي سَفَرٍ، وَلَا فِي حَضَرٍ أَوْصَانِي بِصَلَاةِ الضُّحَى وَصَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَلَا أنامُ إِلَّا عَلَى وِتْرٍ[1]"، قَالَ أَبِي: هَذَا خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ مَا رَوَاهُ شَيْبَانُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ-، وَهُوَ الصَّحِيْحُ[2]".**

- أخرجه النسائي في سننه، كتاب الصيام، 68باب صوم النبي -ﷺ- بأبي هو وأمي، وذكر اختلاف الناقلين في ذلك (204/4)، حديث رقم2369، من طريق أبي عوانة -الوضاح-، عن عاصم بن بهدلة، عن رجل، عن الأسود بن هلال، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في كتاب الصيام، 79باب صوم ثلاثة أيام من الشهر (218/4)، حديث رقم2405، من طريق أبي حمزة، عن عاصم، عن الأسود بن هلال، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في كتاب الصيام، 79باب صوم ثلاثة أيام من الشهر (418/4)، حديث رقم2406، من طريق أبي معاوية -شيبان-، عن عاصم، عن رجل، عن الأسود بن هلال، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في كتاب الصيام، 79باب صوم ثلاثة أيام من الشهر (418/4)، حديث رقم2407، من طريق أبي معاوية -شيبان-، عن عاصم، عن الأسود بن هلال، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.

---

(1) أي يصلي الوتر قبل أن ينام.

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (243/1)، باب علل أخبار رويت في الصوم.

- أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (224/7)، من طريق كامل أبي العلاء، عن أبي صالح، به، بلفظه.
- أخرجه الدارقطني في أطراف الغرائب والأفراد (154/5)، من طريق عكرمة بن إبراهيم، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه البزار في مسنده (87/17)، حديث رقم9626، من طريق شيبان، عن عاصم بن بهدلة، عن الأسود بن هلال، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه أحمد في مسنده (331/2)، من طريق شيبان، عن عاصم، عن الأسود بن هلال، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- عَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ بنِ طَارِقٍ الْهِلَالِيُّ، أَبُو حَفْصٍ اَلْكُوفِيُّ[1].

قال العجلي: "ثقة[2]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "صدوق[3]" الجرح والتعديل، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وقال الدارقطني: "ثقة[5]"، قال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات سنة تسع عشرة ومائتين[6].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

2- عِكْرِمَةُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَزْدِيُّ الْمَوْصِلِيُّ، أَبُو عبدِاللهِ قَاضِي الرَّيِّ[7].

قال ابن معين: "ضعيف[8]"، وقال مرة: "ليس بشيء[9]"، وقال أبو داود: "ليس بشيء[10]"، وقال يعقوب بن سفيان: "ضعيف[11]"، وقال مرة: "منكر الحديث[12]"، وقال البزار: "لين الحديث[13]"، وقال

---

(1) انظر إلى تهذيب الكمال: (23/22).
(2) معرفة الثقات للعجلي: (175/2).
(3) الجرح والتعديل: (233/6).
(4) الثقات لابن حبان: (485/8).
(5) سؤالات الحاكم للدارقطني: (/251).
(6) انظر إلى تقريب التهذيب: (/421).
(7) انظر إلى: الجرح والتعديل: (11/7)، والضعفاء الكبير: (377/3)، ولسان الميزان: (181/4-182).
(8) تاريخ ابن معين: (71/1).
(9) المرجع السابق برواية أخرى: (/148).
(10) سؤالات الآجري لأبي داود: (/252).
(11) المعرفة والتاريخ: (122/2).
(12) المرجع السابق: (61/3).
(13) مسند البزار: (344/3).

النسائي: "ضعيف[1]"، وقال العقيلي: "يخالف في حديثه، وفي حفظه اضطراب[2]"، وقال ابن حبان: "كان ممن يقلب الأخبار، ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به[3]"، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي[4]"، وقال ابن شاهين: "ليس بشيء[5]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ضعيفٌ.

3- عَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ، وهو ابنُ أبي النَّجُودِ، صدوق له أوهام، تقدم ترجمته في مسألة رقم(529).

4- ذَكْوَانُ أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ[6]الزَّيَّاتُ[7]الْمَدَنِيُّ[8].

قال ابن سعد: "ثقة كثير الحديث[9]"، وقال ابن معين: ثقة[10]، وقال أحمد بن حنبل: "من أجلة الناس وأوثقهم[11]"، وقال مرة: "ثقة ثقة[12]"، وقال العجلي: "ثقة[13]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "صالح الحديث يحتج بحديثه"، وعن أبي زرعة قوله: "ثقة مستقيم الحديث[14]"، وذكره ابن حبان في الثقات[15]، وقال الذهبي: "من الأئمة الثقات[16]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة إحدى ومائة[17].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

5- أَبُو هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيُّ، صحابي جليل، تقدم ترجمته في مسألة رقم(717).

---

(1) الضعفاء والمتروكون للنسائي: (/85).

(2) الضعفاء الكبير: (377/3).

(3) المجروحون لابن حبان: (188/1).

(4) الأسامي والكنى: (323/5).

(5) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: (/150).

(6) السَّمَّانِ: بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى بيع السمن. (الأنساب للسمعاني: 208/7).

(7) الزَّيَّاتُ: بفتح الزاي وتشديد الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفي آخرها التاء المنقوطة باثنتين من فوقها، هذه النسبة إلى بيع الزيت وهو نوع من الأدهان يكون أكثرها بالشام، وكذلك إلى جلبه ونقله من بلد إلى بلد.

(8) تهذيب الكمال: (513/8).

(9) الطبقات الكبرى: (231/5).

(10) انظر إلى تاريخ ابن معين: (/245).

(11) انظر إلى العلل ومعرفة الرجال: (19/2).

(12) المرجع السابق: (161/3).

(13) معرفة الثقات: (345/1).

(14) الجرح والتعديل: (451/3).

(15) الثقات لابن حبان: (221/4).

(16) الكاشف: (386/1).

(17) انظر إلى تقريب التهذيب: (/203).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ ثلاثُ عللٍ:

العلةُ الأُولى:

قد نقل ابن أبي حاتم سؤال الناس لأبيه –أبي حاتم– في هذا الحديث وقد أشاروا إلى أنه مرفوع وقد أشار أبو حاتم إلى أنه معلول بالنكارة من هذه الطريق، وهي علة ظاهرة قادحة؛ وسبب ذلك اختلافهم في الرواية عن عاصم بن أبي النجود، وقد بان ذلك في تخريج طرق هذا الحديث، حيث تفرد بروايته من هذه الطريق عكرمة بن إبراهيم، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ورواه أبو حمزة السكري وشيبان، كلاهما عن عاصم، عن الأسود بن هلال، عن أبي هريرة، ورواه أبو عوانة –وضاح اليشكري–، عن عاصم بن بهدلة، عن رجل، عن الأسود بن هلال، عن أبي هريرة، قال البزار: "ولا نعلم روى الأسود بن هلال، عن أبي هريرة –رضي الله عنه–، إلا هذا الحديث[1]".

قلتُ: ومقصده في ذلك أن رواية الأسود بن هلال ثابتة مشهورة معلومة عند العلماء وهذا أمر مسلم به؛ لأنه لم يروي عن أبي هريرة إلا هذا الحديث فأصبح معروفاً به، وقال الدارقطني في–الأطراف–: "تفرد به عِكْرِمَةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَاصِمٍ، عنه، وخالفه أبو حمزة السكري، فرواه عَنْ عَاصِمِ ابْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ الأَسْوَدِ بْنِ هِلالٍ، عَنْ أَبِي هريرة[2]"، وقال الدارقطني في –العلل–: "يرويه عاصم بن أبي النجود، واختلف عنه؛ فرواه أبو حمزة السكري وشيبان بن عبد الرحمن، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الأَسْوَدِ ابْنِ هلال، عن أبي هريرة. وروي عن أبي عوانة، عن عاصم، عن رجل، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ هِلالٍ، عَنْ أبي هريرة، وروي عن أبي عوانة، عن عاصم، عن الأسود بن هلال، عن أبي هريرة، وقول أبي حمزة وشيبان أشبه بالصواب[3]".

قلتُ: إن ما ذهب إليه البزار والدارقطني وغيرهما من العلماء في بيان اختلاف الروايات عن عاصم بن أبي النجود، وذلك في قولهم بتفرد عكرمة بن إبراهيم ومخالفته، في روايته عن عاصم، عَنْ أبي صالح، عَنْ أَبِي هريرة، وتفردُ أبي عوانة ومخالفته، في روايته عن عاصم، عن رجل، عن الأسود ابن هلال، عن أبي هريرة –رواية عاصم عن الأسود بوساطة–، ومخالفة كلتا الطريقتين لرواية الحديث من طريق أبي حمزة السكري، ومن طريق شيبان، كلاهما عن عاصم، عن الأسود بن هلال، عن أبي هريرة –رواية عاصم عن الأسود مباشرة ودون وساطة–، ليدل دلالة صريحة على أن الرواية من طريق عكرمة بن إبراهيم معلولة منكرة، والرواية من طريق أبي عوانة معلولة شاذة؛ لأن عكرمة بن إبراهيم ضعيف كما تقدم، ولأن أبا عوانة ثقة في حفظه شيء وكان أمياً يستعين بإنسان ليكتب له وما

---

(1) مسند البزار: (87/17).

(2) أطراف الغرائب والأفراد: (357/5).

(3) علل الدارقطني: (313/10).

يؤمن عليه ذلك من الوقوع في الوهم والخطأ[1]، وقد خالفا أبا حمزة السكري[2]، وشيبان[3] وهما ثقتان مشهود لهما بالحفظ والضبط والإتقان ومقدمان في روايتيهما على رواية أبي عوانة. وما تقدم من القرائن وأقوال العلماء يؤيد صحة ما ذهب إليه أبو حاتم بأن رواية عكرمة بن إبراهيم ليست هي المحفوظة من هذه الطريق –معلولة–، وبأن الرواية المحفوظة على الراجح الصحيح هي رواية أبي حمزة السكري وشيبان، كلاهما عن عاصم، عن الأسود بن هلال، عن أبي هريرة.

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ ضعيف في إسناد الحديث، هو عكرمة بن إبراهيم الْأَزْدِيُّ، وهذه علة قادحة ظاهرة.

العلةُ الثالثةُ:

وجود راوٍ صدوق له أوهام في إسناد الحديث، هو عاصم بن أبي النَّجُودِ، وهذه علة قادحة ظاهرة.

قلتُ: أما العلة الأولى فقد أشار إليها أبو حاتم، وأما العلة الثانية والثالثة فلم يشر إليهما.

الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هَذا الحديثِ ضعيفٌ؛ لأنَّ عكرمةَ بنَ إبراهيمَ ضعيفٌ، ولأنَّ عاصمَ بنَ أبِي النَّجُودِ صدوقٌ لهُ أوهامٌ.

---

(1) انظر إلى ترجمته في تاريخ بغداد: (638/15).

(2) انظر إلى ترجمته في المرجع السابق: (432/4).

(3) انظر إلى ترجمته في المرجع السابق: (374/10).

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

أُنْمُوْذَجٌ لِلْإِعْلَالِ بِإِبْدَالِ تَابِعِيٍّ[1] بِصَحَابِيٍّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-

12- مسألةٌ (2739)- **"وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيْثٍ رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، قَالَ: قالَ رَسُوْلُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ-: "أَنَا فَرَطُكُمْ[2] عَلَى الْحَوْضِ، وإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ؛ فَلاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ"، قَالَ أَبِي: إِنَّمَا هُوَ: عَنِ الصُّنَابِحِ بْنِ الأَعْسَرِ، وَلَهُ صُحْبَةٌ، وَالصُّنَابِحِيُّ لَيْسَتْ لَهُ صُحْبَةٌ[3]".**

- أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، 5باب لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض (1300/2)، حديث رقم3944، من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه أحمد في مسنده (351/4)، من طريق حماد بن زيد، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه (351/4)، من طريق عباد بن عباد، عن مجالد بن سعيد، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه (351/4)، من طريق من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه أبو يعلى في مسنده (93/3)، حديث رقم1452، من طريق عباد بن عباد، عن مجالد بن سعيد، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، باب صُنَابِحُ بن الْأَعْسَرِ الْأَحْمَسِيُّ (78/8)، حديث رقم7414، من طريق حماد بن زيد، به، جزء من حديث مختلف الألفاظ.

دِراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ بنِ دِرْهَمٍ الأَزْدِيُّ الْجَهْضَمِيُّ، ثقة ثبت، تقدم ترجمته في مسألة رقم(2266).

2- مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرِ الْهَمَدَانِيُّ[4]، أَبُو عَمْرٍو الْكُوْفِيُّ[5].

---

(1) التابعي: من لقي الصحابي مسلماً ومات على إسلامه. انظر إلى: فتح المغيث للعراقي: (/365)، وفتح المغيث للسخاوي: (145/4)، وتقريب النووي ضمن تدريب الراوي: (234/2).

(2) أَيْ مُتَقَدِّمُكُمْ إِلَيْهِ. (النهاية في غريب الحديث والأثر: 434/3).

(3) علل الحديث لابن أبي حاتم: (410/2)، باب علل أخبار رويت في الأمراء والفتن.

(4) الْهَمَدَانِيُّ: بفتح الهاء وسكون الميم وفتح الدال المهملة، هي منسوبة إلى همدان، وهي قبيلة من اليمن نزلت الكوفة. (الأنساب للسمعاني: 419/13).

(5) انظر إلى تهذيب الكمال: (219/27).

قال يحيى بن معين: "ثقة[1]"، وقال مرة: لا يحتج بحديثه[2]، وقيل لأحمد بن حنبل: تحتج به، فتكلم بكلام لين[3]، وقال العجلي: "جائز الحديث حسن الحديث[4]"، وذكره النسائي في الضعفاء والمتروكين، وقال: "ضعيف[5]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل قوله: ليس بشيء يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس، وعن يحيى بن معين قوله: مجالد ضعيف واهي الحديث، وعن أبيه –أبي حاتم– قوله: لا يحتج بحديثه، وليس بقوي الحديث، وعن يحيى بن سعيد القطان قوله: ضعيف، في نفسي منه شيء، وعن عبدالرحمن بن مهدي يقول: حديث مجالد عند الأحداث يحيى بن سعيد وأبى أسامة ليس بشيء، ولكن حديث شعبة وحماد بن زيد وهشيم وهؤلاء القدماء، قال: أبو محمد يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره[6]، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: "وكان رديء الحفظ يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به[7]"، وقال الدارقطني: "ليس بقوي[8]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة[9]"، وقال الذهبي: "صالح الحديث[10]"، وقال الحافظ ابن حجر: ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره، مات سنة مائة وأربع وأربعين[11].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ضعيف الحديثِ قبلَ اختلاطِهِ وقدْ تغيرَ بِأَخَرَةٍ، وروايةُ القدماءِ عنهُ أصحُّ.

3– قَيْسُ بْنِ أَبِي حَازِمٍ الْبَجْلِيُّ[12] أَبُو عبدِاللهِ الْكُوفِيُّ[13].

قال العجلي: "ثقة[14]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: ثقة، وعن إسماعيل بن أبي خالد قوله: ثقة[15]، وذكره ابن حبان في الثقات[16]، ونقل الخطيب البغدادي عن يحيى بن معين

---

(1) تاريخ ابن معين: (269/3).

(2) المرجع السابق: (59/4).

(3) انظر إلى العلل ومعرفة الرجال: (/49).

(4) معرفة الثقات للعجلي: (264/2).

(5) الضعفاء والمتروكون: (/95).

(6) انظر إلى الجرح والتعديل: (361/8–362).

(7) كتاب المجروحين: (10/3).

(8) الضعفاء والمتروكون: (134/3).

(9) تهذيب الكمال: (223/27).

(10) المغني في الضعفاء للذهبي: (542/2).

(11) انظر إلى تقريب التهذيب: (/520).

(12) الْبَجْلِيُّ: بفتح الباء المنقوطة بواحدة والجيم، هذه النسبة إلى قبيلة بجيلة. (الأنساب للسمعاني: 91/2).

(13) انظر إلى تهذيب الكمال: (10/24–11).

(14) معرفة الثقات للعجلي: (220/2).

(15) انظر إلى الجرح والتعديل: (102/7).

(16) الثقات لابن حبان: (307/5).

قوله: "قيس بن أبي حازم أوثق من الزهري، ومن السائب بن يزيد[1]"، ونقل ابن عساكر عن يعقوب بن شيبة قوله: متقن الرواية[2]، وقال الذهبي: "ثقة حجة[3]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة مخضرم، مات بعد التسعين أو قبلها وقد جاز المائة وتغير[4].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

4- عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ عُسَيْلَةَ الْمُرَادِيُّ[5] أَبُو عبدِاللهِ[6]الصُّنَابِحِيُّ[7].

قال ابن سعد: "كان ثقة قليل الحديث[8]"، وقال العجلي: "ثقة[9]"، وذكره ابن حبان في وقال الحافظ ابن حجر: ثقة من كبار التابعين[11]، مات سنة بضع وثمانين[12].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

5- الصُّنَابِحُ بْنُ الْأَعْسَرِ الْأَحْمَسِيُّ[13]، لهُ صُحْبَةٌ، وهوَ معدودٌ في أهلِ الكُوفةِ مِنَ الصحابةِ، وَمَنْ فيهِ الصنابحيُّ فقدْ وَهِمَ[14].

---

(1) تاريخ بغداد: (450/12).

(2) انظر إلى تاريخ دمشق: (462/49).

(3) ميزان الإعتدال: (392/3).

(4) انظر إلى تقريب التهذيب: (/456).

(5) الْمُرَادِيُّ: بِضَم الْمِيم وَفتح الرَّاء وَبعد الْألف دَال مُهْملَة هَذِه النِّسْبَة إِلَى مُرَاد واسْمه يحابر بن مَالك. (اللباب في تهذيب الأنساب: 188/3).

(6) الصَّنَابِحِيُّ: بِضَم الصَّاد وَفتح النُّون وَبعد الْألف بَاء مُوَحدَة مَكْسُورَة ثمَّ حاء، هَذِه النِّسْبَة إِلَى صنابح بن زَاهِر. (اللباب في تهذيب الأنساب: 247/2).

(7) انظر إلى تهذيب الكمال: (282/17-283).

(8) الطبقات الكبرى: (353/7).

(9) معرفة الثقات للعجلي: (82/2).

(10) الثقات لابن حبان: (74/5).

(11) انظر إلى تقريب التهذيب: (/346).

(12) انظر إلى الوافي بالوفيات: (109/18).

(13) الْأَحْمَسِيُّ: بفتح الألف وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وفي آخرها السين المهملة، هذه النسبة إلى أحمس وهي طائفة من بجيلة نزلوا الكوفة. (الأنساب للسمعاني: 125/1).

(14) انظر إلى: الاستيعاب: (470/2)، والإصابة: (230/4-231)، وتقريب التهذيب: (/278).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ علتانِ:

العلةُ الأُولى:

هي إبدال الصحابي –الصنابح بن الأعسر– بالتابعي عبدالرحمن بن عسلية –الصنابحي–، كما أشار إلى ذلك أبو حاتم عندما سأله ابنه عن علة الحديث، فبين أبو حاتم أن راوي الحديث الحقيقي هو الصحابي –الصنابح– وليس التابعي –الصنابحي–، وهي علة قادحة ظاهرة، إلا أن أبا حاتم قد أزالها بمعرفة الراوي الصحيح الذي تحمل الحديث عن النبي –ﷺ–. وقد أيده في ذلك بعض العلماء، فقال يحيى بن معين: حينما قيل له قيس عن الصنابحي، ما اسمه، قال: الصنابحي بن الأعسر، وقال مرة: الصنابحي خطأ زعموا أن اسمه الصنابح بن الأعسر، والصنابحي الآخر الذي يُرْوَى عنه عبد الرحمن بن عسيلة هو الذي يَرْوِي عنه أهل المدينة ليست له صحبة[1]، وقال البخاري: واختُلف في صحابي الحديث فقيل: الصنابح، وقيل: الصنابحي، والصَّحيح: الصنابح[2]، ونقل الترمذي عن البخاري بعد سؤاله عن حديث وقد أشكل عليه معرفة الصحابي، فبين ذلك، وقال: الصُّنَابِحُ بْنُ الْأَعْسَرِ الْأَحْمَسِيُّ هو صَاحِبُ النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، فسألته: كَمْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: حَدِيثَيْنِ، حَدِيثُهُ عَنِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: "إِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الْأُمَمَ"، وَحَدِيثٌ آخَرُ[3]. **قلت:** ومقصد البخاري في هذا يدل على أن رواية الصحابي الصنابح بن الأعسر عن النبي –ﷺ– قليلة معلومة مشهورة عند العلماء.

وقال الحافظ ابن حجر: الصُّنَابِحُ بن الْأَعْسَرِ الْأَحْمَسِيُّ صحابي، ومن قال فيه الصنابحي فقد وهم[4]. ومن القرائن المرجحة أيضاً لما ذهب إليه أبو حاتم أن الصنابحي ليس صحابياً كما هو الثابت عنه، وأن قيس بن أبي حازم يروي عن الصحابي –الصنابح– فقط، وهو أمر معلوم عند العلماء وليس له سماع من الصنابحي[5]، ومما يؤيد ذلك أن الإمام مسلماً قد ذكره ضمن الصحابة الذين لم يرو عن كل واحد منهم إلا واحد من مشهور التابعين[6]، كما أيد ذلك: ابن ماكولا بقوله: أما الصنابح –بغير ياء– فهو الصنابح بن الأعسر الأحمسي، سمع النبي –ﷺ–، روى عنه قيس بن أبي حازم، وأما الصنابحي –بزيادة ياء– فهو أبو عبد الله عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي[7]، ويحيى بن معين

---

(1) انظر إلى تاريخ ابن معين: (2/152–153).

(2) انظر إلى التاريخ الكبير: (4/327)، وانظر إلى التاريخ الأوسط: (1/168).

(3) انظر إلى العلل الكبير للترمذي: (/21).

(4) انظر إلى تقريب التهذيب: (/278).

(5) انظر إلى تهذيب الكمال: (17/283).

(6) انظر إلى المنفردات والوحدان للإمام مسلم: (/17و27).

(7) انظر إلى الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا: (5/199).

بقوله: الصنابحي: عبد الرحمن بن عسيلة، قدم بعد وفاة النبي -ﷺ- ليست له صحبة[1]. وكذلك يؤيده ما نقله ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي قوله: سبقني رسول الله -ﷺ- بست ليال توفي وأنا بالْجُحْفَةِ[2].

قلتُ: وسبب الوهم في الحديث هو رواية بعض العلماء الذين أخرجوا الحديث مرة عن الصنابحي بإضافة ياء النسبة، وبعضهم رووه عن الصنابح دون ياء النسبة، فيظهر ويتبين من هذا خلاف بين العلماء في إطلاق النسبة الصحيحة على الصحابي وهو الصُّنَابِحُ بن الْأَعْسَرِ الْأَحْمَسِيُّ و بين التابعي عبد الرحمن بن عسيلة الصُّنَابِحِيُّ، فكل منهما يطلق عليه صنابح وصنابحي مما أدى إلى وقوع إشكال في الحديث وهو عدم معرفة من راوي الحديث الحقيقي؛ لأنه قد جاءت الروايات -كما تقدم في تخريج الحديث- من طريق قيس بن أبي حازم بعضها عن الصنابح وهو ابن الأعسر، صحابي، فيكون الحديث حينئذٍ مرفوعاً، وبعضها عن الصنابحي، تابعي، فيكون حديثه حينئذٍ مرسلاً؛ لأنه مظنة أن يكون قد أسقط صحابياً، وأرسل الحديث. وقد تقدم ذكر أقوال العلماء التي تبين من خلالها النسبة الصحيحة لكل من الصحابي -الصنابح- الذي هو الراوي الحقيقي للحديث، وليس التابعي -الصنابحي-، وقد تم إزالة الإشكال في ذلك كما تقدم.

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ صالح الحديث في إسناد الحديث، هو مجالد بن سعيد، وهذه علة قادحة ظاهرة.

قلت: أما العلة الأولى فقد أشار إليها أبو حاتم، وأما العلة الثانية فلم يشر إليها.

الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هَذا الحديثِ ضعيفٌ؛ لأنَّ مُجَالِدَ بنَ سَعِيْدٍ ضعيف الحديثِ.

---

(1) انظر إلى تاريخ ابن معين: (38/3).

(2) انظر إلى الجرح والتعديل: (262/5).

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ

أُنْمُوْذَجَانِ لِلْإِعْلَالِ بِالنَّسْخِ[1]

الْأُنْمُوْذَجُ الْأَوَّلُ:

13- مسألةٌ (114)- **"وَسمعتُ أَبِي وذكَرَ الأحاديثَ المَروِيَّة فِي: المَاءُ مِنَ المَاءِ. حديثَ هشامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أَيُّوْبَ، عَنْ أُبَيّ بْنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ-. وحديثَ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيْدٍ الخُدْرِيّ، عَنِ النَّبِيّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ-؛ فِي: المَاءُ مِنَ المَاءِ. فَقَالَ: هُوَ مَنْسُوخٌ؛ نَسَخَهُ حَدِيْثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أُبَيّ بْنِ كَعْبٍ[2]"**.

- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الغسل، 29باب غسل ما يصيب من رطوبة فرج المرأة (/69)، حديث رقم293، من طريق مسدد، عن يحيى، عن هشام بن عروة، به، منسوخاً، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، 21باب إنما الماء من الماء (/189)، حديث رقم346، من طريق حماد، ومن طريق أبي معاوية، ومن طريق شعبة، كلهم عن هشام بن عروة، به، منسوخاً، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، 81باب في الإكسال[3] (55/1)، حديث رقم214، من طريق أحمد بن صالح، عن ابن وهب، عن عمرو، عن ابن شهاب، عن سهل بن سعد، عن أبي ابن كعب، مرفوعاً -ناسخاً-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في كتاب الطهارة، 81باب في الإكسال (55/1)، حديث رقم215، من طريق محمد بن مهران، عن مبشر الحلبي، عن محمد أبي غسان، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، عن أبي بن كعب، مرفوعاً -ناسخاً-، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الدارمي في سننه، كتاب الطهارة، 74باب الماء من الماء (589/1)، حديث رقم787، من طريق محمد بن مهران، عن مبشر الحلبي، عن محمد أبي غسان، عن أبي حازم، عن سهل ابن سعد، عن أبي بن كعب، مرفوعاً -ناسخاً-، جزء من حديث متقارب الألفاظ.

---

(1) النسخ: "رفعُ الشارعِ حُكْماً منهُ مُتَقَدِّمَاً بحكمٍ منهُ متأخرٍ". (تقريب النووي ضمن تدريب الراوي: 190/2).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (49/1)، باب علل أخبار رويت في الطهارة.

(3) "أَكْسَل الرجُل: [أي] إِذَا جامَع ثُمَّ أَدْرَكه فُتُور فَلَمْ يُنْزِل. وَمَعْنَاهُ صارَ ذَا كَسَلٍ." (النهاية في غريب الحديث والأثر: 174/4).

- أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الطهارة، 5 باب الغسل (447/3)، حديث رقم1173، من طريق ابن سفيان، عن حبان بن موسى، عن عبدالله، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن سهل ابن سعد، عن أبي بن كعب، مرفوعاً –ناسخاً–، جزء من حديث متقارب الألفاظ.

دِراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- هشامُ بنُ عروةَ، ثقة، تقدم ترجمته في مسألة رقم(521).

2- عروةُ بنُ الزبيرِ، ثقة، تقدم ترجمته في مسألة رقم(521).

3- خَالِدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ كُلَيْبِ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيُّ، أَبُو أَيُّوبَ النَّجَّارِيُّ، مِنْ كبارِ الصحابةِ شهدَ بدراً ونزل النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– حين قدم المدينة عليه، مات غازياً الروم سنة خمسين وقيل بعدها[1].

4- أُبَيُّ بْنُ كَعْبِ بْنِ قَيْسِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ، أَبُو الْمُنْذِرِ، سيدُ القراءِ، وَيُكْنَى أبا الطُّفَيْلِ أيضاً، من فُضلاءِ الصحابةِ، اختلف في سنة موته اختلافاً كثيراً قيل سنة تسع عشرة، وقيل سنة اثنتين وثلاثين وقيل غير ذلك[2].

الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ صحيحٌ بِهَذا الإسنادِ لا علةَ فيهِ بالمعنى الاصطلاحيّ –الخاصّ– للعلةِ؛ لأنَّ رجالَهُ ثقاتٌ. إلَّا أنَّ مضمونَ متنِ الحديثِ منسوخٌ، وَهَذا إطلاقٌ بالمعنى غيرِ الاصطلاحيّ –العامّ– للعلةِ.

الأُنموذجُ الثَّانِي:

14- مسألةٌ (246)- **"وسمعتُ أَبِي يَقُولُ: حديثُ ابن مسعود في التَّطْبيق منسوخٌ؛ لأنَّ فِي حَدِيث ابنِ إدريسَ عَنْ عاصِم بْنِ كُلَيب، عن عبد الرحمن بْنِ الأسود، عَنْ عَلْقَمَة، عَنْ عبد الله: أنَّ النبيَّ –ﷺ– طَبَّقَ[3]، ثُمَّ أُخْبِرَ سَعْد، فَقَالَ: صدَقَ أخي، قد كُنَّا نَفْعَلُ، ثُمَّ أُمِرْنَا بِهَذَا؛ يعني: بِوَضْعِ اليدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَين[4]"**.

- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، 118باب وضع الأكف على الركب في الركوع (/152)، حديث رقم790، من طريق أبي الوليد، عن شعبة، عن أبي يعفور، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، مرفوعاً، متقارب الألفاظ.

---

(1) انظر إلى: الاستيعاب: (2/424-426)، والإصابة: (2/199-201)، وتقريب التهذيب: (/188).

(2) انظر إلى: الاستيعاب: (1/65-70)، والإصابة: (1/180-183)، وتقريب التهذيب: (/96).

(3) الحديث والأثر: 3/114).

(4) علل الحديث لابن أبي حاتم: (1/91)، باب علل أخبار رويت في الصلاة.

- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، 5باب الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع ونسخ التطبيق (/271)، حديث رقم534، من طريق الأعمش، ومن طريق منصور بن المعتمر، كلاهما عن إبراهيم عن الأسود وعلقمة، كلاهما عن ابن مسعود، مرفوعاً –منسوخ–، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، 5باب الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع ونسخ التطبيق (/271)، حديث رقم535، من طريق قتيبة بن سعيد وأبو كامل الجحدري، كلاهما عن أبي عوانة، عن أبي يعفور، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، مرفوعاً، متقارب الألفاظ.
- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، 115باب (119/1)، حديث رقم747، من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن ابن إدريس، به، متقارب الألفاظ.
- أخرجه النسائي في سننه، كتاب التطبيق، 1باب التطبيق (/159)، حديث رقم1033 من طريق نوح بن حبيب، عن ابن إدريس، به، متقارب الألفاظ.
- أخرجه أحمد في مسنده(418/1–419)، من طريق يحيى بن آدم، عن ابن إدريس، به، متقارب الألفاظ.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1– عَبْدُاللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ يَزِيد بْنِ عَبْدِالرَحمنِ الْأَوْدِيُّ[1]، أبو محمدٍ اَلْكُوفِيُّ[2].

قال يحيى بن معين: "ثقة[3]"، وسئل: "ابْن إِدْرِيس أحب إِلَيْك أَو بن نمير فَقَالَ كِلَاهُمَا ثقتان إِلَّا أَن ابن إِدْرِيس أرفع وَهُوَ ثِقَة فِي كل شَيْء[4]"، وقال العجلي: "ثقة ثبت[5]"، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "ثقة"، وعن ابن المديني قوله: "من الثقات[7]"، ونقل الخطيب البغدادي عن جعفر الفريابي قوله: "وسألته، يعني محمد بن عبد الله بن نمير، عن عبد الله بن إدريس، وحفص، يعني ابن غياث، فقال كان حفص أكثر حديثاً، ولكن ابن إدريس ما خرج عنه فإنه

---

(1) الْأَوْدِيُّ: بفتح الألف وسكون الواو وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى أود بن صعب بن سعد العشيرة من منحج. (الأنساب 385/1).

(2) انظر إلى تهذيب الكمال: (293/14–294).

(3) تاريخ ابن معين: (370/3).

(4) المرجع السابق برواية أخرى: (/52).

(5) معرفة الثقات للعجلي: (21/2).

(6) الثقات لابن حبان: (59/7).

(7) الجرح والتعديل: (9/5).

فيه أثبت وأتقن، فقلت: فالسنة، أليس عبد الله آخذ في السنة، فقال: ما أقربهما في السنة[1]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة ثبت"، وعن الْحَسَن بْن عرفة قوله: "مَا رأيت بالكوفة أفضل من ابْن إدريس[2]"، وقال الذهبي: " الإمام، الحافظ، المقرئ، القدوة، شيخ الإسلام[3]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة فقيه عابد، مات سنة مائة واثنتين وتسعين[4].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

2- عَاصِمُ بْنُ كُلَيْبِ بْنِ شِهَابِ بْنِ المَجْنُونِ الْجِرْمِيُّ[5] اَلْكُوفِيُّ[6].

قال يحيى بن معين: "ثقة مأمون[7]"، وقال العجلي: "ثقة[8]"، ونقل الآجري عن أبي داود قوله: "كان أفضل أهل الكوفة[9]"، وقال يعقوب بن سفيان: "ثقة[10]"، ونقل أبو جعفر العقيلي عن الحسن بن عبيدالله قوله: "لعاصم بن كليب الجرمي: إنك شيخ قد ذهب عقلك، فقال: أما أنا ربع من عقلي ما علم أنك خشبي[11][12]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل قوله: "لا بأس بحديثه"، وعن أبيه -أبي حاتم- قوله: "صالح[13]"، وذكره ابن حبان في الثقات[14]، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة[15]"، ونقل الذهبي عن ابن المديني قوله: "لا يحتج بما انفرد به[16]"، قال الحافظ ابن حجر: صدوق رمي بالإرجاء، مات سنة بضع وثلاثين ومائة[17].

---

(1) الجرح والتعديل: الجرح والتعديل: (69/11).

(2) تهذيب الكمال: (297/14و299).

(3) سير أعلام النبلاء: (42/9).

(4) انظر إلى تقريب التهذيب: (/295).

(5) الْجِرْمِيُّ: بفتح الجيم وسكون الراء المهملة، هذه النسبة إلى جرم وهي قبيلة من اليمن. (الأنساب للسمعاني 251/3).

(6) تهذيب الكمال: (537/13).

(7) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال: (/46).

(8) معرفة الثقات للعجلي: (9/2).

(9) سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني: (/167).

(10) المعرفة والتاريخ: (95/3).

11 "الخشبي: بِفَتْح الْخَاء والشين المعجمتين وَفِي آخرهَا الْبَاء الْمُوَحدَة - هَذِه النِّسْبَة إِلَى الخشبية وهم طَائِفَة من الشِّيعَة يُقَال لكل وَاحِد مِنْهُم خشبي". (اللباب في تهذيب الأنساب: (444/1).

(12) الضعفاء الكبير: (334/3).

(13) الجرح والتعديل: (350/6).

(14) الثقات لابن حبان: (256/7).

(15) تهذيب الكمال: (538/13).

(16) ميزان الإعتدال: (356/2).

(17) انظر تقريب التهذيب: (/286).

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ رمي بالإرجاء.

3- عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدِ بْنِ قَيْسٍ النَّخَعِيُّ[1].

قال العجلي: "ثقة في الحديث[2]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة[3]"، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، ونقل: المزي عن النسائي قوله: "ثقة"، وعن ابن خراش قوله: "ثقة من خيار الناس[5]"، وقال الذهبي: "كان فقيهاً عابداً ثقةً فاضلاً[6]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات سنة تسع وتسعين[7].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

4- عَلْقَمَةُ بنُ قَيْسِ بنِ عبدِاللهِ النَّخَعِيُّ اَلْكُوفِيُّ[8].

نقل يحيى بن معين عن عثمان الدارمي قوله: ثقة وعلقمة أعلم الناس بعبدالله[9]، ونقل يعقوب بن سفيان عن علقمة قوله: "ما حفظت وأنا شاب وكأني أنظر إليه في قرطاس أو رقعة[10]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قوليهما: "ثقة"، وعن أبي حاتم قوله: "أبطن الناس بعبدالله ابن مسعود علقمة[11]"، وذكره ابن حبان في الثقات[12]، وقال الذهبي: "كان فقيهاً إماماً بارعاً طيب الصوت بالقرآن ثبتاً فيما ينقل...[13] "، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت فقيه عابد، مات بعد الستين وقيل بعد السبعين[14].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ.

---

(1) تهذيب الكمال: (530/16).
(2) معرفة الثقات للعجلي: (72/2).
(3) الجرح والتعديل: (209/5).
(4) الثقات لابن حبان: (78/5).
(5) تهذيب الكمال: (532/16).
(6) تاريخ الإسلام: (412/6).
(7) انظر إلى تقريب التهذيب: (/336).
(8) انظر إلى تهذيب الكمال: (300/20-301).
(9) انظر إلى تاريخ ابن معين: (/149).
(10) المعرفة والتاريخ: (302/20).
(11) الجرح والتعديل: (404/6).
(12) الثقات لابن حبان: (208/5).
(13) تذكرة الحفاظ: (39/1).
(14) انظر إلى تقريب التهذيب: (/397).

5- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ غَافِلِ بْنِ حَبِيبٍ الْهُذَلِيُّ[1] أبو عبدِالرحمنِ، حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ، من السابقين الأولين ومن كبار العلماء من الصحابة مناقبه جمة وأمره عمر على الكوفة، ومات سنة اثنتين وثلاثين أو في التي بعدها بالمدينة[2].

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

الحديث صحيح بهذا الإسناد لا علة فيه بالمعنى الاصطلاحي -الخاص- للعلة؛ لأن رجاله ثقات. إلا أن مضمون متن الحديث منسوخ، وهذا إطلاق بالمعنى غير الاصطلاحي -العام- للعلة.

بيانُ علةِ الحديثينِ:

قلتُ: والحديثان المذكوران لا علة فيهما بالمعنى الاصطلاحي -الخاص- للعلة، الذي يتكون من شرطين رئيسين كما هي الحال عند ابن الصلاح ومن جاء بعده، والشرطان هما: الغموض والخفاء، والقدح. كذلك لم تطلق العلة عليهما لاختلال أحد الشرطين آنفي الذكر، فلا هي علة ظاهرة قادحة، ولا غامضة خفية غير قادحة، ولا ظاهرة غير قادحة. وإنما أطلقت العلة عليهما بالمعنى غير الاصطلاحي -العام- للعلة، الذي يندرج تحته كل ما اختل فيه أحد شرطي العلة أو كلاهما، أو غير ذلك مما ذكره مصنفو العلل في كتبهم، لا سيما الذين سبقوا ابن الصلاح، وصنفوا كتباً خاصة بالعلل، حيث نجد أنهم قد جمعوا فيها الأحاديث التي فيها علل بالمعنى الخاص أو الاصطلاحي أو على بابها أو ما أطلقت عليه، والتي فيها علل بالمعنى العام أو غير الاصطلاحي أو على غير بابها أو غير ما أطلقت عليه، وعلى رأس هؤلاء أبو حاتم، الذي توسع في إطلاق العلة، حيث أطلقها على بابها، وعلى غير بابها. ومن إطلاقاته للعلة بالمعنى العام، أنه سمى نسخ الحديثين المتقدمين علة، ولكنها علة بالمعنى العام في كلا الحديثين؛ لأن العلة فيهما هي عدم العمل بمضمونهما أو محتواهما، حيث نجد في الحديث الأول من الحديثين آنفي الذكر، أن الرجل في أول الإسلام كان إذا جامع زوجه ولم ينزل منه المني، فلا غسل عليهما، فنسخ بأنه إذا تم الإيلاج والتقى ختان الرجل بختان المرأة، فقد وجب الغسل عليهما أنزل أو لم ينزل. ونجد في الحديث الثاني أن المصلي كان في أول الأمر يجمع بين أصابع يديه ويجعلهما بين ركبتيه في الركوع والتشهد، فنسخ بأن يجعل يديه على ركبتيه في الركوع، وعلى فخذيه في التشهد.

---

(1) الْهُذَلِيُّ: بضم الهاء وفتح الذال المعجمة، هذه النسبة إلى هذيل، وهي قبيلة، يقال لها هذيل بن مدركة...، تفرقت في البلاد. (انظر إلى الأنساب للسمعاني: 391/13).

(2) انظر إلى: الاستيعاب: (987/3-994)، والإصابة: (198/4-201)، وتقريب التهذيب: (/323).

وهذا يدل على أن الإمام الترمذي لم يكن الوحيد –كما هو مشهور– الذي أطلق العلة على النسخ، وهو إطلاق بالمعنى العام للعلة؛ لأن الإمام أبا حاتم الرازي من معاصري الإمام الترمذي، وقد أطلق العلة على النسخ في حديثين سأله عنهما ابنه.

الْفَصْلُ الرابعُ

ويتكونُ مِنْ ثلاثةِ مباحثَ: –

- **الْمبحثُ الأولُ**– أُنْمُوذجانِ للإعْلالِ براوٍ مُبْهَمٍ أوْ أكثرَ في سندِ الحديثِ.
- **الْمبحثُ الثانِي**– ثلاثةُ نماذجَ للإعْلالِ بإبدالِ صحابيٍّ بصحابيٍّ آخرَ –رَضِيَ اللهُ عنهمْ–.
- **الْمبحثُ الثَّالثُ**– ثلاثةُ نماذجَ للإعْلالِ براوٍ لمْ يسمعْ مِنْ راوٍ آخرَ.

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ

أَنْمُوْذَجَانِ للإِعْلالِ بِراوٍ مُبْهَمٍ[1] أَوْ أكثرَ في سَنَدِ الْحَدِيْثِ

الأُنموذجُ الأولُ:

15- مسألةٌ (1904)- **"وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَحْيَى القَطَّان، عن سُلَيْمَانَ بْنِ المُغِيرة، عَنْ حُمَيدِ بْنِ هِلالٍ، عَنْ أَبِي بَرْزة، عَنْ رجلٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يُعْجِبني تواضعُهُ؛ قال: سمعتُ النبيَّ -ﷺ- يَقُولُ: "تُوبُوا إِلَى اللهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ؛ فَإِنِّي أَتُوبُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وأَسْتَغْفِرُهُ في اليَوْمِ مِئَةَ مَرَّةٍ"، قَالَ أَبِي: يقال: إنَّ هَذَا الرجلَ هو الأغرُّ المزنيُّ، وله صحبةٌ[2]".**

- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (/1449)، حديث رقم2702، من طريق عمرو بن مرة، عن أبي بردة، عن الأغر المزني، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (/1449)، حديث رقم2702، من طريق ثابت البناني، عن أبي بردة، عن الأغر المزني، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، 26باب في الاستغفار (2/84-85)، حديث رقم1515، من طريق ثابت البناني، عن أبي بردة، عن الأغر المزني، عن النبي-ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه أحمد في مسنده (4/211)، من طريق عمرو بن مرة، عن أبي بردة، عن الأغر المزني، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- -وكذلك أخرجه (4/260)، من طريق ثابت البناني، عن أبي بردة، عن الأغر، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه (4/260-261)، من طريق يونس، عن حميد بن هلال، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه (4/261)، من طريق أيوب السختياني، عن حميد بن هلال، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.

---

(1) المبهم: هو من لم يسمَّ فيه الراوي رجلاً أو امرأة في الحديث وفي الإسناد. (انظر إلى شرح المنظومة البيقونية مع حواشي الشيخ عطية الأجهوري: (/47).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (2/137)، باب علل أخبار رويت في الزهد.

- أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، 159باب ذكر الاختلاف على أبي بردة (168/9)، حديث رقم10205، من طريق المعتمر بن سليمان، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في كتاب عمل اليوم والليلة، 159باب ذكر الاختلاف على أبي بردة (167/9)، حديث رقم10203، من طريق ثابت البناني، عن أبي بردة، عن الأغر المزني، عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في كتاب عمل اليوم والليلة، 159باب ذكر الاختلاف على أبي بردة (168/9)، حديث رقم10204، من طريق ثابت البناني، عن أبي بردة، به، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، 119باب الأغر المزني (301/1)، حديث رقم885، من طريق عفان بن مسلم، عن سليمان بن المغيرة، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في 119باب الأغر المزني (301/1)، حديث رقم886، من طريق أيوب السختياني، عن حميد بن هلال، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في 119باب الأغر المزني (302/1)، حديث رقم887، من طريق يونس بن عبيد، عن حميد بن هلال، عن أبي بردة، عن الأغر المزني، عن النبي –ﷺ– جزء من حديث مختلف الألفاظ.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1– يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بنِ فَرُّوخٍ القَطَّانُ التَّمِيمِيُّ، أبو سَعِيدٍ الْبَصْرِيُّ[1].

قال أحمد بن حنبل: "ثقة[2]"، وقال مرة: "ما رأينا مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن –يعني في الحديث–[3]"، وقال يحيى بن معين: ثقة[4]، وقال العجلي: "ثقة نقي الحديث[5]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل قوله: "إليه المنتهى في التثبت بالبصرة"، وعن أبيه –أبي حاتم– قوله: "حافظ ثقة"، وعن أبي زرعة قوله: "من الثقات، الحافظ[6]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: " كان من سادات أهل زمانه حفظاً...، وهو الذي مهد لأهل العراق رسم الحديث وأمعن في البحث عن النقل وترك

(1) تهذيب الكمال: (329/31–330).
(2) العلل ومعرفة الرجال: (452/3).
(3) المرجع السابق: (383/1).
(4) انظر إلى تاريخ ابن معين: (/64).
(5) معرفة الثقات للعجلي: (353/2).
(6) الجرح والتعديل: (150/9–151).

الضعفاء، ومنه تعلم علم الحديث أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وسائر شيوخنا[1]"، وقال الذهبي: الحافظ الكبير، وكان رأساً في العلم والعمل[2]،

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة متقن حافظ إمام قدوة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة[3].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ متقنٌ.

2- سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ الْقَيْسِيُّ[4]، أبُو سَعِيدٍ الْبَصْرِيُّ[5].

نقل ابن الجنيد عن يحيى بن معين قوله حينما سئل: "أيما أحب إليك في ثابت: سليمان بن المغيرة أو حماد بن سلمة، قال: كلاهما ثقة ثبت، وحماد بن سلمة أعرف بحديث ثابت من سليمان، وسليمان ثقة[6]"، وقال العجلي: "ثقة[7]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل قوله: "ثبت ثبت"، وعن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن المعلى ابن منصور قوله: "سألت ابن عُلية عن حفاظ أهل البصرة فذكر سليمان بن المغيرة"، وعن شعبة قوله: "سيد أهل البصرة[8]"، وذكره ابن حبان في الثقات[9]، وقال الذهبي: "الإمام الحافظ الثبت[10]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثقة، أخرج له البخاري مقروناً وتعليقاً، مات سنة خمس وستين ومائة[11].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ.

3- حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَدَوِيُّ[12] أبو نَصْرٍ الْبَصْرِيُّ[13].

قال يحيى بن معين: "ثقة، لا يسأل عن مثل هؤلاء[14]"، وقال العجلي: "ثقة[15]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "ثقة"، وعن أبو هلال الرَّاسِبِيُّ قوله: "ما كان بالبصرة أحد أعلم من حميد بن هلال

---

(1) الثقات لابن حبان: (611/7).

(2) انظر إلى الكاشف: (366/2).

(3) انظر إلى تقريب التهذيب: (/591).

(4) الْقَيْسِيُّ: بفتح القاف وسكون الياء وكسر السين، هذه النسبة إلى جماعة اسمهم قيس. (الأنساب للسمعاني: 538/10).

(5) تهذيب الكمال: (69/12).

(6) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: (/316).

(7) معرفة الثقات للعجلي: (431/1).

(8) الجرح والتعديل: (145/4).

(9) الثقات لابن حبان: (390/6).

(10) تذكرة الحفاظ: (162/1).

(11) انظر إلى تقريب التهذيب: (/254).

(12) الْعَدَوِيُّ: بفتح العين والدال المهملتين، هذه النسبة إلى خمسة رجال، منهم عدي بن كعب، جد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه، ورهطه وعشيرته وأولاده. (انظر إلى الأنساب للسمعاني: 251/9).

(13) انظر إلى تهذيب الكمال: (403/7).

(14) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: (/338).

(15) معرفة الثقات للعجلي: (325/1).

ما استثنى الحسن ولا محمد بن سيرين[1]"، وذكره ابن حبان في الثقات[2]، وقال ابن عدي: "له أحاديث كثيرة وقد حدث عنه الناس والأئمة وأحاديثه مستقيمة والذي حكاه يحيى القطان أن محمد بن سيرين لا يرضاه لا أدري ما وجهه فلعله كان لا يرضاه في معنى آخر ليس الحديث وأما في الحديث فإنه لا بأس به وبرواياته[3]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة عالم توقف فيه ابن سيرين لدخوله في عمل السلطان، مات بعد المائة[4].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

4- نَضْلَةُ بْنُ عُبَيْدٍ، أبو بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيُّ[5]، صحابيٌّ مشهورٌ بكنيتِهِ، أسلم قبل الفتح، وغزا سبعَ غزواتٍ، ثم نزلَ البصرةَ وغزا خراسانَ، وماتَ بها بعدَ سنةِ خمسٍ وستينَ على الصحيحِ[6].

5- الْأَغَرُّ بْنُ عَبْدِاللهِ، ويقالُ: ابْنُ يَسَارٍ الْمُزَنِيُّ[7]، ويقالُ: الْجُهَنِيُّ[8]، ومنهمْ مَنْ فَرَّقَ بينَهُمَا، صحابيٌّ مِنَ المهاجرينَ، قالَ البخاريُّ: الْمُزَنِيُّ أَصَحُّ[9].

بيانُ علةِ الحديثِ:

الإبهام الموجود في سند الحديث -وهي علة ظاهرة قادحة-؛ وسبب ذلك اختلافهم في رواية الحديث كل حسب شرطه، كما بان ذلك في تخريج طرقه عن الأغر المزني، وورود في بعض الروايات مسميا، وفي بعضها مبهماً، واختلافهم في صحبته للنبي -ﷺ-، ولم أقف على من أخرج الرواية من طريق يحيى القطان التي أوردها ابن أبي حاتم في العلل، فالحديث أخرجه النسائي في -السنن الكبرى- برقم(10205) من طريق المعتمر بن سليمان، وأخرجه الطبراني في -المعجم الكبير- برقم(885) من طريق عفان بن مسلم، كلاهما عن سليمان بن المغيرة، به. وأخرجه أحمد في مسنده (261/4)، والطبراني في المعجم الكبير برقم(886)، كلاهما من طريق أيوب السختياني، عن حميد بن هلال، به. وأخرجه مسلم في صحيحه برقم(2702)، وأحمد في مسنده (211/4)، كلاهما من

---

(1) الجرح والتعديل: (230/3-231).

(2) الثقات لابن حبان: (147/4).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال: (81/3).

(4) انظر إلى تقريب التهذيب: (/182).

(5) الْأَسْلَمِيُّ: بفتح الألف وسكون السين المهملة وفتح اللام وكسر الميم، هذه النسبة إلى أسلم بن أفصى بن حارثة بن عمرو 6 وهما إخوان خزاعة. (الأنساب للسمعاني: 238/1).

(6) انظر إلى الإصابة: (341/6-343)، وانظر إلى تقريب التهذيب: (/563).

(7) الْمُزَنِيُّ: بضم الميم وفتح الزاي وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى مزينة بن أد. (الأنساب للسمعاني: 226/12).

(8) الْجُهَنِيُّ: بضم الجيم وفتح الهاء وكسر النون في آخرها، هذه النسبة إلى جهينة وهي قبيلة من قضاعة. (الأنساب للسمعاني: 439/3).

(9) انظر إلى: الإصابة: (247/1-249)، وتقريب التهذيب: (/114).

طريق عمرو بن مرة، عن أبي بردة، عن الأغر المزني، عن النبي -ﷺ-. وأخرجه مسلم في صحيحه برقم(5702)، وأبو داود في سننه برقم(1515)، وأحمد في مسنده (260/4)، والنسائي في السنن الكبرى برقم(10203)، كلهم من طريق ثابت البناني، عن أبي بردة، عن الأغر المزني، عن النبي -ﷺ-. وأخرجه النسائي في السنن الكبرى برقم(10204) من طريق ثابت البناني، عن أبي بردة، به. وأخرجه أحمد في مسنده (260/4-261) من طريق يونس بن عبيد، عن حميد بن هلال، به، والطبراني في المعجم الكبير برقم(887) من طريق يونس، عن حميد بن هلال، عن أبي بردة، عن الأغر المزني، عن النبي -ﷺ-.

قلتُ: وإن ما ذهب إليه العلماء في بيان اختلاف الروايات عن الأغر المزني يؤيد ويرجح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم في بيان أن الراوي المبهم هو الأغر المزني، ويشهد ويجزم بما ذهب إليه أبو حاتم كما بان ذلك في تخريج طرق الحديث، رواية يونس بن عبيد -وهو ثقة ثبت[1]- حيث روى الحديث، عن حميد بن هلال، به، وقد ذكر الصحابي مرة مسمياً ومرة مبهماً، ورواية ثابت البناني -وهو ثقة[2]-، وقد تابع حميد بن هلال، حيث روى الحديث عن أبي بردة، به، وقد ذكر الصحابي مرة مسمياً ومرة مبهماً، وروايتهما صحيحة عند الطبراني في المعجم الكبير فدل ذلك على أن الصحابي المبهم هو الأغر المزني، ويشهد لذلك أيضاً إثبات الحافظ ابن حجر وتأكيده بأن الراوي المبهم هو الأغر المزني، وقال: وقد وقع لنا من وجه آخر تسمية هذا المهاجري، وقد جزم بذلك بعد إيراده الحديث من طرق صحيحة[3]، قال أبو جعفر العقيلي بعد ذكر الحديث من طريق المُغِيرَةُ بْنُ أَبِي الْحُرِّ: أخرجه ثابت وعمرو بن مرة، عن أبي بردة، عن الأغر المزني، عن النبي -ﷺ-، وهذا أولى[4]. وقال الدارقطني بعد ذكره لطرق الحديث: وهو أشبههما بالصواب، قول من قال عن الأغر[5]. وقال الحاكم بعد ذكره الحديث من طريق ثابت ومن طريق عمرو: وهو الصحيح المحفوظ[6].

قلتُ: وإن ما ذكرته من أقوال العلماء وإن كان مقصدهم ترجيح روايات الحديث على بعضها وبيان صحيحها من ضعيفها، فإن هناك مقصداً آخرَ وهو المراد المبتغى في بيان أن الراوي المبهم هو الأغر المزني، وأن روايته مشهورة معلومة عندهم.

---

(1) انظر إلى تقريب التهذيب: (/613).

(2) انظر إلى المرجع السابق: (/132).

(3) انظر إلى تقريب التهذيب: (/739)، وانظر إلى الأمالي المطلقة: (/256-257).

(4) انظر إلى الضعفاء الكبير: (174/4).

(5) علل الدارقطني: (216/7).

(6) معرفة علوم الحديث: (/115).

وأما قول أبي حاتم: إن له صحبةً، فيفهم من ذلك بمفهوم المخالفة أن هناك خلافاً بين العلماء في صحبته للنبي -ﷺ-، وقد أثبتها أبو حاتم وأيده فيما ذهب إليه مسلم[1] وأبو داود[2] والنسائي[3] وأحمد[4] في روايتهم عن الأغر المزني، حيث قالوا: وكان له صحبةٌ، أو كان من أصحابِ النبيّ -ﷺ-.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

الحديث صحيح بهذا الإسناد؛ لأن رواته ثقات، أما إبهام الصحابي فلا يضر كمراسيل الصحابة؛ لأن الصحابة كلهم عدول بالاتفاق، مع كون الإبهام في الأسانيد التي أبهم فيها يسمى علة؛ إلا أنها علة غير قادحة، وهي علة بالمعنى العام، وقد زالت ببيان اسمه في أسانيد أخرى كما سبق في تخريج الحديث. والذي يدل على أن إبهام الصحابي لا يضر ما رواه البُخَارِيُّ عن الْحُمَيْدِيُّ قال: إذا صح الإسناد عن الثقات إلى رجل من الصحابة فهو حجة، وإن لم يُسَمَّ ذلك الرجل، وقال الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل: إذا قال رجل من التابعين: حدثني رجل من الصحابة، ولم يسمه، فالحديث صحيح، قال: نعم[5].

الأُنموذجُ الثَّانِي:

16- مسألةٌ (1905)- **"وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ شُعْبة، عَنْ أَبِي التَّيَّاح، عن رجلٍ من طيِّئٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ قال: "نَهى رسولُ الله -ﷺ- عَنِ التَّبَقُّرِ[6] فِي الأَهْلِ والمالِ"، قَالَ أَبِي: هَذَا الرجلُ هُوَ المُغِيرَةُ بنُ سعد بن الأَخْرَم[7]".**

- أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (54/4)، حديث رقم1935، من طريق سفيان الثوري، عن الأعمش، عن شمر بن عطية، عن المغيرة بن سعد، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.

---

(1) انظر إلى صحيح مسلم: (/1449).

(2) انظر إلى سنن أبي داود: (84/2).

(3) انظر إلى سنن النسائي: (169/9).

(4) انظر إلى مسند أحمد: (211/4).

(5) انظر إلى فتح المغيث للسخاوي: (191/1)، وانظر إلى تدريب الراوي: (222/1).

(6) التَّبَقُّرُ: أي الكثرة والسعة. (انظر إلى النهاية في غريب الحديث والأثر: 144/1).

(7) علل الحديث لابن أبي حاتم: (137/2)، باب علل أخبار رويت في الزهد.

- أخرجه الترمذي في سننه، كتاب أبواب الزهد، 20باب منه (565/4)، حديث رقم2328، من طريق سفيان الثوري، عن الأعمش، عن شمر بن عطية، عن المغيرة بن سعد، عن أبيه عن ابن مسعود، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (377/1)، من طريق سفيان بن عيينة، عن الأعمش، عن شمر بن عطية، عن المغيرة بن سعد، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في مسنده (426/1)، من طريق أبو معاوية، عن الأعمش، عن شمر بن عطية، عن المغيرة بن سعد، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في مسنده (439/1)، من طريق الحجاج بن محمد، عن شعبة، به، بلفظه.
- وكذلك أخرجه في مسنده (443/1)، من طريق سفيان الثوري، عن الأعمش، عن شمر بن عطية، عن المغيرة بن سعد، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه الطيالسي في مسنده (297/1)، حديث رقم377، من طريق قيس بن الربيع، عن شمر بن عطية، عن المغيرة بن سعد، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه الطيالسي في مسنده (297/1)، حديث رقم378، من طريق شعبة، عن الأعمش، عن شِمْرُ بْنُ عَطِيَّةَ، عن رجل من طَيِّئٍ، به، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه القاسم بن سلام في الأموال، كتاب فُتُوحِ الْأَرَضِينَ صُلْحًا وسننها وأحكامها، 3باب شِرَاءِ أَرْضِ الْعَنْوَةِ الَّتِي أَقَرَّ الْإِمَامُ فِيهَا أَهْلَهَا وَصَيَّرَهَا أَرْضَ خَرَاجٍ (/107)، حديث رقم221، من طريق الحجاج بن محمد، عن شعبة، به، بلفظه.
- أخرجه الشاشي في مسنده (241/2)، حديث رقم811، من طريق قيس بن الربيع، عن شمر بن عطية، عن المغيرة بن سعد، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه الشاشي في مسنده (241/2)، حديث رقم812و813، من طريق النَّضْرُ بْنُ شُمَيْل وعمرو ابن مرزوق، عن شعبة، عن الأعمش، عن شمر بن عطية، عن رجل من طيئ، به، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه الشاشي في مسنده (244/2)، حديث رقم815، من طريق الحجاج بن محمد، عن شعبة، به، بلفظه.

- أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب الأدب، 3باب كتاب الرقاق (358/4)، حديث رقم7910، من طريق أبي عامرٍ الْعَقَدِيّ، عن شعبةَ، عن الأعمش، عن شمر بن عطية، عن المغيرة بن سعد بن الأخرم، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.

دراسة رجال الإسناد:

1- شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ اَلْوَرْدِ الْعَتَكِيُّ[1]، أَبُو بِسْطَامٍ الوَاسِطِيُّ[2][3].

قال ابن سعد: "وكان ثقة مأموناً ثبتاً صاحب حديث حجة[4]"، وقال أحمد بن حنبل: "كان شعبة أمة وحدة في هذا الشأن -يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبته وتنقيه للرجال-[5]"، وقال العجلي: ثقة في الحديث وكان يخطئ في بعض الأسماء، وقال مرة: ثبت نقي الحديث كان يخطئ في أسماء الرجال قليلاً[6]، ونقل ابن أبي حاتم عن سفيان الثوري قوله: "أمير المؤمنين في الحديث"، وعن يعقوب ابن إسحاق: "حدثني الضخم عن الضخام شعبة الخير أبو بسطام"، وعن أبي حاتم قوله: "ثقة"، وعن أبي قتيبة قوله: قدمت الكوفة فقال لي سفيان: "ما فعل أستاذنا شعبة"، وعن حماد بن سلمة: "إن أردت الحديث فالزم شعبة"، وسألت يحيى بن سعيد أيما كان أحفظ للأحاديث الطوال شعبة أو سفيان؟ فقال: كان شعبة أمر فيها"، وعن يزيد بن زريع قوله: "لم أر في الحديث أصدق من شعبة"، وعن حماد بن زيد قوله: "إذا خالفني شعبة في شيء تركته لأنه يكرر ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة"، وعن أحمد بن حنبل قوله: "كان غلط شعبة في أسماء الرجال[7]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان من سادات أهل زمانه حفظاً وإتقاناً[8]"، وقال الذهبي: "الحافظ الكبير عالم أهل البصرة في زمانه، بل أمير المؤمنين في الحديث[9]"، وقال الحافظ

---

(1) الْعَتَكِيُّ: بفتح العين المهملة والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق وكسر الكاف، هذه النسبة إلى العتيك، وهو بطن من الأزد. (الأنساب للسمعاني: 227/9).

(2) الوَاسِطِيُّ: بكسر السين والطاء المهملتين، هذه النسبة إلى خمسة مواضع: منها واسط العراق وواسط الرقة وواسط نوقان. (انظر إلى الأنساب للسمعاني: 259/13).

(3) انظر إلى تهذيب الكمال: (479/12).

(4) الطبقات الكبرى: (207/7).

(5) العلل ومعرفة الرجال: (539/2).

(6) انظر إلى معرفة الثقات للعجلي: (456/1).

(7) الجرح والتعديل: (369/4-370).

(8) الثقات لابن حبان: (446/6).

(9) تاريخ الإسلام: (71/4).

ابن حجر: ثقة حافظ متقن، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة وكان عابداً، مات سنة مائة وستين[1].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ متقنٌ حافظٌ، بَلْ بَحْرٌ مِنْ بُحُوْرِ الحفظِ والضبطِ والإتقانِ.

2- يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ الضُّبَعِيُّ[2]، أَبُو التَّيَّاحِ الْبَصْرِيُّ[3].

قال ابن سعد: "ثقة[4]"، وقال أحمد بن حنبل: "ثبت ثقة[5]"، وقال العجلي: "ثقة[6]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن أبو زرعة قوله: "ثقة"، وعن أبو حاتم قوله: "صالح"، وعن ابن المديني: "معروف[7]"، وذكره ابن حبان في الثقات[8]، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة[9]"، وقال الذهبي: "ثقة[10]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة مائة وثمان وعشرين[11].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ.

3- الْمُغِيرَةُ بْنُ سَعْدِ بْنِ الْأَخْرَمِ الطَّائِيُّ[12][13].

قال العجلي: "ثقة[14]"، وذكره ابن حبان في الثقات[15]، وقال الذهبي: "ثقة[16]"، وقال الحافظ ابن حجر: مقبول، مات بعد المائة[17].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

---

(1) انظر إلى تقريب التهذيب: (/266).

(2) الضُّبَعِيُّ: بضم الضاد المعجمة وفتح الباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى بنى ضبيعة. (انظر إلى الأنساب للسمعاني: 376/8).

(3) انظر إلى تهذيب الكمال: (109/32).

(4) الطبقات الكبرى: (177/7).

(5) العلل ومعرفة الرجال: (546/1).

(6) معرفة الثقات للعجلي: (361/2).

(7) الجرح والتعديل: (256/9).

(8) الثقات لابن حبان: (534/5).

(9) تهذيب الكمال: (111/32).

(10) الكاشف: (381/2).

(11) انظر إلى تقريب التهذيب: (/600).

(12) الطَّائِيُّ: بفتح الطاء المهملة وفي آخرها الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، هذه النسبة إلى طيِّئ. (الأنساب للسمعاني: 21/9).

(13) تهذيب الكمال: (365/28).

(14) معرفة الثقات للعجلي: (292/2).

(15) الثقات لابن حبان: (463/7).

(16) الكاشف: (285/2).

(17) انظر إلى تقريب التهذيب: (/543).

4- سَعْدُ بْنُ الْأَخْرَمِ الطَّائِيُّ اَلْكُوفِيُّ مختلفٌ في صحبتِهِ[1]، والصوابُ أنه تابعيٌّ[2].
قال العجلي: "ثقة[3]"، وذكره ابن حبان في الثقات[4].
خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.
5- عبدُاللهِ بنُ مسعودِ بنِ غَافِلٍ الْهُذَلِيُّ، صحابي جليل، تقدم ترجمته في مسألة رقم(246).

بيانُ علةِ الحديثِ:

الإبهام الموجود في سند الحديث -وهي علة بالمعنى العام-؛ وسبب ذلك اختلافهم في رواية الحديث كل حسب شرطه، كما بان ذلك في تخريج طرقه، التي ورد إسناده في بعض الروايات مسميا، وفي بعضها مبهماً، حيث أخرجه أحمد بن حنبل (439/1) والشاشي برقم(815) في مسنديهما، والقاسم بن سلام في الأموال برقم(221)، كلهم من طريق شعبة، عن أَبِي التَّيَّاح، به -مبهماً-، وأخرجه الطيالسي برقم(378) والشاشي برقم(811) في مسنديهما، والحاكم في مستدركه برقم(7910)، كلهم من طريق شعبة، عن الأعمش، عن شِمْرُ بْنُ عَطِيَّةَ، عن رجل من طَيِّئٍ، به -مبهماً-، وأخرجه البخاري برقم(1935) والترمذي برقم(2328) وأحمد بن حنبل(443/1) من طريق سفيان الثوري، وأخرجه أحمد بن حنبل (426/1) من طريق محمد بن خازم، وأخرجه أحمد بن حنبل (377/1) من طريق سفيان بن عيينة، -جمع من الثقات- كلهم عن الأعمش، عن شمر بن عطية، عن المغيرة بن سعد، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النبي -ﷺ-.

قلتُ: إن ما ذهب إليه العلماء في بيان اختلاف الروايات يجزم ويؤيد ويرجح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم في بيان وإيضاح أن الراويين المبهمين هما المغيرة بن سعد بن الأخرم وأبوه سعد بن الأخرم، ومن القرائن المرجحة لذلك حينما أخرج الشاشي الحديث من طريق شعبة، عن أبي التياح، عن رجل من طيئ، عن ابن مسعود، عن النبي -ﷺ-، نقل عن شعبة قوله: قال أبو حمزة: سمعت الطائي يحدث بهذا عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي -ﷺ-[5]". **قلتُ:** كأنه أراد بذلك تصحيح الإسناد الأول -أي أنه عن رجل من طيئ عن أبيه- وترجيح الإسناد الثاني عليه، ثم أورد الإسناد كاملاً من طريق الحجاج بن محمد، عن شعبة، به، ولم يذكر في هذا الإسناد من هو الطائي -أي أراد فقط بيان الإسناد الصحيح-، ثم قام ببيان الراويين المبهمين في إسناد آخر حيث أورده من طريق أبي عوانة، عن مغيرة، ومن طريق سفيان الثوري، عن الأعمش -بإسناد صحيح-، كلاهما عن شمر بن

---

(1) انظر إلى تهذيب الكمال: (247/10).
(2) انظر إلى تقريب التهذيب: (/230).
(3) معرفة الثقات للعجلي: (389/1).
(4) الثقات لابن حبان: (150/3).
(5) انظر إلى مسند الشاشي: (242/2).

عطية، عن المغيرة بن سعد، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النبي -ﷺ-، و كما فعل الطيالسي في مسنده حيث قدم الإسناد المسمى رجاله ورجحه من طريق قيس بن الربيع، عن شمر بن عطية، عن المغيرة بن سعد، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النبي -ﷺ-، على غيره من الأسانيد وهذا الإسناد من غير طريق شعبة، ثم أورد إسنادين من طريق شعبة مبهمين. ومن القرائن الدالة على ذلك في إزالة الإبهام وترجيح قول أبي حاتم أيضاً ما رواه الثوري وابن عيينة ومحمد بن خازم -وهو من أحفظ الناس لحديث الأعمش[1]-، -جمع من الثقات- عن الأعمش -وهو أعلم الناس بقول عبدالله بن مسعود[2]-، عن شمر بن عطية، عن المغيرة بن سعد، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النبي -ﷺ-، وخالفوا في روايتهم لرواية شعبة عن الأعمش حيث رووه مسمياً ورواه مبهماً وقد تابع الأعمش قيس بن الربيع فرواه كما رواه الأعمش مسمياً، ورواية هؤلاء الثقات أجود من رواية شعبة ومقدمة عليها؛ لأنه معهود عنهم الحفظ والضبط والإتقان وهذا أمر معلوم، وقد عهد عن شعبة خطؤه في بعض أسماء الرجال[3]، ويشهد لهذا ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة في قوله: "وقد روى المتن غير شعبة فجوَّد الإسناد، أخرجه أحمد أيضًا والترمذي من رواية الأَعْمَشِ، عَنْ شَمْر بْنِ عَطِيَّةَ، عن المغيرة بن سعد بن الأخزم، عن أبيه، عن عبد الله، فذكر الحديث، ولفظه: "لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا"، وعلى هذا فابن الأخزم في رواية شعبة هُوَ الْمُغِيرَةُ بن سعد بن الأخزم، نسب إلى جده، وأبوه على هذا: هو سعد بن الأخزم، ويحتمل أن يكون المرادُ بأبيه أباهُ الأعلى وهو الأخزم[4]". **قلتُ:** فجودوا الإسنادَ -أي رووه من طرق مقدمة على طريق شعبة مسلسلة برواة ثقات-، ومخالفة له، حيث رواه مبهماً، ورووه مسمياً.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ صحيحٌ بهذا الإسنادِ؛ لأن رواتهِ ثقاتٌ. أما علةُ إبهامِ المغيرةِ بنِ سعدِ بنِ الأخرمِ وأبيه سعدِ بنِ الأخزمِ في روايةِ شعبةَ، فقدْ زالتْ بتسميتِهما في أسانيدَ أُخرى.

(1) انظر إلى تقريب التهذيب: (475).

(2) انظر إلى تهذيب الكمال: (85/12).

(3) انظر إلى معرفة الثقات للعجلي: (456/1)، وانظر إلى الجرح والتعديل: (369/4-370).

(4) تعجيل المنفعة: (442/2-443).

الْمَبْحَثُ الثَّانِي

ثَلاثةُ نماذجَ للإعلالِ بإبدالِ صحابيٍّ[1] بصحابيٍّ آخرَ -رضيَ اللهُ عنهمْ-

الأُنموذجُ الأولُ:

17- مسألةٌ (1303)- **"وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ حدَّثنا أحمدُ بنُ سِنَان، عَن يزيد بْنِ هَارُونَ، عَنِ المَسعوديِّ، عَنْ قَتَادةَ، عَنْ زُرارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ عِمرانَ بْنِ حُصَينٍ، عَنِ النبيِّ -ﷺ- قَالَ: "إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَكَلَّمْ بِهِ، أَوْ تَعْمَلْ بِه"، فَقَالَ لَهُ: هَذَا خطأٌ؛ إِنَّمَا هو: زُرَارَة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ -ﷺ-[2]".**

- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، 6باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه (/458)، حديث رقم 2528، من طريق مِسْعَرٍ، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في كتاب الطلاق، 11باب الطلاق في الإغلاق، والمكره، والسكران والمجنون وأمرهما (/991)، حديث رقم 5269، من طريق هشام، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، 58باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب ما لم تستقر (/78)، حديث رقم127، من طريق أبي عوانة، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في كتاب الإيمان، 58باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب ما لم تستقر (/78)، حديث رقم127، من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، متقارب الألفاظ.
- أخرجه ابن عدي في كتابه الكامل في الضعفاء، 596باب خالد بن عبد الرحمن الخراساني المخزومي (467/3)، من طريق خالد بن عبد الرحمن الخراساني، عن المسعودي، به، متقارب الألفاظ.

---

(1) الصحابي: "من لقي النبي -ﷺ- مسلماً ومات على إسلامه". (تدريب الراوي: 209/2).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (433/1)، باب علل أخبار رويت في الطلاق.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- أَحْمَدُ بْنُ سِنَانِ بْنِ أَسَدِ بْنِ حِبَّانَ الْقَطَّانُ، أَبُو جَعْفَرٍ القَطَّانُ الوَاسِطِيُّ[1].

وذكره ابن حبان في الثقات[2]، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "كان ثقة صدوقاً[3]"، ونقل حمزة الجرجاني عن الدارقطني قوله: "ثقة[4]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة"، وعن ابن أبي حاتم قوله: "إمام أهل زمانه[5]"، وقال الذهبي: "الحافظ الحجة[6]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ، مات سنة تسع وخمسين ومائتين وقيل قبلها[7].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ حافظٌ.

2- يَزِيدُ بنُ هَارُونَ بنِ زاذانَ السُّلَمِيُّ، مولاهمْ أبو خالدٍ الوَاسِطِيُّ[8].

قال يحيى بن معين: "ثقة[9]"، وقال العجلي: "ثقة ثبت في الحديث[10]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل قوله: "كان حافظاً متقناً للحديث"، وعن ابن المديني قوله: "من الثقات"، وعن أبيه -أبو حاتم- قوله: "ثقة إمام صدوق في الحديث لا يسأل عن مثله[11]"، وذكره ابن حبان في الثقات[12]، ونقل المزي عن أبي بكر ابن أبي شيبة قوله: "ما رأيت أتقن حفظاً من يزيد بْن هارون[13]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة متقن عابد، مات سنة ست ومائتين[14].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ متقنٌ حافظٌ.

3- عَبْدُالرَّحْمَنِ بنُ عَبْدِاللهِ بْنِ عُتْبَةَ بنِ عَبْدِاللهِ بنِ مَسْعُودٍ اَلْكُوفِيُّ المَسْعُودِيُّ[15].

---

(1) تهذيب الكمال: (34/1).
(2) الثقات لابن حبان: (33/8).
(3) الجرح والتعديل: (53/2).
(4) سؤالات حمزة للدارقطني: (/194).
(5) تهذيب الكمال: (323/1).
(6) تذكرة الحفاظ: (80/2).
(7) انظر إلى تقريب التهذيب: (/80).
(8) انظر إلى تهذيب الكمال: (366/11).
(9) تاريخ ابن معين: (104/1).
(10) معرفة الثقات للعجلي: (368/2).
(11) الجرح والتعديل: (295/9).
(12) الثقات لابن حبان: (632/7).
(13) تهذيب الكمال: (267/32).
(14) انظر إلى تقريب التهذيب: (/606).
(15) تهذيب الكمال: (210/6).

قال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث إلا أنه اختلط في آخر عمره، ورواية المتقدمين عنه صحيحة[1]"، قال يحيى بن معين: "ثقة[2]"، وقال أحمد بن حنبل: "سمعت أبي يقول سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديماً وأبو نعيم أيضاً وإنما اختلط المسعودي ببغداد ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد[3]"، وقال مرة: "صالح الحديث، ومن أخذ عنه أول فهو صالح الأخذ[4]"، وقال العجلي: "ثقة إلا أنه تغير بأخرة ومن سمع منه قديماً فهو أصلح[5]"، وقال أبو جعفر العقيلي: "تغير في آخر عمره، في حديثه اضطراب[6]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبي داود قوله: "قال رجل لشعبة: تروى عن المسعودي، قال: ما شأنه، قال هو مع هؤلاء، قال: هو صدوق اذهب فأسمع منه. فلما قدم شعبة بغداد أتى بكتب المسعودي فسمع منه"، وعن أحمد بن حنبل قوله: "ثقة"، وعن ابن نمير قوله: "كان ثقة، فلما كان بأخره اختلط، سمع منه عبد الرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون أحاديث مختلطة، وما روى عنه الشيوخ فهو مستقيم"، وعن يحيى بن معين قوله: "صالح"، وعن أبيه –أبي حاتم– قوله: "تغير بأخرة قبل موته[7]"، ونقل الخطيب البغدادي عن أبي بكر الأثرم قوله: "سمعت أبا عبد الله يسأل عن أبي عميس، والمسعودي عبد الرحمن، أيهما أحب إليك، قال: كلاهما ثقة، المسعودي عبد الرحمن أكثرهما حديثاً"، وعن عثمان بن سعيد قوله: "ثقة"، وعن علي بن المديني قوله: "ثقة[8]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ليس به بأس[9]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق اختلط قبل موته وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط، مات سنة مائة وستين، وقيل سنة خمس وستين[10].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ مستقيمُ الحديثِ، اختلطَ حفظُهُ بِأَخَرَةٍ لكبرِ سِنِّهِ، فمن سمع منه قبل الاختلاطِ فحديثُهُ مستقيمٌ، وما بعدَهُ فضعيفٌ، وضابطُهُ ما حَدَّثَ ببغدادَ فمختلطٌ، وما حَدَّثَ بالكوفةِ فمستقيمٌ صحيحٌ.

---

(1) الطبقات الكبرى: (346/6).

(2) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال: (/54).

(3) العلل ومعرفة الرجال: (325/1).

(4) الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل: (/204).

(5) معرفة الثقات: (445/2).

(6) الضعفاء الكبير: (336/2).

(7) الجرح والتعديل: (251/5).

(8) تاريخ بغداد: (480/11).

(9) تهذيب الكمال: (226/17).

(10) انظر إلى تقريب التهذيب: (/344).

4- قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيُّ، ثقة حافظ مدلس، تقدم ترجمته في مسألة رقم(451).

5- زُرَارَةُ بْنُ أَوْفَى الْعَامِرِيُّ الْحَرَشِيُّ[1]، أبو حَاجِبٍ الْبَصْرِيُّ القَاضِي[2].

قال ابن سعد: "كان ثقة له أحاديث[3]"، وقال العجلي: "ثقة رجل صالح[4]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة[5]"، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة[7]"، قال الحافظ ابن حجر: ثقة عابد، مات سنة ثلاث وتسعين[8].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

6- عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ خَلَفٍ الْخُزَاعِيُّ[9]، أبو نُجَيْدٍ، أسلم عام خيبر، وكان من فُضلاءِ الصحابة وفقهائهم، وُلِيَ القضاء بالكوفة، مات سنة اثنتين وخمسين بالبصرة[10].

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ علتانِ:

العلةُ الأُولى:

إبدال الصحابي أبي هريرة بعمران بن حصين -رضي الله عنهما-، كما بان ذلك في تخريج الحديث؛ فالحديث رواه من هذا الطريق ابن عدي في كتابه -الكامل في الضعفاء-(467/3)، من طريق خالد بن عبد الرحمن الخراساني، عن المسعودي، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن عمران بن حصين، عن النبي -ﷺ-، ورواه البخاري في "صحيحه" برقم(2528و5269) من طريق مِسْعَرٍ وهشامٍ، ومسلم في "صحيحه" برقم(127) من طريق سعيد بن أبي عروبة وأبي عوانة، كلهم عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-.

---

(1) الْحَرَشِيُّ: بفتح الحاء المهملة والراء وفي آخرها الشين المعجمة، هذه النسبة إلى بنى الحريش بن كعب بن ربيعة، وأكثرهم نزلوا البصرة، ومنها تفرقت إلى البلاد. (انظر إلى الأنساب للسمعاني: 121/4).

(2) تهذيب الكمال: (322/3).

(3) الطبقات الكبرى: (110/7).

(4) معرفة الثقات للعجلي: (370/1).

(5) الجرح والتعديل: (603/3).

(6) الثقات لابن حبان: (266/4).

(7) تهذيب الكمال: (341/9).

(8) انظر إلى تقريب التهذيب: (/215).

(9) الْخُزَاعِيُّ: بضم الخاء المعجمة وفتح الزاي وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى خزاعة. (الأنساب للسمعاني: 116/5).

(10) انظر إلى: الاستيعاب: (1208/3)، والإصابة: (584/4-586)، وتقريب التهذيب: (/429).

قلتُ: وإن ما ذهب إليه العلماء في تخريج الحديث ليؤيد ويجزم بصحة ما ذهب إليه أبو حاتم أن أبا هريرة قد استبدل بعمران بن حصين –رضي الله عنهما–، ويشهد لذلك تفرد المسعودي ومخالفته لجمع من الثقات حيث رواه عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن عمران بن حصين، عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، ورووه عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة، عن النبي –ﷺ–، وهؤلاء الثقات مقدمون في حفظهم وضبطهم وإتقانهم على المسعودي؛ لأن حفظه اختلط بأخرة لكبر سنه، وأصبح ضابطه ما حدث بالكوفة فمستقيم صحيح، وما حدث بغيرها فمختلط كما تقدم، وهذا ما ذهب إليه كل من ابن عدي بعد روايته الحديث من طريق خالد بن عبد الرحمن الخراساني، عن المسعودي، به، قال: "وهذا قال فيه خالد بن عبد الرحمن هكذا، والتخليط عندي من المسعودي[1]"، والدارقطني بعد ذكر الخلاف في الحديث من طرق كثيرة بين ضعفها واضطرابها صحح روايته ورجحها من طريق قتادة، عن زرارة، عن أبي هريرة، مرفوعاً[2].

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ صدوق في إسناد الحديث، وهو: عبدالرحمن بن عبدالله المَسْعُودِيُّ، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[3].

قلتُ: أما العلة الأولى فقد أشار إليها أبو حاتم، وأما العلة الثانية فلم يشر إليها.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هذا الحديثِ حسنٌ؛ لأن عبدَالرحمنِ بنَ عبدِاللهِ –المسعوديَّ– صدوقٌ مستقيمُ الحديثِ. والحديثُ أخرجه البخاري ومسلم من طريق قتادة بالعنعنة كذلك كما تقدم آنفاً في تخريج الحديث؛ لكونها على شرطهما، ومن أخرجا له من المدلسين في صحيحيهما أو أحدهما، فمحمول على السماع للمدلس من جهة أخرى[4]، وبذلك تكون علة تدليس قتادة قد زالت، وأصبحت غير قادحة.

---

(1) انظر إلى الكامل في ضعفاء الرجال: (467/3).

(2) انظر إلى علل الدارقطني: (317/8).

(3) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

(4) انظر إلى تقريب النووي مع تدريب الراوي: (230/1). وقد تبين بالبحث والتحري لبعض العلماء أن هذا الأمر ليس على إطلاقه؛ لأنه ثبت لديهم أن البخاري ومسلماً قد أخرجا أحاديث لمدلسين من الطبقتين الثالثة والرابعة بالعنعنة، مع عدم وجود طريق أخرى فيها تصريح بالسماع، إلا أن البخاري ومسلماً وأمثالهما كانوا ينتقون ما صح من أحاديث المدلسين، وهذا ظننا بهؤلاء الفحول من العلماء.

الأُنموذجُ الثَّانِي:

18- مسألةٌ (1545)- **"وسُئِلَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابنُ حُمَيد، عَنْ عَلِيّ بْنِ مُجَاهِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: "نَهَى رسولُ الله -ﷺ- عَنْ لحومِ الجَلاَّلَةِ[1] وَأَلْبَانِهَا"، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا خطأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنِ ابْنِ عُمَرَ[2]".**

- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، 22باب النهي عن أكل الجلالة وألبانها (351/3)، حديث رقم3785، من طريق عبدة، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأطعمة، 24باب ما جاء في أكل لحوم الجلالة وألبانها (270/4)، حديث رقم1824، من طريق عبدة، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الذبائح، 11باب النهي عن لحوم الجلالة (1064/2)، حديث رقم3189، من طريق أبي زائدة، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النبي -ﷺ-، بلفظه.
- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، باب العين من مجاهد عن ابن عمر (408/12)، حديث رقم13506، من طريق علي بن مسهر، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب البيوع، 6باب حديث ابن عمر(40/2)، حديث رقم2248، من طريق عيسى بن يونس، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث متقارب الألفاظ.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدِ بْنِ حَيَّانِ التَّمِيمِيُّ، أَبُو عَبْدِاللَّهِ الرَّازِيُّ[3][4].

قال البخاري: "فيه نظر[5]"، وقَال الجوزجاني: "ردئ المذهب غير ثقة[6]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: ثقة ليس به بأس، وهذه الأحاديث التي يحدث بها ليس هو من قبله إنما هو

---

(1) الجَلاَّلة من الحَيَوان: الَّتي تأكل العَذِرَة؛ يقال: جَلَّتِ الدابةُ الجَلَّةَ، واجتَلَّتها، فهي جالَّة وجلاَّلة: إذا التَقَطَتها. (انظر إلى النهاية في غريب الحديث والأثر: 434/4).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (23/2)، باب علل أخبار رويت في الأطعمة.

(3) الرَّازِيُّ: بفتح الراء والزاي المكسورة بعد الألف، هذه النسبة إلى الري، وهي بلدة كبيرة من بلاد الديلم بين قومس والجبال وألحقوا الزاي في النسبة تخفيفاً. (الأنساب للسمعاني: 33/6).

(4) تهذيب الكمال: (25/97-98).

(5) التاريخ الكبير: (69/1).

(6) أحوال الرجال: (/350).

من قبل الشيوخ الذي يحدث به عنهم[1]، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: كان ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات، ونقل عن أبي زرعة وابن وارة قولهما: كان يكذب[2]، وذكره ابن عدي في الضعفاء ونقل عن أبي زرعة قوله: "ثقة[3]"، ونقل الخطيب البغدادي عن جعفر بن أبي عثمان الطيالسي قوله: "ثقة"، وعن يعقوب بن شيبة قوله: "كثير المناكير"، وعن النسائي قوله: "ليس بثقة"، وعن إسحاق بن منصور قوله: "أشهد على محمد بن حميد، وعبيد بن إسحاق العطار، بين يدي الله: أنهما كذابان"، وعن صالح بن محمد الأسدي قوله: "ما رأيت أحدا أحذق بالكذب من رجلين: سليمان ابن الشَّاذَكُونِيَّ، ومحمد بن حميد الرازي[4]"، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين[5]، وقال الذهبي: "هو من بحور العلم لكنه غير معتمد يأتي بمناكير كثيرة[6]"، وقال الحافظ ابن حجر: حافظ ضعيف وكان ابن معين حسن الرأي فيه، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين[7].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ضعيفٌ.

2- عَلِيُّ بْنُ مُجَاهِدِ بْنِ مُسْلِمٍ الْكَابُلِيُّ[8][9].

قال أحمد بن حنبل: "ما أرى به بأساً[10]، وقال الترمذي: "ثقة[11]"، وذكره العقيلي في الضعفاء الكبير، ونقل عن أحمد بن علي قوله: "سألت أبا غسان محمد بن عمرو عنه، فقال: "تركته، ولم يرضه[12]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن الضُّرَيْسِ[13] قوله: "على بن مجاهد لم يسمع من ابن إسحاق"، وقال مرة: "كذاب"، وعن محمد بن مهران الجمال[14] قوله: "كذاب[15]"، وذكره ابن حبان في

---

(1) انظر إلى الجرح والتعديل: (232/7).
(2) انظر إلى المجروحين لابن حبان: (303/2-304).
(3) الكامل في ضعفاء الرجال: (529/7-530).
(4) تاريخ بغداد: (60/3).
(5) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: (54/3).
(6) تذكرة الحفاظ: (58/2).
(7) انظر إلى تقريب التهذيب: (/475).
(8) الْكَابُلِيُّ: بفتح الكاف وضم الباء الموحدة، هذه النسبة إلى كابل، وهي ناحية معروفة من بلاد الهند. (الأنساب للسمعاني: 1/11).
(9) انظر إلى تهذيب الكمال: (117/21).
(10) سؤالات أبي داود للإمام أحمد: (/360).
(11) سنن الترمذي: (75/1).
(12) الضعفاء الكبير: (252/3).
(13) يحيى بن الضُّرَيْسِ بمعجمة ثم مهملة مصغر الْبَجَلِيُّ الرازي القاضي صدوق من التاسعة مات سنة ثلاث ومائتين. (انظر إلى تقريب التهذيب: (/592).
(14) محمد بن مهران بكسر أوله وسكون الهاء الجمال بالجيم، أبو جعفر الرازي، ثقة حافظ، مات سنة تسع وثلاثين ومائتين أو في التي قبلها. (انظر إلى تقريب التهذيب: (/509).
(15) الجرح والتعديل: (205/6).

الثقات[1]، ونقل الخطيب البغدادي عن يحيى بن معين قوله: "ما أرى به بأساً"، وقال مرة: "كان يضع الحديث وكان صنف كتاب "المغازي" فكان يضع لكلامه إسناداً[2]"، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين[3]، وقال الذهبي: "كذاب تراه[4]"، وقال الحافظ ابن حجر: متروك، وليس في شيوخ أحمد أضعف منه، مات بعد الثمانين ومائة[5].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: متروكٌ.

3- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ، أبو بَكْرٍ الْمُطَّلِبِيُّ[6][7].

قال العجلي: "ثقة[8]"، فال ابن معين: "ثقة، ولكنه ليس بحجة[9]"، وقال ابن المديني: "صالح وسط[10]"، ونقل ابن أبي حاتم عن شعبة قوله: "صدوق"، وقال مرة: "أمير المحدثين"، وعن أبي زرعة قوله: "صدوق"، وعن أبيه -أبي حاتم- قوله: "يكتب حديثه"، وقال مرة: "ليس عندي في الحديث بالقوى ضعيف الحديث"، وعن يحيى بن معين قوله: "ليس بذاك هو ضعيف"، وعن هشام بن عروة: "ذاك كذاب"، وعن مالك قوله: "دجال من الدجاجلة"، وعن "إبراهيم بن المنذر عن ابن عيينة قوله: ما يقول أصحابك في محمد بن إسحاق؟ قال قلت يقولون أنه كذاب قال لا تقل ذلك"[11]، وذكره ابن حبان في الثقات[12]، وقال الخطيب البغدادي: قد ذكر بعض العلماء أن مالكاً عابه جماعة من أهل العلم في زمانه، بإطلاق لسانه في قوم معروفين بالصلاح والديانة والثقة والأمانة، أما كلامه في ابن إسحاق فمشهور غير خاف على أحد من أهل العلم بالحديث، وقد أمسك بعض العلماء عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق لأسباب منها أنه كان يتشيع، وينسب إلى القدر، ويدلس في حديثه، فأما الصدق فليس بمدفوع عنه، ونقل عن يحيى بن معين قوله: كان حسن الحديث، وعن أحمد بن حنبل قوله: هو حسن

---

(1) الثقات لابن حبان: (459/8).

(2) تاريخ بغداد: (592/13).

(3) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: (198/2).

(4) المغني في الضعفاء للذهبي: (456/2).

(5) انظر إلى تقريب التهذيب: (/405).

(6) الْمُطَّلِبِيُّ: هذه النسبة إلى المطلب بن عبد مناف بن قصي، وهو بضم الميم وتشديد الطاء المهملة وفتحها وكسر اللام والباء، والمنتسب إليه جماعة من أولاده، منهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس. (الأنساب للسمعاني: 316/12).

(7) انظر إلى تهذيب الكمال: (406/24).

(8) معرفة الثقات: (232/2).

(9) تاريخ ابن معين: (225/3).

(10) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني: (/89).

(11) الجرح والتعديل: (192/7-194).

(12) الثقات لابن حبان: (380/7).

الحديث[1]، وعن علي بن المديني قوله: "حديثه عندي صحيح"، وعن النسائي قوله: "ليس بالقوي[2]"، وقال الذهبي: "كان صدوقاً[3]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يدلس، مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها[4]، وذكره في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين، وقال: صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما[5].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ يدلسُ ويرسلُ.

4- عَبْدُاللَّهُ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ: يَسَارٍ الْمَكِيّ، أبو يَسَارٍ الثَّقَفِيُّ[6].

قال ابن سعد: "ثقة كثير الحديث[7]"، قال يحيى بن معين: "ثقة[8]"، وقال ابن المديني: "ثقة[9]"، وقال العجلي: "ثقة[10]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: "ثقة"، وعن أبيه -أبي حاتم- قوله: "صالح الحديث[11]"، وذكره ابن حبان في الثقات[12]، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة[13]"، وقال الذهبي: "ثقة[14]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة رمي بالقدر وربما دلس، مات سنة مائة وإحدى وثلاثين أو بعدها[15]، وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وقال: أكثر عن مجاهد وكان يدلس عنه وصفه بذلك النسائي[16].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ يدلسُ.

5- مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرٍ الْمَكِّيُّ، أَبُو الْحَجَّاجِ الْمَخْزُومِيُّ[17].

---

(1) انظر إلى تاريخ بغداد: (7/2).
(2) المرجع السابق: (22/2).
(3) الكاشف: (156/2).
(4) انظر إلى تقريب التهذيب: (/467).
(5) انظر إلى طبقات المدلسين: (/51).
(6) انظر إلى تهذيب الكمال: (215/16-216).
(7) الطبقات الكبرى: (32/6).
(8) تاريخ ابن معين: (73/3).
(9) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني: (/97).
(10) معرفة الثقات للعجلي: (64/2).
(11) الجرح والتعديل: (203/5).
(12) الثقات لابن حبان: (5/7).
(13) تهذيب الكمال: (217/16).
(14) الكاشف: (603/1).
(15) انظر إلى تقريب التهذيب: (/326).
(16) انظر إلى طبقات المدلسين: (/39).
(17) انظر إلى تهذيب الكمال: (228/27).

قال ابن سعد: "ثقة كثير الحديث[1]"، قال العجلي: "ثقة[2]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن أبي زرعة قوله: "ثقة[3]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وكان فقيهاً عابداً ورعاً متقناً[4]"، وقال الذهبي: "أحد الأعلام الأثبات[5]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة إمام في التفسير وفي العلم، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة[6].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

6- عَبْدُاللَّهُ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِالْمُطَّلِبِ بنِ هَاشِمٍ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ، ابنُ عَمِّ رسولِ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– وُلد قبل الهجرة بثلاث سنين ودعا له رسول الله –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– بالفهم في القرآن فكان يسمى البحر والحبر لسعة علمه وقال عمر لو أدرك ابن عباس أسناننا ما عاشره منا أحد مات سنة ثمان وستين بالطائف، وهو أحد المكثرين من الصحابة وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة –رضي الله عنهم–.[7]

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ سبعُ عللٍ:

العلةُ الأُولى:

وجود راوٍ ضعيف في إسناد الحديث، هو محمد بن حميد التَّمِيمِيُّ، وهذه علة قادحة ظاهرة.

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ متروك في إسناد الحديث، هو علي بن مجاهد الْكَابُلِيُّ، وهذه علة قادحة ظاهرة أيضاً.

العلةُ الثالثةُ:

عدم سماع علي بن مجاهد الْكَابُلِيُّ من محمد بن إسحاق، كما نقل ذلك ابن أبي حاتم عن يحيى ابن الضريس قوله: "على بن مجاهد لم يسمع من ابن إسحاق[8]"، وهي علة قادحة كذلك.

العلةُ الرابعةُ:

وجود راوٍ صدوق في إسناد الحديث، وهو: محمد بن إسحاق الْمُطَّلِبِيُّ، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد

---

(1) الطبقات الكبرى: (20/6).

(2) معرفة الثقات للعجلي: (265/2).

(3) الجرح والتعديل: (319/8).

(4) الثقات لابن حبان: (419/5).

(5) ميزان الإعتدال: (439/3).

(6) انظر إلى تقريب التهذيب: (/520).

(7) انظر إلى: الاستيعاب: (933/3– 939)، والإصابة: (121/4–131)، وتقريب التهذيب: (/309).

(8) الجرح والتعديل: (205/6).

علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[1].

العلةُ الخامسةُ:

عنعنة محمد بن إسحاق، وعدم تصريحه بالسماع حيث عده الحافظ ابن حجر من المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علة تدليسه[2]، وهي علة ظاهرة قادحة.

العلةُ السادسةُ:

عنعنة عبد الله بن أبي نَجِيحٍ الثَّقَفِيّ، وعدم تصريحه بالسماع حيث عده الحافظ ابن حجر من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علة تدليسه[3]، وهي علة ظاهرة قادحة.

العلةُ السابعةُ:

إبدال الصحابي عبدالله بن عمر بعبدالله بن عباس –رضي الله عنهم–، كما بان ذلك في تخريج الحديث من هذا الطريق، حيث رواه أبو داود في "سننه" برقم(3785)، والترمذي في "جامعه" برقم(1824) من طريق عبدة، وابن ماجه في "سننه" برقم(3189) من طريق ابن أبي زائدة، والطبراني في "الكبير" برقم من طريق علي بن مسهر، والحاكم في "المستدرك" (34/2) من طريق عيسى بن يونس، كلهم عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النبي –صلى الله عليه وسلم–.

قلتُ: إن ما ذهب إليه العلماء في تخريج الحديث ليؤيد ما ذهب إليه أبو زرعة أن ابن عمر قد استبدل بعبدالله بن عباس –رضي الله عنهم–، وهي العلة الرئيسة في الحديث التي أشار إليها أبو زرعة.

وقلتُ: أما العلة السابعة فقد أشار إليها أبو زرعة، وأما سائر العلل سواها فلم يشر إليها.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ ضعيفٌ جِدّاً بهذا الإسنادِ؛ لأنَّ مُجاهدَ بنَ عليٍّ متروكٌ، ومحمدَ بنَ حُميدٍ ضعيفٌ، وللانقطاعِ؛ لأنَّ عليَّ بنَ مجاهدٍ لمْ يسمعْ مِنْ محمدِ بنِ إسحاقَ.

---

(1) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

(2) انظر إلى طبقات المدلسين: (/39).

(3) انظر إلى المرجع السابق: (/51).

الأُنموذجُ الثالثُ:

19- مسألةٌ (2199)- **"وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلمةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عمرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النبيَّ -ﷺ- قَالَ: "لاَ تَدْخُلُ المَلاَئِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلا كَلْبٌ"، قَالا: هَذَا خطأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: أَبُو سَلَمة، عَنْ عائِشَة، عَنِ النبيِّ -ﷺ-. قَالا: وَهِمَ فيه حمَّاد[1]".**

- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، 26باب تحريم تصوير الحيوان، وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتهنة بالفرش ونحوه، وأن الملائكة -عليهم السلام- لا يدخلون بيتاً فيه صورة ولا كلب (/1164)، حديث رقم2104، من طريق أبي حازم، عن أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب اللباس، 44باب الصور في البيت (1204/2)، حديث رقم3651، من طريق على بن مسهر، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه أحمد في مسنده (142/6-143)، من طريق يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب البيوع، 12باب ثمن الكلب (54/4)، حديث رقم5704، من طريق إسماعيل بن جعفر، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي -ﷺ-، جزء من حديث مختلف الألفاظ.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ دِينَارٍ الْبَصْرِيُّ، أَبُو سَلَمَةَ[2].

قال ابن سعد: "ثقة كثير الحديث، وربما حدث بالحديث المنكر[3]"، وقال العجلي: "ثقة رجل صالح حسن الحديث[4]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن أحمد بن حنبل قوله: "صالح[5]"، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، ونقل المزي عن أحمد بن حنبل قوله: ثقة[7]، وقال

---

(1) علل الحديث لابن أبي حاتم: (237/2)، باب علل أخبار رويت في الأدب والطب.

(2) تهذيب الكمال: (253/7).

(3) الطبقات الكبرى: (208/7).

(4) معرفة الثقات للعجلي: (319/1).

(5) الجرح والتعديل: (142/3).

(6) الثقات لابن حبان: (216/6).

(7) انظر إلى تهذيب الكمال: (260/7).

الذهبي: "ثقة صدوق يغلط[1]"، ونقل مغلطاي بن قليج عن ابن القطان قوله: "أحد الأثبات في الحديث"، وعن أبو الفتح الأزدي قوله: "إمام في الحديث وفي السنة صدوق حجة، من ذكره بشيء وإنه يريد شينه، وهو مبرأ منه"، وعن الساجي قوله: "كان رجلاً حافظاً ثقةً مأموناً لا يطعن عليه إلا ضال مضل"، وعن أبو إسحاق الحربي قوله: "كنا عند عفان فقال له رجل: حدثك حماد، قال: ومن حماد، قال: ابن سلمة قال: ويلك لا تقول أمير المؤمنين"، وعن النسائي قوله: "ثقة"، وقال مرة "ليس به بأس[2]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة عابد، تغير حفظه بِأَخَرَةٍ، مات سنة سبع وستين ومائة[3].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ، إلا أنه لما كبر سنه ساء حفظه فكان يهم إذا روى. قال ابن حبان: الخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر، والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم وليس من الإنصاف ترك حديث راوٍ ثقة صحت عدالته بأوهام يهم في روايته، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروى الثبت من الروايات وترك ما صح أنه وهم فيها ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذٍ[4].

2- مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيُّ الْمَدَنِيُّ[5].

قال يحيى بن معين: "ثقة[6]"، وقال ابن المديني: "ثقة وَكَانَ يحيى بن سعيد يُضعفهُ بعض الضعْف[7]"، وعن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني قوله: " ليس بقوي الحديث ويشتهى حديثه[8]"، ونقل ابن أبي حاتم عن إسحاق بن منصور قوله: "سئل يحيى بن معين عن محمد بن عمرو ومحمد بن إسحاق أيهما يقدم، قال: محمد بن عمرو، وعن أبيه أبي حاتم قوله: "صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ[9]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان يخطئ[10]"، وقال ابن عدي: "أرجوا أنه لا بأس به"، ونقل عن يحيى القطان قوله: "رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث[11]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة"، وقال مرة: "ليس به بأس[12]"، ونقل مغلطاي بن قليج عن ابن المبارك قوله: "لم يكن به بأس"، وعن

---

(1) الكاشف: (349/1).
(2) إكمال تهذيب الكمال: (144/4-145).
(3) انظر إلى تقريب التهذيب: (/178).
(4) انظر إلى الثقات لابن حبان: (97/7-98).
(5) انظر إلى تهذيب الكمال: (213/26).
(6) تاريخ ابن معين: (107/1).
(7) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني: (/94).
(8) أحوال الرجال: (/243).
(9) الجرح والتعديل: (31/8).
(10) الثقات لابن حبان: (377/7).
(11) الكامل في ضعفاء الرجال: (456/7و458).
(12) تهذيب الكمال: (217/26).

يعقوب قوله: "هو وسط وإلى الضعف ما هو[1]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام، مات سنة مائة وخمس وأربعين على الصحيح[2].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

3- أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الزُّهْرِيُّ، ثقة مكثر، تقدم ترجمته في مسألة رقم(717).

4- أبو هريرةَ الدَّوْسِيُّ، صحابي جليل، تقدم ترجمته في مسألة رقم(717).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ علتانِ:

العلةُ الأُولى:

إبدال الصحابية أم المؤمنين عائشة بأبي هريرة -رضي الله عنهما-، كما بان ذلك في تخريج الحديث من هذه الطريق، حيث رواه ابن ماجه في "سننه" برقم(3651) من طريق علي بن مسهر، وأحمد في "المسند" (6/142-143) من طريق يزيد بن هارون، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (4/54) من طريق إسماعيل بن جعفر، كلهم عَنْ محمد بن عَمْرو، عَنِ أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي-ﷺ-. وأخرجه مسلم في "صحيحه" برقم(2104) من طريق أَبِي حَازِمٍ، عن أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي -ﷺ-.

قلتُ: وإن ما ذهب إليه العلماء في تخريج الحديث ليؤيد ويجزم صحة ما ذهب إليه أبو حاتم وأبو زرعة أن أم المؤمنين عائشة قد استبدلت بأبي هريرة -رضي الله عنهما-، ويشهد لذلك تفرد حماد ابن سلمة ومخالفته لجمع من الثقات حيث رواه عن محمد بن عَمْرو، عَنِ أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ-، ورووه عن محمد بن عَمْرو، عَنِ أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي -ﷺ-؛ وهؤلاء الثقات مقدمون في الحفظ والضبط والإتقان على حماد بن سلمة، ودليل ذلك ما قاله ابن سعد كما تقدم في ترجمته: "ربما حدث بالحديث المنكر"، والمقصود بالمنكر هنا ليس على اصطلاحه المعهود بل التفرد مع المخالفة كما هو مشهور عند بعض المتأخرين، ويشهد لذلك أيضاً متابعة أبي حازم لمحمد بن عمرو في روايته عن أبي سلمة، وهذه الرواية أخرجها مسلم في صحيحه كما تقدم، ويشهد لذلك أيضاً ما أشار إليه أبو حاتم وأبو زرعة من أن الخطأ والوهم قد وقع من حماد بن سلمة وقد ثبت أنه لما كبر سنه ساء حفظه كما تقدم، قلت: وقد يكون من محمد بن عمرو؛ لأنه كان يحدث بالحديث مرة من رأيه عن أبي سلمة ومرة أخرى يسنده إلى أبي سلمة عن أبي هريرة فربما أخطأ أو وهم في هذا الحديث فأبدل في روايته عن أبي سلمة عن عائشة بأبي هريرة -رضي الله عنهما-؛ لأنه معهود عنه إسناده لأبي هريرة، ودليله ما نقله ابن أبي حاتم عن أبي بكر بن أبي خيثمة قوله: "سئل يحيى بن

---

(1) إكمال تهذيب الكمال: (10/301).

(2) انظر إلى تقريب التهذيب: (/499).

معين عن محمد بن عمرو فقال: ما زال الناس يتقون حديث. قيل له وما علة ذلك؟ قال: كان محمد بن عمرو يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء رأيه ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة[1]".

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ صدوق في إسناد الحديث، وهو: محمد بن عمرو اللَّيْثِيُّ، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[2].

قلتُ: أما العلة الأولى فقد أشار إليها أبو حاتم وأبو زرعة، وأما العلة الثانية فلم يشيرا إليها.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هذا الحديثِ حسنٌ؛ لأنَّ محمدَ بنَ عمروٍ صدوقٌ.

---

(1) الجرح والتعديل: (31/8).

(2) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

ثَلاثَةُ نَمَاذِجَ للإِعْلالِ بِرَاوٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ رَاوٍ آخَرَ[1]

الأُنموذجُ الأَولُ:

20- مسألةٌ (134)- **"وسمعتُ أَبِي وذكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ قُرَادٌ أَبُو نوح، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي المتوَكِّلِ، قَالَ: توضَّأَ ابن عُمَر، وبقِيَ عَلَى بَعْضِ رِجْلِهِ قِطعَةٌ لم يُصِبْها الماءُ، فأمره رسولُ اللهِ -صلى اللهُ عليهِ وسلمَ- أنْ يُعيدَ الوُضُوءَ. فَقَالَ أَبِي: أَبُو المتوكِّلِ لمْ يَسمَعْ من ابن عُمَرَ، وإسماعيلُ هذا ليسَ بِهِ بأسٌ[2]".**

- أخرجه البيهقي في الخلافيات، كتاب الطهارة (459/1)، حديث رقم262، من طريق قراد أبو نوح، به، جزء من حديث بلفظه.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَزْوَانَ الضَّبِّيُّ، أَبُو نُوحٍ المعروفُ بِقُرَادٍ[3].

قال ابن سعد: "ثقة[4]"، وقال يحيى بن معين: "ليس به بأس[5]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "صدوق"، وعن يحيى بن معين قوله: "صالح[6]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان يخطئ[7]"، ونقل: الخطيب البغدادي عن ابن المديني، ومحمد بن عبد الله بن نمير، ويعقوب بن أبي شيبة قولهم: ثقة، وعن مجاهد بن موسى قوله: كان كيساً[8]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات سنة سبع وثمانين ومائتين[9].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

---

(1) المنقطع: "ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، سواء كان الساقط منه الصحابي أو غيره". (تقريب النووي ضمن تدريب الراوي: 208/1).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (54/1)، باب علل أخبار رويت في الطهارة.

(3) انظر إلى تهذيب الكمال: (335/17).

(4) الطبقات الكبرى: (242/7).

(5) تاريخ ابن معين: (/192).

(6) الجرح والتعديل: (274/5).

(7) الثقات لابن حبان: (375/8).

(8) انظر إلى تاريخ بغداد: (528/11).

(9) انظر إلى تقريب التهذيب: (/348).

2- شُعْبَةُ بْنُ الحَجَّاجِ بْنِ اَلْوَرْدِ الْعَتَكِيُّ، ثقة متقن حافظ، بل بحر من بحور الحفظ والضبط والإتقان، تقدم ترجمته في مسألة رقم(1905).

3- إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيُّ، أَبُو مُحَمدٍ الْبَصْرِيُّ القَاضِي[1].

قال ابن معين: "ثقة[2]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل قوله: "ليس به بأس، ثقة"، وعن أبيه -أبي حاتم- قوله: "ثقة صالح"، وعن أبي زرعة قوله: "ثقة[3]"، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة[5]" تهذيب الكمال(197/3)،

وقال الذهبي: "ثقة[6]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات بعد المائة[7].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

4- عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ، ويقال: ابنُ دَاؤُدَ، أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ[8] الْبَصْرِيُّ مشهورٌ بكنيتِهِ[9].

قال يحيى بن معين: ليس به بأس[10]، وقال ابن المديني: "ثقة[11]"، وقال العجلي: "ثقة[12]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن أبي زرعة قوله: "ثقة[13]"، وذكره ابن حبان في الثقات[14]، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة[15]"، وقال الذهبي: "كان ثقة نبيلاً من جلة التابعين[16]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات سنة ثمان ومائة وقيل قبل ذلك[17].

---

(1) انظر إلى تهذيب الكمال: (196/3).

(2) تاريخ ابن معين: (81/4).

(3) الجرح والتعديل: (197/2).

(4) الثقات لابن حبان: (37/6).

(5) تهذيب الكمال: (197/3).

(6) الكاشف: (250/1).

(7) انظر إلى تقريب التهذيب: (/110).

(8) النَّاجِيُّ: بالنون المشددة والجيم بعد الألف، هذه النسبة إلى بنى ناجية، وهم عدة كثير من بنى سامة بن لؤيّ، ونقل السمعاني عن أبو على الغساني قوله: ناجية بنت جرم بن أبان أمهم كانت تحت سامة بن لؤيّ فنسبوا إليها، وعامتهم بالبصرة. (انظر إلى الأنساب للسمعاني: 5/13).

(9) انظر إلى تهذيب الكمال: (425/20).

(10) انظر إلى تاريخ ابن معين: (253/4).

(11) العلل لابن المديني: (/69).

(12) معرفة الثقات للعجلي: (423/2).

(13) الجرح والتعديل: (185/6).

(14) الثقات لابن حبان: (161/5).

(15) تهذيب الكمال: (426/20).

(16) تاريخ الإسلام: (196/3).

(17) انظر إلى تقريب التهذيب: (/401).

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

5- عبدالله بن عمر بن الخطاب اَلْقُرَشِيُّ، صحابي جليل، تقدمت ترجمته في مسألة رقم(797).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ ثلاثُ عللٍ:

العلةُ الأُولى:

لعل هناك انقطاعاً بين شعبة بن الحجاج وإسماعيل بن مسلم، وهي علة ظاهرة قادحة؛ لأنه لم يرد أو يذكر في ترجمتهما عند البخاري وابن أبي حاتم والمزي وغيرهم من علماء المحدثين بأن شعبة قد سمع من إسماعيل وقد بان ذلك في عدم ذكر شعبة فيمن روى عن إسماعيل -أي من تلاميذه-[1]، وعدم ذكر إسماعيل فيمن روى عنه شعبة - أي شيوخه-[2]، وذلك في ترجمة كل منهما.

العلةُ الثانيةُ:

الانقطاع الموجود أيضاً في سند الحديث -عدم سماع علي بن داود أبي المتوكل النَّاجِيُّ من عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما--، وهي علة قادحة ظاهرة؛ لأنه قد اختل أحد شرطي العلة - الغموض والخفاء-. وقد ذهب إلى الإعلال بهذه العلة البيهقي حيث قال: "وهذا منقطع[3]"، وهذا يؤيد صحة ما ذهب إليه أبو حاتم بأن أبا المتوكل لم يسمع من ابن عمر -رضي الله عنهما-.

العلةُ الثالثةُ:

وجود راوٍ صدوق في إسناد الحديث، وهو: إسماعيل بن مسلم الْعَبْدِيُّ، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[4].

قلتُ: من المعلوم أن أبا حاتم يعد من المتشددين في الجرح، وممن لا يقبلون إلا حديث الثقة فما فوق، أي العدل تام الضبط، ولا يقبل حديث العدل الذي خف ضبطه قليلاً كإسماعيلَ بن مسلم الْعَبْدِيّ، كما تم بيانه آنفاً. وأنا أميل إلى رأي الأكثرية الذين قالوا: إن إسماعيل بن مسلم ثقة.

قلتُ: أما العلة الأولى فلم يشر إليها أبو حاتم، وأما العلة الثانية والثالثة فقد أشار إليهما.

---

(1) انظر إلى: التاريخ الكبير: (372/1)، والجرح والتعديل: (197/2)، وتهذيب الكمال: (196/3-197).

(2) انظر إلى: التاريخ الكبير: (244/4)، والجرح والتعديل: (369/4)، وتهذيب الكمال: (480/12).

(3) الخلافيات للبيهقي: (460/1).

(4) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ ضعيفٌ بهذا الإسنادِ؛ لأنَّ علتيهِ القادحتينِ الانقطاعُ بينَ شعبةَ بنِ الحجاجِ وإسماعيلَ بنِ مسلمٍ، وبينَ عَلِيِّ بنِ داودَ أَبِي المُتوكلِ النَّاجِيِّ وعبدِاللهِ بنِ عُمَرَ –رضيَ اللهُ عنهُما–.

الأُنموذجُ الثَّانِي:

21– مسألةٌ (214)– **"وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الفُضَيل بْن سُلَيمان، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زيدِ بْنِ مُهاجِرِ بْنِ قُنْفُذٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ؛ قَالَ: سمعتُ مُعاويةَ، عَنِ النبيِّ –ﷺ–: "إِذَا قَالَ الرَّجُلُ كَمَا يَقُولُ المُؤَذِّنُ ..."، قَالَ أَبِي: فِيهِ تَرْكُ رجلٍ؛ محمدُ بنُ إبراهيمَ التَّيْميُّ لم يسمَعْ من مُعاويةَ[1]"**.

- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، 7باب ما يقول إذا سمع المُنَادِي (/124)، حديث رقم612، من طريق محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن معاوية، عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه الدارمي في سننه، كتاب الصلاة، 10باب ما يقال في الأذان (189/1)، حديث رقم1202، من طريق محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن معاوية، عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (91/4)، من طريق محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن معاوية، عن النبي –ﷺ–، جزء من حديث مختلف الألفاظ.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1– فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ النُّمَيْرِيُّ[2]، أبُو سُلَيْمَانَ الْبَصْرِيُّ[3].

قال يحيى بن معين: "غير ثقة[4]"، وقال مرة: "ليس بشيء[5]"، وقال النسائي: "ليس بالقوي[6]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "ليس بالقوي يكتب حديثه"، وعن أبي زرعة قوله: "لين الحديث،

---

(1) علل الحديث لابن أبي حاتم: (80/1)، باب بيان علل أخبار رويت في الطهارة.

(2) النُّمَيْرِيُّ: بضم النون وفتح الميم وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، هذه النسبة إلى بنى نمير. (الأنساب للسمعاني: 185/13).

(3) تهذيب الكمال: (271/23).

(4) تاريخ ابن معين: (296/4).

(5) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: (/469).

(6) الضعفاء والمتروكون للنسائي: (/88).

روى عنه علي بن المديني وكان من المتشددين[1]"، وذكره ابن حبان في الثقات[2]، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق له خطأ كثير، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة وقيل غير ذلك[3].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ضعيفٌ.

2- مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ الْمُهَاجِرِ بْنِ قُنْفُذٍ الْقُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ الْمَدَنِيُّ[4].

قال يحيى بن معين: "ثقة[5]"، وقال أحمد بن حنبل: "شيخ ثقة[6]"، وقال العجلي: "ثقة[7]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: "ثقة[8]"، وذكره ابن حبان في الثقات[9]، وقال الذهبي: "ثقة[10]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات بعد المائة[11].

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

3- مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ الْقُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ، أَبُو عبدِاللهِ الْمَدَنِيُّ[12].

قال العجلي: "ثقة[13]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "ثقة"، وعن يحيى بن معين قوله: "ثقة[14]"، وذكره ابن حبان في الثقات[15]، وقال الذهبي: "الإمام الثقة[16]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة له أفراد، مات سنة عشرين ومائة على الصحيح[17].

---

(1) الجرح والتعديل: (7/72-73).
(2) الثقات لابن جبان: (7/316).
(3) انظر إلى تقريب التهذيب: (/447).
(4) انظر إلى تهذيب الكمال: (25/230).
(5) تاريخ ابن معين: (/197).
(6) العلل ومعرفة الرجال: (2/493).
(7) معرفة الثقات للعجلي: (2/238).
(8) الجرح والتعديل: (7/256).
(9) الثقات لابن حبان: (5/364).
(10) الكاشف: (2/172).
(11) انظر إلى تقريب التهذيب: (/479).
(12) انظر إلى تهذيب الكمال: (24/301-302).
(13) معرفة الثقات للعجلي: (2/232).
(14) الجرح والتعديل: (7/184).
(15) الثقات لابن حبان: (5/381).
(16) تذكرة الحفاظ: (1/93).
(17) انظر إلى تقريب التهذيب: (/465).

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

4- عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِاللَّهِ الْقُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ، أبُو مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ[1].

قال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث[2]"، وقال ابن معين: "ثقة[3]"، وقال العجلي: "ثقة[4]"، وذكره ابن حبان في الثقات[5]، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة[6]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة فاضل، مات سنة مائة[7].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

5- مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، صَخْرُ بْنُ حَرْبِ بْنِ أُمَيَّةَ الْأُمَوِيُّ[8]، أبُو عبدِالرحمنِ، الخليفةُ، صحابي أسلمَ قبلَ الفتحِ وكتبَ الوحيَ، وماتَ في رجبٍ سنةَ ستينَ وقدْ قاربَ الثمانينَ[9].

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ علتانِ:

العلةُ الأُولى:

الانقطاع الموجود في سند الحديث؛ لأن محمد بن إبراهيم لم يسمع من معاوية كما بان ذلك في تخريج الحديث من هذه الطريق. وهي علة ظاهرة قادحة؛ لأنه قد اختل أحد شرطي العلة -الغموض والخفاء-.

قلتُ: ويستنتج مما تقدم أن علة الحديث قد زالت برواية العلماء له متصلاً من طريق محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن معاوية، عن النبي -ﷺ-، وأن محمد بن إبراهيم لا سماع له -أي مباشرة- من معاوية إلا بوساطة -أي بينهما رجل- وإن لم يصرحوا بذلك، وإنما اسْتُنْبِطَ ذلك من روايتهم للحديث؛ لأنه لم يشر إلى هذه العلة غير ابن أبي حاتم في سؤاله لأبيه، وقد صرح أبو حاتم

---

(1) انظر إلى تهذيب الكمال: (615/22).

(2) الطبقات الكبرى: (125/5).

(3) سؤالات ابن الجنيد ليحيى ابن معين: (/389).

(4) معرفة الثقات للعجلي: (199/2).

(5) الثقات لابن حبان: (212/5).

(6) تهذيب الكمال: (616/22).

(7) انظر إلى تقريب التهذيب: (/439).

(8) الْأُمَوِيُّ: بضم الألف وفتح الميم وكسر الواو، هذه النسبة إلى أمية، والمشهور بهذه النسبة جموع كثيرة، منهم بنو أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، وفيهم كثرة من الخلفاء والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين. (انظر إلى الأنساب للسمعاني: 348/1).

(9) انظر إلى: الاستيعاب: (1416/3-1422)، والإصابة: (120/6-122)، وتقريب التهذيب: (/537).

بعدم السماع بقوله: فيه ترك رجل –أي أن محمد بن إبراهيم لم يسمع من معاوية– وأن بينهما رجلاً وهو عيسى بن طلحة وإن لم يشر إليه تصريحاً، وهذا يؤيد ويثبت صحة ما ذهب إليه أبو حاتم.

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ ضعيف في إسناد الحديث، هو فضيل بن سليمان النُّمَيْرِيُّ، وهذه علة قادحة ظاهرة.

قلتُ: أما العلة الأولى فقد أشار إليها أبو حاتم، وأما العلة الثانية فلم يشر إليها.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ ضعيفٌ بهذا الإسنادِ؛ لأنَّ فُضَيْلَ بنَ سليمانَ ضعيفٌ.

الأُنموذجُ الثالثُ:

22– مسألةٌ (721)– **"وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سعيدُ بْنُ بَشير، عَنْ قَتادة، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبيِّ –صلى اللهُ عليهِ وسلمَ– قَالَ: "إِذَا صَامَ أَحَدُكُمْ، فَلاَ يَرْفُثْ[1]، وَلاَ يَجْهَلْ[2]، فَإِنْ ظَلَمَهُ امْرُؤٌ أَوْ شَتَمَهُ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ"، قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ مُرسَلٌ. يَعْنِي: أَنَّ الْحَسَنَ لَمْ يسمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[3]"**.

- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، 2باب فضل الصوم (/343)، حديث رقم1894، من طريق أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أبي هريرة، عن النبيِّ –ﷺ–، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، 29باب حفظ اللسان للصائم (/579)، حديثرقم1151، من طريق أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أبي هريرة، عن النبيِّ –ﷺ–، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (371/3)، حديث رقم2487، من طريق أبي مرزوق، عن قتادة، به، جزء من حديث مختلف الألفاظ.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1– سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ الأَزْدِيُّ، ضعيفٌ، تقدم ترجمته في مسألة رقم(451).

---

(1) الرَفْثُ: مَا رُوجع بِهِ النِّساءُ، كَأَنَّهُ يَرَى الرَّفَثَ الَّذِي نَهَى اللهُ عَنْهُ مَا خُوطِبت بِهِ الْمَرْأَةُ، فأمَّا مَا يَقُوله وَلَمْ تَسْمعُه امْرَأَةٌ فغيرُ داخِل فِيهِ. ونقل ابن الأثير عن الْأَزْهَرِيُّ قوله: الرَّفَثُ كَلِمَةٌ جامعةٌ لِكُلِّ مَا يُرِيدهُ الرجلُ مِنَ الْمَرْأَةِ. (انظر إلى النهاية في غريب الحديث والأثر: 241/2).

(2) جَهِلَ: أي من حمله على شيء ليس من خلقه فيغضبه فإنما إثمه على من أحوجه إلى ذلك.(النهاية في غريب الحديث والأثر: 322/1).

(3) علل الحديث لابن أبي حاتم: (246/1)، باب علل أخبار رويت في الصوم.

2- قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيُّ، ثقةٌ حافظٌ مدلسٌ، تقدم ترجمته في مسألة رقم(451).

3- الْحَسَنُ بْنُ يَسَارٍ الْبَصْرِيُّ، أَبُو سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ[1].

نقل ابن سعد عن بعض العلماء قولهم: كان جامعاً عالماً عالياً رفيعاً فقيهاً ثقةً مأموناً، وكان ما أسند من حديثه وروى عمن سمع منه فحسن حجة وما أرسل من الحديث فليس بحجة[2]، وعن المعتمر بن سليمان قوله: "شيخ أهل البصرة[3]"، وعن أنس بن مالك قوله: حينما سئل عن مسألة، فقال: سلوا مولانا الحسن، فإنه سمع وسمعنا، فحفظ ونسينا[4]، وقال العجلي: "ثقة[5]"، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، وقال الذهبي: الإمام شيخ الإسلام، الحافظ، علامة من بحور العلم[7]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيراً ويدلس، مات سنة عشر ومائة[8]، وذكره في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين الذين لا يضر تدلسيهم إذا لم يصرحوا بالسماع[9].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ حافظٌ، بَلْ بَحْرٌ مِنْ بُحُوْرِ العلمِ والحفظِ، يُقبلُ حديثُهُ إذا رَوَى عمنْ سمعَ منه، وما أرسلَ مِنَ الحديثِ فلا يُقبلُ إلا إذا تُوبعَ.

4- أبو هريرةَ الدَّوْسِيُّ، صحابي جليل، تقدم ترجمته في مسألة رقم(717).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ علتانِ:

العلةُ الأُولى:

الانقطاع الموجود في سند الحديث -عدم سماع الحسن البصري من أبي هريرة -رضي الله عنه-، وهي علة قادحة ظاهرة؛ لأنه قد اختل أحد شرطي العلة -الغموض والخفاء-. وقد ذهب إلى القول بهذه العلة جمع من العلماء، قال يحيى بن معين حينما سئل: "الحسن لقي أبا هريرة، فقال: لا[10]". وذكره ابن أبي حاتم في كتاب المراسيل، وقال: لم يسمع من أبي هريرة[1]، ونقل عن أبيه بعد ذكره الرواة الذين سمع منهم الحسن البصري والذين لم يسمع منهم قوله: لم يسمع من أبي هريرة[2].

---

(1) انظر إلى تهذيب الكمال: (95/6-96).

(2) انظر إلى الطبقات الكبرى: (115/7).

(3) المرجع السابق: (124/7).

(4) انظر إلى المرجع السابق: (130/7).

(5) معرفة الثقات للعجلي: (292/1).

(6) الثقات لابن حبان: (122/4).

(7) انظر إلى تذكرة الحفاظ: (57/1).

(8) انظر إلى تقريب التهذيب: (/160).

(9) انظر إلى طبقات المدلسين: (/29).

(10) تاريخ ابن معين: (/99).

ونقل الحافظ ابن حجر عن البزار قوله: سمع الحسن البصري من جماعة وروى عن آخرين لم يدركهم وكان يتأول فيقول حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة، ثم ذكر أبو هريرة في الرواة الذين لم يسمع منهم[3]. ونقل العلائي عن قتادة قوله: إنما أخذ الحسن عن أبي هريرة رواه بن علية عن سعيد عنه، وقد خالفه الجمهور في ذلك فقال أيوب وعلي بن زيد وبهز بن أسد لم يسمع الحسن من أبي هريرة وقال يونس بن عبيد ما رآه قط[4].

قلتُ: وقد تبين من ذلك أن الحسن البصري لا سماع له –أي مباشرة– من أبي هريرة كما تقدم من أقوال العلماء على الرأي الراجح؛ لأن جل الذين أخرجوا هذا الحديث من طرق صحيحة عن أبي هريرة مرفوعاً أخرجوه من غير طريق الحسن البصري، فيفهم من ذلك بمفهوم المخالفة أن

طريق الحسن البصري معلول، وإن لم يشيروا إلى ذلك صراحة إنما يفهم بمنطوق روايتهم للحديث، وهذا يؤيد ويثبت صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من أن الحسن البصري لا سماع له من أبي هريرة –رضي الله عنه–، وأن روايته عنه مرسلة –أي منقطعة–، حيث عد العلماء المتقدمون أي انقطاع في سند الحديث إرسالاً ومنهم أبو حاتم الرازي[5].

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ ضعيف في إسناد الحديث، هو سعيد بن بشير الأَزْدِيُّ، وهذه علة قادحة ظاهرة.

العلةُ الثالثةُ:

عنعنة قتادةَ بن دِعَامَةَ السَّدُوسِيّ، وعدم تصريحه بالسماع حيث عده الحافظ ابن حجر من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علة تدليسه[6]، وهي علة ظاهرة قادحة.

قلتُ: أما العلة الأولى فقد أشار إليها أبو حاتم، وأما العلة الثانية والثالثة فلم يشر إليهما.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هَذا الحديثِ ضعيفٌ؛ لأنَّ علتَهُ القادحةَ الانقطاعُ بينَ الحسنِ البصريّ وأبي هريرةَ –رضيَ اللهُ عنهُ–، بالإضافةِ إلى أنَّ سعيدَ بنَ بشيرٍ ضعيفٌ. وقد أخرجهُ البخاريُّ ومسلمٌ مِنْ غيرِ طريقِ قتادةَ عَنِ الحسنِ البصريّ عَنْ أبي هريرةَ.

---

(1) انظر إلى المراسيل لابن أبي حاتم: (/34).

(2) انظر إلى الجرح والتعديل: (41/3).

(3) انظر إلى تهذيب التهذيب: (269/2).

(4) انظر إلى جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي: (/164).

(5) انظر إلى فتح المغيث للسخاوي: (172/1–173).

(6) انظر إلى طبقات المدلسين: (/43).

الْفَصْلُ الخامسُ

ويتكونُ مِنْ ثلاثةِ مباحثَ: –

- **الْمبحثُ الأولُ**– أربعةُ نماذجَ للإعلالِ براوٍ مجهولٍ أوْ أكثرَ في سندِ الحديثِ.
- **الْمبحثُ الثانِي**– ثلاثةُ نماذجَ للإعلالِ بضعفِ راوٍ أوْ أكثرَ في سندِ الحديثِ.
- **الْمبحثُ الثالثُ**– أُنْمُوذجانِ للإعْلالِ بالتصحيفِ في متنِ الحديثِ.

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ

أَرْبَعَةُ نَمَاذِجَ لِلْإِعْلَالِ بِرَاوٍ مَجْهُوْلٍ[1] أَوْ أكثرَ فِي سَنَدِ الْحَدِيْثِ

الأُنموذجُ الأولُ:

23- مسألةٌ (73)- **"وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ هشامُ بنُ عَمَّارٍ، عن البَخْتَرِيّ بْنِ عُبَيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيّ -صلى اللهُ عليهِ وسلمَ- قَالَ: "إِذَا تَوَضَّأتُمْ، فَأَشْرِبُوا أَعْيُنَكُمْ مِنَ المَاءِ، وَلاَ تَنْفُضُوا أَيْدِيَكُمْ مِنَ المَاءِ؛ فإِنَّهَا مَرَاوِحُ الشَّيْطَانِ"، فَقَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ، والبَخْتَرِيُّ ضعيفُ الْحَدِيثِ، وَأَبُوهُ مَجْهُولٌ[2]".**

- أخرجه ابن حبان في المجروحين (203/1)، من طريق هشام بن عمار، به، متقارب الألفاظ.
- أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (350/1)، حديث رقم348، من طريق البختري، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (239/2)، من طريق هشام بن عمار، به، متقارب الألفاظ.
- ورواه ابن رجب في فتح الباري، كتاب الغسل، 18باب نفض اليدين من الغسل من الجنابة (324/1)، من طريق البختري، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- هِشَامُ بْنُ عَمَّارِ بْنِ نُصَيْرٍ السُّلَمِيُّ الدِّمَشْقِيُّ الْخَطِيْبُ[3].

قال يحيى بن معين: "ثقة[4]"، وقال العجلي: "ثقة صدوق[5]"، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: صدوق، ولما كبر تغير وكلما دفع إليه قرأه وكلما لقن تلقن، وكان

---

(1) المجهول نوعان: الأول- مجهول الحال: وهو مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، أو مجهول العدالة باطناً دون الظاهر؛ لأن ظاهره أنه عدل، وهو ما يعرف بالمستور. ومجهول الحال: هو من روى عنه اثنان ولم يتكلم فيه أحد العلماء المختصين بجرح أو تعديل. الثاني- مجهول العين: وهو من روى عنه راوٍ واحد فقط، ولم يتكلم فيه أحد بجرح ولا تعديل. انظر إلى: (مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي: 28/1)، (وتقريب النووي ضمن تدريب الراوي: 316/1و318).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (36/1)، باب علل أخبار رويت في الطهارة.

(3) انظر إلى تهذيب الكمال: (242/30).

(4) سؤالات ابن الجنيد ليحيى ابن معين: (/397).

(5) معرفة الثقات للعجلي: (332/2).

(6) الثقات لابن حبان: (233/9).

قديماً أصح، كان يقرأ من كتابه، وعن يحيى بن معين قوله: كيس كيس[1]، ونقل المزي عن عبدان بن أحمد[2] قوله: "ما كان في الدنيا مثله"، وعن النسائي قوله: "لا بأس به"، وعن الدارقطني قوله: "صدوق، كبير المحل[3]"، وقال الذهبي: "الحافظ خطيب دمشق وعالمها[4]"، قال الحافظ ابن حجر: صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح، مات سنة خمس وأربعين ومائتين على الصحيح[5].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ، تغيرَ بِأَخَرَةٍ لكبرِ سِنِّهِ، وكانَ قديمُ حديثِهِ أصحَّ.

2- الْبَخْتَرِيُّ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ سَلْمَانَ الطَّابِخِيُّ[6] الْكَلْبِيُّ[7] الشَّامِيُّ[8].

نقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "ضعيف الحديث ذاهب[9]"، وذكره ابن حبان في المجروحين[10]، وقال ابن عدي: روى أحاديث عامتها مناكير[11]، وقال الدارقطني: "ضعيف[12]"، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، ونقل عن أبي الفتح الْأَزْدِيّ قوله: "كَذَّابٌ سَاقِط[13]"، وقال الذهبي: "متروك[14]"، وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف متروك، مات بعد المائة[15].

خلاصةُ القولِ فيهِ: متروكٌ.

---

(1) انظر إلى الجرح والتعديل: (9/66-67).

(2) عبدان بن أحمد بن موسى بن زياد، أبو محمد الْأَهْوَازِيُّ الْجُوَالِيقِيُّ، واسمه: عبد الله، فخفف، وكان أحد الحفاظ الأثبات، مات سنة ثلاثمائة وست. (انظر إلى تاريخ الإسلام: 7/104).

(3) تهذيب الكمال: (30/248).

(4) الكاشف: (2/337).

(5) انظر إلى تقريب التهذيب: (/573).

(6) طَبَخَ: الطَّاءُ وَالْبَاءُ وَالْخَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الطَّبْخُ الْمَعْرُوفُ، يُقَالُ طَبَخْتُ الشَّيْءَ أَطْبُخُهُ طَبْخًا، وَأَنَا طَابِخٌ، وَالشَّيْءُ مَطْبُوخٌ وَطَبِيخٌ. وَطَابِخَةُ: لَقَبُ رَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ ؛ لِأَنَّهُ طَبَخَ طَبْخًا فَسُمِّيَ بِذَلِكَ. (انظر إلى معجم مقاييس اللغة لابن فارس: 3/437).

(7) الْكَلْبِيُّ: هذه النسبة إلى قبائل، منها: كلب اليمن. (الأنساب للسمعاني: 11/130).

(8) انظر إلى تهذيب الكمال: (4/24).

(9) الجرح والتعديل: (2/427).

(10) المجروحون لابن حبان: (1/202-203).

(11) انظر إلى الكامل في ضعفاء الرجال: (2/238).

(12) سنن الدارقطني: (1/180).

(13) الضعفاء والمتروكون: (1/136).

(14) المغني في الضعفاء للذهبي: (1/101).

(15) انظر إلى تقريب التهذيب: (/120).

3- عُبَيْدُ بْنُ سَلْمَانَ الطَّابِخِيُّ، مَجْهُوْلٌ، ماتَ بعدَ المائةِ[1].

خلاصةُ القولِ فيهِ: مجهولٌ لمْ يتكلمْ فيهِ أحدٌ بجرحٍ ولا تعديلٍ. وسيأتي بيانُ ذلكَ في معرضِ الحديثِ عن العلةِ الثانيةِ من عللِ هذا الحديثِ.

4- أبو هريرةَ الدَّوْسِيُّ، صحابي جليل، تقدم ترجمته في مسألة رقم(717).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ ثلاثُ عللٍ:

العلةُ الأُولى:

وجود راوٍ صدوق في إسناد الحديث، وهو: هشام بن عمار السُّلَمِيُّ، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[2].

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ متروك في إسناد الحديث، هو الْبَخْتَرِيُّ بن عبيد الطَّابِخِيُّ، وهذه علة قادحة ظاهرة.

العلةُ الثالثةُ:

جهالة عبيدِ بنِ سلمانَ الطَّابِخِيّ، حيث تفرد بالرواية عنه ابنه الْبَخْتَرِيُّ بن عبيد، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "مجهول[3]"، وقال الدارقطني: "مجهول[4]"، وقال الذهبي: "لا يعرف[5]"،

ونقل المزي عن يعقوب بن أبي شيبة قوله: "مجهول[6]"، وقال الحافظ ابن حجر: "مجهول[7]"، وهذه علة قادحة ظاهرة.

قلتُ: وقد أشار أبو حاتم إلى علة أخرى أن الحديث منكر من طريق الْبَخْتَرِيّ بن عبيد الطَّابِخِيّ، وإلى هذا ذهب بعض العلماء، قال ابن حبان: "يروي عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد لمخالفته الأثبات في الروايات مع عدم تقدم عدالته[8]".

---

(1) انظر إلى: الجرح والتعديل: (7/6)، وسنن الدارقطني: (180/1)، وتهذيب الكمال: (25/4)، والمغني في الضعفاء للذهبي: (419/2)، وتقريب التهذيب: (/377).

(2) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

(3) الجرح والتعديل: (7/6)، باب علل أخبار رويت في الصوم.

(4) سنن الدارقطني: (180/1).

(5) المغني في الضعفاء: (419/2).

(6) تهذيب الكمال: (25/4).

(7) تقريب التهذيب: (/377).

(8) المجروحون لابن حبان: (202/1-203).

وقال ابن عدي: "وروى عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي –ﷺ– قدر عشرين حديثاً، عامتها مناكير، فيها: أشربوا أعينكم الماء[1]".

وقال الذهبي: "أُنكر ما رَوى عن أبيه عن أبي هريرة – مرفوعاً...[2] ".

قلتُ: أما العلة الثانية والثالثة فقد أشار إليها أبو حاتم، وأما العلة الأولى فلم يشر إليها.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ ضعيفٌ جِدّاً بهذا الإسنادِ؛ لأنَّ الْبَخْتَرِيَّ بنَ عبيدٍ متروكٌ، وعبيدَ بنَ سلمانَ مجهولٌ.

الأُنموذجُ الثَّانِي:

24– مسألةٌ (701)– **"وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مَرْوانُ الفَزَارِيُّ، عَنْ عليّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ يزيدَ بْنِ أَبِي يزيدَ الجَزَرِيّ، عَنَ المِسْوَرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيّ –صلى اللهُ عليهِ وسلمَ– قَالَ: "اسْتَعِينُوا بِالقَيْلُولَةِ عَلَى القِيامِ، وَبِالسُّحُورِ عَلَى الصِّيَامِ"، قَالَ أَبِي: هؤلاءِ مَجهولونَ[3]".**

- لم أجد من أخرجه من هذه الطريق عن أبي هريرة –رضي الله عنه– سوى ابن أبي حاتم، إلا أنني وجدت أن له شاهداً يشهد لمتنه من طريق ابن عباس –رضي الله عنهما– وسأكتفي بذكر بعض المصادر التي أخرجت شاهدَ الحديثِ خشيةَ الإطالةِ؛ لأن مداره على زمعة بن صالح وهو ضعيف[4].
- أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الصيام، 22باب ما جاء في السحور(540/1)، حديث رقم1693، من طريق ابن عباس –رضي الله عنهما–، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصيام، 51باب الأمر بالاستعانة على الصوم بالسحور إن جاز الاحتجاج بخبر زمعة بن صالح فإن في القلب منه؛ لسوء حفظه (214/3)، حديث رقم1939، من طريق ابن عباس أيضاً، جزء من حديث متقارب الألفاظ.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال: (238/2–239).

(2) ميزان الإعتدال: (299/1).

(3) علل الحديث لابن أبي حاتم: (241/1)، باب علل أخبار رويت في الصوم.

(4) انظر إلى تقريب التهذيب: (/217).

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ الحَارِثِ الْفَزَارِيُّ، أَبُو عَبْدِاللَّهِ الْكُوفِيُّ[1].

قال يحيى بن معين: "ثقة[2]"، وقال العجلي: "ثقة ثبت وما حدث عن الرجال المجهولين فليس حديثه بشيء[3]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل قوله: "ثبت حافظ"، وعن أبيه -أبي حاتم- قوله: "صدوق لا يدفع عن صدق، وتكثر روايته عن الشيوخ المجهولين"، وعن ابن نمير قوله: "كان يلتقط الشيوخ من السكك[4]"، وذكره ابن حبان في الثقات[5]، ونقل الخطيب البغدادي عن أحمد بن حنبل قوله: ثقة، ما كان أحفظه، كان يحفظ حديثه، وعن يعقوب بن أبي شيبة والنسائي قوليهما: ثقة، وعن ابن المديني قوله: ثقة فيما روى عن المعروفين، وضعيف فيما روى عن المجهولين[6]، وقال الذهبي: "ثقة عالم صاحب حديث[7]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة[8]، وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[9].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ، حافظٌ، مدلسٌ في أسماءِ الشيوخِ من المرتبةِ الثالثةِ الذينَ لا يقبلُ حديثُهُمْ إلا إذا صرحوا بالسماعِ وهذا في روايتِهِ عن الثقاتِ، وأما روايتُهُ عن المجهولينَ فتردُّ ولا تُقبلُ.

2- عَلِيُّ بْنُ غُرَابٍ الْفَزَارِيُّ، أَبُو الوليدِ الْكُوفِيُّ القَاضِي، ويقالُ: هُوَ عليُّ بنُ عبدِ العزيزِ، وعليُّ بنُ أبي الوليدِ[10].

قال يحيى بن معين: "ثقة[11]"، وقال مرة: "لا بأس به كان شيخاً صالحاً[12]"، وقال مرة: "المسكين صدوق"، ونقل عن عثمان بن أبي شيبة قوله: "ليس بقوي[13]"، وقال أحمد بن حنبل: "سمعت منه مجلساً واحداً وكان يدلس وما أراه إلا كان صدوقاً[14]"، وقال إبراهيم بن يعقوب

---

(1) انظر إلى تهذيب الكمال: (403/27).
(2) تاريخ ابن معين: (/202).
(3) معرفة الثقات للعجلي: (270/2).
(4) الجرح والتعديل: (273/8).
(5) الثقات لابن حبان: (483/7).
(6) انظر إلى تاريخ بغداد: (191/15).
(7) ميزان الإعتدال: (93/4).
(8) انظر إلى تقريب التهذيب: (/526).
(9) انظر إلى طبقات المدلسين: (/45).
(10) انظر إلى تهذيب الكمال: (90/21).
(11) تاريخ ابن معين: (269/3).
(12) المرجع السابق: (91/1).
(13) المرجع السابق برواية أخرى: (/177).
(14) العلل ومعرفة الرجال: (297/3).

الجوزجاني: "ساقط[1]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: لا بأس به، وحكى عن يحيى بن معين أنه قال ظلمه الناس حين تكلموا فيه، وعن ابن نمير قوله: كان يعرفونه بالسماع وله أحاديث منكرة، وعن أبي زرعة قوله: صدوق[2]، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: كان كثير الخطأ فيما يروي حتى وجد الأسانيد المقلوبة في روايته كثيراً والأشياء الموضوعة التي يرويها عن الثقات؛ فبطل الاحتجاج به وإن وافق الثقات المدبر من الثلث رواه علي بن غراب هذا[3]، ونقل الخطيب البغدادي عن النسائي قوله: ليس به بأس وكان يدلس، وعن الدارقطني قوله: يعتبر به[4]، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق وكان يدلس ويتشيع، مات سنة أربع وثمانين ومائة[5]، وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[6].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ مدلسٌ.

3- يَزِيدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ الْجَزَرِيُّ، مَجْهُوْلٌ[7].

خلاصةُ القولِ فيهِ: مجهولٌ لمْ يتكلمْ فيهِ أحدٌ بجرحٍ ولا تعديلٍ. وسيأتي بيانُ ذلكَ في معرضِ الحديثِ عَنِ العلةِ الرابعةِ مِنْ عللِ هذا الحديثِ.

4- الْمِسْوَرُ، مَجْهُوْلٌ[8].

خلاصةُ القولِ فيهِ: مجهولٌ لمْ يتكلمْ فيهِ أحدٌ بجرحٍ ولا تعديلٍ. وسيأتي بيانُ ذلكَ في معرضِ الحديثِ عَنِ العلةِ الخامسةِ مِنْ عللِ هذا الحديثِ.

5- أبو هريرة الدَّوْسِيُّ، صحابي جليل، تقدم ترجمته في مسألة رقم(717).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ سِتُّ عللٍ:

العلةُ الأُولى:

عنعنةُ مروانَ بنِ معاويةَ الْفَزَارِيِّ، وعدم تصريحه بالسماع حيث عده الحافظ ابن حجر من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علة تدليسه[9]، وهي علة ظاهرة قادحة.

---

(1) أحوال الرجال: (/84).

(2) انظر إلى الجرح والتعديل: (200/6).

(3) كتاب المجروحين: (105/2).

(4) انظر إلى تاريخ بغداد: (502/13).

(5) انظر إلى تقريب التهذيب: (/404).

(6) انظر إلى طبقات المدلسين: (/42).

(7) انظر إلى علل الحديث لابن أبي حاتم: (241/1).

(8) المرجع السابق الجزء والصفحة.

(9) انظر إلى طبقات المدلسين: (/45).

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ صدوق في إسناد الحديث، وهو: علي بن غراب الْفَزَارِيُّ، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[1].

العلةُ الثالثةُ:

عنعنةُ عليّ بنِ غرابٍ الْفَزَارِيّ، وعدم تصريحه بالسماع حيث عده الحافظ ابن حجر من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علة تدليسه[2]. وهذا يؤيد ما ذهب إليه يحيى بن معين حيث قال: حينما سئل عن حديث مروان بن معاوية، عن علي بن أبي اللويد، فقال: هذا علي بن غراب، والله ما رأيت أحيل للتدليس منه[3].

العلةُ الرابعةُ:

جهالةُ يزيدَ بْنِ أَبِي يزيدَ الْجَزَرِيّ، حيث تفرد بالرواية عنه مروان بن معاوية الْفَزَارِيُّ، وقد تفرد أبو حاتم في الحكم بجهالته، وحسبنا قول أبي حاتم، وهذه علة قادحة ظاهرة[4].

العلةُ الخامسةُ:

جهالةُ المِسْوَرِ، حيث تفرد بالرواية عنه يزيدُ بْنُ أَبِي يزيدَ الْجَزَرِيُّ، وقد تفرد أبو حاتم في الحكم بجهالته، وحسبنا قول أبي حاتم، وهذه علة قادحة ظاهرة[5].

العلةُ السادسةُ:

تدليس مروان بن معاوية بقلبه اسم علي بن غراب لعلي بن العزيز كما هو مشهور عنه بأنه يدلس تدليس الشيوخ، وقد تقدم ذلك في ترجمته؛ حتى لا يعرفه الناس؛ قاصداً تعمية أمره[6]، وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن أبي حاتم حيث قال: "على بن غراب أبو الحسن الْفَزَارِيُّ الْكُوفِيُّ وكان مروان بن معاوية قلب اسمه فقال على بن عبد العزيز[7]". هذا، وقد زالت تلك العلة ببيان الاسم الصحيح للراوي.

---

(1) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

(2) انظر إلى طبقات المدلسين: (/42).

(3) انظر إلى تاريخ ابن معين: (533/3)، وانظر إلى: تهذيب الكمال: (408/27).

(4) انظر إلى علل الحديث لابن أبي حاتم: (241/1).

(5) انظر إلى المرجع السابق الجزء والصفحة.

(6) انظر إلى تقريب النووي مع تدريب الراوي: (228/1).

(7) الجرح والتعديل: (200/6).

قلتُ: أما العلتان الرابعة والخامسة فقد أشار إليهما أبو حاتم، وأما العلة الأولى والثانية والثالثة والسادسة فلم يشر إليها.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هذا الحديثِ ضعيفٌ؛ لأنَّ مروانَ بنَ معاويةَ وعليَ بنَ غرابٍ مدلسانِ من الطبقةِ الثالثةِ ولم يصرحا بالسماعِ، ولأن يزيدَ بْنِ أَبِي يزيدَ الْجَزَرِيَّ والمِسْوَرَ مجهولانِ. وهذا يؤيدُ ما ذهبَ إليهِ أبو حاتمٍ في قولِهِ: "هؤلاءِ مجهولونَ".

الأُنموذجُ الثالثُ:

25- مسألةٌ (1262)- **"وسألتُ أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي فُدَيك، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النبيّ -صلى اللهُ عليهِ وسلمَ- أَنَّهُ قَالَ: "إِنِّي لَأَكْرَهُ المَرْأَةَ المَرْهَاءَ[1] السَّلْتَاءَ[2]، فَقَالَتْ عائِشَةُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي! إِنَّي لأَسْمَعُ مِنْكَ الكلامَ. فَقَالَ: أَنَا أَعْرَبُ العَرَبِ وَلا فَخْرَ، أَمَّا المَرْأَةُ المَرْهَاءُ: فَالَّتِي لا كُحْلَ في عَيْنَيْهَا، وَأَمَّا المَرْأَةُ السَّلْتَاءُ: الَّتِي لا خِضَابَ فِي يَدَيْهَا[3]"، قَالَ أَبِي: يَحْيَى بْنُ أَبِي خَالِدٍ مجهولٌ، وَابْنُ أَبِي سَعْدٍ مِثْلُهُ؛ وَهُوَ حديثٌ ضعيفٌ[4]".**

- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، 19باب من يكنى أبا سعد أبو سعد الخير الأنصاري (306/22)، حديث رقم775، من طريق ابن أبي فديك، به، جزء من الحديث مختلف الألفاظ.
- وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (398/10)، من طريق يحيى بن أبي خالد، به، جزء من الحديث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في معرفة الصحابة، 10باب أَبِي سَعْدٍ الْأَنْصَارِيّ (2909/5)، حديث رقم6821، من طريق ابن أبي فديك، به، جزء من الحديث مختلف الألفاظ.

(1) المَرْهَاءُ: هِيَ المرأة الَّتِي لَا تَكْتَحِلُ. والمَرَهُ: مَرَضٌ فِي العَيْنِ لتَرْك الكُحْلِ. (انظر إلى النهاية في غريب الحديث والأثر: 321/4).

(2) السَّلْتَاءُ: أي الَّتِي لَا تَخْتَضِب.وسَلَتَت الخِضابَ عَنْ يَدِها إِذَا مَسَحتْه وألقَتْه.(انظر إلى النهاية في غريب الحديث والأثر: 387/2).

(3) وقد ذكر ابن أبي حاتم نص الحديث كاملاً في الجرح والتعديل، فقال: "أبو سعد الأنصاري روى عن النبي -ﷺ-: النَّدمُ توبةٌ، والتَّائبُ مِنَ الذَّنب كَمَنْ لا ذنبَ لَهُ، وَمِنْكَ من أعتبك، وإِنِّي لأكرهُ المرأةَ المَرْهاء، والمرأةَ السَّلْتاء". (الجرح والتعديل: 378/9).

(4) علل الحديث لابن أبي حاتم: (419/1)، باب علل أخبار رويت في النكاح.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- مُحَمَّدُ بنُ إسماعيلَ بنِ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ الدِّيلِيُّ[1]، أبُو إسماعيلَ الْمَدَنِيُّ[2].

قال يحيى بن معين: "ثقة[3]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما أخطأ[4]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ليس به بأس[5]"، وقال الذهبي: "صدوق[6]"، قال الحافظ ابن حجر: صدوق، مات سنة مائتين على الصحيح[7].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

2- يَحْيَى بْنُ أَبِي خَالِدٍ، مَجْهُوْلٌ[8].

خلاصةُ القولِ فيهِ: مجهولٌ لمْ يتكلمْ فيهِ أحدٌ بجرحٍ ولا تعديلٍ. وسيأتي بيانُ ذلكَ في معرضِ الحديثِ عَنِ العلةِ الأُولى مِنْ عللِ هذا الحديثِ.

3- ابْنُ أَبِي سَعْدٍ الأَنْصَارِيُّ الزَّرْقِيُّ[9]، مَجْهُوْلٌ[10].

خلاصةُ القولِ فيهِ: مجهولٌ لمْ يتكلمْ فيهِ أحدٌ بجرحٍ ولا تعديلٍ. وسيأتي بيانُ ذلكَ في معرضِ الحديثِ عَنِ العلةِ الثانيةِ مِنْ عللِ هذا الحديثِ.

4- أَبُو سَعْدٍ الأَنْصَارِيُّ الزَّرْقِيُّ، قِيلَ: ابْنُ أَبِي وَهْبٍ، وَقِيلَ: ابْنُ وَهْبٍ، صحابيٌّ جليلٌ[11].

---

(1) الدِّيلِيُّ: بكسر الدال المهملة وسكون الياء آخر الحروف، هذه النسبة إلى بنى الديل بن هداد بن زيد مناة بن الحجر، من الأزد. (الأنساب للسمعاني: 449/5).

(2) انظر إلى تهذيب الكمال: (485/24).

(3) تاريخ ابن معين: (157/3).

(4) الثقات لابن حبان: (42/9).

(5) تهذيب الكمال: (488/24).

(6) الكاشف: (158/2).

(7) انظر إلى تقريب التهذيب: (/468).

(8) انظر إلى: الجرح والتعديل: (140/9)، وميزان الإعتدال: (592/4)، ولسان الميزان: (252/6).

(9) الزَّرْقِيُّ: بفتح الزاي وسكون الراء وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلى قرية من قرى مرو يقال لها زرق. (الأنساب للسمعاني: 284/6).

(10) انظر إلى: الجرح والتعديل: (321/9)، ولسان الميزان: (143/7).

(11) انظر إلى: معرفة الصحابة لأبي نعيم: (2909/5)، والاستيعاب: (1669/4)، وأسد الغابة: (133/6)، والإصابة: (146/7).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ ثلاثُ عللٍ:

العلةُ الأُولى:

وجود راوٍ صدوق في إسناد الحديث، وهو: محمد بن إسماعيل الدِّيلِيُّ، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[1].

العلةُ الثانيةُ:

جهالة يحيى بن أبي خالد، حيث تفرد بالرواية عنه ابن أبي فديك، نقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "مجهول[2]"، وقال الذهبي: "مجهول[3]"، وقال الحافظ ابن حجر: "مجهول[4]"، وهذه علة قادحة ظاهرة.

العلةُ الثالثةُ:

جهالةُ ابنِ أبى سَعْدٍ الأَنْصَارِيّ الزَّرْقِيّ، حيث تفرد بالرواية عنه يحيى بن أبي خالد، نقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "مجهول[5]"، وقال الحافظ ابن حجر: "لا يعرف[6]"، وهذه علة قادحة ظاهرة.

قلتُ: أما العلة الثانية والثالثة فقد أشار إليهما أبو حاتم، وأما العلة الأولى فلم يشر إليها.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ ضعيفٌ بهذا الإسنادِ؛ لأنَّ يَحْيَى بنَ أبي خالدٍ وابنَ أبي سَعْدٍ مجهولانِ.

---

(1) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

(2) الجرح والتعديل: (140/9).

(3) ميزان الاعتدال: (592/4).

(4) لسان الميزان: (252/6).

(5) الجرح والتعديل: (321/9).

(6) لسان الميزان: (143/7).

الأُنموذجُ الرابعُ:

26- مسألةٌ (1638)- **"وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ حدَّثنا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، عَنِ المُغِيرَةِ بنِ جَمِيلِ بنِ أَثِيرٍ الكِنْدِيّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَلِيّ بْنِ عبد الله بن عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ، عن النبيّ -صلى اللهُ عليهِ وسلمَ- قال: "الوَلاَءُ[1] لَيْسَ بِمُتَحَوّلٍ وَلاَ مُنْتَقِلٍ"، قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ مُنْكَرٌ، ومُغِيرَةُ مجهولٌ[2]"**.

- أخرجه البزار في مسنده (405/11)، حديث رقم5245، من طريق أبي سعيد الأشج، به، متقارب الألفاظ.
- أخرجه أبو بشر الدولابي في الكنى والأسماء (711/2)، حديث رقم1249، من طريق أبي سعيد الأشج، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه أبو جعفر العقيلي في كتابه الضعفاء الكبير، 1756باب مغيرة بن جميل (181/4)، من طريق أبي سعيد الأشج، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، 97باب علي بن عبدالله بن عباس عن أبيه (288/10)، حديث رقم10684، من طريق أبي سعيد الأشج، به، متقارب الألفاظ.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- عَبْدُاللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ حُصَيْنٍ الْكِنْدِيُّ[3] أَبُو سَعِيْدٍ الْأَشَجُّ اَلْكُوفِيُّ[4].

نقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "كوفي ثقة صدوق"، وعن يحيى بن معين قوله: "ليس به بأس، ولكن يروى عن قوم ضعفاء[5]"، وذكره ابن حيان في الثقات[6]، ونقل المزي عن أبي حاتم قوله: "الأشج إمام أهل زمانه"، وعن النسائي قوله: "صدوق"، وقال مرة: "ليس به بأس"، وعن محمد بن أحمد

(1) وَلَا: يعني ولاء العِتْق، وهُو إِذَا ماتَ الْمُعْتَقُ وَرِثَهُ مُعْتِقُه، أَوْ وَرَثَةُ مُعْتِقِه، كانت العرب تبيعه وتهبه فنهي عنه، لأن الولاء كالنسب، فلا يزول بالإزالة. (النهاية في غريب الحديث والأثر: (227/5).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (51/2)، باب علل أخبار رويت في الفرائض.

(3) الْكِنْدِيُّ: بضم الكاف وسكون النون وكسر الدال المهملة، هذه النسبة إلى كندى، وهي قرية من قرى سمرقند. (الأنساب للسمعاني: 161/11).

(4) تهذيب الكمال: (27/15).

(5) الجرح والتعديل: (73/5).

(6) الثقات لابن حبان: (365/8).

الشطوي قوله: "ما رأيت أحفظ منه[1]"، قال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات سنة سبع وخمسين ومائتين[2].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

2- مُغِيْرَةُ بنُ جَمِيْلِ بنِ أَثِيْرٍ الْكِنْدِيُّ، كُوفِيٌّ، مَجْهُوْلٌ، لا تُعْلَمُ سَنَةُ وفاتِهِ[3].

خلاصةُ القولِ فيهِ: مجهولٌ لمْ يتكلمْ فيهِ أحدٌ بجرحٍ ولا تعديلٍ. وسيأتي بيانُ ذلكَ في معرضِ الحديثِ عَنِ العلةِ الأُولى مِنْ عللِ هذا الحديثِ.

3- سُلَيْمَانُ بْنُ عَلِيّ بْنِ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ[4].

ذكره ابن حبان في الثقات[5]، وقال الحافظ ابن حجر: مقبول، مات سنة مائة واثنتين وأربعين[6].

خلاصة القول فيه: لين الحديث.

4- عَلِيُّ بْنُ عَبْدُاللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ[7].

قال ابن سعد: "كان ثقة قليل الحديث[8]"، وقال العجلي: "ثقة[9]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: "ثقة[10]"، وذكره ابن حبان في الثقات[11]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة عابد، مات سنة ثماني عشرة ومائة على الصحيح[12].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

5- عَبْدُاللَّهِ بْنُ عَبَّاسِ بنِ عَبْدِالْمُطَلِبِ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ، صحابيٌّ جليلٌ، تقدم ترجمته في مسألة رقم(1545).

---

(1) تهذيب الكمال: (15/29-30).

(2) انظر إلى تقريب التهذيب: (/305).

(3) انظر إلى: مسند البزار: (11/405)، والضعفاء الكبير: (5/477)، والجرح والتعديل: (8/219)، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (4/231)، وفتح الباري: (12/44)، ولسان الميزان: (6/75).

(4) الْهَاشِمِيُّ: بفتح الهاء بعدها الألف وفي آخرها الشين المعجمة بعدها الميم، هذه النسبة إلى هاشم بن عبد مناف، وقيل للنّبيّ ﷺ نسبة إلى هاشم، وكل علوي وعباسي فهو هاشمي، وإنما سمى هاشماً لهشمه الثريدَ واسمه عمرو. (الأنساب للسمعاني: 13/379).

(5) الثقات لابن حبان: (6/381).

(6) انظر إلى تقريب التهذيب: (/253).

(7) تهذيب الكمال: (21/35).

(8) الطبقات الكبرى: (5/240).

(9) معرفة الثقات للعجلي: (2/156).

(10) الجرح والتعديل: (6/192).

(11) الثقات لابن حبان: (5/160).

(12) انظر إلى تقريب التهذيب: (/403).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ ثلاثُ عللٍ:

العلةُ الأُولى:

جهالةُ مغيرةَ بنِ جميلٍ الْكِنْدِيّ، حيث تفرد بالرواية عنه أبو سعيد الْأَشَجُّ الْكُوفِيُّ، قال البزار: "ليس بمعروف في الحديث[1]"، وقال أبو جعفر العقيلي: "منكر الحديث[2]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "مجهول[3]"، وقال الهيثمي: "ضعيف[4]"، وقال الحافظ ابن حجر: "مجهول[5]"، ونقل عن عبد الحق قوله: مجهول وأقره عليه ابن القطان[6]، وهذه علة قادحة ظاهرة.

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ لين الحديث في إسناد الحديث، هو سليمان بن علي الْهَاشِمِيُّ، وهذه علة قادحة ظاهرة.

العلةُ الثالثةُ:

هي النكارة –وهي علة ظاهرة قادحة–، والمراد بها هنا تفردُ مغيرةَ بنِ جميلٍ الْكِنْدِيّ بتحمل رواية الحديث كما تقدم آنفاً في تخريج الحديث، وإلى هذا ذهب بعض العلماء، كالبزار حيث قال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي –ﷺ– بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، والمغيرة بن جميل ليس بمعروف في الحديث[7]". وأبو جعفر العقيلي الذي قال: "مغيرة بن جميل كوفي، عن سليمان بن علي، منكر الحديث"، ثم روى له هذا الحديث، وقال: "ولا يعرف إلا به[8]". وهذا يؤيد ما ذهب إليه أبو حاتم حينما قال: "هذا حديث منكر".

قلتُ: أما العلة الأولى والثالثة فقد أشار إليهما أبو حاتم، وأما العلة الثانية فلم يشر إليها.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ ضعيفٌ بهذا الإسنادِ؛ لجهالةِ مغيرةَ بنِ جميلٍ، ولأنَّ سليمانَ بنَ عليٍّ مقبولٌ ولمْ يُتابَعْ.

---

(1) مسند البزار: (405/11).

(2) الضعفاء الكبير: (477/5).

(3) الجرح والتعديل: (219/8).

(4) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (231/4).

(5) فتح الباري: (44/12).

(6) لسان الميزان: (75/6).

(7) مسند البزار: (405/11).

(8) الضعفاء الكبير: (181/4).

الْمَبْحَثُ الثَّانِي

ثَلاثَةُ نَماذِجَ لِلإعْلالِ بِضَعْفِ رَاوٍ أوْ أكْثَرَ فِي سَنَدِ الْحَدِيْثِ

الأُنموذجُ الأولُ:

27- مسألةٌ (151)- **"وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ المُحَارِبي، عن مُطَّرِحِ بنِ يزيدَ، عن عُبَيدِاللهِ ابْنِ زَحْرٍ، عَنْ عَلِيّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ القاسِم، عَنْ أَبِي أُمامَةَ، عن النبيّ -صلى اللهُ عليهِ وسلمَ-، قَالَ: "وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ[1] مِنَ النَّارِ"، فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: مُطَّرِحٌ ضعيفُ الْحَدِيثِ[2]".**

- أخرجه الطبري في تفسيره -جامع البيان في تأويل القرآن-، كتاب تفسير سورة المائدة باب تفسير الآية السادسة (73/10)، حديث رقم11525، من طريق المحاربي، به، جزء من حديث بلفظه.

دراسة رجال الإسناد:

1- عبدالرحمن بن محمد بن زياد الْمُحَارِبِيُّ، أبو محمد اَلْكُوفِيُّ[3].

قال العجلي: "لا بأس به[4]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن أبيه -أبي حاتم- قوله: " صدوق إذا حدث عن الثقات ويروى عن المجهولين أحاديث منكرة فيفسد حديثه بروايته عن المجهولين[5]"، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، ونقل المزي عن النسائي قوله: ثقة، وقال مرة: ليس به بأس[7]، وقال الذهبي: "ثقة يُغَرِّبُ[8]"، وقال الحافظ ابن حجر: لا بأس به وكان يدلس قاله أحمد، مات سنة خمس وتسعين ومائة[9]، وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[10].

خلاصة القول فيه: صدوق مدلس من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا إذا صرحوا بالسماع.

---

(1) هُوَ أَنْ يَتْرك عَقِبَيْه غَيْرَ مَغْسُولَين فِي الْوُضُوءِ، وقيل: أرادَ صَاحِبَ العَقِب، فَحَذَفَ الْمُضَافَ. وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَسْتَقْصُون غَسْلَ أرجُلِهم فِي الْوُضُوءِ. وَيُقَالُ فِيهِ: عَقِبٌ وعَقْب. (النهاية في غريب الحديث والأثر: 268/3).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (58/1)، باب علل أخبار رويت في الطهارة.

(3) انظر إلى تهذيب الكمال: (386/17).

(4) معرفة الثقات للعجلي: (86/2).

(5) الجرح والتعديل: (282/5).

(6) الثقات لابن حبان: (92/7).

(7) انظر إلى تهذيب الكمال: (389/17).

(8) الكاشف: (642/1).

(9) انظر إلى تقريب التهذيب: (/349).

(10) طبقات المدلسين: (/40).

2- مُطَّرِحُ بْنُ يَزِيدَ الْأَسْدِيُّ الْكِنَانِيُّ[1]، أَبُو الْمُهَلَّبِ اَلْكُوفِيُّ[2].

قال يحيى بن معين: "ليس بشيء[3]"، وقال مرة: "ليس بثقة[4]"، وقال النسائي: "ضعيف[5]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "ليس بالقوى، هو ضعيف الحديث، يروى أحاديث ابن زحر عن على بن يزيد فلا أدرى من على بن يزيد أو منه"، وعن أبي زرعة قوله: "ضعيف الحديث[6]"، وقال الذهبي: "ضعيف[7]"، وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف، مات بعد المائة[8].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ضعيفٌ.

3- عُبيدِالله بْنُ زَحْرٍ الضَّمْرِيُّ[9]، مَوْلاهُمُ الْإِفْرِيقِيُّ[10].

سأل عثمان الدارمي يحيى بن معين عنه، فقال: "كل حديثه عندي ضعيف، قلت: عن علي بن يزيد وغيره، فقال: نعم[11]"، وقال مرة: ليس حديثه بشيء[12]، وقال العجلي: "يكتب حديثه وليس بالقوي[13]"، ونقل الترمذي عن البخاري قوله: ثقة[14]، ونقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: لا بأس به صدوق، وعن أحمد بن حنبل قوله: ضعيف، وعن أبيه -أبي حاتم- قوله: لين الحديث، وعن ابن المديني قوله: منكر الحديث[15]، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: "منكر الحديث جداً يروي الموضوعات عن الأثبات، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيدالله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم

---

(1) الْكِنَانِيُّ: بكسر الكاف وفتح النون وكسر النون الثانية، هذه النسبة إلى عدة من القبائل، منها أبو قرصافة، جندرة بن خيشة بن نفير الكناني. (الأنساب للسمعاني: 151/11).

(2) انظر إلى تهذيب الكمال: (60/28).

(3) تاريخ ابن معين: (355/3).

(4) تاريخ ابن معين: (426/4).

(5) الضعفاء والمتروكون: (/97).

(6) الجرح والتعديل: (409/8).

(7) الكاشف: (269/2).

(8) انظر إلى تقريب التهذيب: (/534).

(9) الضَّمْرِيُّ: بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم وكسر الراء، هذه النسبة إلى ضمرة، وهم بنو ضمرة رهط عمرو بن أمية الضمريّ صاحب رسول الله ﷺ. (الأنساب للسمعاني: 396/8).

(10) انظر إلى تهذيب الكمال: (36/19).

(11) تاريخ ابن معين: (/174).

(12) المرجع السابق برواية أخرى: (449/3).

(13) معرفة الثقات للعجلي: (109/2).

(14) انظر إلى العلل الكبير للترمذي: (/189).

(15) انظر إلى الجرح والتعديل: (315/5).

فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة بل التنكب عن رواية عبيدالله بن زحر على الأحوال أولى[1]"، ونقل السلمي عن الدارقطني قوله: "ضعيف[2]"، ونقل المزي عن أحمد بن حنبل قوله: "ثقة"، وعن النسائي قوله: "ليس به بأس"، وعن الخطيب البغدادي قوله: "كان رجلاً صالحاً وفي حديثه لين"[3]، وقال الذهبي: "جائز الحديث[4]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يخطئ، مات بعد المائة[5].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ضعيفٌ.

4- عَلِيُّ بنُ يزيدَ بْنِ أَبِي هِلَالٍ الأَلْهَانِيُّ[6]، ويقالُ: الْهِلَالِيُّ، أبُو عبدِالملكِ، ويقالُ: أبُو الحسنِ، الشَّامِيُّ الدِّمَشْقِيُّ[7].

قال البخاري: "منكر الحديث[8]"، وقال الترمذي: "يُضَعَّفُ فِي الحَدِيثِ[9]"، وقال النسائي: "متروك الحديث[10]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل قوله: ضعيف، وعن أبيه -أبي حاتم- قوله: ضعيف الحديث حديثه منكر، وعن أبي زرعة قوله: ليس بقوي[11]، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: "منكر الحديث جداً[12]"، وقال ابن عدي: "ولعلي بن يزيد أحاديث ونسخ غير ما ذكرت ويروي عنه يحيى بن أيوب بن أبي مريم وله غير هذه النسخة، وهو في نفسه صالح إلا أن يروي عنه ضعيف فيؤتى من قبل ذلك الضعيف[13]"، ونقل المزي عن يحيى بن معين قوله: ضعيف، وقال مرة: علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة هي ضعاف كلها، وقال مرة: أحاديث عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعة ضعيفة، وعن يعقوب بن شيبة قوله: واهي الحديث، كثير المنكرات، وعن أبي الفتح الأزدي، وأبي الحسن الدارقطني، وأبي بكر البرقاني، قولهم:

---

(1) كتاب المجروحين: (2/62-63).

(2) سؤالات السلمي للدارقطني: (/208).

(3) تهذيب الكمال: (19/38-39).

(4) تاريخ الإسلام: (3/691).

(5) انظر إلى تقريب التهذيب: (/371).

(6) الأَلْهَانِيُّ: بفتح الألف وسكون اللام وفتح الهاء وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى ألهان بن مالك أخي همدان بن مالك. (الأنساب للسمعاني: 1/341-342).

(7) انظر إلى تهذيب الكمال: (21/178).

(8) التاريخ الكبير: (6/301).

(9) سنن الترمذي: (5/345).

(10) الضعفاء والمتروكون: (/77).

(11) انظر إلى الجرح والتعديل: (6/209).

(12) كتاب المجروحين: (2/110).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال: (6/306).

متروك، وعن الحاكم أبو أحمد قوله: ذاهب الحديث[1]، وقال الذهبي: "صالح الحديث[2]"، وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف، مات سنة بضع عشرة ومائة[3].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ضعيفٌ.

5- القَاسِمُ بْنُ عَبدِالرَحْمنِ الشَّامِيُّ، أبُو عبدِالرحمنِ الدِّمَشْقِيُّ صَاحِبُ أبِي أُمَامَةَ[4].

قال يحيى بن معين: "القاسم أبو عبد الرحمن ثقة إذا روى عنه الثقات أرسلوا ما رفع هؤلاء[5]"، وقال العجلي: "ثقة يكتب حديثه وليس بالقوي[6]"، وقال يعقوب بن سفيان: "ثقة[7]"، وقال الترمذي: "ثقة[8]"، ونقل أبو جعفر العقيلي عن أحمد بن حنبل قوله: يروي على بن يزيد هذا عنه عجائب، وتكلم فيها، وقال: ما أرى هذا إلا من قبل القاسم[9]، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: "كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله -ﷺ- المعضلات ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات حي يسبق إلى القبول أنه كان المتعمد لها[10]"، ونقل المزي عن يعقوب بن شيبة قوله: ثقة، وعن أبي حاتم قوله: حديث الثقات عنه مستقيم، لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء، وعن الْغَلَّابِيّ قوله: منكر الحديث[11]، وقال الذهبي: "صدوق[12]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يُغرِب كثيراً، مات سنة اثنتي عشرة ومائة[13].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ إذا رَوى عنهُ الثقاتُ، ويُنكرُ حديثُهُ في روايةِ الضعفاءِ عنهُ.

6- صُدَيُّ بْنُ عَجْلَانَ بْنِ وَهْبٍ، أبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ[14]، صحابيٌّ مشهورٌ سكنَ الشامَ، وماتَ بها سنةَ سِتٍّ وثمانينَ[15].

---

(1) انظر إلى تهذيب الكمال: (179/21و182).

(2) ميزان الإعتدال: (162/3).

(3) انظر إلى تقريب التهذيب: (/406).

(4) انظر إلى تهذيب الكمال: (383/23-384).

(5) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: (/396).

(6) معرفة الثقات للعجلي: (212/2).

(7) المعرفة والتاريخ: (375/3).

(8) سنن الترمذي: (575/4).

(9) انظر إلي الضعفاء الكبير للعقيلي: (476/3).

(10) كتاب المجروحين: (211/2-212).

(11) انظر إلى تهذيب الكمال: (389/23).

(12) الكاشف: (129/2).

(13) انظر إلى تقريب التهذيب: (/450).

(14) الْبَاهِلِيُّ: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وكسر الهاء واللام، هذه النسبة إلى باهلةَ، وهي بَاهِلَةُ بْنُ أَعْصَرَ. (الأنساب للسمعاني: 70/2).

(15) انظر إلى: الاستيعاب: (736/2)، والإصابة: (339/3-341)، وتقريب التهذيب: (/276).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ ثلاثُ عللٍ:

العلةُ الأُولى:

وجود راوٍ صدوق في إسناد الحديث، وهو: عبد الرحمن بن محمد الْمُحَارِبِيُّ، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[1].

العلةُ الثانيةُ:

عنعنةُ عبدِالرحمنِ بنِ محمدٍ الْمُحَارِبِيّ، وعدم تصريحه بالسماع حيث عده الحافظ ابن حجر من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علة تدليسه[2]، وهي علة ظاهرة قادحة.

العلةُ الثالثةُ:

وجود ثلاثة رواة ضعفاء في إسناد الحديث، وهم مطرح بن يزيد، وعبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد، وهذه عللٌ قادحةٌ ظاهرةٌ.

العلةُ الرابعةُ:

رواية علي بن زيد عن القاسم بن عبدالرحمن وهو ضعيف الحديث، وكما تقدم بأن القاسم بن عبدالرحمن ينكر حديثه في رواية الضعفاء عنه، كما بين ذلك بعض العلماء في ترجمته كما تقدم آنفاً، وهي علة ظاهرة قادحة.

قلتُ: أما العلة الثانية –وهي أن مُطَّرِح وعبيدالله وعلي ضعفاء– فقد أشار أبو حاتم فقط إلى أن مطرح بن يزيد ضعيف، ولم يشر إلى ضعف الراويين الآخرين، وأما العلة الأولى والثالثة فلم يشر إليهما.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هذا الحديثِ ضعيفٌ جداً؛ لأن: مطرح بن يزيد، وعبيدالله بن زحر، وعلي بن يزيد، ضعفاءُ، ولأنَّ روايةَ الضعفاءِ عَنِ القاسمِ بنِ عبدِالرحمنِ منكرةٌ.

---

(1) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

(2) انظر إلى طبقات المدلسين: (/49).

الأُنموذجُ الثَّانِي:

28- مسألةٌ (757)- **"وسمعتُ أَبِي وحدَّثنا عَنْ حَرمَلَةَ، عن ابن وَهْبٍ، عن عبدِ اللهِ بْنِ السَّمْحِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الصُّبْحِ، عَنْ مُقاتِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ قَالَ: "رأيتُ رسولَ اللَّهِ -صلى اللهُ عليهِ وسلمَ- فِي السَّفَرِ صَائِماً ومُفْطِراً، ورأيتُه يصلّي حافِياً ومُنتَعِلاً، ورأيتُه يَشْرَبُ قاعِداً وَقَائِماً، ورأيتُه يَنفَتِلُ[1]عَنْ يَمينِهِ وَعَنْ شِمالِهِ"، فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: ابنُ السَّمْحِ لَيْسَ بقويٍّ، وهو مَرْوَزِيٌّ، ومُقاتِلٌ هُوَ عِنْدِي: مُقاتِلُ بْنُ سُلَيمانَ[2]".**

- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، 89باب الصلاة في النعل (176/1)، حديث رقم653، من طريق حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأشربة، 12باب ما جاء في الرخصة في الشرب قائماً (301/4)، حديث رقم1883، من طريق حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، 33باب الانصراف من الصلاة (300/1)، حديث رقم931، من طريق حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، 66باب الصلاة في النعال (300/1)، حديث رقم1038، من طريق حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه أحمد في مسنده (174/2)، من طريق حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه أحمد في مسنده (178/2)، من طريق مطر الوراق، عن عمرو بن شعيب، به، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه أحمد في مسنده (190/2)، من طريق حجاج بن أرطأة، عن عمرو بن شعيب، به، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، 16باب الصلاة في النعلين (387/1)، حديث رقم1512، من طريق مقاتل، عن عمرو بن شعيب، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.

(1) انْفَتَل فُلَانٌ عَنْ صَلاته: أَي انْصَرَفَ، أو يلتفت إلى المأمونين. (انظر إلى لسان العرب: 514/11).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (256/1)، باب علل أخبار رويت في الصوم.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- حَرْمَلَةُ بنُ يَحْيَى بْنِ حَرْمَلَةَ، أبُو حَفْصٍ التُّجِيبِيُّ[1] الْمِصْرِيُّ صاحبُ الشافعيّ[2].

قال يحيى بن معين: كان شيخاً بمصر، وكان أعلم الناس بابن وهب[3]، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "يكتب حديثه ولا يحتج به[4]"، وقال ابن عدي: وقد تبحَّرتُ حديث حرملة وفتّشتهُ الكثير، فلم أجد في حديثه ما يجب أن يُضَعَّف من أجله. ورجلٌ تَوَارَى ابنُ وهْب عندهم ويكون حديثه كلّه عنده، فليس ببعيدٍ أن يُغرب على غيره، ونقل عن عبدالله بن محمد الْفَرْهَاذَانِيُّ[5] قوله: "ضعيف[6]"، وقال الذهبي: "صدوق من أوعية العلم[7]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، مات سنة ثلاث أو أربع وأربعين ومائتين[8].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

2- عبدُاللهِ بنُ وَهْبِ بْنِ مُسْلِمٍ الْقُرَشِيُّ[9]، أبُو مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيُّ الفقيهُ[10].

قال يحيى بن معين: "ثقة[11]"، وقال العجلي: "ثقة[12]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: "ثقة"، وعن أبيه -أبي حاتم- قوله: "صالح الحديث صدوق"، وعن أحمد بن حنبل قوله: "صحيح الحديث يفصل السماع من العرض والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبته[13]"، وذكره ابن حبان

---

(1) التُّجِيبِيُّ: بضم التاء المعجمة بنقطتين من فوق وكسر الجيم وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحت في آخرها باء منقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى تجيب وهي قبيلة. (انظر إلى الأنساب للسمعاني: 3/19-20).

(2) انظر إلى تهذيب الكمال: (58/5).

(3) انظر إلى تاريخ ابن معين: (477/4).

(4) الجرح والتعديل: (274/3).

(5) الْفَرْهَاذَانِيُّ: أظنها من قرى نسا بخراسان، ينسب إليها عبد الله بن محمد بن سيّار أبو محمد الْفَرْهَاذَانِيُّ ويقال الْفَرْهِيَانِيُّ النَّسَائِيُّ. (انظر إلى معجم البلدان: 258/4).

(6) انظر إلى الكامل في ضعفاء الرجال: (404/3و409).

(7) الكاشف: (317/1).

(8) انظر إلى تقريب التهذيب: (/156).

(9) الْقُرَشِيُّ: بضم القاف وفتح الراء وفي آخرها الشين المعجمة، هذه النسبة إلى قريش، وفيهم كثرة على اختلاف قبائلهم. (انظر إلى الأنساب للسمعاني: 369/10).

(10) انظر إلى تهذيب الكمال: (277/16).

(11) تاريخ ابن معين: (412/4).

(12) معرفة الثقات للعجلي: (65/2).

(13) الجرح والتعديل: (189/5-190).

في الثقات[1]، وقال ابن عدي: "من أجلة الناس ومن ثقاتهم[2]"، وقال الذهبي: "أحد الأثبات، والأئمة الأعلام[3]"، قال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ عابد، مات سنة سبع وتسعين ومائة[4].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

3- عبدُاللهِ بْنُ السَّمْحِ الْقُرَشِيُّ الْمِصْرِيُّ، يقالُ لهُ دَرَّاجٌ، ويقالُ: عبدُالرحمنِ بنُ السَّمْحِ التُّجِيبِيُّ[5].

قال يحيى بن معين: "ثقة"، ونقل عن عثمان الدارمي قوله: "ليس بذاك، صدوق[6]"، وذكره ابن حبان في الثقات[7]، قال أحمد بن حنبل: "ثقة[8]"، وقال مرة: حديثه منكر[9]، وقال النسائي: "ليس بالقوي[10]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "في حديثه صنعة-أي ضعف-[11]"، وقال ابن عدي أرجو أن سائر أحاديثه، غير التي أنكرت عليه، لا بأس بها[12]، ونقل عن فَضْلَك الرازي قوله: حينما ذكر له قول يحيى بن معين في دراج أنه ثقة، فقال فَضْلَك ما هو بثقة، ولا كرامة له، وعن النسائي قوله: "منكر الحديث[13]"، قال الدارقطني: "ضعيف[14]"، ونقل البرقاني عن الدارقطني قوله: "متروك[15]"، وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف[16]"، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة[17].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

---

(1) الثقات لابن حبان: (346/8).
(2) الكامل في ضعفاء الرجال: (241/5).
(3) ميزان الإعتدال: (521/2).
(4) انظر إلى تقريب التهذيب: (/328).
(5) انظر إلى مشاهير علماء الأمصار: (/300).
(6) تاريخ ابن معين: (/107).
(7) الثقات لابن حبان: (114/5).
(8) العلل ومعرفة الرجال: (/82).
(9) انظر إلى المرجع السابق برواية أخرى: (116/3).
(10) الضعفاء والمتروكون: (/39).
(11) الجرح والتعديل: (442/3).
(12) انظر إلى الكامل في ضعفاء الرجال: (16/4).
(13) المرجع السابق: (10/4-11).
(14) سؤالات الحاكم للدارقطني: (/170).
(15) سؤالات البرقاني للدارقطني: (/29).
(16) تقريب التهذيب: (/201).
(17) انظر إلى المعرفة والتاريخ: (173/1).

4- عُمَرُ بْنُ صُبْحِ بْنِ عُمَرَ التَّمِيمِيُّ الْعَدَوِيُّ، أَبُو نُعَيْمٍ[1]الْخُرَاسَانِيُّ[2].

نقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "منكر الحديث[3]"، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: "كان ممن يضع الحديث على الثقات[4]"، ونقل البرقاني عن الدارقطني قوله: "متروك[5]"، وقال ابن القيسراني: يضع الحديث[6]، وقال ابن الجوزي: "وهو ممن يضع الحديث[7]"، ونقل عن أَبُو الْفَتْح الْأَزْدِيُّ: كَذَّاب أَشِر[8]، وقال ابن كثير: "متروك كذاب متهم بالوضع[9]"، وقال الحافظ ابن حجر: "متروك كذبه ابنُ رَاهُوْيَهْ، مات بعد المائة[10]".

خلاصةُ القولِ فيهِ: متروكٌ.

5- مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ الأَزْدِيُّ الْخُرَاسَانِيُّ، أَبُو الْحَسَنِ الْبَلْخِيُّ[11].

قال ابن سعد: " أصحاب الحديث يتقون حديثه وينكرونه[12]"، وقال يحيى بن معين: "ليس بشيء[13]"، وقال البخاري: "لا شيء البتة[14]"، وقال العجلي: "متروك الحديث[15]"، ونقل أبو جعفر العقيلي عن البخاري قوله: "ذاهب"، وقال مرة: "سكتوا عنه[16]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: متروك الحديث، وعن وكيع قوله: كان كذاباً[17]، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: كان يكذب في الحديث[18]، ونقل: الخطيب البغدادي عن ابن عمار الموصلي قوله: "لا شيء"، وعن أحمد بن

---

(1) الْخُرَاسَانِيُّ: بضم الخاء المعجمة وفتح الراء والسين المهملتين وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى خراسان وهي بلاد كبيرة، وهو اسم مركب بالعجمية ومعناه بالعربية موضع طلوع الشمس. (انظر إلى الأنساب للسمعاني: 70/5).

(2) انظر إلى تهذيب الكمال: (396/21).

(3) الجرح والتعديل: (117/6).

(4) المجروحون لابن حبان: (88/2).

(5) سؤالات البرقاني للدارقطني: (/29).

(6) انظر إلى تذكرة الحفاظ لابن القيسراني: (/293).

(7) الموضوعات لابن الجوزي: (52/1).

(8) انظر إلى المرجع السابق: (231/1).

(9) البداية والنهاية: (275/2).

(10) انظر إلى تقريب التهذيب: (/414).

(11) انظر إلى تهذيب الكمال: (434/28).

(12) الطبقات الكبرى: (263/7).

(13) تاريخ ابن معين: (373/4).

(14) التاريخ الكبير: (14/8).

(15) معرفة الثقات للعجلي: (295/2).

(16) الضعفاء الكبير: (238/4).

(17) انظر إلى الجرح والتعديل: (354/8-355).

(18) انظر إلى المجروحين لابن حبان: (14/3).

سيار قوله: "متروك الحديث"، وعن أبي داود قوله: "تركوا حديثه"، وعن عمرو بن على قوله: "كذاب متروك الحديث"، وعن زكريا الساجي قوله: "كان كذاباً متروك الحديث[1]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "كذاب[2]"، وقال الذهبي: متروك[3]، وقال الحافظ ابن حجر: كذبوه وهجروه ورمى بالتجسيم، مات سنة خمسين ومائة[4].

خلاصةُ القولِ فيهِ: متروكُ الحديثِ.

6- عَمْرُو بنُ شُعَيْبِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عبدِاللهِ بنِ عَمْرِو بنِ الْعَاصِ الْقُرَشِيُّ[5].

قال يحيى بن معين: إذا حدث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فهو كتاب ومن هنا جاء ضعفه، وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة[6]، وقال العجلي: "ثقة[7]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن أبيه أبي حاتم قوله: "ليس بقوي يكتب حديثه، وما روى عن الثقات فيذاكر به"، وعن أبي زرعة قوله: "ثقة في نفسه إنما تكلم فيه بسبب كتاب عنده"، وعن أحمد بن حنبل: "ربما احتججنا به"، وعن سفيان بن عيينة قوله: "كان عمرو بن شعيب إنما يحدث عن أبيه عن جده وكان حديثه عند الناس فيه شيء"، وعن يحيى بن سعيد القطان قوله: "واهٍ"، وعن يحيى بن معين قوله: "ليس بذاك"، وقال مرة: "يكتب حديثه[8]"، ونقل ابن عساكر عن صالح جزرة قوله: ثقة ولكن أحاديثه لا أعلم كيف هي[9]، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة"، وقال مرة: "ليس به بأس"، وعن أحمد بن سعيد الدارمي: "ثقة"، وعن يحيى بن سعيد قوله: "إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يحتج به[10]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، مات سنة ثماني عشرة ومائة[11].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

7- شُعَيْبُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عبدِاللهِ بنِ عَمْرِو بنِ الْعَاصِ الْقُرَشِيُّ[12].

---

(1) تاريخ بغداد: (207/15).
(2) تهذيب الكمال: (449/28).
(3) انظر إلى الكاشف: (290/2).
(4) انظر إلى تقريب التهذيب: (/545).
(5) انظر إلى تهذيب الكمال: (64/22).
(6) انظر إلى تاريخ ابن معين: (462/4).
(7) معرفة الثقات للعجلي: (177/2).
(8) الجرح والتعديل: (238/6-239).
(9) انظر إلى تاريخ دمشق: (86/46).
(10) تهذيب الكمال: (68/22و72).
(11) انظر إلى تقريب التهذيب: (/423).
(12) انظر إلى تهذيب الكمال: (534/12).

ذكره ابن حبان في الثقات[1]، وقال الذهبي: "صدوق[2]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق ثبت سماعه من جده، مات بعد المائة[3].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

8- عَبْدُاللهِ بْنُ عَمْرِو بنِ العَاصِ القُرَشِيُّ السَّهْمِيُّ، صحابيٌّ جليلٌ، تقدم ترجمته في مسألة رقم(451).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ ثلاثُ عللٍ:

العلةُ الأُولى:

وجود راوٍ متروك الحديث في إسناد الحديث، هو عمر بن الصبح التَّمِيمِيُّ، وهذه علة قادحة ظاهرة.

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ متروك الحديث في إسناد الحديث، هو مقاتل بن سليمان الأَزْدِيُّ، وهذه علة قادحة ظاهرة.

قلتُ: ومن الجدير ذكره أن العلة في كلا الراويين أشد من العلة في الراوي الذي أعل به أبو حاتم الحديث، والدليل أنه قال في عمر بن الصبح: إنه منكر الحديث، وفي مقاتل بن سليمان: إنه متروك الحديث، وهما علتان ظاهرتان قادحتان وأشد من علة عبدالله بن السمح الذي قال فيه: إنه ليس بقوي.

العلةُ الثالثةُ:

وجود أربعة رواة صدوقين، وهم: حرملة بن يحيى، وعبدالله بن السمح، وعمرو بن شعيب، وشعيب بن محمد، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[4].

قلتُ: أما العلة الأولى والثانية فلم يشر إليهما أبو حاتم، وأما الثالثة فلم يشر من الرواة الأربعة الصدوقين إلا إلى عبدالله بن السمح.

---

(1) الثقات لابن حبان: (437/6).

(2) الكاشف: (488/1).

(3) انظر إلى تقريب التهذيب: (/267).

(4) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ ضعيفٌ جداً بهذا الإسنادِ؛ لأنَّ مقاتلَ بنَ سليمانَ وعمرَ بنَ الصُّبْحِ متروكا الحديثِ.

الأُنموذجُ الثالثُ:

29- مسألةٌ (2818)- **"وسُئِل أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ محمَّدُ بْنُ دابٍ المَدينيُّ؛ قَالَ: حدَّثنا صَفْوانُ ابْنُ سُلَيمٍ، عَنْ عبدِ الرحمنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سعيدٍ: أَنَّ النبيَّ -صلى اللهُ عليهِ وسلمَ- قَالَ: "مَنْ كَتَمَ عِلْمًا مِمَّا يَنْفَعُ اللهُ بِهِ فِي أَمْرِ الدِّينِ؛ أَلْجَمَهُ[1] اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ"، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: محمدٌ هَذَا ضعيفُ الْحَدِيثِ؛ كَانَ يَكْذِبُ[2]"**.

- أخرجه ابن ماجه في المقدمة، 24باب من سئل عن علم فكتمه (97/1)، حديث رقم265، من طريق محمد بن داب، به، جزء من حديث بلفظه.
- أخرجه أبو عوانة في مستخرجه (42/1)، 1باب ذِكْرُ الْمَأْثُورِ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَخْبَارِهِ عددت الاخْتِلافِ وَإِيصَائِهِ عَلَيْهِ السَّلامُ بِلُزُومِ سُنَّتِهِ وَسُنَّةِ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ خُلَفَائِهِ، حديث رقم16، من طريق محمد بن داب، به، بلفظه.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- مُحَمَّدُ بْنُ دَابٍ الْمَدِينِيُّ[3].

نقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: "ضعيف الحديث، كان يكذب[4]"، وقال الذهبي: ضعيف الحديث، ونقل عن ابن حبان قوله: كذاب[5]، ونقل المزي عن خلف الأحمر قوله: ابن داب يضع الحديث بالمدينة[6]، وقال الحافظ ابن حجر: كذبه أبو زرعة، مات بعد المائة[7].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ضعيفُ الحديثِ، وكانَ يَكْذِبُ.

2- صَفْوَانُ بْنُ سُلَيمٍ الْمَدَنِيُّ، أَبُو عبدِاللهِ الْقُرَشِيُّ، الزُّهْرِيُّ[8].

---

(1) أي "المُمْسِك عَنِ الْكَلَامِ مَمثَّلٌ بمَن أَلْجَم نَفْسَهُ بِلِجَامٍ. وَالْمُرَادُ بِالْعِلْمِ مَا يَلْزَمُه تَعْليمه ويَتَعيَّن عَلَيْهِ، كَمن يَرَى رجُلاً حَدِيثَ عَهْد بِالْإِسْلَامِ وَلَا يُحْسِن الصَّلَاةَ وَقَدْ حَضَر وقْتُها، فَيَقُولُ: علِّموني كَيْفَ أُصلّي، وَكَمَنَ جَاءَ مُسْتَفْتِياً فِي حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ، فَإِنَّهُ يَلْزم فِي هَذَا وَأَمْثَالِهِ تَعْرِيفُ الْجَوَابِ، وَمَنْ مَنَعه اسْتَحق الْوَعِيدَ". (النهاية في غريب الحديث والأثر: 234/4).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (438/2)، باب علل أخبار رويت في العلم.

(3) انظر إلى تهذيب الكمال: (172/25).

(4) الجرح والتعديل: (250/7).

(5) انظر إلى ميزان الإعتدال: (540/3).

(6) انظر إلى تهذيب الكمال: (172/25).

(7) انظر إلى تقريب التهذيب: (/477).

(8) انظر إلى تهذيب الكمال: (184/13).

قال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث[1]"، قال أحمد بن حنبل: "ثقة[2]"، ونقل البخاري عن سفيان بن عيينة قوله: "ثقة[3]"، وقال العجلي: "ثقة[4]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "ثقة[5]"، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، ونقل المزي عن النسائي قوله: ثقة، وعن يعقوب بن شيبة قوله: ثقة ثبت[7]، وقال الذهبي: "ثقة حجة[8]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات سنة مائة واثنتين وثلاثين[9].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

3- عبدُالرحمنِ بنُ سعدِ بنِ مالكِ بنِ سنانٍ الْخَزْرَجِيٌّ[10]الْأَنْصَارِيُّ[11].

قال العجلي: "ثقة[12]"، وذكره ابن حبان في الثقات[13]، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة[14]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات سنة اثنتي عشرة ومائة[15].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

4- سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بنِ سِنَانِ بنِ عُبَيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، أَبُو سَعِيْدٍ الْخُدْرِيُّ، مشهورٌ بكنيتِهِ، لهُ ولأبيهِ صحبةٌ واستصغر بأحد ثم شهد ما بعدها وروى الكثير، مات بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين وقيل سنة أربع وسبعين[16].

---

(1) الطبقات الكبرى: (417/5).

(2) العلل ومعرفة الرجال: (494/2).

(3) التاريخ الكبير: (308/4).

(4) معرفة الثقات للعجلي: (467/1).

(5) الجرح والتعديل: (424/4).

(6) الثقات لابن حبان: (468/6).

(7) انظر إلى تهذيب الكامل: (187/13).

(8) الكاشف: (503/1).

(9) انظر إلى تقريب التهذيب: (/276).

(10) الْخَزْرَجِيٌّ: بفتح الخاء المعجمة وسكون الزاي وفتح الراء وفي آخرها الجيم، هذه النسبة إلى الخزرج وهو بطن من الأنصار. (الأنساب للسمعاني: 119/5).

(11) انظر إلى تهذيب الكمال: (134/17).

(12) معرفة الثقات للعجلي: (78/2).

(13) الثقات لابن حبان: (77/5).

(14) تهذيب الكمال: (135/17).

(15) انظر إلى تقريب التهذيب: (/341).

(16) انظر إلى: الاستيعاب: (602/2)، والإصابة: (65/3-67)، وتقريب التهذيب: (/232).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ علتانِ:

العلةُ الأُولى:

وجود راوٍ ضعيف الحديث، وكان يكذب في إسناد الحديث، وهو محمد بن دابٍ الْمَدِينِيُّ، وهذه علة قادحة ظاهرة.

العلةُ الثانيةُ:

انفراد محمد بن داب بهذا الإسناد، وهي علة ظاهرة قادحة؛ لأن محمد بن داب ضعيف الحديث، ولا يقبل تفرده، ومدار هذا الإسناد عليه. ونقل ابن القيسراني عن الدارقطني قوله: "تفرد بِهِ مُحَمَّدُ بن دَابٍ، عَن صَفْوَان بن سُليم، وَتفرد بِهِ عبد الله بن عَاصِم الْحَمَّانِيُّ، عَن مُحَمَّد بن دَاب[1]".

قلتُ: أما العلة الأولى فقد أشار إليها أبو زرعة، وأما العلة الثانية فلم يشر إليها.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

إسناد هذا الحديث ضعيف جداً؛ لأن محمدَ بنَ دابٍ الْمَدِينِيَّ ضعيفُ الحديثِ، وكان يكذب. ومن الجدير ذكره أن أبا زرعة قد ضعف محمد بن داب هنا مع أنه صرح بالسماع عن شيخه (صَفْوانَ ابْنَ سُلَيمٍ)، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عمق فهم أبي زرعة لعلم العلل؛ لأنه لم يغتر بتصريح محمد بالسماع عن صفوان الذي تحمل عنه الحديث؛ لأن محمداً كان يكذب، ومن كذبه تصريحه بالسماع هنا، بخلاف المدلس الذي لا يكذب، وإذا لم يتحمل الحديث عن شيخه، فإنه يأتي بعبارة توهم السماع ولا تقتضيه، كأن يقول: عن، أو أن، أو قال، ونحو ذلك.

(1) أطراف الغرائب والأفراد: (72/5).

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

أُنْمُوْذَجَانِ لِلإعْلالِ بِالتَّصْحِيْفِ[1] فِي مَتْنِ الْحَدِيْثِ

الأُنموذجُ الأولُ:

30- مسألةٌ (1641)- **"وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ قَبِيصَةُ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَاضِ بنِ عبدِاللهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: "كُنَّا نُوَرِّثُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى اللهُ عليهِ وسلمَ-؛ يَعْنِي: الجَدَّ". فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا خطأٌ، أَخْطَأَ فِيهِ قَبِيصَة، إنما هو: كنا نُؤَدِّي صدَقَةَ الفِطْرِ على عهدِ رَسُول الله -صلى اللهُ عليهِ وسلمَ-[2]".**

- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، 73باب صدقة الفطر صاع من شعير (/279)، حديث رقم1505، عن قبيصة، به، بلفظ: "كُنَّا نُطْعِمُ الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ".
- أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الزكاة، 9باب مقدار صدقة الفطر (41/2)، حديث رقم3102، عن علي بن شيبة، عن قبيصة، به، بلفظ: "كُنَّا نُعْطِي زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ".
- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الزكاة، 14باب ما يجوز إخراجه لهل البادية في زكاة الفطر من الأقط وغيره (290/4)، حديث رقم7729، من طريق محمد بن عبدالوهاب، عن قبيصة، به، بلفظ: "كُنَّا نُعْطِي زَكَاةَ الْفِطْرِ زَمَنَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ".
- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الفرائض، 44باب فِي الْجَدِّ ما له وما جاء فيه عن النبي ﷺ وغيره (259/6)، حديث رقم31216، عن قبيصة، به، بلفظه.
- أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق، 4948باب علي بن عبدالله بن الحسن (16/43)، عن أبو حاتم الرازي وجعفر بن محمد بن شاكر، عن قبيصة، به، بلفظه.
- أخرجه البزار في كشف الأستار، كتاب الفرائض، 4باب في أم وأخت وجد (142/2)، حديث رقم1387، عن محمد بن عمر بن هياج، عن قبيصة، به، بلفظه.

---

(1) المُصَحَّفُ أوِ المُحَرَّفُ: ما غير فيه النقط أو الشكل. وهذا تعريف المتقدمين، ممن سبق الحافظ ابن حجر، أما الحافظ ففرق بينهما، حيث قال: "إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف". (نزهة النظر شرح نخبة الفكر: (/47)، (وانظر إلى تقريب النووي ضمن تدريب الراوي: 193/2-195).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (52/2)، باب علل أخبار رويت في الفرائض.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- قَبِيصَةُ بنُ عُقْبَةَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سُفيَانَ السِّوَائِيُّ[1]، أبُو عَامِرٍ الْكُوفِيُّ[2].

قال يحيى بن معين: "قبيصة ليس بحجة في سفيان[3]"، قال أحمد بن حنبل: حينما ذَكَرَ قَبِيصَةَ وأبا حذيفةَ فقال: "قَبِيصَةُ أثبت منه جداً يعني في حديث سفيان، أبو حذيفة شبه لا شيء، وقد كتبت عنهما جميعاً[4]"، وقال العجلي: "ثقة[5]"، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، وقال أبو داود: كان قبيصة لا يحفظ، ثم حفظ بعد[7]، ونقل: ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: " ثقة إلا في حديث الثوري ليس بذلك القوى"، وعن أبيه -أبي حاتم- قوله: "سألت أبى عن قبيصة وأبى حذيفة، فقال: قبيصة أحلى عندي وهو صدوق لم أر أحداً من المحدثين يأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة بن عقبة وعلى بن الجعد وأبى نعيم في الثوري"، وعن أبي زرعة قوله: حينما سئل عن قبيصة وأبى نعيم، فقال: "كان قبيصة أفضل الرجلين وأبو نعيم أتقن الرجلين[8]"، ونقل الخطيب البغدادي عن حنبل بن إسحاق قوله: سألت يحيى بن آدم عن قصة قبيصة في سفيان، فقال: كان كثير الغلط، قلت له: فغير هذا؟ قال: كان صغيراً لا يضبط، قلت له: فغير سفيان، قال: كان قبيصة رجلاً صالحاً ثقة، لا بأس به[9]، وَقَال إِسْحَاق بْن سيار: مَا رأيت من الشيوخ أحفظ من قبيصة بْن عقبة، وعن ابن خراش قوله: صدوق، وَقَال صالح بْن مُحَمَّد: كان رجلاً صالحاً إلا أنهم تكلموا في سماعه من سفيان[10]، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ليس به بأس[11]"، وقال الذهبي: "حافظ عابد[12]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق ربما خالف، مات سنة خمس عشرة ومائتين على الصحيح[13].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

---

(1) السِّوَائِيُّ: بضم السين والواو وفي آخرها الياء آخر الحروف هذه النسبة إلى بنى سواءة بن عامر بن صعصعة. (الأنساب للسمعاني: 288/7).

(2) انظر إلى تهذيب الكمال: (481/23).

(3) تاريخ ابن معين: (114/1).

(4) العلل ومعرفة الرجال: (386/1).

(5) معرفة الثقات للعجلي: (214/2).

(6) الثقات لابن حبان: (21/9).

(7) انظر إلى سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود: (/206).

(8) الجرح والتعديل: (126/7-127).

(9) انظر إلى تاريخ بغداد: (48/23).

(10) انظر إلى المرجع السابق: (493/14).

(11) تهذيب الكمال: (487/23).

(12) الكاشف: (133/2).

(13) انظر إلى تقريب التهذيب: (/453).

2- سُفْيَانُ بْنُ سَعِيْدِ بْنِ مَسْرُوْقٍ اَلثَّوْرِيُّ، ثقة حافظ حجة، تقدم ترجمته في مسألة رقم(797).

3- زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ اَلْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ مَولى عُمَرَ، أبو عبدِاللهِ وأبو أسامةَ الْمَدَنِيُّ[1].

قال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث[2]"، قال أحمد بن حنبل: "ثقة[3]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "ثقة"، وعن أبي زرعة قوله: "ثقة"، وعن عبيدالله بن عمر قوله: "ما أعلم به بأساً[4]"، وذكره ابن حبان في الثقات[5]، ونقل ابن عساكر عن يعقوب بن شيبة قوله: "ثقة من أهل الفقه والعلم"، وعن ابن خراش قوله: "صدوق ثقة[6]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة[7]"، وقال الذهبي: "ثقة حجة[8]"، قال الحافظ ابن حجر: ثقة عالم وكان يرسل، مات سنة ست وثلاثين ومائة[9]. وروايته عن أبي سعيد مباشرة مرسلة وقد زالت هذه العلة؛ لأنه لم يثبت إرساله في هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري لأن بينهما عياض بن عبدالله[10].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

4- عِيَاضُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ بنِ سَعْدِ بنِ أَبِي سَرْحٍ اَلْقُرَشِيُّ الْعَامِرِيُّ الْمَكِّيُّ[11].

قال العجلي: "ثقة[12]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة[13]"، وذكره ابن حبان في الثقات[14]، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة[15]"، وقال الذهبي: "ثقة حجة[16]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات على رأس المائة[17].

---

(1) انظر إلى تهذيب الكمال: (12/10).

(2) الطبقات الكبرى: (413/5).

(3) العلل ومعرفة الرجال: (409/1).

(4) الجرح والتعديل: (555/3).

(5) الثقات لابن حبان: (246/4).

(6) تاريخ دمشق: (282/19).

(7) تهذيب الكمال: (17/10).

(8) ميزان الإعتدال: (98/2).

(9) انظر إلى تقريب التهذيب: (/222).

(10) انظر إلى المراسيل لابن أبي حاتم: (224/64)، وانظر إلى جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي: (/178).

(11) انظر إلى تهذيب الكمال: (567/22).

(12) معرفة الثقات للعجلي: (198/2).

(13) الجرح والتعديل: (408/6).

(14) الثقات لابن حبان: (264/5).

(15) تهذيب الكمال: (569/22).

(16) تاريخ الإسلام: (134/3).

(17) انظر إلى تقريب التهذيب: (/437).

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

5- سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ، أبو سعيد الْخُدْرِيُّ، صحابي جليل، تقدم ترجمته في مسألة رقم(2818).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ علتانِ:

العلةُ الأُولى:

التصحيف الموجود في متن الحديث، وهي علة من علل المتن، وهي علة ظاهرة قادحة قبل بيانها، أما بعد بيانها بتخريج الحديث، فإن العلة تزول حينئذٍ. وعلة التصحيف في الحديث المذكور كما أشار أبو زرعة إليها عند سؤاله عن الحديث، وأيده في ذلك الإمام مسلم حيث قال: "هذا خبر صحَّف فيه قبيصةُ، وإنما كان الحديث بهذا الإسناد عن عياض قال: كنا نؤديه على عهد رسول الله -ﷺ-، يعني: في الطعام وغيره في زكاة الفطر. فلم يقر قراءته، فقلب قوله، إلى أن قال: يورثه. ثم قلب له معنى، فقال: يعني: الجد[1]". كما أيده في ذلك البزار أيضاً، الذي نقل عنه نورالدين الهيثمي قوله: "لا نعلمه بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه، عن أبي سعيد، وأحسب أن قبيصة أخطأ في لفظه، وإنما كان عندي: كنا نؤديه، يعني: زكاة الفطر، ولم يتابع قبيصة على هذا غيره[2]". وقد رُوي الحديث عن قبيصة على الصواب الصحيح -غير المصحف- البخاري في "صحيحه" برقم(1505)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" برقم (3102)، والبيهقي في "السنن الكبرى" برقم(7729)، كلهم عن قبيصة، به، والحديث عند البخاري بلفظ: "كُنَّا نُطْعِمُ[3] الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ"، و عند الطحاوي بلفظ: "كُنَّا نُعْطِي زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ". وعند البيهقي بلفظ: ""كُنَّا نُعْطِي زَكَاةَ الْفِطْرِ زَمَنَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ".

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ صدوق في إسناد الحديث، وهو: قَبِيصَةُ بن عقبة السِّوَائِيُّ، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[4].

قلتُ: أما العلة الأولى فقد أشار إليها أبو زرعة، وأما العلة الثانية فلم يشر إليها.

---

(1) التمييز للإمام مسلم: (/190).

(2) كشف الأستار عن زوائد البزار: (12/2).

(3) أي نؤدي.

(4) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هذا الحديثِ حسنٌ؛ لأن قَبِيصَةَ بنَ عقبةَ السِّوَائِيَّ صدوقٌ. أما علةُ تصحيفِ قبيصةَ فقد زالتْ بعدَ تخريجِ الحديثِ من المصادرِ التي أخرجتِ الحديثَ على الصوابِ، كالإمامِ البخاريّ وغيرِهِ، كما سبقَ في التخريجِ.

الأُنموذجُ الثَّانِي:

31- مسألةٌ (2725)- **"وسمعتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: حدَّثنا النُّفَيلي بِحَدِيثِ زُهَيْرٍ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ عِبَادٍ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ؛ فِي قصَّة الدَّجَّالِ، فلمَّا بَلَغَ: فَإِنَّهُ يُخْتَمُ عَلَيْهِ بِسَيِّئِ عَمَلِهِ". قال النُّفَيليُّ: صَحَّفَ أحمدُ بنُ يونسَ في هذا الحديثِ، فَقَالَ: بِشَيْءٍ؛ وَإِنَّمَا هُوَ: بِسَيِّئِ عَمَلِهِ. قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وفَرِحَ بِمَا أَخْطَأَ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ فَرَحًا شَدِيداً[1]"**.

- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، تفريع أبواب الجمعة، 3جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها، 4باب من قال أربع ركعات (308/1)، حديث رقم1184، عن أحمد بن يونس، عن زهير، به مختصراً، جزء من حديث مختلف الألفاظ.
- أخرجه النسائي في سننه، كتاب الكسوف، 15باب نوع آخر من صلاة الكسوف (/229)، حديث رقم1486، من طريق الحسين بن عياش، عن زهير، به مختصراً، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه أحمد في مسنده (16/5)، عن أبي كامل، عن زهير، به مطولاً، بلفظ: "بشيء من عمله"، جزء من حديث متقارب الألفاظ.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- عبدُاللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ نُفَيْلٍ، أَبُو جَعْفَرٍ النُّفَيْلِيُّ[2] الْحَرَّانِيُّ[3][4].

نقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "الثقة المأمون"، وعنه أيضاً قوله: "سمعت يحيى بن معين يثني على النفيلي[5]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان متقناً يحفظ[6]"، وقال الدارقطني: "ثقة

---

(1) علل الحديث لابن أبي حاتم: (406/2)، باب علل أخبار رويت في الأمراء والفتن.

(2) النُّفَيْلِيُّ: بضم النون وفتح الفاء وسكون الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها، هذه النسبة إلى الجد الأعلى. (الأنساب للسمعاني: 160/13).

(3) الْحَرَّانِيُّ: حران بلدة من الجزيرة كان بها ومنها جماعة من الفضلاء والعلماء في كل فن وهي من ديار ربيعة ولها تاريخ عمله أبو عروبة الحسين بن أبى معشر الحراني الحافظ ذكر فيه جماعة كثيرة من أهل الجزيرة سماه تاريخ الجزريين وحران بطن من همدان. (انظر إلى الأنساب للسمعاني: 107/4).

(4) انظر إلى تهذيب الكمال: (88/16).

(5) الجرح والتعديل: (159/5).

(6) الثقات لابن حبان: (356/8-357).

مأمون محتج به[1]"، ونقل: المزي عن النسائي قوله: "ثقة"، وعن أحمد بن حنبل قوله: حينما "ذكر أبا جَعْفَر النفيلي فأثنى عليه"، وعن أبي داود قوله: "أشهد عَلَى أني لم أر أحفظ من النفيلي[2]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين[3].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ حافظٌ.

2- زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُدَيْجٍ، أَبُو خَيْثَمَةَ الْجَعْفِيُّ[4] الْكُوفِيُّ[5].

قال يحيى بن معين: ثبت[6]، وقال مرة: ثقة مأمون[7]، قال العجلي: "ثقة ثبت مأمون[8]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن أيوب قوله: زهير أحفظ من عشرين مثل شعبة، وعن أحمد بن حنبل قوله: زهير فيما روى عن المشايخ ثبت بخ بخ، وفي حديثه عن أبى إسحاق لين، سمع منه بأخرة، وقال مرة: من معادن العلم، وعن أبيه -أبي حاتم- قوله: ثقة، وعن أبي زرعة قوله: ثقة، إلا أنه سمع من أبى إسحاق بعد الاختلاط [9]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان حافظاً متقناً[10]"، وقال ابن مَنْجُويَه: "كان حافظاً متقناً[11]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة ثبت[12]"، وقال الذهبي: "ثقة حجة[13]"، قال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة، مات سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين ومائة[14].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ فيما رَوى عن المشايخِ، إلا ما سمعهُ مِنْ أَبِي إسحاقَ السَّبِيْعِيِّ ففيهِ لينٌ؛ لأنه سَمِعَ منهُ بِأَخَرَةٍ بعدَ الاختلاطِ.

---

(1) سؤالات الحاكم للدارقطني: (/232).

(2) تهذيب الكمال: (16/90-91).

(3) انظر إلى تقريب التهذيب: (/321).

(4) الْجَعْفِيُّ: بضم الجيم وسكون العين المهملة وفي آخرها الفاء، هذه النسبة إلى القبيلة وهي جعفي بن سعد العشيرة وهو من مذحج. (الأنساب للسمعاني: 3/290-291).

(5) انظر إلى تهذيب الكمال: (9/420-421).

(6) انظر إلى تاريخ ابن معين: (3/564).

(7) انظر إلى من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال: (/79).

(8) معرفة الثقات للعجلي: (1/372).

(9) انظر إلى الجرح والتعديل: (3/588-589).

(10) الثقات لابن حبان: (6/337).

(11) رجال صحيح مسلم: (1/224).

(12) تهذيب الكمال: (9/425).

(13) الكاشف: (1/408).

(14) انظر إلى تقريب التهذيب: (/218).

3- الْأَسْوَدُ بْنُ قَيْسٍ الْعَبْدِيُّ، ويقالُ: الْبَجَلِيُّ الْكُوفِيُّ[1].

قال أحمد بن حنبل: "ثقة[2]"، وقال العجلي: "ثقة حسن الحديث[3]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "ثقة"، وعن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن ابن المديني قوله: "روى عن عشرة مجهولين لا يعرفون[4]"، وذكره ابن حبان في الثقات[5]، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة[6]"، وقال الذهبي: "ثقة[7]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات بعد المائة[8].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

4- ثَعْلَبَةُ بْنُ عَبَّادٍ الْعَبْدِيُّ الْبَصْرِيُّ[9]، مَجْهُوْلٌ، ماتَ بعدَ المائةِ[10].

خلاصةُ القولِ فيهِ: مجهولٌ لمْ يتكلمْ فيهِ أحدٌ بجرحٍ ولا تعديلٍ. وسيأتي بيان ذلك في معرض الحديث عن العلة الثانية من علل هذا الحديث.

5- سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبِ بْنِ هِلالٍ الْفَزَارِيُّ، حليفُ الأنصارِ، مختلفٌ في كنيتِهِ، صحابيٌّ مشهورٌ له أحاديثُ، ماتَ بالبصرةِ سنةَ ثمانٍ وخمسينَ[11].

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ علتانِ:

العلةُ الأُولى:

التصحيف الموجود في متن الحديث، وهي علة من علل المتن، وهي علة ظاهرة قادحة قبل بيانها، أما بعد بيانها بتخريج الحديث، فإن العلة تزول حينئذٍ. وعلة التصحيف في الحديث المذكور كما أشار أبو زرعة إليها عند روايته للحديث، وأيده في ذلك النُّفَيلي بقوله: صحَّف أحمد بن يونس في

---

(1) انظر إلى تهذيب الكمال: (229/3).

(2) العلل ومعرفة الرجال: (/302).

(3) معرفة الثقات للعجلي: (228/1).

(4) الجرح والتعديل: (292/2).

(5) الثقات لابن حبان: (32/4).

(6) تهذيب الكمال: (230/3).

(7) الكاشف: (251/1).

(8) انظر إلى تقريب التهذيب: (/111).

(9) انظر إلى تهذيب الكمال: (395/4).

(10) انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي: (260/1)، الثقات لابن حبان: (98/4)، وحاشية تهذيب الكمال: (395/4-396)، وتقريب التهذيب: (/134).

(11) انظر إلى: الاستيعاب: (653/2-655)، والإصابة: (150/3)، وتقريب التهذيب: (/256).

هذا الحديث، فَقَالَ: "بِشَيْءٍ"، وَإِنَّمَا هُوَ: "بِسَيِّئ عَمَلِهِ[1]"، وقد أخرج رواية أحمد بن يونس، أبو داود في سننه، حيث أورد الحديث مختصراً ولم يذكر موضع التصحيف[2]، ولعل الإمام أحمد بن حنبل أراد في أثناء روايته للحديث حينما ذكر اللفظ المصحف وهو: "بشيء من عمله"، ثم نقل عن حسن الأشيب اللفظ غير المصحف في روايته عن زهير ولم أقف عليها وهو: "بسيئ من عمله[3]"، تصحيح هذه الرواية وإزالة علتها وهذا يؤيد صحة ما ذهب إليه أبو زرعة في هذا الحديث.

العلةُ الثانيةُ:

جهالةُ ثعلبةَ بنِ عبادٍ الْعَبْدِيّ اَلْبَصْرِيّ، وهي علة ظاهرة قادحة، حيث تفرد بالرواية عنه الأسود ابن قيس، قال العجلي: "مجهول[4]"، وذكره ابن حبان في الثقات[5]، ونقل المزي عن ابن المديني وابن حزم وابن القطان قولهم: مجهول[6]، وقال الحافظ ابن حجر: مقبول[7].

قلتُ: أما العلة الأولى فقد أشار إليها أبو زرعة، وأما العلة الثانية فلم يشر إليها.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ ضعيفٌ بهذا الإسنادِ؛ لأنَّ ثعلبةَ بنَ عبادٍ الْعَبْدِيَّ اَلْبَصْرِيَّ مجهولٌ. أما علةُ تصحيفِ أحمدَ بنِ يونسَ في غيرِ هذهِ الروايةِ فقد زالتْ بعدَ تخريجِ الحديثِ من المصادرِ التي أخرجتِ الحديثَ على الصوابِ، كالإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ وغيرِهِ، كما سبقَ في التخريجِ.

---

(1) انظر إلى علل الحديث لابن أبي حاتم: (406/2).

(2) انظر إلى سنن أبي داود: (308/1).

(3) انظر إلى مسند أحمد بن حنبل: (16/5).

(4) معرفة الثقات للعجلي: (260/1).

(5) الثقات لابن حبان: (98/4).

(6) انظر إلى حاشية تهذيب الكمال: (395/4-396).

(7) انظر إلى تقريب التهذيب: (/134).

الْفَصْلُ السَّادِسُ

ويتكونُ مِنْ خمسةِ مباحثَ: –

- **الْمبحثُ الأولُ**– ثلاثةُ نماذجَ للإعْلالِ بوضعِ الحديثِ.
- **الْمبحثُ الثانِي**– أُنْمُوذجٌ للإعْلالِ بزيادةِ صحابيٍّ –رَضِيَ اللهُ عنهُ– في سندِ الحديثِ.
- **الْمبحثُ الثالثُ**– أُنْمُوذجانِ للإعْلالِ بالاختلاطِ.
- **الْمبحثُ الرابعُ**– أُنْمُوذجانِ للإعْلالِ بالتدليسِ.
- **الْمبحثُ الخامسُ**– أُنْمُوذجٌ للإعْلالِ بأنَّ راوٍ في السندِ لا يُكْنَى.

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ

ثَلاثَةُ نَمَاذِجَ لِلإِعْلالِ بِوَضْعِ[1] الْحَدِيْثِ

الأُنموذجُ الأولُ:

32- مسألةٌ (2552)- **"وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه داودُ ابنُ رُشَيد، عن بَقِيَّةٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي الزِّنادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ -صلى اللهُ عليهِ وسلمَ- قَالَ: "مَنْ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ، فَعُطِسَ عِنْدَهُ، فَهُوَ حَقٌّ"، قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ كَذِبٌ[2]".**

- أخرجه أبو يعلى في مسنده (234/11)، حديث رقم6352، عن داود بن رشيد، به، بلفظه.
- أخرجه ابن عدي في كتابه الكامل في الضعفاء، 1886باب معاوية بن يحيى أبي مطيع الأطرابلسي (141/8)، من طريق داود بن رشيد، به، بلفظه.
- أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، باب الميم من اسمه محمد (316/6)، حديث رقم6509، من طريق عبدة بن عبد الرحيم المروزي، عن بقية بن الوليد، به، بلفظه.
- أخرجه ابن الجوزي في كتابه -الموضوعات-، كتاب الأدب (77/3)، من طريق حاجب بن الوليد، عن بقية بن الوليد، به، متقارب الألفاظ.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- دَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ الْهَاشِمِيُّ، مَوْلاهُمْ أَبُو الفَضْلِ الْخَوَارِزْمِيُّ، سَكَنَ بَغْدَادَ[3].

قال ابن سعد: "ثقة كثير الحديث[4]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "صدوق[5]"، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، ونقل السلمي عن الدارقطني قوله: "ثقة نبيل[7]"، ونقل الخطيب البغدادي عن

---

(1) "هو المُخْتَلَقُ الْمَصْنُوْعُ وَشَرُّ الضَّعِيْفِ، وَتَحْرُمُ رِوَايَتُهُ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ فِي أيّ معنىً كانَ إلَّا مُبَيَّناً". (تقريب النووي ضمن تدريب الراوي: 274/1).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (342/2)، باب علل أخبار رويت في الأدب والطب.

(3) انظر إلى تهذيب الكمال: (388/8).

(4) الطبقات الكبرى: (250/7).

(5) الجرح والتعديل: (412/3).

(6) الثقات لابن حبان: (236/8).

(7) سؤالات السلمي للدارقطني: (/166).

صالح جزرة قوله: كان يَحْيَى بْن مَعِين يوثقه[1]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات سنة تسع وثلاثين ومائتين[2].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

2- بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ بنِ صَائِدِ بنِ كَعْبٍ الْكَلَاعِيُّ[3]، أَبُو يُحْمِدَ الْمُيَتَّمِيُّ[4][5].

قال ابن سعد: "كان ثقة في روايته عن الثقات، وكان ضعيف الرواية عن غير الثقات[6]"، وقال العجلي: "ثقة ما روى عن المعروفين وما روى عن المجهولين فليس بشيء[7]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: يكتب حديث بقية ولا يحتج به وهو أحب إلى من إسماعيل بن عياش، وعن أحمد بن حنبل قوله: حينما سئل أبي عن بقية وإسماعيل بن عياش فقال: بقية أحب إلى فإذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه، وعن يحيى بن معين قوله: إذا حدث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره فأما إذا حدث عن أولئك المجهولين فلا، وإذا كنى ولم يسم اسم الرجل فليس يساوي شيئاً، وقال مرة: صالح الحديث، وعن أبي زرعة قوله: بقية أحب إلى من إسماعيل بن عياش، ما لبقية عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق فلا يؤتى من الصدق وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة[8]، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: "من أنفسهم[9]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: إذا قال: "حَدَّثَنَا وأَخْبَرَنَا"، فهو ثقة. وإذا قال: عَنْ فلان" فلا يؤخذ عنه، لأنه لا يدرى عمن أخذه، وعن ابن عدي قوله: يخالف فِي بعض رواياته الثقات، وإذا روى عن أهل الشام، فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط، وإذا روى عن المجهولين، فالعهدة منهم لا منه[10]، وقال الحافظ بن حجر: صدوق كثير التدليس عن

---

(1) تاريخ بغداد: (338/9).

(2) انظر إلى تقريب التهذيب: (/198).

(3) الْكَلَاعِيُّ: بفتح الكاف وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى قبيلة يقال لها كلاع نزلت الشام، وأكثرهم نزلت حمص. (الأنساب للسمعاني: 186/11).

(4) الْمُيَتَّمِيُّ: بفتح الميم وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وبعدها التاء المنقوطة باثنتين من فوقها وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلى ميتم، وهي بطون من قبائل شتى. (الأنساب للسمعاني: 517/12).

(5) انظر إلى تهذيب الكمال: (192/4).

(6) الطبقات الكبرى: (326/7).

(7) معرفة الثقات للعجلي: (250/1).

(8) انظر إلى الجرح والتعديل: (435/2).

(9) كتاب المجروحين: (200/1).

(10) انظر إلى تهذيب الكمال: (198/4).

الضعفاء، مات سنة سبع وتسعين ومائة[1]، وذكره في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين، وقال: كان كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين[2].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ مدلسٌ من المرتبةِ الرابعةِ الذينَ لا يقبلُ حديثُهُم إلا إذا صرحوا بالسماعِ، وهذا في روايتِهِ عن الثقاتِ، وأما روايتُهُ عن الضعفاءِ والمتروكينَ فتردُّ ولا تُقبلُ.

3- مُعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى الشَّامِيُّ أَبُو مُطِيْعٍ الْأَطْرَابُلُسِيُّ[3] الدِّمَشْقِيُّ[4].

قال يحيى بن معين: ضعيف ليس بشيء[5]، وقال مرة: صالح ليس بذاك القوي[6]، ونقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: "ثقة"، وعن أبيه -أبي حاتم- قوله: "صدوق مستقيم الحديث[7]"، وقال ابن عدي: وفي بعض رواياته ما لا يتابع عليه[8]، ونقل المزي عن أبي علي النيسابوري الحافظ قوله: ثقة، وعن يحيى بن معين، ودحيم، وأبو داود والنَّسَائي قولهم: ليس به بأس، وعن صالح جزرة قوله: صحيح الحديث، وعن أبي القاسم البغوي وأبو الحسن الدارقطني قوليهما: ضعيف[9]، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام وغلط من خلطه بالذي قبله، فقد قال ابن معين وأبو حاتم وغيرهما الطَّرَابُلُسِيُّ أقوى من الصدفي وعكس الدارقطني، مات بعد المائة[10].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

4- عَبْدُاللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ الْقُرَشِيُّ، أَبُو عبدِالرحمنِ الْمَدَنِيُّ المعروفُ بأبي الزِّنَادِ[11].

قال يحيى بن معين: "ثقة[12]"، وقال أحمد بن حنبل: "ثقة[13]"، وقال العجلي: "ثقة[14]"، ونقل ابن أبي حاتم عن سفيان قوله: أمير المؤمنين في الحديث، وعن أبيه -أبي حاتم- قوله: ثقة صالح الحديث،

---

(1) انظر إلي تقريب التهذيب: (/126).

(2) انظر إلى طبقات المدلسين: (/49).

(3) الْأَطْرَابُلُسِيُّ: بفتح الألف وسكون الطاء وفتح الراء وضم الباء المنقوطة بواحدة واللام وفي آخرها السين المهملة، هذه النسبة إلى أطرابلس، وهذا الاسم لبلدتين كبيرتين: إحداهما على ساحل الشام مما يلي دمشق، والأخرى من بلاد المغرب، وقد يسقط الألف عن التي بالشام. (الأنساب للسمعاني: 1/298-299).

(4) انظر إلى تهذيب الكمال: (28/224).

(5) انظر إلى كتاب من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال: (/112).

(6) انظر إلى سؤالات ابن الجنيد ليحيى ابن معين: (/424).

(7) الجرح والتعديل: (8/384).

(8) انظر إلى الكامل في ضعفاء الرجال: (8/143).

(9) انظر إلى تهذيب الكمال: (28/225-226).

(10) انظر إلى تقريب التهذيب: (/539).

(11) انظر إلى تهذيب الكمال: (14/476).

(12) تاريخ ابن معين: (1/118).

(13) العلل ومعرفة الرجال: (2/482).

(14) معرفة الثقات للعجلي: (2/26).

وهو ممن تقوم به الحجة إذا روى عنه الثقات[1]، وذكره ابن حبان في الثقات[2]، وقال الذهبي: "ثقة ثبت[3]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة فقيه، مات سنة مائة وثلاثين وقيل بعدها[4].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

5- عبدُالرحمنِ بنُ هُرْمُزَ الْأَعْرَجِ، أبو داودَ الْمَدَنِيُّ مَوْلَى رَبِيعةَ بنِ الحارثِ[5].

قال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث[6]"، وقال العجلي: "ثقة[7]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: "ثقة[8]"، وذكره ابن حبان في الثقات[9]، ونقل المزي عن ابن المديني، وابن خراش قوليهما: ثقة[10]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت عالم مات سنة سبع عشرة ومائة[11].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ.

6- أبو هريرةَ الدَّوْسِيُّ، صحابي جليل، تقدم ترجمته في مسألة رقم(717).

بيانُ علِلِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ ثلاثُ علٍ:

العلةُ الأُولى:

وهي الأهم؛ لأنها أم العلل في هذا الحديث وهي -كما قال أبو حاتم- أنه حديث مكذوب -موضوع- على النبي -ﷺ-، وأيده في ذلك بعض العلماء الذين أخرجوا الحديث حيث قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن أبي الزناد إلا معاوية بن يحيى، تفرد به بقية، ولا يروى عن رسول الله -ﷺ-، إلا بهذا الإسناد[12]"، وقال البيهقي: "وهو منكر عن أبي الزناد[13]"، وقال ابن الجوزي: "هذا

---

(1) انظر إلى الجرح والتعديل: (49/5).
(2) الثقات لابن حبان: (6/7).
(3) الكاشف: (549/1).
(4) انظر إلى تقريب التهذيب: (/302).
(5) انظر إلى تهذيب الكمال: (467/17-468).
(6) الطبقات الكبرى: (216/5).
(7) معرفة الثقات للعجلي: (89/2).
(8) الجرح والتعديل: (297/5).
(9) الثقات لابن حبان: (107/5).
(10) انظر إلى تهذيب الكمال: (470/17-471).
(11) انظر إلى تقريب التهذيب: (/352).
(12) المعجم الأوسط: (316/6).
(13) شعب الإيمان: (509/11).

حديث باطل، تفرَّد به معاوية بن يحيى[1]"، وهذه العلة تعد قمة هرم العلل القادحة، بالإضافة إلى أنها علة ظاهرة، ولما اختل أحد شرطيها –الغموض والخفاء– أدرجت ضمن المعنى العام للعلة.

العلةُ الثانيةُ:

عنعنة بقية بن الوليد، وعدم تصريحه بالسماع حيث عده الحافظ ابن حجر من المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علة تدليسه[2]، وهي علة ظاهرة قادحة.

العلة الثالثة:

وجود راويين صدوقين في إسناد الحديث، وهما: معاوية بن يحيى الشَّامِيُّ، وبقية بن الوليد، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[3].

قلتُ: أما العلة الأولى فقد أشار إليها أبو حاتم، وأما العلة الثانية والثالثة فلم يشر إليهما.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ موضوعٌ بهذا الإسنادِ كَما قالَ أبو حاتمٍ الرازيُّ.

الأُنموذجُ الثَّانِي:

33– مسألةٌ (2663)– **"وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ محمَّد بْنُ المُصَفَّى، عَنْ بَقِيَّةَ، عَنِ ابْنِ جُرَيجٍ، عَنْ عَطاءٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْداءِ، قَالَ: "رَآنِي النبيُّ –صلى اللهُ عليهِ وسلمَ– وَأَنَا أَمْشِي أَمَامَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: لِمَ تَمْشِي أَمَامَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ؟ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ خَيْرُ مَنْ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ أَوْ غَرَبَتْ"، قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ موضوعٌ، سَمِعَ بَقِيَّةُ هَذَا الحديثَ مِنْ هِشَامٍ الرَّازِيّ، عن محمَّدِ بنِ الْفَضْلِ، عَنِ ابْنِ جُرَيجٍ، فتَرَكَ الاثْنَينِ مِنَ الوسَط، قَالَ أَبِي: محمَّد بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّة متروكُ الْحَدِيثِ[4]".**

- أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب السنة، باب ما ذكر من فضائل أبي بكر –رضي الله عنه– (576/2)، حديث رقم1224، عن محمد بن المصفى، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه ابن عساكر في تاريخه، باب إبراهيم بن الخضر بن زكريا (397/6)، حديث رقم1567، من طريق محمد بن المصفى، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.

---

(1) الموضوعات لابن الجوزي: (77/3).

(2) انظر إلى طبقات المدلسين: (/49).

(3) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

(4) علل الحديث لابن أبي حاتم: (384/2)، باب علل أخبار رويت في الفضائل.

- وكذلك أخرجه في باب عبدالله ويقال عتيق بن عثمان بن قحافة (209/30)، من طريق محمد ابن الفضل، عن ابن جريج، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- مُحَمَّدُ بنُ الْمُصَفَّى بنِ بَهْلُولَ اَلْقُرَشِيُّ، أبُو عبدِاللهِ الْحِمْصِيُّ الحافِظُ[1].

نقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "صدوق[2]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان يخطئ[3]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "صالح"، وقال مرة: "صدوق"، وعن صَالِح جزرة قوله: "كان مخلطاً، وأرجو أن يكون صادقاً، وقد حدث بأحاديث مناكير[4]"، وقال الذهبي: "ثقة يُغَرِّبُ[5]"، ونقل مغلطاي بن قليج عن مسلمة بن قاسم، وأبو علي الجياني، قوليهما: ثقة مشهور[6]، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام وكان يدلس، مات سنة ست وأربعين ومائتين[7]، وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، ونقل عن أبي زرعة قوله: أنه كان يدلس تدليس تسوية[8].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ مدلسٌ.

2- بَقِيَّةُ بنُ الوَلِيدِ بن صَائِدِ بن كَعب الْكَلَاعِيُّ، صدوقٌ مُدَلِّسٌ، تقدم ترجمته في مسألة رقم(2552).

3- هِشَامُ بنُ عُبَيدِاللهِ الرَّازِيُّ، السِّبْتِيُّ[9][10].

قال العجلي: "ضعيف[11]"، ونقل أبو زرعة عن أبي بكر الأعين قوله: سألت أحمد بن حَنبل، أكتب عن هِشام بن عُبَيدالله، فقال: لا، ولا كرامة[12]، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "صدوق[13]"، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: وكان يهم في الروايات ويخطئ إذا روى عن الأثبات فلما كثر

---

(1) انظر إلى تهذيب الكمال: (425/26).

(2) الجرح والتعديل: (104/8).

(3) الثقات لابن حبان: (100/9-101).

(4) تهذيب الكمال: (468/26-469).

(5) الكاشف: (222/2).

(6) انظر إلى تهذيب الكمال: (361/10).

(7) انظر إلى تقريب التهذيب: (/507).

(8) انظر إلى طبقات المدلسين: (/45).

(9) السِّبْتِيُّ: بفتح السين المهملة وسكون الباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها التاء المنقوطة باثنتين من فوقها، هذه النسبة إلى السبت وهو أول يوم من الأسبوع، وسبتة مدينة من بلاد المغرب من بلاد العدوة على ساحل البحر. (الأنساب للسمعاني: 52/7).

(10) انظر إلى الجرح والتعديل: (67/9).

(11) معرفة الثقات للعجلي: (331/2).

(12) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي: (/473).

(13) الجرح والتعديل: (67/9).

مخالفته الأثبات بطل الاحتجاج به[1]، وقال الذهبي: وقد لينوه في الحديث، ونقل عن أبي حاتم قوله: ما رأيت أحداً في بلدنا أعظم قدراً ولا أجل قدراً من هشام بن عبيد الله بالري، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين[2].

خلاصةُ القولِ فيهِ: لَيّنُ الحديثِ.

4- مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ الْخُرَاسَانِيُّ الْمَرْوَزِيُّ[3]، أَبُو عَبدِاللَّهِ الْكُوفِّيُّ[4].

قال يحيى بن معين: "ليس بشيء"، وقال مرة: "ضعيف[5]"، وقال أحمد بن حنبل: "ليس بشيء حديثه حديث أهل الكذب[6]"، وقال النسائي: "متروك الحديث[7]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: ضعيف، وعن يحيى بن الضَّرِيس قوله: كذاب، وعن إسحاق بن سليمان قوله: حينما سئل عن حديث محمد بن الفضل: تسألوني عن حديث الكذابين، وعن عمرو بن على قوله: متروك الحديث كذاب، وعن أبيه -أبي حاتم- قوله: ذاهب الحديث ترك حديثه[8]، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: "كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار[9]"، وقال الدارقطني: "ضعيف[10]"، ونقل الخطيب البغدادي عن ابن المديني قوله: روى عجائب، وضعفه، وعن ابن خراش قوله: متروك الحديث[11]، وقال الحافظ ابن حجر: كذبوه، مات سنة ثمانين ومائة[12].

خلاصةُ القولِ فيهِ: متروكُ الحديثِ.

5- عبدُالملكِ بنُ عبدِالعزيزِ بنِ جُرَيْجٍ، ثقةٌ مُدَلِّسٌ، تقدم ترجمته في مسألة رقم(57).

6- عطاءُ بنُ أبي رباحٍ، ثقة، تقدم ترجمته في مسألة رقم(24).

---

(1) انظر إلى الثقات لابن حبان: (90/3).

(2) انظر إلى تذكرة الحفاظ: (284/1).

(3) الْمَرْوَزِيُّ: بفتح الميم والواو بينهما الراء الساكنة وفي آخرها الزاي، هذه النسبة إلى مرو الشاهجان، وإنما قيل له الشاه جان يعنى الشاه جانى موضع الملوك ومستقرهم، خرج منها جماعة كثيرة قديماً وحديثاً من أهل العلم والحديث. (الأنساب للسمعاني: 207/12).

(4) انظر إلى تهذيب الكمال: (280/26-281).

(5) تاريخ ابن معين: (355/4و358).

(6) العلل ومعرفة الرجال: (549/2).

(7) الضعفاء والمتروكون: (/93).

(8) انظر إلى الجرح والتعديل: (57/8).

(9) كتاب المجروحين: (278/2).

(10) الضعفاء والمتروكون: (131/3).

(11) انظر إلى تاريخ بغداد: (248/4).

(12) انظر إلى تقريب التهذيب: (/502).

7- عُوَيْمِرُ بْنُ قَيْسِ بْنِ زَيدٍ الْأَنْصَارِيّ، أبو الدَّرْداءِ، مُختلفٌ في اسمِ أبيهِ وأما هو فمشهورٌ بكنيتِهِ، وقيل: اسمه عامر وعويمر لقب، صحابيٌّ جليلٌ، أول مشاهده أُحد، وكان عابداً، مات في أواخر خلافة عثمانَ، وقيل عاش بعد ذلك[1].

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ ثمانُ عللٍ:

العلةُ الأُولى:

وهي الأهم؛ لأنها أم العلل في هذا الحديث وهي -كما قال أبو حاتم- أنه موضوع مكذوب على النبي -ﷺ-، وهي علة تعد قمة هرم العلل القادحة، بالإضافة إلى أنها علة ظاهرة، ولما اختل أحد شرطيها -الغموض والخفاء- أدرجت ضمن المعنى العام للعلة.

العلةُ الثانيةُ:

ولعل هناك تدليسَ تسويةٍ، حيث عمل محمد بن الْمُصَفَّى على إسقاط راويين ضعيفين، وهما: هِشامُ بنُ عُبَيْدِاللهِ الرَّازِيُّ -وهو لَيِّنُ الحَدِيثِ-، ومحمدُ بنُ الفضلِ -وهو متروكُ الحديثِ-، بين ثقتين لقي أحدُهما الآخرَ، وهما: بَقِيَّةُ بنُ الوَليدِ، وعبدُ الملكِ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ جُرَيْجٍ[2]، وقد أشار أبو زُرْعَةَ إلى أن محمد بن الْمُصَفَّى أنه كان يدلس تدليس تسوية، وهذا لعله يؤيد ما ذهبت إليه بخلاف[3] ما ذهب وأشار إليه أبو حاتم في الحديث من أن بقية قد سمع هذا الحديث من هشام الرازي عن محمَّد بن الْفَضْل، عَنِ ابن جريج، وبقية هو الذي تَرَكَ الاثنين من الوسَط -أي أسقطهما-.

العلةُ الثالثةُ:

وجود راويين صدوقين في إسناد الحديث، وهما: بقية بن الوليد، ومحمد بن الْمُصَفَّى بن بهلول اَلْقُرَشِيُّ، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[4].

---

(1) انظر إلى: الاستيعاب: (3/1227-1230)، والإصابة: (4/621-623)، وتقريب التهذيب: (/434).

(2) انظر إلى تهذيب الكمال: (4/193).

(3) انظر إلى طبقات المدلسين: (/45).

(4) انظر إلى تدريب الراوي: (1/154).

العلةُ الرابعةُ:

عنعنة محمدِ بنِ الْمُصَفَّى بنِ بَهْلُولٍ اَلْقُرَشِيّ، وعدم تصريحه بالسماع حيث عده الحافظ ابن حجر من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علة تدليسه[1].

العلةُ الخامسةُ:

رواية بقية بن الوليد عن هشام بن عبيدالله وهو لين الحديث، وباتفاق العلماء كما تقدم أن رواية بقية بن الوليد عن الضعفاء والمتروكين مردودة ولا تقبل.

العلةُ السادسةُ:

عنعنة بقية بن الوليد، وعدم تصريحه بالسماع حيث عده الحافظ ابن حجر من المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علة تدليسه[2].

العلةُ السابعةُ:

وجود راوٍ لين الحديث في إسناد الحديث، هو هشام بن عبيدالله الرَّازِيُّ، وهذه علة قادحة ظاهرة.

العلةُ الثامنةُ:

وجود راوٍ متروك في إسناد الحديث، هو محمد بن الفضل بن عطية، وهذه علة قادحة ظاهرة.

قلتُ: أما العلة الأولى والثانية والثامنة فقد أشار إليها أبو حاتم، وأما سائر العلل فلم يشر إليها.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ موضوعٌ بهذا الإسنادِ كَما قالَ أبو حاتمٍ الرازيُّ.

---

(1) انظر إلى طبقات المدلسين: (/45).

(2) انظر إلى المرجع السابق: (/49).

الأُنموذجُ الثالثُ:

34- مسألةٌ (2678)- **"وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ صُبْح الدِّمشقي، عن سُلَيمانَ بنِ عبدِالرحمنِ بْنِ شُرَحْبيلَ، عَنْ بِشْرِ بْنِ عَوْنٍ، عَنْ بَكَّارِ بْنِ تَميمٍ، عَنْ مَكْحولٍ، عَنْ أَبِي أُمامةَ: أَنَّ رسولَ الله -صلى اللهُ عليهِ وسلمَ- لمَّا آخَى بَيْنَ النَّاسِ، آخَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ عليّ"، فَقَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ كَذِبٌ، وبِشْرٌ وبكَّارٌ مجهولانِ[1]"**. علل الحديث(389/2).في الفضائل

- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، باب مكحول الشامي، عن أبي أمامة (127/8)، حديث رقم7577، عن الحسن بن جرير، عن سليمان بن عبد الرحمن، به، متقارب الألفاظ.
- أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق، 864باب أيوب بن مدرك بن العلاء (119/10)، من طريق محمد بن هارون، عن سليمان بن عبد الرحمن، به، متقارب الألفاظ.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ صُبْحٍ الْخَلَّالُ السَّلَمِيُّ، أَبُو الْفَضْلِ الدِّمِشْقِيُّ[2].

نقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "شيخ[3]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "مستقيم الأمر في الحديث[4]"، ونقل المزي عن أبي داود قوله: كتبت عَنْهُ، كَانَ عالماً بالرجال، عالماً بالأخبار، لا أحدث عَنْهُ[5]، وقال الذهبي: "صويلح[6]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين[7].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

2- سُليمَانُ بنُ عَبدِالرحمنِ بنِ عِيْسَى التَّمِيمِيُّ، أَبُو أَيُّوبَ الدِّمِشْقِيُّ، ابنُ بنتِ شرحبيلَ[8].

قال يحيى بن معين: "ليس به بأس[9]"، وقال العجلي: "ثقة[10]"، وقال أبو داود: "ثقة يخطئ[11]"، وقال يعقوب بن سفيان: صحيح الكتاب إلا أنه كَانَ يحول، فإن وقع فيه شيء فمن النقل،

---

(1) علل الحديث لابن أبي حاتم: (389/2)، باب علل أخبار رويت في الفضائل.
(2) انظر إلى تهذيب الكمال: (252/14).
(3) الجرح والتعديل: (215/6).
(4) الثقات لابن حبان: (512/8).
(5) انظر إلى تهذيب الكمال: (254/14).
(6) الكاشف: (536/1).
(7) انظر إلى تقريب التهذيب: (/294).
(8) انظر إلى تهذيب الكمال: (26/12).
(9) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: (/423).
(10) معرفة الثقات للعجلي: (430/1).
(11) سؤالات الآجري لأبي داود: (/368).

وسُلَيْمان ثقة[1]، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "صدوق مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حد: لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم وكان لا يميز[2]"، ونقل أبو جعفر العقيلي عن يحيى بن معين قوله: ليس بالمسكين بأس إذا حدث عن المعروفين[3]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير فأما روايته عن الضعفاء والمجاهيل ففيها مناكير كثيرة لا اعتبار بها وإنما يقع السبر في الأخبار والاعتبار بالآثار برواية العدول والثقات دون الضعفاء والمجاهيل[4]، ونقل الحاكم أبو عبدالله عن الدارقطني قوله: ثقة، قلت أليس عنده مناكير، قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء فأما هو فهو ثقة[5]، ونقل المزي عن صالح جزرة قوله: لا بأس به ولكنه يحدث عَنِ الضعفاء، وعن النَّسَائي قوله: صدوق[6]، وقال الذهبي: "ثقة لكنه مكثر عن الضعفاء[7]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يخطئ، مات سنة مائتين وثلاث وثلاثين[8].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ حسنُ الحديثِ، ومنكر الحديث إذا روى عن الضعفاء.

3- بِشْرُ بْنُ عَوَنٍ الْقُرَشِيُّ الْجَوْبَرِيُّ[9][10]، مَجْهُوْلٌ[11].

خلاصةُ القولِ فيهِ: مجهولٌ لمْ يتكلمْ فيهِ أحدٌ بجرحٍ ولا تعديلٍ. وسيأتي بيانُ ذلك في معرض الحديث عن العلة الثالثة من علل هذا الحديث.

4- بَكَّارُ بْنُ تَمِيمٍ، أبُو عبدِالرحمنِ الدِّمِشْقِيُّ[12]، مَجْهُوْلٌ[13].

خلاصةُ القولِ فيهِ: مجهولٌ. لمْ يتكلمْ فيهِ أحدٌ بجرحٍ ولا تعديلٍ. وسيأتي بيان ذلك في معرض الحديث عن العلة الرابعة من علل هذا الحديث.

---

(1) انظر إلى المعرفة والتاريخ: (406/2).

(2) الجرح والتعديل: (129/4).

(3) الضعفاء الكبير: (132/2).

(4) انظر إلى الثقات لابن حبان: (278/8).

(5) سؤالات الحاكم للدارقطني: (/217).

(6) انظر إلى تهذيب الكمال: (30/12).

(7) الكاشف: (462/1).

(8) انظر إلى تقريب التهذيب: (/253).

(9) الْجَوْبَرِيُّ: بفتح الجيم وسكون الواو وفتح الباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى قرية من قرى دمشق يقال لها جوبر. (الأنساب للسمعاني: 379/3).

(10) انظر إلى تاريخ دمشق: (245/10).

(11) انظر إلى: الجرح والتعديل: (362/2)، وكتاب المجروحين: (190/1).

(12) انظر إلى تاريخ دمشق: (362/10).

(13) انظر إلى: الجرح والتعديل: (408/2)، وميزان الإعتدال: (430/1)، ولسان الميزان: (42/2).

5- مَكْحُوْلٌ الشَّامِيُّ، أَبُو عبدِاللهِ الدِّمِشْقِيُّ[1].

قال العجلي: "ثقة[2]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: ما أعلم بالشام أفقه من مكحول، وعن الزهري قوله: العلماء أربعة منهم مكحول بالشام[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور، مات سنة بضع عشرة ومائة[5].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ كثيرُ الإرسالِ، وسيأتي بيان ذلك عند الكلام عن علة الحديث.

6- صُدَيُّ بْنُ عَجْلَانَ، أَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ، صحابيٌّ جليلٌ، تقدم ترجمته في مسألة رقم(151).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ خمسُ عللٍ:

العلةُ الأُولى:

وهي الأهم؛ لأنها أم العلل في هذا الحديث وهي كما قال أبو حاتم: إنه حديث مكذوب- موضوع- على النبي -ﷺ-، وأيده في ذلك ابن حبان حيث قال: روى عن بكار بن تميم عن مكحول عن واثلة نسخة فيها ستمائة حديث كلها موضوعة لا يجوز الاحتجاج به بحال منها[6]، وهذه العلة تعد قمة هرم العلل القادحة، بالإضافة إلى أنها علة ظاهرة، ولما اختل أحد شرطيها -الغموض والخفاء- أدرجت ضمن المعنى العام للعلة.

العلةُ الثانيةُ:

وجود راويين صدوقين في إسناد الحديث، وهما: عباس بن الوليد، وسليمان بن عبد الرحمن، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[7].

---

(1) انظر إلى تهذيب الكمال: (464/28).

(2) معرفة الثقات للعجلي: (295/2).

(3) انظر إلى الجرح والتعديل: (407/8).

(4) الثقات لابن حبان: (446/5).

(5) انظر إلى تقريب التهذيب: (/545).

(6) انظر إلى كتاب المجروحين: (190/1).

(7) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

العلةُ الثالثةُ:

جهالةُ بشرِ بنِ عونٍ الْقُرَشِيّ، حيث تفرد بالرواية عنه سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "مجهول[1]"، وذكره ابن حبان في المجروحين[2][3]، وهذه علة قادحة ظاهرة.

العلةُ الرابعةُ:

جهالةُ بكارِ بنِ تميمٍ الدِّمِشْقِيّ، حيث تفرد بالرواية عنه بشر بن عون، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "مجهول[4]"، وقال الذهبي: "مجهول[5]"، وقال الحافظ ابن حجر: "مجهول[6]"، وهذه علة قادحة ظاهرة.

العلةُ الخامسةُ:

الإرسال الموجود في سند الحديث –عدم سماع مكحول الشَّامِيُّ من أبي أمامة الْبَاهِلِيُّ–، وقد أشار إلى هذه العلة ابن أبي حاتم حيث ذكر مكحول في المراسيل، ونقل عن أبيه قوله: مكحول لم ير أبا أمامة، وعن أبيه قوله أيضاً: سألت أبا مسهر هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبي –صلى الله عليه وسلم–، قال: ما صح عندنا إلا أنس بن مالك، قلت: واثلة فأنكره[7].

قلتُ: أما العلة الأولى والثالثة والرابعة فقد أشار إليها أبو حاتم، وأما العلة الثانية والخامسة فلم يشر إليهما.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ موضوعٌ بهذا الإسنادِ كَما قالَ أبو حاتمٍ الرازيُّ.

---

(1) الجرح والتعديل: (362/2).

(2) كتاب المجروحين: (190/1).

(3) ومنهجه في المجهول إذا اختل أحد الشرطين، الأول: أن يكون كل من شيخه والراوي عنه ثقة، والثاني: ألا يأتي بمتن منكر، فإنه يذكره في كتاب المجروحين، ولا يذكره في كتاب الثقات.

(4) الجرح والتعديل: (408/2).

(5) ميزان الاعتدال: (340/1).

(6) لسان الميزان: (42/2).

(7) انظر إلى المراسيل لابن أبي حاتم: (/211–213).

الْمَبْحَثُ الثَّانِي

أُنْمُوْذَجٌ لِلإِعْلالِ بِزِيَادَةِ صَحَابِيٍّ –رَضِيَ اللهُ عنهُ– فِي سَنَدِ الْحَدِيْثِ

35– مسألةٌ (2808)– **"أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ قَالَ: وسمعتُ عليَّ بنَ الْحُسَيْنِ بْنِ الجُنَيْدِ[1]، وَرَأَى فِي كِتَابِي حديثاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَوْفٍ الحِمْصيّ، عَنْ حَيْوَة بْنِ شُرَيحٍ، عَنْ بَقِيَّةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى الصَّدَفيّ، عن مُحَمَّدِ بنِ عَجْلانَ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرِيرةَ، عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رسولُ اللَّهِ –صلى اللهُ عليهِ وسلمَ–: "المُؤْمِنُ القَوِيُّ أَفْضَلُ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وكُلٌّ فِي خَيْرٍ، احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، ولاَ تَعْجِزْ، فَإِنْ غَلَبَكَ شيء فَقُلْ: قَدَرُ اللهِ ومَا شَاءَ صَنَعَ، وإِيَّاكَ و"لَوْ[2]"؛ فَإِنَّ اللَّوَّ يَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ"، فسمعتُ ابنَ الجُنَيْد – حافظَ حديثِ مالكٍ والزُّهريّ– يَقُولُ: إِنَّمَا يَرْوِيهِ الناسُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ –صلى اللهُ عليهِ وسلمَ–، بِلا "عُمَرَ[3]".**

- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، 8باب في الأمر بالقوة وترك العجز، والاستعانة بالله، وتفويض المقادير لله (/1432)، حديث رقم2664، من طريق عبدالله بن إدريس، عن ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج، به، دون زيادة عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– في سنده، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه ابن ماجه في سننه، في المقدمة، 10باب في القدر (29/1)، حديث رقم79، من طريق عبدالله بن إدريس، عن ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج، به، دون زيادة عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– في سنده، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، 14باب التوكل واليقين (1395/2)، حديث رقم4167، من طريق سفيان بن عيينة، عن ابن عجلان، به، دون زيادة عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– في سنده، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه أبو نعيم في الحلية (296/10)، من طريق سفيان بن عيينة، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، به، دون زيادة عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– في سنده، متقارب الألفاظ.
- أخرجه أحمد في مسنده (366/2)، من طريق عبدالله بن المبارك، عن بن عجلان، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ الأعرج، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه (370/2)، من عبدالله بن المبارك، عن بن عجلان، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ الأعرج، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.

---

(1) علي بن الحسين بن الجنيد الرازي، أبو الحسن،... كتبنا عنه، وهو صدوق ثقة. (الجرح والتعديل: 179/6). وهذا يدل على أن علي بن الحسين كان من شيوخ ابن أبي حاتم ومن المعاصرين له.

(2) يُرِيدُ بذلك قَول المُتُنَدِّم عَلَى الْفَائِتِ: لَوْ كَانَ كَذَا لَقُلْتُ وفَعَلْتُ. وَكَذَلِكَ قَوْلُ المُتَمَنِّي؛ لأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الاعْتراض عَلَى الأَقْدار. (انظر إلى النهاية في غريب الحديث والأثر: 280/4).

(3) علل الحديث لابن أبي حاتم: (434/2–435)، باب علل الأخبار المروية في القَدَر.

- أخرجه الحميدي في مسنده (267/2)، حديث رقم1147، من طريق سفيان بن عيينة، عن ابن عجلان، عن رجل من آل ربيعة، عن الأعرج، به، دون زيادة عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– في سنده، جزء من حديث متقارب الألفاظ.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1– مُحَمَّدُ بنُ عَوْفِ بنِ سُفْيَانَ الطَّائِيُّ، أَبُو جَعْفَرٍ الْحِمْصِيُّ الحَافِظُ[1].

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وكان صاحب حديث يحفظ[2]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "صدوق[3]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة[4]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ، مات سنة اثنتين أو ثلاث وسبعين ومائتين[5].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

2– حَيْوَةُ بنُ شُرَيْحِ بنِ يزيدَ الْحَضْرَمِيُّ، أَبُو العَبَّاسِ الْحِمْصِيُّ[6].

قال يحيى بن معين: ثقة[7]، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "ثقة صدوق[8]"، وذكره ابن حبان في الثقات[9]، ونقل المزي عن يعقوب ابن أبي شيبة قوله: "ثقة[10]"، وقال الذهبي: "الحافظ الثقة[11]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات سنة أربع وعشرين ومائتين[12].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

3– بقيةُ بن الوليد بن صائد الْكَلَاعِيُّ، صدوقٌ مُدَلِّسٌ، تقدم ترجمته في مسألة رقم(2552).

4– مُعَاوِيَةُ بن يَحْيَى الصَّدَفِيُّ، أبو روح الشَّامِيُّ الدِّمَشْقِيُّ[13].

قال يحيى بن معين: "لا شيء[14]"، وقال النسائي: "متروك الحديث[15]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: ضعيف الحديث في حديثة إنكار، وعن أبي زرعة قوله: ليس بقوى، أحاديثه كلها

---

(1) انظر إلى تهذيب الكمال: (236/26–237).

(2) الثقات لابن حبان: (143/9).

(3) الجرح والتعديل: (53/8).

(4) تهذيب الكمال: (239/26).

(5) انظر إلى تقريب التهذيب: (/500).

(6) انظر إلى تهذيب الكمال: (482/7).

(7) انظر إلى سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: (/327).

(8) الجرح والتعديل: (307/3).

(9) الثقات لابن حبان: (217/8).

(10) تهذيب الكمال: (484/7).

(11) تذكرة الحفاظ: (11/2).

(12) انظر إلى تقريب التهذيب: (/185).

(13) انظر إلى تهذيب الكمال: (221/28).

(14) تاريخ ابن معين: (/203).

(15) الضعفاء والمتروكون: (/96).

مقلوبة، ما حدث بالري، والذي حدث بالشام أحسن حالاً[1]، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: "منكر الحديث جداً، كان يشتري الكتب ويحدث بها ثم تغير حفظه[2]"، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: واهي الحديث[3]، وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف وما حدث بالشام أحسن مما حدث بالري، مات بعد المائة[4].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ضعيفٌ، وما حَدَّثَ بالشامِ أحسنُ حالاً مِمَّا حَدَّثَ بِالرَّيِّ.

5- مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ الْقُرَشِيُّ، أَبُو عبدِاللهِ الْمَدَنِيُّ[5].

قال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث[6]"، وقال يحيى بن معين: "ثقة[7]"، وقال أحمد بن حنبل: ثقة[8]، ونقل عن ابن عيينة قوله: "ثقة[9]"، وقال العجلي: "ثقة[10]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة قوليهما: ثقة[11]، وذكره ابن حبان في الثقات[12]، ونقل المزي عن يعقوب بن أبي شيبة والنسائي قوليهما: ثقة، وعن أبي زرعة قوله: صدوق وسط[13]، وقال الذهبي: صدوق[14]، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، مات سنة مائة وثمان وأربعين[15].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ، في غير من تكلم في روايته عنهم، وفي رواية الثقات عنه قبل الاختلاط وبعده، وصدوق فيمن تكلم في روايته عنهم، وفي أحاديثه نظر كل حسب بيان حالها بعد اختلاطه؛ لأن منها الصحيح ومنها المنقطع[16].

6- رَبِيعَةُ بْنُ عُثْمَانَ بنِ رَبِيعَةَ الْقُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ الْهُدَيْرِيُّ[17]، أَبُو عُثْمَانَ الْمَدَنِيُّ[18].

---

(1) انظر إلى الجرح والتعديل: (384/8).
(2) كتاب المجروحين: (3/3).
(3) انظر إلى أحوال الرجال: (/287).
(4) انظر إلى تقريب التهذيب: (/538).
(5) انظر إلى تهذيب الكمال: (101/26).
(6) الطبقات الكبرى: (431/5).
(7) تاريخ ابن معين: (195/3).
(8) انظر إلى العلل ومعرفة الرجال: (19/2).
(9) المرجع السابق: (198/1).
(10) معرفة الثقات للعجلي: (247/2).
(11) انظر إلى الجرح والتعديل: (50/8).
(12) الثقات لابن حبان: (386/7).
(13) انظر إلى تهذيب الكمال: (106/26).
(14) انظر إلى ميزان الاعتدال: (644/3).
(15) انظر إلى تقريب التهذيب: (/496).
(16) انظر إلى الثقات لابن حبان: (387/7).
(17) الْهُدَيْرِيُّ: بضم الهاء والدال المهملة المفتوحة بعدها الياء الساكنة آخر الحروف وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى هدير، وهو اسم لجد المنكدر بن عبد الله بن الهدير التيمي القرشي الهديري. (الأنساب للسمعاني: 390/13).
(18) انظر إلى تهذيب الكمال: (132/9).

قال ابن سعد: "كان ثقةً ثبتاً قليل الحديث[1]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن أبي زرعة قوله: "هو إلى الصدق ما هو، وليس بذاك القوي"، وعن أبيه –أبي حاتم– قوله: "هو منكر الحديث يكتب حديثه[2]"، وذكره ابن حبان في الثقات[3]، وقال ابن شاهين: "وكان ثقة ثبتاً قليل الحديث[4]"، وقال أبو عبدالله الحاكم: "من ثقات أهل المدينة ممن يجمع حديثه[5]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ليس به بأس[6]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام، مات سنة مائة وأربع وخمسين[7].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ حسنُ الحديثِ.

7- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَّانِ بْنِ مُنْقِذٍ الْأَنْصَارِيُّ النَّجَّارِيُّ الْمَازِنِيُّ، أَبُو عبدِاللهِ الْمَدَنِيُّ[8].

قال ابن سعد: "وكان ثقة كثير الحديث[9]"، وقال العجلي: "ثقة[10]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه، وعن يحيى بن معين قوليهما: ثقة[11]، وذكره ابن حبان في الثقات[12]، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة[13]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة فقيه، مات سنة مائة وإحدى وعشرين[14].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

8- عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، ثقة ثبت، تقدم ترجمته في مسألة رقم (2552).

9- أبو هريرةَ عبدالرحمن بن صخر الدَّوْسِيُّ، صحابي جليل، تقدم ترجمته في مسألة رقم (717).

10- عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بْنِ نُفَيْلِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ رِيَاحٍ القُرَشِيُّ العَدَوِيُّ، يقالُ لهُ: الفاروقُ، أميرُ المؤمنينَ مشهورٌ جَمُّ المناقبِ، استشهدَ في ذِي الحِجَّةِ سنةَ ثلاثٍ وعِشْرينَ وولِّيَ الخلافةَ عشرَ سنينَ ونِصْفاً[15].

---

(1) الطبقات الكبرى: (448/5).
(2) الجرح والتعديل: (477/3).
(3) الثقات لابن حبان: (301/6).
(4) تاريخ أسماء الثقات: (/86).
(5) سؤالات السجزي للحاكم: (/169).
(6) تهذيب الكمال: (133/9).
(7) انظر إلى تقريب التهذيب: (/207).
(8) انظر إلى تهذيب الكمال: (605/26-606).
(9) الطبقات الكبرى: (339/5).
(10) معرفة الثقات للعجلي: (256/2).
(11) انظر إلى الجرح والتعديل: (123/8).
(12) الثقات لابن حبان: (376/5).
(13) تهذيب الكمال: (607/26).
(14) انظر إلى تقريب التهذيب: (/512).
(15) انظر إلى الإصابة: (484/4-486)، وانظر إلى تقريب التهذيب: (/412).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ سَتُّ عللٍ:

العلةُ الأُولى:

هي التي كانت موجودة في الحديث الذي نحن بصدده ضمن كتاب ابن أبي حاتم، وقد أشار إليها عليُّ بنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الجُنَيْدِ، وهي أن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– مزيد في سند الحديث، وهي علة ظاهرة غير قادحة. وقد أزالها حينما بين أن المحفوظ المشهور في جميع طرق هذا الحديث أنه يروى عن أبي هريرة دون عمر بن الخطاب –رضي الله عنهما–، وليس يروى عن كليهما مجتمعين، وأن الذي تحمله عن النبي –ﷺ– هو أبو هريرة وحده –رضي الله عنه–، وأيده في هذا جميع من أخرجوا هذا الحديث كما تقدم في تخريجه، وكذلك أشار ابن الجنيد إلى ذلك في قوله: الناس يروونه عن أبي هريرة –رضي الله عنه–.

العلةُ الثانيةُ:

رواية بقية بن الوليد عن معاوية بن يحيى وهو ضعيف الحديث، وباتفاق العلماء كما تقدم أن رواية بقية بن الوليد عن الضعفاء والمتروكين مردودة ولا تقبل، وهي علة ظاهرة قادحة.

العلةُ الثالثةُ:

وجودُ راوٍ ضعيف في إسناد الحديث، هو معاوية بن يحيى الصَّدَفِيُّ، وهذه علة قادحة ظاهرة.

العلةُ الرابعةُ:

عنعنة بقية بن الوليد، وعدم تصريحه بالسماع حيث عده الحافظ ابن حجر من المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علة تدليسه[1]، وهي علة ظاهرة قادحة.

العلةُ الخامسةُ:

وجود ثلاثة رواة صدوقين، وهم: بقية بن الوليد، ومحمد بن عجلان، وربيعة بن عثمان، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[2].

العلةُ السادسةُ:

وهي علة الإعضال في الحديث، وهي علة ظاهرة قادحة؛ لأن محمد بن عجلان قد أسقط راووين متتاليين بينه وبين الأعرج، ودلس الحديث عن الأعرج، وهي علة خفية قادحة، حيث رواه عنه بالعنعنة، وهي صيغة تحتمل السماع ولا تقتضيه. وقد ذكر الحافظ العلائي محمد بن عجلان ضمن

---

(1) انظر إلى طبقات المدلسين: (/49).

(2) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

أسماء المدلسين، وقال عندما ترجم له وأشار إلى حديثه هذا: "وذكر غير ابن أبي حاتم أيضاً أنه كان يدلس[1]"، مشيراً إلى أنه دلس في هذا الحديث، ومما يؤيد ما ذهب إليه ابن أبي حاتم أن محمد بن عجلان قد دلس الحديث، وأن الأصل في روايته على الصحيح الراجح أن يروى الحديث من طريق ابن عجلان، عن ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج، قياساً على رواية عبدالله بن إدريس كما سيأتي، الذي شهد له العلماء بضبط سند الحديث وإتقانه وتجويده، وأن طريقه أصحُّ طرق هذا الحديث، حيث قال الطحاوي ما معناه: فوقفنا بذلك على أن محمد بن عجلان إنما حدَّث به عن الأعرج تدليسًا منه به عنه، وأنه إنما كان أخذه من ربيعة بن عثمان عنه، ثم تأملنا حديث ربيعة، عن الأعرجِ هل هو سماعه إياه منه، أو على التدليس به عنه. ثم أخرج الطحاوي الحديث من طريق عبد الله بن إدريس، وهذه الرواية التي أخرجها مسلم وابن ماجه وغيرهما كما تقدم في تخريج الحديث، ثم قال أيضاً ما مؤداه: فوقفنا بذلك على أن أصل هذا الحديث في إسناده إنما هو عن ابن عجلان، عن ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج[2]. وقال الدارقطني بما معناه حينما سئل عن هذا الحديث: يرويه محمد بن عجلان، واختلف عنه: فرواه ابن عيينة، عن ابن عجلان، عن الأعرج، عن أبي هريرة. قال ذلك نعيم بن يعقوب عنه. وخالفه الحميدي، فرواه عنه عن ابن عجلان، عن رجل من آل أبي ربيعة، عن الأعرج، عن أبي هريرة. ورواه ابن المبارك، عن ابن عجلان، عن ربيعة، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وهو ربيعة بن عثمان. ورواه عبد الله بن إدريس، فضبط إسناده وجوده، رواه عن ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وهو الصحيح[3]. وقال الحافظ العلائي مشيراً إلى الطريق الصحيح: "رواه عبدالله بن إدريس، عن ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج ...[4] ". وقد بين الحافظ ابن حجر الاختلاف في روايات هذا الحديث، ثم ذكر رواية عبد الله بن إدريس، وقال: "وهذه الطريق أصحُّ طرق هذا الحديث، وقد أخرجها مسلم من طريق عبدالله بن إدريس أيضاً، واقتصر عليها، ولم يخرج بقية الطرق من أجل الاختلاف على ابن عجلان في سنده[5]".

قلتُ: وقد زالت هذه العلة ببيان الراووين المسقطين من إسناد الحديث، بما ذكر آنفاً من أقوال العلماء.

وقلتُ: أما العلة الأولى فقد أشار إليها ابن الجنيد وبينها لابن أبي حاتم، وأما العلة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة فلم يشر إليها لا هو ولا غيره.

---

(1) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: (/104 و109).
(2) انظر إلى شرح مشكل الآثار: (236/1-237).
(3) انظر إلى علل الدارقطني: (302/10).
(4) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: (/109).
(5) فتح الباري: (227/13-228).

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هذا الحديثِ ضعيفٌ؛ لأن معاويةَ بنَ يحيى ضعيفٌ، ولأن بقيةَ بنَ الوليدِ عنعنَ ولم يصرحْ بالسماعِ، وهو مدلسٌ من المرتبةِ الرابعةِ من مراتب المدلسينَ، الذين لا يقبلُ حديثُهُمْ إلا إذا صرحوا بالسماعِ، ولأن روايةَ بقيةَ بنَ الوليدِ عن الضعفاءِ والمتروكينَ مردودةٌ ولا تقبلُ، وقد رَوى هنا عن معاويةَ بنِ يَحيى وهو ضعيفٌ.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ
أُنْمُوْذَجَانِ لِلإِعْلالِ بِالاخْتِلَاطِ[1]

الأُنموذجُ الأولُ:

36- مسألةٌ (668)- **"وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ شَرِيك، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْولِ، عَنِ الشَّعْبِيّ، عَنِ ابنِ عباسٍ: "أَنَّ النبيَّ -صلى اللهُ عليهِ وسلمَ- احتَجَمَ وَهُوَ صائِمٌ مُحرِمٌ"، فَقَالَ: هَذَا خطأٌ، أَخْطَأَ فِيهِ شَرِيكٌ، وَرَوَى جماعةٌ هَذَا الحديثَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا: صائِماً مُحرِماً، إِنَّمَا قَالُوا: احتَجَمَ وَأَعْطَى الحَجَّامَ أَجرَهُ. فحدَّث شَرِيكٌ هَذَا الحديثَ مِنْ حِفْظِه بأَخَرَةٍ، وقدْ كانَ ساءَ حِفظُهُ، فغَلِطَ فِيهِ[2]"**.

- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، 11 باب حل أجرة الحجامة (/851)، حديث رقم1577، من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن عاصم، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ، دون زيادة: "صائم محرم".
- أخرجه أحمد في مسنده (365/1)، من طريق من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن عاصم، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ، دون زيادة: "صائم محرم".
- وكذلك أخرجه (316/1)، من طريق حجاج، عن شريك، عن جابر الجُعْفي، عن الشعبي، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ، دون زيادة: "صائم محرم".
- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، باب العين رواية الشعبي عن ابن عباس (91/12)، حديث رقم12566، من طريق شريك، به، بلفظه.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- شَرِيكُ بنُ عبدِاللهِ النَّخعِيُّ، صدوق ساء حفظه بعد توليته القضاء، ثم اختلط بآخرة، تقدم ترجمته في مسألة رقم(521).

2- عَاصِمُ بنُ سُليمَانَ الأَحْوَلُ، أبُو عبدِالرحمنِ الْبَصْرِيُّ[3].

---

(1) وقد يكون المراد هنا الاختلاط بالمعنى الاصطلاحي عند المحدثين، الذي يعني "فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إما بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت ابن"، ونحو ذلك. (فتح المغيث للسخاوي: 366/4). وقد يكون المراد بالتخليط المعنى غير الاصطلاحي، الذي يراد به الوهم والغلط الكثيرين أو الشديدين، والذي يعني اضطراباً في الضبط، مع صحة عقل من وصف بمثل ذلك، وهذا إطلاق للتخليط بمعناه العام -غير الاصطلاحي-. (انظر إلى الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط: (/170).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (230/1)، باب علل أخبار رويت في الصوم.

(3) انظر إلى تهذيب الكمال: (132/485-486).

قال ابن سعد: "كان ثقةً كثير الحديث[1]"، وقال يحيى بن معين: "ثقة[2]"، وقال مرة: كان يحيى بن سعيد القطان يستضعف عاصماً[3]، وعن ابن المديني قوله: "ثقة[4]"، وقال أحمد بن حنبل: "شيخ ثقة"[5]، وقال العجلي: "ثقة[6]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: ثقة، وعن ابن المديني قوله: ثبت، وعن أبيه أبي حاتم قوله: صالح الحديث، وعن سفيان الثوري قوله: حفاظ البصرة ثلاثة فذكرهم، وكان عاصم أحفظهم، وعن يحيى بن سعيد القطان قوله: لم يكن بالحافظ[7]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان يحيى القطان قليل الميل إليه[8]"، وقال الذهبي: "كان حافظاً مكثراً وفي حفظه شيء لا يضر[9]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة لم يتكلم فيه إلا القطان؛ فكأنه بسبب دخوله في الولاية، مات بعد سنة مائة وأربعين[10].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

3- عَامِرُ بنُ شُرَاحِيلَ، وقيلَ: ابنُ عبدِاللهِ بنِ شراحيلَ، وقيلَ: غيرُ ذلكَ، الشَّعْبِيُّ، أبُو عَمْرٍو الكُوْفِيُّ[11].

ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن أبي زرعة قوله: "ثقة"، وعن مكحول قوله: "ما رأيت أحداً أفقه من الشعبي[12]"، وذكره ابن حبان في الثقات[13]، وقال الذهبي: "كان إماماً حافظاً فقيهاً متفنناً ثبتاً متقناً[14]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة مشهور فقيه فاضل، مات بعد المائة[15].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

---

(1) الطبقات الكبرى: (190/7).
(2) تاريخ ابن معين: (/161).
(3) تاريخ ابن معين: (500/3).
(4) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني: (/145).
(5) سؤالات أبي داود للإمام أحمد: (/371).
(6) معرفة الثقات للعجلي: (8/2).
(7) انظر إلى الجرح والتعديل: (343/6-344).
(8) الثقات لابن حبان: (237/5-238).
(9) تذكرة الحفاظ: (113/1).
(10) انظر إلى تقريب التهذيب: (/285).
(11) انظر إلى تهذيب الكمال: (28/14).
(12) الجرح والتعديل: (323/6-324).
(13) الثقات لابن حبان: (185/5).
(14) تذكرة الحفاظ: (63/1).
(15) انظر إلى تقريب التهذيب: (/287).

4- عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب، صحابي جليل، تقدم ترجمته في مسألة رقم(1545).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ علتانِ:

العلةُ الأُولى:

هي سوء حفظ شَريك واختلاطه بآخِرَة كما أشار إليها أبو حاتم، وقد رويت عنه الزيادة في متن الحديث -صائم محرم- بعد اختلاطه كما أخرجه الإمام الطبراني، وقد خالف فيها جماعةً ممن رووا هذا الحديث دون هذه الزيادة كما تقدم آنفاً؛ لأن كل من سمع هذا الحديث قبل الاختلاط لم يذكر هذه الزيادة، ولعل روايته عن جابر الجُعْفي، عن الشَعبي، به، دون الزيادة المذكورة، قبل اختلاطه، فتكون قرينة على وهمه وغلطه كما قال أبو حاتم، ومما يؤيد ما ذهب إليه أبو حاتم أن الإمامَ مسلماً وأحمدَ قد أخرجا الحديث دون تلك الزيادة.

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ صدوق في إسناد الحديث، وهو: شَرِيكُ بن عبدالله النَّخعِيُّ، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[1].

قلتُ: أما العلة الأولى فقد أشار إليها أبو حاتم، وأما العلة الثانية فلم يشر إليها.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هذا الحديثِ حسنٌ دونَ هذِهِ الزيادةِ في متنِهِ؛ لأنَّ شَرِيكَ بنَ عبدِاللهِ النَّخعِيَّ صدوقٌ، ولأن مَنْ أخرجَهُ من الحفاظِ كالإمامِ مسلمٍ وغيرِهِ قد أخرجوهُ دونَ تلكَ الزيادةِ.

(1) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

الأُنموذجُ الثَّانِي:

37- مسألةٌ (1902)- **"وسمعتُ أَبِي قَالَ: كَانَ بِطَرَسُوسَ شيخٌ يُقَالُ لَهُ: محمدُ بنُ يَزِيدَ الأسلميُّ، وَكَانَ قَدْ كتَبَ حَدِيثاً كَثيراً جِدّاً، ثُمَّ خَلَّطَ بعدُ، فرأيتُ يَوْماً فِي كُتبه: حدَّثنا محمد بن عبد الله بن نُمَير، عن أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيع، عَنْ مسلمٍ البَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَير، عَنِ ابْنِ عَبَّاس، عن النبيِّ -ﷺ- قَالَ: "مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ بِهِ، وَمَنْ رَاءَى رَاءَى اللهُ بِهِ[1]". قَالَ أَبِي: فأوقفتُه عنه، فقلتُ له: ليس هَذَا من حَدِيث ابْن نُمَير، وابنُ نُمَير لم يَسْمَع من إِسْمَاعِيل بْن سُمَيعٍ شيئاً فبقي الرجلُ. وقلتُ له: هَذَا مِنْ حديثِ حَفْص بْن غِيَاث. فقلتُ لأَبِي: ما توهَّمْتَ، قَالَ: ظننتُ أنَّ إنساناً ذاكرهُ، فسرقَهُ منهُ وكتَبَهُ، أسألُ اللهَ السلامةَ[2]".**

- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، 5باب من أشرك في عمله غير الله (/1594)، حديث رقم2986، عن عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، عن إسماعيل بنسميع، به، بلفظه.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- مُحَمَّدُ بنُ يَزِيدَ الْمُسْتَمْلِيُّ، أبُو بَكْرٍ الطَّرْسُوسِيُّ[3][4].

نقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "كان قد كتب حديثاً كثيراً جداً، ثم خَلَّطَ بعد، رأيت يوماً في كتبه[5]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما أخطأ[6]"، وقال ابن عدي: "يسرق الحديث ويزيد فيها ويضع[7]"، وقال الخطيب البغدادي: "متروك الحديث[8]"، وذكره الذهبي في الضعفاء، وقال: "وضع في فضل أبي حنيفة[9]"، وذكره برهان الدين الحنبلي فيمن رمي بوضع الحديث[10]، مات بعد المائتين.

خلاصةُ القولِ فيهِ: ضعيفٌ رُمِيَ بسرقةِ الحديثِ ووضعِهِ.

---

(1) أي أرادَ بذلك أَنَّ مَنْ يَفْعل فِعْلاً صَالِحاً فِي السِّر ثُمَّ يُظْهره ليَسْمَعه النَّاس ويُحمَد عَلَيْهِ فَإِنَّ اللهَ يُسَمّع بِهِ ويُظْهر إِلَى النَّاسِ غَرَضه، وَأَنَّ عَمَله لَمْ يكُن خَالِصًا، وقيل: أَيْ ليَسْمَعَه الناسُ ويَرَوْه. (انظر إلى النهاية في غريب الحديث والأثر: 402/2).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم: (136/2)، باب علل أخبار رويت في الزهد.

(3) الطَّرْسُوسِيُّ: بفتح الطاء والراء المهملتين والواو بين السينين المهملتين الأولى مضمومة والثانية مكسورة، هذه النسبة إلى طرسوس، وهي من بلاد الثغر بالشام". (الأنساب للسمعاني: 65/9).

(4) ميزان الإعتدال: (66/4).

(5) الجرح والتعديل: (129/8).

(6) الثقات لابن حبان: (115/9).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال: (539/7).

(8) تاريخ بغداد: (103/3).

(9) المغني في الضعفاء للذهبي: (643/2).

(10) الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث: (/253).

2- مُحَمَّدُ بنُ عبدِاللهِ بنِ نُمَيرٍ الْهَمَّدَانِيُّ[1] الْخُرَافِيُّ، أبُو عبدِالرحمنِ الْكُوفِيُّ الحَافِظُ[2].

قال العجلي: "ثقة ويعد من أصحاب الحديث[3]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "ثقة يحتج بحديثه"، وعن أحمد بن حنبل قوله: "درة العراق"، وعن ابن الجنيد قوله: "ما رأيت مثله بالكوفة كان رجلاً قد جمع العلم والفهم والسنة والزهد[4]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وكان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين[5]"، وقال الخليلي: "ثقة[6]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة مأمون[7]" تهذيب الكمال، وقال الذهبي: الحافظ الثبت أحد الأعلام[8]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ فاضل، مات سنة مائتين وأربع وثلاثين[9].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ حافظٌ متقنٌ.

3- عَبْدُاللهِ بْنُ نُمَيرٍ الْهَمَّدَانِيُّ الْخُرَافِيُّ، أبُو هِشَامٍ الْكُوفِيُّ[10].

قال يحيى بن معين: ثقة[11]، وقال العجلي: "ثقة صالح الحديث[12]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: مستقيم الأمر[13]، وذكره ابن حبان في الثقات[14]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة صاحب حديث من أهل السنة، مات سنة تسع وتسعين ومائة[15].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

4- إِسْمَاعِيْلُ بنُ سُمَيْعٍ الْحَنَفِيُّ، أبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ، بَيَّاعُ السَّابِرِيُّ[16][17].

---

(1) الْهَمَّدَانِيُّ: بفتح الهاء وسكون الميم وفتح الدال المهملة، هي منسوبة إلى همدان، وهي قبيلة من اليمن نزلت الكوفة". (الأنساب للسمعاني: 419/13).

(2) انظر إلى تهذيب الكمال: (566/25).

(3) معرفة الثقات للعجلي: (243/2).

(4) الجرح والتعديل: (307/7).

(5) الثقات لابن حبان: (85/9).

(6) الإرشاد للخليلي: (577/2).

(7) تهذيب الكمال: (569/25).

(8) انظر إلى تذكرة الحفاظ: (21/2).

(9) انظر إلى تقريب التهذيب: (/490).

(10) تهذيب الكمال: (225/16).

(11) انظر إلى تاريخ ابن معين: (/52).

(12) معرفة الثقات للعجلي: (64/2).

(13) انظر إلى الجرح والتعديل: (186/5).

(14) الثقات لابن حبان: (60/7).

(15) انظر إلى تقريب التهذيب: (/327).

(16) السَّابِرِيُّ: بفتح السين المهملة بعدها الألف ثم الباء الموحدة وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى نوع من الثياب يقال لها السابري. (الأنساب للسمعاني: 3/7-4).

(17) تهذيب الكمال: (107/3).

قال ابن سعد: "ثقة"[1]، وقال يحيى بن معين: "ثقة[2]"، وقال أحمد بن حنبل: "صالح[3]"، وقال مرة: "ليس به بأس[4]"، وقال العجلي: "ثقة[5]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن سعيد القطان قوله: "لم يكن به بأس في الحديث"، وعن أبيه –أبي حاتم قوله: "صدوق صالح[6]"، وذكره ابن حبان في الثقات[7]، وقال ابن عدي: "حسن الحديث، يعز حديثه، وهو عندي لا بأس به[8]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ليس به بأس[9]"، وقال الذهبي: "ثقة[10]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق تكلم فيه لبدعة الخوارج، مات بعد المائة[11].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

5– مُسْلِمُ بنُ عِمْرَانَ، ويقالُ: ابنُ أَبِي عِمْرانَ، ويقالُ: ابنُ أبي عبدِاللهِ الْبَطِينُ، أَبُو عبدِاللهِ الْكُوفِيُّ[12].

نقل ابن أبي حاتم عن أبيه –أبي حاتم–، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، قولهم: "ثقة[13]"، وذكره ابن حبان في الثقات[14]، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة[15]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات بعد المائة[16].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

---

(1) الطبقات الكبرى: (334/6).
(2) تاريخ ابن معين: (105/1).
(3) العلل ومعرفة الرجال: (501/2).
(4) المرجع السابق برواية أخرى: (/61).
(5) معرفة الثقات للعجلي: (225/1).
(6) الجرح والتعديل: (172/2).
(7) الثقات لابن حبان: (31/6).
(8) الكامل في ضعفاء الرجال: (465/1).
(9) تهذيب الكمال: (109/3).
(10) الكاشف: (246/1).
(11) انظر إلى تقريب التهذيب: (/108).
(12) تهذيب الكمال: (526/27).
(13) الجرح والتعديل: (191/8).
(14) الثقات لابن حبان: (446/7).
(15) تهذيب الكمال: (528/27).
(16) انظر إلى تقريب التهذيب: (/530).

6- سَعِيدُ بنُ جُبَيرِ بنِ هِشَامٍ الْأَسْدِيُّ الْوَالِبِيُّ[1]، مَوْلاهُمْ، أبُو مُحَمَّدٍ، ويقالُ: أبُو عبدِاللهِ الْكُوفِيُّ[2].

قال ابن معين: ثقة[3]، وقال العجلي: "ثقة[4]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: "ثقة[5]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وكان فقيهاً عابداً ورعاً فاضلاً[6]"، ونقل المزي عن الطبري قوله: "ثقة، إمام حجة على المسلمين[7]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت فقيه، مات سنة خمس وتسعين[8].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ.

7- عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب، صحابي جليل، تقدم ترجمته في مسألة رقم(1545).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ ثلاثُ عللٍ:

العلةُ الأُولى:

وجود راوٍ ضعيف رمي بسرقة الحديث ووضعه في إسناد الحديث، وهو محمد بن يزيد الْمُسْتَمْلِيُّ، وهذه علة قادحة ظاهرة.

العلةُ الثانيةُ:

وجود راوٍ صدوق عند أبي حاتم في إسناد الحديث، وهو: إسماعيل بن سُمَيْعٍ الْحَنَفِيُّ، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[9].

العلةُ الثالثةُ:

الانقطاع الموجود في سند الحديث -عدم سماع عبد الله بن نُمَير، من إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيع-، وهي علة قادحة ظاهرة؛ لأنه قد اختل أحد شرطي العلة -الغموض والخفاء-، ومما يؤيد ما ذهب إليه

---

(1) الْوَالِبِيُّ: بفتح الواو وكسر اللام والباء المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى والبة، وهي حي من بنى أسد. (الأنساب للسمعاني: 274/13).

(2) انظر على تهذيب الكمال: (358/10).

(3) انظر إلى تاريخ ابن معين: (/117).

(4) معرفة الثقات للعجلي: (395/1).

(5) الجرح والتعديل: (10/4).

(6) الثقات لابن حبان: (275/4).

(7) تهذيب الكمال: (376/10).

(8) انظر إلى تقريب التهذيب: (/234).

(9) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

أبو حاتم في علة عدم السماع أنه لم يرد أو يذكر في ترجمتهما عند ابن أبي حاتم وابن حبان والمزي وغيرهم من علماء المحدثين أن عبدالله بن نمير قد سمع من إسماعيل بن سُميع، وقد بان ذلك جلياً في عدم ذكر عبدالله بن نمير فيمن روى عن إسماعيل بن سُميع –أي من تلاميذه–[1]، وعدم ذكر إسماعيل بن سُميع فيمن روى عنه عبدالله بن نمير – أي شيوخه–[2]، وذلك في ترجمة كل منهما، وإنما الذي ذكر من تلاميذ إسماعيل بن سُميع هو حفص بن غِياث –الثقة–[3]، وهو الذي أخرج روايته الإمام مسلم في صحيحه، وهي كذلك تؤيد ما ذهب إليه أبو حاتم كما تقدم آنفاً.

قلتُ: أما العلة الأولى والثالثة فقد أشار إليهما أبو حاتم، وأما العلة الثانية فلم يشر إليها.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هذا الحديثِ ضعيفٌ جداً؛ لأنَّ مُحَمَّدَ بنَ يزيدَ الْمُسْتَمْلِيُّ ضعيفٌ رُمِيَ بسرقةِ الحديثِ ووضعِهِ، ولعلَّ هذا الحديثَ مما سرقَهُ من غيرِهِ، كما أشارَ إلى ذلكَ أبو حاتمٍ، ولأنَّ عبدَاللهِ بنَ نميرٍ ليسَ له سماعٌ من إسماعيلَ بنِ سُمَيْعٍ.

(1) انظر إلى: الجرح والتعديل: (171/2)، والثقات لابن حبان: (31/6–32)، وتهذيب الكمال: (108/3).
(2) انظر إلى: الجرح والتعديل: (186/5)، والثقات لابن حبان: (60/7–61)، وتهذيب الكمال: (226/16).
(3) انظر إلى تقريب التهذيب: (/173).

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ
أُنْمُوْذَجَانِ لِلإِعْلَالِ بِالتَّدْلِيْسِ[1]

الأُنموذجُ الأولُ:

38- مسألةٌ (2275)- **"وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه زياد بن الرَّبيع، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عن محمَّدِ بْنِ المُنكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ؛ قَالَ: قالَ رسولُ الله -صلى اللهُ عليهِ وسلمَ-: "عَلَيْكُمْ بِالإِثْمِدِ[2] عِنْدَ النَّوْمِ، فَإِنَّهُ يُجْلِي البَصَرَ، ويُنْبِتُ الشَّعْرَ"، قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ، لَمْ يَرْوه عَنْ محمَّدٍ إلا الضعفاءُ: إسماعيلُ بْنِ مُسْلِمٍ ونحوُهُ، ولعلَّ هشامَ بنَ حَسَّانٍ أخذهُ مِنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ؛ فإنهُ كَانَ يُدَلِّسُ[3]".**

- أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطب، 25باب الكحل بالإثمد (1156/2)، حديث رقم3496، من طريق إسماعيل بن مسلم، عن محمد بن المنكدر، به، متقارب الألفاظ.
- أخرجه ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال (143/4)، من طريق زياد بن الربيع، به، جزء من حديث بلفظه.
- وكذلك أخرجه في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال (315/4)، من طريق سلام بن أبي خبزة، عن محمد بن المنكدر، به، متقارب الألفاظ.
- أخرجه الطبري في تهذيب الآثار-مسند ابن عباس-، باب ذكر ما لم يمض ذكره من حديث عباد بن منصور (473/1)، حديث رقم748، من طريق مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عن محمد بن المنكدر، به، متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه في تهذيب الآثار-مسند ابن عباس-، باب ذكر ما لم يمض ذكره من حديث عباد بن منصور (485/1)، حديث رقم766، من طريق قَزَعَةُ بْنُ سُوَيْدٍ، عن محمد بن المنكدر، به، جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، باب الميم من اسمه محمد (189/6)، حديث رقم6151، من طريق سليمان بن خالد، عن محمد بن المنكدر، به، متقارب الألفاظ.
- أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، باب الميم من اسمه محمد (151/6)، حديث رقم6056، من طريق زياد بن الربيع، عن هشام بن حسان، عن إسماعيل بن مسلم، عن محمد بن المنكدر، به، متقارب الألفاظ.

---

(1) التدليس: هو ما لم يسمّ فيه الراوي من حدثه وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به. وهو مشتق من الدَلَسِ -وهو اختلاط الظلام-، سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء. (انظر إلى شرح المنظومة البيقونية مع حاشية الأجهوري: (/59).

(2) هُوَ بِالْكَسْرِ وَالْمَدِّ: الإِثْمِد، وَقِيلَ هُوَ بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ والقَصْر: ضَرْبٌ مِنَ الكُحْل. (النهاية في غريب الحديث والأثر: 290/1).

(3) علل الحديث لابن أبي حاتم: (260/2)، باب علل أخبار رويت في الأدب والطب.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- زِيَادُ بْنُ الرَبِيعِ الْيَحْمِدِيُّ[1]، أبُو خَدَاشٍ الْبَصْرِيُّ[2].

قال أحمد بن حنبل: "ثقة[3]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل قوله: "شيخ بصري ليس به بأس من الشيوخ الثقات[4]"، وذكره ابن حبان في الثقات[5]، وقال ابن عدي: "لا أرى بأحاديثه بأساً[6]"، ونقل المزي عن إسحاق بن أبي إسرائيل قوله: كان من ثقات البصريين، وعن أبي داود قوله: ثقة[7]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات سنة مائة وخمس وثمانين[8].

خلاصة القول فيه: ثقة.

2- هِشَامُ بنُ حَسّانٍ الأَزْدِيُّ الْقُرْدُوسِيُّ[9]، أبُو عبدِاللهِ الْبَصْرِيُّ[10].

قال يحيى بن معين: "ثقة[11]"، وقال العجلي: "ثقة حسن الحديث"[12]، ونقل ابن أبي حاتم عن ابن المديني قوله: ثبت، وعن أبيه -أبي حاتم- قوله: صدوق يكتب حديثه[13]، وذكره ابن حبان في الثقات[14]، وقال الذهبي: "ثقة، إمام كبير الشأن"[15]، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل كان يرسل عنهما من السادسة مات سنة

---

(1) الْيَحْمِدِيُّ: بفتح الياء المنقوطة بنقطتين وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الدال المهملة، هذه النسبة إلى يحمد، وظني أنه بطن من الأزد. (الأنساب للسمعاني: 484/13).

(2) تهذيب الكمال: (458/9).

(3) العلل ومعرفة الرجال: (478/2).

(4) الجرح والتعديل: (531/3).

(5) الثقات لابن حبان: (325/6).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال: (144/4).

(7) انظر إلى تهذيب الكمال: (460/9).

(8) انظر إلى تقريب التهذيب: (/219).

(9) الْقُرْدُوسِيُّ: بضم القاف وسكون الراء وضم الدال المهملتين والسين المهملة في آخرها بعد الواو، هذه النسبة إلى درب القراديس بالبصرة، وباب الفراديس بالفاء بدمشق. والقراديس بطن من الأزد نزلوا محلة بالبصرة فنسبت المحلة إليهم. (الأنساب للسمعاني: 368/10).

(10) انظر إلى تهذيب الكمال: (181/30).

(11) تاريخ ابن معين: (/223).

(12) معرفة الثقات للعجلي: (328/2).

(13) انظر إلى الجرح والتعديل: (55/9-56).

(14) الثقات لابن حبان: (566/7).

(15) ميزان الاعتدال: (295/4).

مائة وسبع أو ثمان وأربعين[1]، وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وقال: وصفه بذلك ابن المديني وأبو حاتم[2].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقة مدلس من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا إذا صرحوا بالسماع.

3- إِسْمَاعِيلُ بنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ، أَبُو إِسْحَاقَ الْبَصْرِيُّ[3].

قال يحيى بن معين: "ليس بشيء[4]"، وقال الجوزجاني: "واهي الحديث جداً[5]"، وقال النسائي: "متروك الحديث[6]"، ونقل: ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: ضعيف الحديث مخلط ليس بمتروك يكتب حديثه، وعن يحيى بن سعيد القطان قوله: لم يزل مختلطاً كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب، وعن أحمد بن حنبل قوله: منكر الحديث، وعن ابن المديني قوله: لا أكتب حديثه[7]، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: "ضعيف[8]"، ونقل: ابن عدي عن سفيان الثوري قوله: "كان يخطئ في الحديث"، وعن عمرو بن علي قوله: "كان ضعيفاً في الحديث يهم فيه، وكان صدوقاً يكثر الغلط يحدث عنه من لا ينظر في الرجال[9]"، وقال الحافظ ابن حجر: وكان فقيهاً ضعيف الحديث، مات بعد المائة[10].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ضعيفُ الحديثِ.

4- مُحَمَّدُ بْنُ المُنْكَدِرِ بنِ عبدِاللهِ التَّيْمِيُّ الْمَدَنِيُّ[11].

قال العجلي: "ثقة رجل صالح[12]"، ونقل ابن أبي حاتم عن سفيان بن عيينة قوله: "من معادن الصدق يجتمع إليه الصالحون"، وعن عبدالله بن الزبير الحميدي قوله: "حافظ"، وعن أبيه -أبي حاتم،

---

(1) انظر إلى تقريب التهذيب: (/572).
(2) انظر إلى طبقات المدلسين: (/47).
(3) انظر إلى تهذيب الكمال: (198/3).
(4) تاريخ ابن معين: (82/4).
(5) أحوال الرجال: (/255).
(6) الضعفاء والمتروكون: (/16).
(7) انظر إلى الجرح والتعديل: (198/2-199).
(8) كتاب المجروحين: (120/1).
(9) الكامل في ضعفاء الرجال: (454/1و456).
(10) انظر إلى تقريب التهذيب: (/110).
(11) انظر إلى تهذيب الكمال: (503/26-504).
(12) معرفة الثقات للعجلي: (254/2).

ويحيى بن معين قوليهما: "ثقة[1]"، وذكره ابن حبان في الثقات[2]، وقال الذهبي: "الحافظ[3]"، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة فاضل، مات سنة مائة وثلاثين أو بعدها[4].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

5- جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، صحابيٌّ جليلٌ، تقدم ترجمته في مسألة رقم(23).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ ثلاثُ عللٍ:

العلةُ الأُولى:

هي النكارة -وهي علة ظاهرة قادحة-، والمراد بها هنا تفرد الضعفاء بتحمل رواية الحديث عن محمد بن المنكدر الثقة كما تقدم في تخريج الحديث على الصحيح الراجح، وهؤلاء الضعفاء هم: إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف كما تقدم،

وسلام بن أبي خبزة[5]، وقزعة بن سويد[6]. وتحمله كذلك أيضاً محمد بن إسحاق[7] وإن كان أفضل حالاً منهم، ولكنه لم يثبت سماعه في هذا الحديث عن محمد بن المنكدر، ويؤيد هذا ما نقله الترمذي في سؤاله للإمام البخاري عن هذا الحديث حيث قال: فلم يعرفه من حديث محمد بن إسحاق، وقد روى هذا الحديث إسماعيل بن مسلم، عن محمد بن المنكدر، عن جابر[8].

قلتُ: ويدل قول الإمام البخاري على الصحيح الراجح أن هذا الإسناد لا يتحمله إلا الضعفاء عن محمد بن المنكدر، وحتى لو استدللنا برواية محمد بن إسحاق فهي غير ثابتة عنه كما تقدم قوله آنفاً. وإن ما ذهب إليه الترمذي وشيخه البخاري ليدل على أن الرواية التي أخرجها الطبراني من طريقِ زِيَادِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ هِشَامِ بنِ حسانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، بِهِ[9]، هي الرواية الصحيحة للحديث.

العلةُ الثانيةُ:

التدليس الموجود في سند الحديث، وهي علة خفية قادحة، وهو كما قال أبو حاتم بما معناه: لعل هشام بن حسان قد دلس في سند الحديث كما هو ثابت عنه، وعمل على إسقاط شيخه الضعيف

---

(1) الجرح والتعديل: (98/8).

(2) الثقات لابن حبان: (350/5).

(3) الكاشف: (224/2).

(4) انظر إلى تقريب التهذيب: (/508).

(5) انظر إلى لسان الميزان: (57/3).

(6) انظر إلى الجرح والتعديل: (139/7).

(7) انظر إلى تقريب التهذيب: (/467).

(8) انظر إلى العلل الكبير: (/289).

(9) المعجم الأوسط: (151/6).

–إسماعيل بن مسلم– كما تقدم آنفاً، وروى بصيغة تحتمل سماعه منه ولا تقتضيه، وذلك بالعنعنة عمن فوق شيخه.

قلتُ: وإن ما ذهب إليه العلماء وتم بيانه آنفاً في العلة الأولى والثانية، ليؤيّد ما ذهب إليه أبو حاتم، بأن هذا الحديثَ مُنكَرٌ، ولَمْ يَرْوه عَنْ محمَّد بن المنكدر إلا الضعفاءُ: كإسماعيلَ بْن مُسْلِم ونحوِهِ، وأن الرواية الصحيحة لسند الحديث هي رواية هشامِ بن حسان، عن إِسْمَاعِيل بْن مُسْلِم، عن محمد بن المنكدر، وأن الذي عمل على إسقاط إسماعيل بن مسلم –الضعيف– هو هشام بن حسان كما هو المعهود عنه بأنه كَانَ يُدَلِّس. ومن الجدير ذكره أن علة تدليس هشام بن حسان الخفية القادحة قد زالت بإخراج روايات الحديث وبيان الراوي الذي أسقطه، ومع ذلك فإن إزالتها لا ترتقي بالحديث من الرد إلى القبول؛ لأن إسماعيل بن مسلم ضعيف الحديث كما تقدم آنفاً.

العلةُ الثالثةُ:

وجود راوٍ ضعيف في إسناد الحديث، هو إسماعيل بن مسلم الْمَكِّيُّ، وهذه علة قادحة ظاهرة.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هذا الحديثِ ضعيفٌ؛ لأنَّ إسماعيلَ بنَ مُسْلِمٍ الْمَكِّيَّ ضعيفُ الحديثِ.

الأُنموذجُ الثَّانِي:

39– مسألةٌ (2579)– **"وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي عَتَّابٍ الأَعْيَنُ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ اللَّيثِ، عَنْ سَعِيدٍ المَقبُرِيّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبيّ –صلى اللهُ عليهِ وسلمَ– قَالَ: "يَدْخُلُ الجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَكْثَرُ مِنْ مُضَرَ[1] وبَنِي تَمِيمٍ، فَقِيلَ: مَنْ هُوَ يَا رسولَ اللَّهِ، قَالَ: أُوَيْسٌ القَرَنِيُّ"، قَالَ أَبِي: هَذَا الحديثُ لَيْسَ هُوَ فِي كِتَابِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ اللَّيث؛ نظرتُ فِي أَصْلِ اللَّيث[2]، وَلَيْسَ فِيهِ هَذَا الْحَدِيثُ، وَلَمْ يَذكُر أَيْضاً اللَّيثُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ خَبَراً، ويحتملُ أَنْ يكونَ سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِ ثِقَةٍ، ودَلَّسَه، وَلَمْ يَروه غيرُ أَبِي صَالِحٍ[3]**.

– أخرجه اللَّالْكَائِيُّ في كتابه كرامات الأولياء، 7باب سِيَاقُ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– فِي صِفَةِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الَّذِينَ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِهِ وَمَنْ عَرَّفَهُمْ مِنْ أَصْحَابِهِ وَتَابِعِيهِ بِنَعْتِهِ لَهُمْ وَصِفَتِهِ إِيَّاهُمْ وَمِنْهُمْ أُوَيْسٌ الْقَرَنِيُّ (112/9)، حديث رقم56، من طريق مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتَّابٍ، به، متقارب الألفاظ.

---

(1) مُضَر: وهي القبيلة المعروفة التي تنسب إليها قريش. (الأنساب للسمعاني: 303/12).

(2) أي في ضبط كتابه.

(3) علل الحديث لابن أبي حاتم: (353/2)، باب علل أخبار رويت في الفضائل.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتَّابٍ الْبَغْدَادِيُّ، أَبُو بَكْرٍ الْأَعْيَنُ[1].

ذكره ابن حبان في الثقات[2]، وقال الخطيب البغدادي: "ثقة"، ونقل عن يحيى بن معين قوله: "ليس هو من أصحاب الحديث"، وقال الخطيب البغدادي رداً على قول يحيى بن معين: "عنى بذلك أنه لم يكن من الحفاظ لعلله، والنقاد لطرقه مثل علي بن المديني ونحوه، وأما الصدق والضبط لما سمعه فلم يكن مدفوعاً عنه[3]"، وقال الذهبي: "الحافظ[4]"، وقال مرة: "ثقة[5]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، مات سنة مائتين وأربعين[6].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

2- عَبْدُاللهِ بنُ صَالِحِ بنِ مُحَمَّدٍ الْجُهَنِيُّ، أَبُو صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ[7]،

قال أحمد بن حنبل: "كان أول أمره متماسك ثم فسد بآخره وليس هو بشيء[8]"، وقال النسائي: "ليس بثقة[9]"، ونقل ابن أبي حاتم عن عبد الملك بن شعيب ابن الليث قوله: ثقة مأمون، وعن أبيه – أبي حاتم– قوله: كتبنا عنه، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلاً صالحاً، وقال مرة: صدوق أمين ما علمته، وعن أبي زرعة قوله: لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث، وعن يحيى بن معين قوله: أقل أحوال أبي صالح كاتب الليث أنه قرأ هذه الكتب على الليث وأجازها له[10]، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: "منكر الحديث جداً يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير أئمة وكان في نفسه صدوقاً[11]"، وقال ابن عدي: "مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب[12]"، ونقل الخطيب البغدادي عن ابن المديني قوله: "ضربت على حديث عبدالله بن صالح، وما أروي عنه شيئاً"،

---

(1) تهذيب الكمال: (77/26).

(2) الثقات لابن حبان: (95/9).

(3) تاريخ بغداد: (574/2).

(4) تاريخ الإسلام: (925/5).

(5) سير أعلام النبلاء: (33/4).

(6) انظر إلى تقريب التهذيب: (/495).

(7) انظر إلى تهذيب الكمال: (98/15).

(8) العلل ومعرفة الرجال: (212/3).

(9) الضعفاء والمتروكون: (/63).

(10) انظر إلى الجرح والتعديل: (86/5-87).

(11) كتاب المجروحين: (40/2).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال: (347/5).

وعن صالح جزرة قوله: "كان يكذب في الحديث[1]"، وقال الذهبي: "كان صاحب حديث فيه لين[2]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة، مات سنة مائتين واثنتين وعشرين[3].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ، وكان ثبتاً في ضبط كتابه، وخاصة ما تحمله عن الليث بن سعد، وكانت روايته في أولها متماسكة، ثم فسدت بأخرة ووقعت النكارة فيها؛ إما لعارض طرأ عليه، أو لعلة في نفسه كغفلة، ونحوها.

3- لَيْثُ بْنُ سَعْدِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ الْفَهْمِيُّ[4]، أَبُو الْحَارِثِ الْمِصْرِيُّ[5].

قال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث صحيحه[6]"، وقال العجلي: "ثقة[7]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: ثقة، وعن ابن المديني قوله: ثبت، وعن أبي زرعة، وعمرو بن على الصَّيْرَفِيُّ، قوليهما: صدوق، وعن أحمد بن حنبل قوله: كثير العلم صحيح الحديث[8]، ذكره ابن حبان في الثقات[9]، ونقل الخطيب البغدادي عن أحمد بن حنبل قوله: "ثقة ثبت"، وعن النسائي قوله: "ثقة"، وعن ابن خراش قوله: "صدوق صحيح الحديث[10]"، ونقل المزي عن يعقوب بن أبي شيبة قوله: "ثقة[11]"، قال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، مات سنة خمس وسبعين ومائة[12].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ.

4- كَيْسَانُ أَبُو سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ[13] الْمَدَنِيُّ، مَوْلَى أُمِّ شَرِيكٍ[14].

---

(1) تاريخ بغداد: (155/11).

(2) الكاشف: (562/1).

(3) انظر إلى تقريب التهذيب: (/308).

(4) الْفَهْمِيُّ: بفتح الفاء وسكون الهاء وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلى فهم، وهو بطن من قيس عيلان. (الأنساب للسمعاني: 269/10).

(5) تهذيب الكمال: (255/24).

(6) الطبقات الكبرى: (358/7).

(7) معرفة الثقات للعجلي: (230/2).

(8) انظر إلى الجرح والتعديل: (179/7-180).

(9) الثقات لابن حبان: (360/7).

(10) تاريخ بغداد: (524/14).

(11) تهذيب الكمال: (264/24).

(12) انظر إلى تقريب التهذيب: (/464).

(13) الْمَقْبُرِيُّ: بفتح الميم وسكون القاف وضم الباء المعجمة بنقطة وفي آخرها راء مهملة، هذه النسبة قريبة من الأولى، وهو سعيد بن أبى سعيد المقبري، وكنيته أبو سعد، قال أبو حاتم بن حبان: نسب إلى مقبرة كان يسكن بالقرب منها. (الأنساب للسمعاني: 385/12-386).

(14) تهذيب الكمال: (240/24-241).

قال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث[1]"، وقال العجلي: "ثقة[2]"، وذكره ابن حبان في الثقات[3]، ونقل المزي عن النسائي قوله: "لا بأس به[4]"، وقال الذهبي: ثقة[5]، قال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت، مات سنة مائة[6].

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ.

5- أبو هريرة الدَّوْسِيُّ، صحابي جليل، تقدم ترجمته في مسألة رقم(717).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ ثلاثُ عللٍ:

العلةُ الأُولى:

هي النكارة -وهي علة ظاهرة قادحة-، والمراد بها هنا تفرد عبدالله بن صالح -أبي صالح- بتحمل رواية الحديث كما تقدم آنفاً في تخريج الحديث، ولهذا قال الذهبي عن الحديث: "هذا حديث منكر[7]"، ويقصد بذلك أن أبا صالح قد تفرد به. وهذا يؤيد ما ذهب إليه أبو حاتم حينما قال: "وَلَمْ يَروه غيرُ أَبِي صَالِحٍ".

العلةُ الثانيةُ:

التدليس الموجود في سند الحديث، وهي علة خفية قادحة، ومستندنا في هذا الأمر أن هذا الحديث كما قال أبو حاتم ليس موجوداً في كتاب أبي صالح ولا في أصل الليث، وهذه العلة يُحتملُ في منشئِها أمرانِ:

الأول: وهو كما قال أبو حاتم: إن أبا صالح مدلس[8]، وقد تفرد برواية الحديث، ولعله قام بسماع الحديث من غير ثقة -أي ضعيف-، أو صغير السن، أو غير مشهور، ونحو ذلك، ودلس إسناده ونسبه إلى شيخه الليث الذي روى عنه أحاديث أخرى كثيرة غير التي دلسها بصيغة تحتمل سماعه منه كالعنعنة كما تقدم آنفاً في سند الحديث.

الثاني: لعل أبا صالح غير مدلسٍ، ولم يخطئ أو يغفل أو نحو ذلك في هذا الحديث؛ لأنه ربما يكون التدليس مما أُدخل عليه من فعل بعض أصحابه المعاصرين له؛ حيث إن المعاصرة تورث

---

(1) الطبقات الكبرى: (63/5).

(2) معرفة الثقات للعجلي: (404/2).

(3) الثقات لابن حبان: (340/5).

(4) تهذيب الكمال: (241/24).

(5) انظر إلى تذكرة الحفاظ: (88/1).

(6) انظر إلى تقريب التهذيب: (/463).

(7) سير أعلام النبلاء: (33/4).

(8) إلا أنه لم يكن مشهوراً بالتدليس، أو كان تدليسه نادراً بالنسبة إلى من اشتهر بالتدليس، ولذلك لم يذكره أي محدث ممن صنفوا في أسماء المدلسين، فيما رجعت إليه من مصادر التدليس.

المنافرة والتحاسد بين أهل الصنعة الواحدة، ويؤيد هذا ما نقله ابن أبي حاتم عن أبيه في هذا الصدد حيث قال: و"الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نُجَيحٍ، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس[1]"، وما نقله ابن حبان عن ابن خزيمة حيث قال: " ونقل عن ابن خزيمة قوله: "كان له جار بينهما عداوة فكان يضع الحديث على شيخ عبدالله بن صالح [الليث]، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبدالله بن صالح، ويطرحه في داره في وسط كتبه، فيجده عبدالله فيحدث به فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره[2]".

قلت: وإن كان الأمران واردين، إلا أنني أميل إلى القول الأول.

العلةُ الثالثةُ:

وجود راويين صدوقين في إسناد الحديث، وهما: محمد بن أبي عَتَّابٍ الْبَغْدَادِيُّ، وعبدالله بن صالح الْجُهَنِيُّ، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الصدوق عدل خف ضبطه قليلاً، وخفة الضبط هذه عند أبي حاتم الرازي ومن وافقه تعد علة ظاهرة قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحديث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين الذين لا يردون الحديث إلا بالعلة القادحة[3].

قلتُ: أما العلة الأولى والثانية فقد أشار إليهما أبو حاتم، وأما العلة الثالثة فلم يشر إليها.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

إسنادُ هذا الحديثِ ضعيفٌ؛ لأنَّ أبا صالحٍ قَدْ دَلَّسَ فِي إسنادِ الحديثِ، كَما نَسَبَ ذلكَ إليهِ أبو حاتمٍ الرازيُّ.

---

(1) الجرح والتعديل: (87/5).

(2) كتاب المجروحين: (40/2).

(3) انظر إلى تدريب الراوي: (154/1).

الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ

أُنْمُوْذَجٌ لِلإعْلَالِ بِأَنَّ رَاوِيَاً فِي السَّنَدِ لَا يُكْنَى

40- مسألةٌ (715)- "وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُؤَمَّلٌ، عَنْ حمَّادِ بْنِ سَلَمةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ رجُلٍ مِنْ بَنِي سَدُوسٍ يُكْنَى: أَبَا سُلَيمانَ؛ قَالَ: سمعتُ ابنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: "كانَ النبيُّ -صلى اللهُ عليهِ وسلمَ- يُصِيبُ مِنَ الرُّؤوسِ وهوَ صائِمٌ؛ يَعْنِي يُقَبِّل"، قَالَ أَبِي: لا يُكْنَى هَذَا الرَّجُلُ[1]".

- أخرجه الإمام العيني في كتابه -عمدة القارئ-، كتاب الصوم، 24باب القُبلة للصائم (10/11)، من طريقِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ، عن حَمَّادِ بنِ زيدٍ، عَن أَيُّوبَ، به، بلفظه.

دراسةُ رجالِ الإسنادِ:

1- مُؤَمَّلُ بنُ إسماعيلَ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ، أبُو عبدِالرحمنِ الْبَصْرِيُّ[2].

قال يحيى بن معين: "ثقة[3]"، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "صدوق، شديد في السنة كثير الخطأ، يكتب حديثه[4]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما أخطأ[5]"، ونقل المزي عن البخاري قوله: "منكر الحديث"، وعن بعض العلماء قولهم: "دفن كتبه فكان يحدث من حفظه، فكثر خطؤه[6]"، وقال الذهبي: "حافظ عالم يخطئ[7]"، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق سيئ الحفظ، مات سنة ست ومائتين[8].

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ سَيِّئُ الحفظِ.

2- حماد بن سلمة بن دينار الْبَصْرِيُّ، ثقة، تقدم ترجمته في مسألة رقم(2199).

3- أيوب بن أبي تَمِيمَة السَّخْتِيَانِيُّ، ثقة ثبت حجة، تقدم ترجمته في مسألة رقم(2266).

4- مَسْعُودٌ السَّدُوسِيُّ، روى عن ابن عباس، روى عنه أيوب السَّخْتَيَانِيُّ. نقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: "ثقة[9]"، ولم أجد من ذكر تاريخَ وفاتِهِ.

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

---

(1) علل الحديث لابن أبي حاتم: (244/1)، باب علل أخبار رويت في الصوم.

(2) تهذيب الكمال: (176/29).

(3) تاريخ ابن معين: (60/3).

(4) الجرح والتعديل: (374/8).

(5) الثقات لابن حبان: (187/9).

(6) تهذيب الكمال: (178/29).

(7) ميزان الاعتدال: (228/4).

(8) انظر إلى تقريب التهذيب: (/555).

(9) الجرح والتعديل: (283/8).

5- عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب، صحابي جليل، تقدم ترجمته في مسألة رقم(1545).

بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ ثلاثُ عللٍ:

العلةُ الأُولى:

وجود راوٍ لين الحديث في إسناد الحديث، هو مُؤَمَّلُ بن إسماعيل، وهذه علة قادحة ظاهرة.

العلةُ الثانيةُ:

هي أن أبا حاتم قد أعل الحديث بأنَّ مسعوداً السَّدُوسِيَّ الذي ذكر في الإسناد بأنه "رجل"، وأنه لا يُكْنى، وعدم الكنية علة ظاهرة غير قادحة؛ لأن الاختلاف في اسم الراوي أو لقبه أو كنيته يعد علة غير قادحة، سيما أن أبا زرعة قد وثقه. ومما يؤيد ما ذهب إليه أبو حاتم من أن مسعوداً لا يكنى، أن ابن أبي حاتم لما ترجمه لم يذكر له كنية كعادته في تراجم غيره أنه يذكر كناهم إن وجدت، وكذلك الإمام العيني لما أخرج الحديث ذكره عن "رجل من بني سدوس" ولم يذكر له كنية.

العلةُ الثالثةُ:

إبهام أبي مسعودٍ السَّدُوسِيّ في سند الحديث؛ حيث ذكر باسم "رجل"، والإبهام في حد ذاته علة ظاهرة قادحة؛ لأنها تعني أنه مجهول حالاً أو عيناً، ولكن لما ترجمه ابن أبي حاتم ناقلاً توثيق أبي زرعة له، عرفنا أنه ثقة وليس مجهولاً، وأن علة جهالته القادحة قد زالت.

قلتُ: أما العلة الثانية فقد أشار إليها أبو حاتم، وأما العلة الأولى والثالثة فلم يشر إليهما.

الحكمُ على إسنادِ الحديثِ:

إسْنَادُ هذا الحديثِ ضعيفٌ؛ لأنَّ مُؤَمَّلَ بْنَ إسماعيلَ الْقُرَشِيُّ، صدوقٌ سَيِّئُ الحِفْظِ.

الْخَاتِمَةُ

الْحَمْدُ للهِ فِي الْخِتامِ كما لهُ الْحَمْدُ في البَدْءِ؛ عَلَى أنْ جعلنيَ ألوذُ بِهِ وأتوكلُ عليهِ وأستندُ إليهِ في تَسْطِيْرِ رِسَالتِي، فَهدانِي ووفَّقَنِي وأعانَنِي بَمَنِّهِ وكَرَمِهِ وحَوْلِهِ وقُوَّتِهِ، وكانَ مَعِيَ مِنْ بدايةِ سَنَدِهَا حَتَّى نِهَايَةِ مَتْنِهَا، إلى أنْ وَصَلْتُ إلى نِهَايَةِ الْمَطَافِ؛ كَيْ أخَطَّ بِيَمِيْنِيْ أهَمَّ النَّتَائِجِ والتَّوْصِيَاتِ الَّتِي تَوَصَّلْتُ إلَيْهَاَ، أمّا النَّتائِجُ فَهِيَ عَلَى النَّحْوِ الآتِيْ:

1- إنَّ ابنَ أبي حاتمٍ الرازيّ كانَ يَهْدِفُ من تأليفِ كتابِهِ إلى: شرحِ بعضِ أوصافِ أئمةِ الجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ، الذينَ يُعْتَمَدُ عليهمْ في بيانِ أحوالِ الرُّواةِ، لا سيما والدُهُ وأبو زُرْعَةَ الرَّازِيَّانِ، وبيانِ عللِ الأحاديثِ التي تُبْنَى عليها الأحكامُ الفقهيةُ، سواءٌ أكانتْ تلكَ العلةُ بالمعنى الخاصّ، أو العامّ، أوْ غَيْرِ ذَلكَ.

2- كتابُ (العللِ لابنِ أبي حاتمٍ) جَاءَ فِي الْعَصْرِ الذهبيّ للتعليلِ والنقدِ؛ لأنَّ جُلَّهُ تَمَّ تصنيفُهُ في القَرْنِ الثالثِ الهِجْرِيّ الذَّيْ يُعَدُّ العَصْرَ الذهبيَّ للسُّنَّةِ، كما أنَّ أبا حاتمٍ وأبا زُرْعَةَ يُعَدَّانِ مِنْ أبرزِ محدثي ذلكَ القرنِ وأبرعِهِمْ، لاسِيَّما في تعليلِ الأحاديثِ. كما أنَّ الكتابَ يُعَدُّ مِنْ أوسعِ كتبِ العللِ التي وصلتْ إلينا؛ لأنَّ فيهِ الكثيرَ مِنَ المزايا العلميةِ عَلَى غيرِهِ في هذا المَجَالِ.

3- الحديثُ المُعَلَّلُ يَشْمَلُ: الصَّحِيْحَ بنوعيهِ، والحَسَنَ بنوعيهِ، والضَّعِيْفَ بأنواعِهِ، والمَوْضُوْعَ وَهُوَ أشَرُّ أنواعِ الضعيفِ، وهذا يتناسبُ مَعَ العلةِ بالمَعْنَىْ العامّ -موضوعِ الدراسةِ-.

4- أكثرُ العِلَلِ في الأحَادِيْثِ -نماذجِ الدراسةِ-، وفي سائرِ أحاديثِ كتابِ (العللِ)، قدْ وقعتْ في الأسانيدِ، وبعضُها في المُتُونِ، وهذا يؤيدُ ما نَصَّ عليهِ المُحَدِّثُوْنَ بصفةٍ عامةٍ.

5- الناظرُ في كتابِ (العللِ) وما فيهِ مِنَ التَّعْلِيلِ، ليندهشُ ويطولُ عجبُهُ من دقةِ ما فيه من التفننِ في التعليلِ وبراعةِ النقدِ، الذي كانَ يتميزُ بِهِ أبو حاتمٍ وأبو زُرْعَةَ الرَّازِيَّانِ، وإن كانَ للأولِ نصيبُ الأسدِ في الإجاباتِ، وأنهما كثيراً ما يتفقانِ في حُكْمِهِما، مَعَ الاختصارِ غالباً فيها، مثلُ: هذا باطلٌ، أو هذا حديثٌ منكرٌ، أو أخطأ فلانٌ في هذا الحديثِ، ونحوُ ذلك. وثَمَّ أشياءُ منقولةٌ عَنْ غيرِهما مِنَ المحدثينَ، وأُخْرَى قليلةٌ مِنْ قِبَلِ مُصَنِّفِهِ.

6- منهجُ النقدِ والتعليلِ في الكتابِ كَمَا هِيَ الحالُ في غيرِهِ من المصنفاتِ كانَ شاملاً للأسانيدِ والمتونِ، لا كما يَزْعُمُ المُسْتَشْرِقُونَ وَمَنْ قَلَّدَهُمْ مِنَ المُسْلِمينَ، أنَّ النقدَ والتعليلَ لَمْ يَشْمَلْ مُتُوْنَ الأحَاديثِ، بَلِ اقتصرَ على الأسانيدِ فَحَسْبْ.

7- كانَ ابنُ أبي حاتمٍ من الطبقةِ الذينَ بذلوا جُهْداً علمياً ضَخْماً في خدمةِ جانبِ التعليلِ بمعناهُ الواسعِ من أحاديثِ النبيّ -ﷺ-، وهذا الجُهْدُ يُعَدُّ مَفْخَرَةً وصُورةً مُشْرقةً في الذَّبّ عَنِ الأحاديثِ، وفي الحِفَاظِ عَلَى المَصْدَرِ الثَّانِي مِنْ مَصَادِرِ التَّشْرِيْعِ الإسْلَامِيّ.

8- يُعَدُّ أبُو حاتمٍ وأبو زُرْعَةَ الرازيّانِ مِنْ أعْيَانِ مَنْ تَكَلَّمُوْا فِي عِلَلِ الأحَادِيْثِ بِالْمَعْنَيَيْنِ: الخاصّ، والعامّ، وغيرِهما، ليسَ في القرنِ الثالثِ فَحَسْبْ، بَلْ عَلَى مُسْتَوَى تَارِيْخِ عِلْمِ الْعِلَلِ. وَمَنْهَجُهُمَا فِي التَّعْلِيلِ هُوَ الغالبُ عندَ المُتقدمينَ قبلَ عصرِ ابنِ الصَّلاحِ؛ لأنهمْ كانوا يُطلقونَ العلةَ عَلَى كِلا المعنيينِ، بَلْ عَلَى مَا خَرَجَ عَنْ كِلَيْهِمَا كَمَا اتَّضَحَ لَنَا خِلالَ البحثِ.

9- إنَّ العلةَ بمعناها الخاصّ تبحثُ فِي أوهامِ الرواةِ الثقاتِ، أمَّا العلةُ بِمعناها العامّ فتبحثُ في أوهامِ الرواةِ الثقاتِ وغيرِ الثقاتِ، وقدْ وُجِدَتْ فِي بعضِ نماذجِ أحاديثِ الرسالةِ عللٌ لرواةٍ غيرِ ثقاتٍ، الأمرُ الَّذِي يُؤَكِّدُ ذلكَ وَيُؤَيِّدُهُ.

10- التَّعْلِيلُ بالمعنى الخاصّ هُوَ الأصلُ في التَّعْلِيلِ وعُمْدَتُهُ، وهذا ما جعلَ جَهابذةَ المُحَدِّثِيْنَ وفُحولَهُمْ الَّذِيْنَ تَكَلَّمُوْا فِي الْعِلَّةِ بِذَلِكَ الْمَعْنَى يَصِلُوْنَ إلَى هَذِهِ المكانةِ العاليةِ الرفيعةِ، ولهمُ القَدَحُ المُعَلَّى فِي هَذا المجالِ.

11- العلةُ هِيَ النوعُ الوحيدُ من أنواعِ عُلُومِ الحديثِ الذي يدخلُ في سائرِ الأنواعِ الأُخرى، وربما دخلتْ بعضُ الأنواعِ الأُخْرَى في بعضِ غَيْرِهَا، وهذا يَدُلُّ بوضوحٍ على أهميةِ علمِ العللِ، كيفَ لا وَهُوَ الفيصلُ وَالْمَدَارُ في قَبولِ الحديثِ وجعلِهِ حُجَّةً في بِناءِ الأحْكامِ عليهِ، أو رَدِّهِ وجعلِهِ خارجَ الحُجِّيَّةِ، ومِنْ هُنا وَجَدْنا أنَّ هُناكَ إجْماعاً صَرِيْحاً مِنَ المُتقدمينَ والمُتأخرينَ على أنَّ علمَ العِلَلِ يُعَدُّ أعظمَ أنواعِ عُلومِ الحديثِ وأدَقَّها وأعْمَقَها وَأصْعَبَهَا وَأخْطَرَهَا.

12- إنني قدْ تعرفتُ إلى مَنْهَجَيّ الإمامينِ أبِي حَاتمٍ وَأبِي زُرْعَةَ وَطَرِيْقَتِهِمَا في: تَعْلِيلِ الأحاديثِ، والحكمِ عليها، وبيانِ مواضعِ العلةِ، والجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ، ونحوِ ذلكَ، مِمّا لهُ عَلاقَةٌ بالصَّنْعَةِ الحَدِيْثِيَّةِ؛ لأنَّ أغلبَ النماذجِ -موضوعَ الدراسةِ- كانتْ لأحاديثَ تكلما فيها عَنِ العلةِ بالمعنى العامّ.

13- هُناكَ تداخلٌ بينَ العللِ في كِلا المعنيينِ؛ لأنهُ ليسَ مِنَ السَّهْلِ أن نُخْرِجَ علةً خاصةً إذا كانتْ بالمعنى العامّ؛ لعدمِ القدرةِ على التمييزِ بينهُما أحْياناً، وعدمِ وُجودِ حَدٍّ لتعريفِ العلةِ بالمعنى العامّ أحْياناَ أُخْرَى.

14- إنَّ الدارسَ أو الباحثَ في علمِ العللِ عامةً وموضوعِنا بصفةٍ خاصةٍ، لَيَنْبَغِي لَهُ أنْ يكونَ عَلَى دِرَايةٍ ورِوَايةٍ تامةٍ بجميعِ أنواعِ عُلومِ الحديثِ ومصادِرِها ومراجِعِها؛ حَتَّى يتمكنَ مِنَ الإبحارِ في دراستِهِ أو بحثِهِ بمهارةٍ واقْتدارٍ، ومِنْ ثَمَّ الوصولُ إلى بَرِّ الأمانِ، والخروجُ بالنتائجِ المَرْجُوَّةِ مِنْ ذلكَ.

15- أهميةُ كُتُبِ الْعِلَلِ وَمِنْها عللُ ابنِ أبِي حاتمٍ الرازيّ في تخريجِ بعضِ الأحاديثِ؛ لأنَّ هناكَ بعضاً مِنْ طرقِ بعضِ الأحاديثِ قد انفردتْ بِهَا هَذِهِ الكُتبُ، دُوْنَ غيرِها حَتَّى مِنْ كُتُبِ الروايةِ.

16- إنَّ التعريفَ المشهورَ للعلةِ الَّذي يتضمنُ شَرْطَي الخَفاءِ والقَدْحِ، لهو تعريفٌ قاصرٌ؛ لأنَّهُ لا ينطبقُ إلا عَلَى المعنى الاصطلاحيّ الخاصّ للعلةِ، الذي اشْتهرَ وتداوَلَهُ المحدثونَ عَلَى سبيلِ التقليدَ بعدَ ابنِ الصلاحِ؛ ولأنهُ لا يشملُ العلةَ بالمعنى العامّ الموجودةِ في كتبِ العللِ التي صَنَّفَها جهابذةُ المحدثينَ وَفُحُوْلُهُمْ الَّذِيْنَ تَحَدَّثُوْا فِي علمِ العللِ، وَهُمْ مَنْ وَجَدْنَا فِي كتبِهِمْ عِللاً: ظاهرةً غيرَ قادحةٍ، وظاهرةً قادحةً، بلْ وَجَدْنَا غيرَ ذلكَ كالنسخِ والحديثِ الموضوعِ مثلاً، ولم يَقْصُرْ هؤلاءِ العلةَ عَلَى الخَفَاءِ والغُمُوْضِ فَحَسْبْ، كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ مُتَداوَلٌ.

17- قَصْرُ مُصْطَلَحِ "الْمُنْكَرِ" عَلَى روايةِ الضعيفِ في مقابلِ روايةِ الثقةِ ليسَ دَقِيقاً؛ لأنَّ هذا التقييدَ لا سيما عندَ الحافظِ ابنِ حجرٍ يتناقضُ مَعَ كلامِ المتقدمينَ خاصةً مَنْ تكلموا في العللِ؛ لأنهمْ أطلقوهُ على عدةِ أمورٍ: كالتفردِ، والمخالفةِ، وروايةِ الضعيفِ، ونحوِ ذلكَ.

18- صُعُوْبَةُ التعاملِ مَعَ كتابِ عللِ ابنِ أبي حاتمٍ؛ لأنَّ عباراتِ التعليلِ غالباً تكونُ مجملةً؛ لأنَّ أبا حاتمٍ وأبا زُرْعَةَ وغيرَهُما يَذْكرونَ العلةَ أو يُشيرونَ إليها باختصارٍ شديدٍ، رُبَما كانَ مَفْهوماً أكثرَ في زمنِهِمْ، إلا أنهُ يَصْعُبُ عَلَيْنَا فَهْمُهُ الآنَ، حَتَّى عَلَى كثيرٍ مِنَ المُتَمَرِّسِينَ في علومِ الحديثِ؛ لأنَّ عباراتِهِمْ مُحْتَمِلَةً، ورُبَّما كانتْ تُطلقُ عندَهُمْ عَلَى ما هُوَ أوسعُ مِنْ إطلاقِها عندَ مَنْ جاءَ بعدَهُمْ، كالانقطاعِ، والنَّكَارَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

19- التَّعْلِيْلُ مَبْنِيٌّ عَلَى غلبةِ الظنّ وليسَ عَلَى اليقينِ، كما بَيَّنَ ذلكَ العَلائِيُّ في كتابِهِ (جامعِ التحصيلِ)، والحافظُ ابنُ حجرٍ في كتابِهِ (فتح الباري)، كاستخدامِ أبي حاتمٍ وأبي زُرْعَةَ الرَّازِيّيْنِ لبعضِ الألفاظِ غيرِ الجازمةِ في تعليلِ الأحاديثِ، نحوِ: لَعَلَّ، وَيُحْتَمَلُ، وَقَدْ، ونحوِها.

20- بلغَ عَدَدُ النماذجِ التطبيقيةِ للأحاديثِ في الرسالةِ أربعينَ حديثاً، مُوَزَّعَةً عَلَى أربعةَ عَشَرَ باباً فقهياً، ثمانيةُ أحاديثَ مِنْ بابِ "الطَّهارَةِ"، وخمسةٌ مِنْ بابِ "الصَّلاةِ"، وواحدٌ مِنْ بابِ "الحَجِّ"، وسبعةٌ مِنْ بابِ "الصَّوْمِ"، وأربعةٌ مِنْ بابِ "الأدَبِ والطِّبِّ"، وثلاثةٌ مِنْ بابِ "الزُّهْدِ"، وواحدٌ مِنْ

بابِ "الطَّلاقِ"، وواحدٌ مِنْ بابِ "الأطْعِمَةِ"، وواحدٌ مِنْ بابِ "النِّكاحِ"، واثْنانِ مِنْ بابِ "الفَرائِضِ"، وواحدٌ مِنْ بابِ "العِلْمِ"، واثْنانِ مِنْ بابِ "الأُمَرَاءِ والفِتَنِ"، وثلاثةٌ مِنْ بابِ "الفَضَائِلِ"، وواحدٌ مِنْ بابِ "القَدَرِ". وَقَدْ تَمَّ اخْتِيَارُهَا بِعِنَايَةٍ وَدِقَّةٍ بَعْدَ قِراءةِ كتابِ العللِ مِنْ أَلِفِهِ إلى يَائِهِ.

21- إنَّ الْعِلَّةَ بِالْمَعْنَى الْعَامِّ هِيَ الْعِلَّةُ الْخَفِيَّةُ أوِ الْجَلِيَّةُ سَوَاءٌ أَقَدَحَتْ فِي صِحَّةِ الْحَدِيْثِ أَمْ لَمْ تَقْدَحْ، وَهِيَ بِذَلِكَ تَكُوْنُ أَشْمَلَ مِنَ الْعِلَّةِ بِالْمَعْنَي الْخَاصّ؛ لأَنَّ مَجَالَهَا أَوْسَعُ وَأَرْحَبَ مِنْهَا.

22- يُعَدُّ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ أَكْثَرَ الْمُحَدِّثِيْنَ الْمُتَأَخِّرِيْنَ تِبْيَاْنَاً وَإِيْضَاْحَاً لِلْعِلَّةِ بِالْمَعْنَى الْعَامِّ أَوْ إِطْلَاقَاً أَوْ غَيْرِ الاِصْطِلَاحِيّ، خَاْصَّةً فِي كِتَابِهِ "النُّكَتِ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ"، الَّذِي نَقَلْنَا مِنْهُ عِدَّةَ نُصُوْصٍ تُظْهِرُ بِجَلَاْءٍ لَاْ لَبْسَ فِيْهِ الْعِلَّةَ بِالْمَعْنَى الْعَاْمِّ، وَأَنَّهَاْ عَلَى غَيْرِ الْمَعْنَى الاِصْطِلَاْحِيّ، لَاْ سِيَّمَا فِي صَفْحَةِ (313) الَّتِي أَشَاْرَ فِيْهَاْ إِلَى الْعِلَّةَ بِالْمَعْنَى الْعَاْمِّ، وَأَنَّهَاْ عَلَى غَيْرِ اصْطِلَاْحِهَاْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ أَشْهَرِ خَاْتِمَةِ حُفَّاْظِ الْمُحَدِّثِيْنَ، إِنْ لَمْ يَكُنْ أَشْهَرَهُمْ، بَلْ مَاْلَ الْحَاْفِظُ السّيُوْطِيُّ إِلَى أَنَّ فَنَّ الْحَدِيْثِ قَدْ خُتِمَ بِهِ.

وَأمّا التَّوْصِياتُ فَهِيَ عَلَى النَّحْوِ الآتِيْ:

1- إنَّ العلةَ بالمعنيينِ الخاصّ والعامّ، لتحتاجُ إلَى بحثٍ بسيطٍ مستفيضٍ فِي رسالةٍ علميةٍ مستقلةٍ؛ مِنْ أجلِ دراسَتِهِمَا دراسةً فاحِصَةً مُتَأنِّيَةً، والتمييزِ بَيْنَهُمَا بشكلٍ أدَقَّ وأوْضَحَ، ووضعِ تعريفٍ جامعٍ مانعٍ لكِلْتَيْهِما، لا سِيَّما العلةُ بالمعنى العامّ.

2- إكمالُ تخريجِ العلةِ بالمعنى العامّ من عللِ ابنِ أبي حاتمٍ الرَّازِيّ؛ حتى يتمَّ المشروعُ الذي بدأتُ بِهِ، لعلَّ ذلكَ يُضِيفُ شَيْئاً جَدِيداً إلى المكتبةِ الحَدِيْثِيَّةِ.

3- العملُ على كتابةِ رسائلِ ماجستيرٍ ودكتوراهْ في العلةِ بالمعنى الخاصّ، وأُخرى في العلةِ بالمعنى العامّ، وذلكَ بتوزيعِ أحاديثِ كلِّ كتابٍ مِنْ كتبِ عللِ عمالقةِ الحفاظِ على مجموعةٍ مِنَ الطلبةِ بأنصبةٍ موحدةٍ؛ لأنَّ تلكَ الكتبَ ما تزالُ بِكْراً لَمَّا يتمُّ تخريجُ العللِ سِيَّما بالمعنى العامّ منها، وما تمَّدراستُهُ منها لمْ يُدْرَسْ حَسَبَ منهجٍ علميٍّ حديثيٍّ متخصصٍ في فَنِّ العللِ كما يَنْبَغِي، وإنما كانَ مدارُها على التخريجِ وما يتعلقُ بِهِ، ولمْ يبحثْ أحدٌ قَطُّ –في مبلغِ عِلميْ–موضوعَ العلةِ بالمعنى العامّ، إلّا مِنْ خلالِ إشاراتٍ وتلميحاتٍ يسيراتٍ، لا تَرْوِيْ عَلِيْلاً ولا تَشْفِي غَلِيْلاً.

4- ضرورةُ إلزامِ طلبةِ الدراساتِ العُليا عَلَى التعاملِ مَعَ كتبِ العللِ التي صَنَّفَها المتقدمونَ، سِيَّمَا في مَسَاقِ "عللِ الحديثِ"؛ من أجلِ أن يتدربوا عَلَى التطبيقِ العمليّ لعلمِ العللِ مِنْ خلالِها، وَيَتَعَرَّفُوا

إلى تَفننِ السابقينَ في كشفِها وإخراجِها مِنْ جَميعِ أنواعِ الأحاديثِ، لا سِيَّما أحاديثُ الثقاتِ الَّتِي يُوْهِمُ ظاهرُها القَبولَ، وهذا لا يستطيعُهُ إلا جهابذةُ المحدثينَ، ومن أحاديثِ غيرِ الثقاتِ، وإن كانَ الأمرُ أيسرَ في كشفِها وإخراجِها، ويمكنُ لأيِّ مُحَدِّثٍ أن يتكلمَ فيه؛ لأنَّ أحاديثَهُمْ مَظِنَّةُ الوهمِ والغلطِ. كَما يتعرفونَ إلى كيفيةِ تحليلِ عباراتِ السابقينَ التي تَحْتَمِلُ أكثرَ من معنى، وفهمِ مرادِهِمْ منها، والمقارنةِ بينَها وبينَ ما استقرَّ الأمرُ عليهِ في مصطلحِ مَنْ جاءَ بعدهمْ.

5- كَما أُوْصِي بِرَقْمِ رَسَائِلَ ماجِسْتِيْرٍ فِي تَعَقُّبَاتِ المُحَدِّثِيْنَ عَلَى بَعْضِهِمْ بَعْضَاً؛ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ الباحِثِينَ يُوَظِّفُوْنَ مَهاراتِهِمْ فِيما تعلموهُ مِنْ أنواعِ عُلومِ الحديثِ خِلالَ بُحُوثِهِمْ؛ ولِأنَّ لتلكَ التعقباتِ عَلَاقَةً بعلمِ العللِ مِنْ طَرَفٍ جَلِيٍّ.

الْفَهَارِسُ الْفَنِّيَّةُ

وَتَتَضَمَّنُ الآتِيَ:

- فِهْرِسْتَ الْمَصادِرِ والْمراجِعِ مُرَتَّبَةً مُعْجَمَيّاً.
- فِهْرِسْتَ أطْرَافِ الأحَادِيْثِ مرتبةً مُعجمياً.
- فِهْرِسْتَ الرُّوَاةِ الْمُتَرْجَمِيْنَ مُرَتَّبِيْنَ مُعْجَمِيّاً مَعَ الإشَارَةِ إلَى رُتْبةِ كُلَّ واحدٍ منهمْ مِنْ حيثُ الْجَرْحُ والتَّعْدِيْلُ.

فِهْرِسْتُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ مُرَتَّبَةً مُعْجَمِيّاً

- **الْقُرْآنُ الْكَرِيْمُ.**

1- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر (راجعه ووحد منهج التعليق والإخراج)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة)، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة: الأولى، 1415هـ/1994م.

2- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، [أصل هذا الكتاب "رسالة ماجستير" نوقشت في بغداد في 1999/6/23م، وكانت بإشراف العلامة المحقق "هاشم جميل" وحصلت على درجة الامتياز]، لماهر ياسين فحل الهيتي، دار عمار للنشر، عمان، الطبعة: الأولى، 1420هـ/2000م.

3- الأحكام الوسطى من حديث النبي - ﷺ -، لعبدالحق بن عبدالرحمن بن عبدالله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، دون طبعة، 1416هـ/ 1995م.

4- أحوال الرجال، لإبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبي إسحاق، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البَستوي، دار النشر: حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان، دون طبعة وتاريخ.

5- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبدالله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، 1409هـ.

6- الْأَسَامِي والكنى، للْإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل رِوَايَة ابْنه صَالح، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت، الطبعة: الأولى، 1406هـ/ 1985م.

7- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412هـ/ 1992م.

8- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عزالدين ابن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1415هـ/1994م.

9- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1415هـ.

10- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله -ﷺ- للإمام الدارقطني، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: 507هـ)، تحقيق: محمود نصار والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1419هـ/1998م.

11- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لبرهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي، تحقيق: علاءالدين علي رضا، وسمى تحقيقه (نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط) وهو دارسة وتحقيق وزيادات في التراجم على الكتاب، دار الحديث، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1988م.

12- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج بن عبدالله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبدالله، علاء الدين، تحقيق: أبو عبدالرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، 1422هـ/2001 م.
13- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لسعد الملك، أبو نصر علي بن هبةالله بن جعفر بن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1411هـ/1990م.
14- ألفية الحديث للحافظ أبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: أحمد شاكر، مطبوعة ضمن شرح فتح المغيث للمؤلف نفسه الآتي في حرف الفاء، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1408هـ/1988م.
15- ألفية الحديث للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، مطبوعة ضمن منهج ذوي النظر الآتي ذكره في حرف الميم.
16- الأمالي المطلقة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1416هـ/1995م.
17- الأم، للشافعي أبي عبدالله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبدالمطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، دار المعرفة – بيروت، دون طبعة، 1410هـ/1990م.
18- الأنساب، لعبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبي سعد، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، 1382هـ/ 1962م.
19- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، 1418هـ/1997م.
20- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1399هـ/1979م.
21- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث – دمشق، دون طبعة وتاريخ.
22- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، لعبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب، رواية: أبي الميمون بن راشد، تحقيق: شكرالله نعمة الله القوجاني (أصل الكتاب رسالة ماجستير بكلية الآداب – بغداد)، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، دون طبعة وتاريخ.
23- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 2003م.
24- تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بابن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية، الكويت، الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م.
25- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بابن شاهين، تحقيق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة: الأولى، 1409هـ/1989م.
26- تاريخ أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 141هـ/1990م.

27- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبدالله، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، دون طبعة وتاريخ.
28- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ/2002م.
29- تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبةالله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ/1995م.
30- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لأبي سليمان محمد بن عبدالله بن أحمد بن ربيعة بن سليمان بن خالد بن عبدالرحمن بن زبر الربعي، تحقيق: د. عبدالله أحمد سليمان الحمد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى، 1410هـ.
31- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، دون طبعة وتاريخ.
32- تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، 1415هـ/1994م.
33- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ- 1998م.
34- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، الطبعة: الأولى، 1403هـ/1983م.
35- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، الطبعة: الأولى، 1994م.
36- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة: الأولى، 1406هـ/1986م.
37- تقريب النووي مطبوع ضمن تدريب الراوي السابق ذكره في حرف التاء نفسه.
38- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1389هـ/1969م.
39- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبدالكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، دون طبعة، 1387هـ.
40- التمييز، لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المربع، السعودية، الطبعة: الثالثة، 1410هـ.
41- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالهادي الحنبلي، تحقيق: سامي بن محمد بن جادالله وعبدالعزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، 1428هـ/2007م.
42- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ.

43- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبدالرحمن بن يوسف، أبي الحجاج، جمال الدين بن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1400هـ/1980م.
44- توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر بن صالح (أو محمد صالح) بن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيُّ، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى، 1416هـ - 1995م.
45- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبي إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير، تحقيق: أبي عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1417هـ/1997م.
46- الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة: الأولى، 1393هـ/1973م.
47- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، دون طبعة وتاريخ.
48- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبدالله الدمشقي العلائي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثانية، 1407هـ/1986م.
49- الجامع في العلل والفوائد، للدكتور ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة: الأولى، 1431هـ.
50- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1271هـ/1952م.
51- جهود المحدثين في بيان علل الحديث، لأبي عمر علي بن عبدالله بن شديد الصياح المطيري، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، دون طبعة وتاريخ، قدم هذا الكتاب في الأصل بحثاً لندوة عناية للمملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية عام 1425هـ.
52- جواهر الأصول في علم حديث الرسول -ﷺ-، للشيخ محمد بن محمد بن علي الفارسي المشهور بفصيح الهروي (ت837هـ)، تحقيق: أبي المعالي القاضي أطهر المباركفوري، الناشر: الدار السلفية، الهند، دون طبعة وتاريخ.
53- ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث، للدكتور رفعت فوزي عبدالمطلب، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة، مصر، دون طبعة وتاريخ.
54- حاشية السندي على سنن ابن ماجه، لمحمد بن عبدالهادي التتوي، أبي الحسن، نورالدين السندي (المتوفى: 1138هـ)، دار الجيل، بيروت، دون طبعة وتاريخ.
55- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ البارع علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني)، لأحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (ت بعد 923هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب، بيروت، الطبعة: الخامسة، 1416هـ.
56- الخلاصة في أصول الحديث، للإمام الحسين عبدالله الطيبي، تحقيق صبحي السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، دون طبعة، 1391هـ/1971م.
57- الخلافيات، لأبي بكر، أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقيّ، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار الصميعي، الرياض، الطبعة: الأولى، 1414هـ/1994م.

58- ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، تحقيق: د. عبدالرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، 1416هـ - 1996م.
59- رجال صحيح مسلم، لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبي بكر ابن مَنْجُويَه (ت428هـ)، تحقيق: عبدالله الليثي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1407هـ.
60- رسالة الدكتوراه، لمحمد بن تركي التركي في تحقيق جزء من كتاب علل الحديث للحافظ عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، طبعة 1419هـ.
61- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للإمام محمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، 1414هـ/1993م.
62- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبدالرحمن المري بالولاء، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1408هـ/1988م.
63- سؤالات أبى بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، لأحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبي بكر المعروف بالبرقاني، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، دون طبعة وتاريخ.
64- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1414هـ.
65- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1403هـ/1983م.
66- سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء، لعبيدالله بن عبدالكريم أبي زرعة الرازي، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: الأولى، 2009م.
67- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م.
68- سؤالات السلمي للدارقطني، لمحمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبي عبدالرحمن السلمي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى، 1427هـ.
69- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م.
70- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، لعلي بن عبدالله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، 1404هـ.
71- سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة) للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، لأبي عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1408هـ، 1988م.

72- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء السنة النبوية، دون طبعة وتاريخ.
73- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى، تحقيق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة: الثانية، 1395هـ/ 1975م.
74- سنن ابن ماجه، للحافظ ابن ماجه أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بدون طبعة، 1395هـ/1975م.
75- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وحسن عبدالمنعم شلبي، وعبداللطيف حرزالله، وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م.
76- السنن الصغرى للنسائي، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الثانية، 1406هـ/1986م.
77- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنات، الطبعة: الثالثة، 1424هـ/2003م.
78- السنن الكبرى، للحافظ أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ/2001م.
79- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405هـ/ 1985م.
80- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، للقاضي ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
81- شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال، للدكتور سعدي الهاشمي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، 1413هـ/1992م.
82- شرح المنظومة البيقونية، للشيخ محمد الزرقاني مع حاشية الشيخ عطية الأجهوري على شرح الزرقاني، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون طبعة وتاريخ.
83- شرح النظم المطلول في قواعد الحديث المعلول، للشيخ إدريس أبي الحسن الفقيه، نشر شبكة الألوكة، دون طبعة وتاريخ.
84- شرح سنن ابن ماجه، لمغلطاي بن قليج بن عبدالله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبي عبدالله، علاء الدين (المتوفى: 762هـ)، تحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1419هـ/1999م.
85- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1415هـ/1494م.
86- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت321هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جادالحق من علماء الأزهر الشريف، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1414هـ/1994م.

87- شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (ت458هـ)، تحقيق: د. عبدالعلي عبدالحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، والدار السلفية، مومباي، بالهند، الطبعة: الأولى، 1423هـ/2003م.
88- صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة السادسة (لونان)، 2009م.
89- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، ودار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م.
90- صحيح مسلم بشرح النووي، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار الفكر، بيروت، لبنان، دون طبعة وتاريخ.
91- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت322هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م.
92- الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: د. عبدالرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، دون طبعة وتاريخ.
93- الضعفاء والمتروكون، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ.
94- الضعفاء والمتروكون، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597هـ)، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1406هـ.
95- طبقات الحفاظ، لعبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، 1414هـ/1994م.
96- الطبقات الكبرى، لأبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1410هـ/1990م.
97- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، ومحمد الدباسي، الناشر: دار طيبة، الرياض، ودار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الأولى 1405 هـ - 1985 م.
98- العلل لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، 1427هـ/2006م.
99- العلل لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، دار السلام، حلب، دون طبعة وتاريخ.
100- علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى، تحقيق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود الصعيدي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1409هـ.
101- العلل في الحديث، لهمام عبدالرحيم سعيد، دار العدوي للتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1400هـ/1980م.
102- العلل، لعلي بن عبدالله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبي الحسن، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، 1980م.

103- العلة وأجناسها عند المحدثين، للشيخ أبي سفيان مصطفى باحو، دار الضياء، طنطا، مصر، دون طبعة وتاريخ.
104- العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، 1422هـ.
105- علم أصول الفقه، للشيخ عبد الوهاب خلاف، دار القلم، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية عشرة، 1398هـ/1978م.
106- العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دون طبعة وتاريخ.
107- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
108- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لزين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ومكتب تحقيق دار الحرمين، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1417هـ/1996م.
109- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، كلاهما للحافظ أبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق محمود ربيع، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1408هـ/ 1988م.
110- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت902هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2003م.
111- الفقيه و المتفقه، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبدالرحمن الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة: الثانية، 1421هـ.
112- قواعد العلل وقرائن الترجيح، لعادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي، دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1425هـ، دون مكان الطبع.
113- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، 1413هـ/1992م.
114- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي معوض، وعبدالفتاح أبي سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ/1997م.
115- كشف الأستار عن زوائد البزار، لنورالدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1399هـ/1979م.
116- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1407هـ/1987م.
117- الكشف الحثيث عن علل الحديث، للدكتور محمد سيد أحمد شحاتة، الطبعة الأولى، مصر، 1431هـ/2010م.
118- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبدالله السورقي، وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، دون طبعة وتاريخ.
119- اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، الناشر: دار صادر، بيروت، دون طبعة وتاريخ.

120- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، 1390هـ/1971م.
121- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1414هـ.
122- المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق: محمود زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ.
123- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، دون طبعة، 1414هـ/1994م.
124- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن قاسم وابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، دون طبعة، 1416هـ/1995م.
125- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1404هـ.
126- مختار الصحاح، لزين الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الحنفي الرازي، دار الفكر، بيروت، لبنان، بدون طبعة، 1401هـ/1981م.
127- المدخل إلى فهم علم العلل، للدكتور حاتم عارف العوني، تحقيق: أبي همام السعدي، الطبعة الثانية، 1431هـ، دون مكان الطبع.
128- المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1408هـ.
129- المراسيل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: شكرالله نعمةالله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1397هـ.
130- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، المؤلف: لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الأولى، 1420هـ/1999م.
131- مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1398هـ/1978م.
132- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبدالخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1988م.
133- المسند للشاشي، لأبي سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البِنْكَثي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1410هـ.
134- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة: الأولى، 1411 هـ/1991م.
135- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر الشثري، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، الطبعة: الأولى، 1419هـ.

136- معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة: الأولى، 1351هـ/1932م.
137- المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.
138- معجم ألفاظ الجرح والتعديل، للأستاذ سيد عبدالماجد الغَوري، دار ابن كثير للطباعة، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 2007م.
139- معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1995م.
140- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبي الحسين، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: 1399هـ/1979م.
141- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلى الكوفى، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة: الأولى، 1405هـ/1985م.
142- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، المؤلف: لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة: الأولى، 1405هـ/1985م.
143- معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، 1419هـ/1998 م.
144- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبدالرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نورالدين عتر، دار الفكر، سوريا، ودار الفكر المعاصر، بيروت، دون طبعة، 1406هـ/1986م.
145- معرفة علوم الحديث، لأبي عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، 1397هـ/1977م.
146- المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبي يوسف، تحقيق الدكتور: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، 1401هـ/1981 م.
147- المغني في الضعفاء، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، دون طبعة وتاريخ.
148- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: عبدالله الصديق وعبدالوهاب عبداللطيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1412هـ/1991م.
149- المقنع في علوم الحديث، للحافظ سراج الدين عمر بن علي الأنصاري المشهور بابن الملقن، تحقيق: عبدالله الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، الإحساء، الطبعة الأولى، 1413هـ/1992م.

150- المنفردات والوحدان، لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: د. عبدالغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1408هـ/1988م.
151- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، دون طبعة وتاريخ.
152- منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر، للحافظ جلال الدين السيوطي، تأليف: محمد محفوظ الترمسي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1401هـ، 1981م.
153- الموضوعات، لجمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبدالمحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، جـ 1، 2: 1386هـ/1966م، جـ 3: 1388هـ/1968م.
154- الموقظة في علم مصطلح الحديث، للحافظ محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1412هـ.
155- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1382هـ/1963م.
156- ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بابن شاهين، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة: الأولى، 1408هـ/1988م
157- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تعليق: محمد الصباغ، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1410هـ/1990م.
158- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجر آنف الذكر في حرف النون نفسه.
159- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ودار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية، الطبعة: الأولى، 1418هـ/1997م.
160- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجدالدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبدالكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، بدون طبعة، 1399هـ/1979م.
161- هدي الساري مقدمة فتح الباري، للحافظ ابن حجر السابق ذكره في حرف الفاء.
162- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، دون طبعة، 1420هـ/2000م.

فِهْرِسْتُ أَطْرَافِ الأَحَادِيْثِ مُرَتَّبَةً مُعْجَمِيّاً

لا يُشترطُ في طَرَفِ الحديثِ أنْ يكونَ كلاماً مُفِيْداً يَحْسُنُ السُّكُوْتُ عليهِ، كما قالَ السَّيُوطِيُّ: "فائدةٌ: يَجُوْزُ في كتابةِ الأَطْرَافِ الاكتفاءُ ببعضِ الحديثِ مُطْلقاً، وإنْ لمْ يُفِدْ[1]".

طرف الحديث	رقم الصفحة
1- "أخر رسول الله -ﷺ- العشاء الآخرة ...".	90
2- "إذا توضأتم فأشربوا أعينكم من الماء ...".	151
3- إذا صام أحدكم فلا يرفث ...".	146
4- "إذا قاء أحدكم في صلاته ...".	50
5- "إذا قال الرجل كما يقول الموذن ...".	143
6- "استعينوا بالقيلولة على القيام ...".	154
7- "أوصاني خليلي بثلاث خصال ...".	96
8- "أنا فرطكم على الحوض ...".	101
9- "إن الله تجاوز لأمتي ...".	125
10- "إن الله حيي ستير ...".	43
11- "إن الملائكة تلعن أحدكم ...".	79
12- أن النبي -ﷺ- احتجم وهو صائم ...".	208
13- "أن النبي -ﷺ- اشترى هديه من قديد ...".	69
14- "أن النبي -ﷺ- حدثهم ذات ليلة ...".	85
15- "أن النبي -ﷺ- طبق، ثم أخبر سعد ...".	107
16- "أن رسول الله -ﷺ- كان يقارب بين الخطى ...".	63
17- "أن رسول الله -ﷺ- لما آخى بين الناس ...".	197
18- "إني لأكره المرأة المرهاء السلتاء ...".	158
19- "توبوا إلى الله واستغفروه ...".	114
20- "توضأ ابن عمر وبقي على بعض رجله قطعة ...".	140
21- "عليكم بالإثمد ...".	69
22- "رآني النبي -ﷺ- وأنا أمشي ...".	192
23- "رأيت رسول الله -ﷺ- في السفر صائماً ومفطراً ...".	169
24- "فإنه يختم عليه بسيء عمله ...".	182
25- "قنت رسول الله -ﷺ ...".	57
26- "كان النبي -ﷺ- يصيب من الرؤوس ...".	225

(1) تدريب الراوي: (105/2).

طرف الحديث	رقم الصفحة
27- "كنا نورثه على عهد رسول الله -ﷺ- ...".	178
28- "الماء من الماء".	106
29- "المؤمن القوي أفضل من المؤمن الضعيف ...".	201
30- "من حدث بحديث فعطس عنده ...".	188
31- "من سمع سمع الله به ...".	211
32- "من صام رمضان إيماناً واحتساباً ...".	75
33- "من كتم علماً مما ينفع الله به ...".	175
34- "من مس ذكره فليتوضأ".	39
35- "نهى رسول الله - ﷺ- عن التبقر ...".	119
36- "نهى رسول الله - ﷺ- عن لحوم الجلالة ...".	130
37- "الولاء ليس بمتحول ...".	161
38- "ويل للأعقاب من النار ...".	164
39- "لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ...".	136
40- "يدخل الجنة بشفاعة رجل من أمتي ...".	220

فِهْرِسْتَ الرُّوَاةِ الْمُتَرْجَمِيْنَ مُرَتَّبِيْنَ مُعْجَمِيّاً مَعَ الإِشَارَةِ إِلَى رُتْبةِ كُلَّ واحدٍ منهمْ مِنْ حيثُ الْجَرْحُ والتَّعْدِيْلُ

م	اسم الراوي	رتبة الراوي	رقم الحديث حسب ترقيم الباحث	رقم الصفحة
.1	أبي بن كعب بن قيس الخزرجي	صحابي	13	107
.2	أحمد بن سنان بن أسد الواسطي	ثقة	17	126
.3	إسماعيل بن سميع الحنفي	صدوق	37	212
.4	إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي	صدوق	3	51
.5	إسماعيل بن مسلم العبدي	ثقة	20	141، 142
.6	إسماعيل بن مسلم المكي	ضعيف	38	218، 220
.7	الأسود بن عامر شاذان الشامي	ثقة	2	44
.8	الأسود بن قيس العبدي	ثقة	31	184
.9	الأغر بن عبدالله المزني	صحابي	15	117
.10	أنس بن مالك بن النضر الخزرجي	صحابي	5	67
.11	أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني	ثقة ثبت حجة	8	82، 225
.12	البختري بن عبيد بن سلمان الطابخي	متروك	23	152، 153
.13	بشر بن عون القرشي	مجهول	34	198
.14	بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي	صدوق مدلس	32	189، 193، 202
.15	بكار بن تميم الدمشقي	مجهول	34	198، 200
.16	ثابت بن أسلم البناني	ثقة	5	66
.17	ثعلبة بن عباد العبدي	مجهول	31	184، 185
.18	جابر بن عبدالله الأنصاري	صحابي	1	42
.19	حرملة بن يحيى التجيبي	صدوق	28	170
.20	الحسن بن يسار البصري	ثقة	22	147
.21	الحكم بن بشير بن سلمان النهدي	صدوق	10	91
.22	حماد بن زيد بن درهم الأزدي	ثقة ثبت	8	80، 101
.23	حماد بن سلمة بن دينار البصري	ثقة	19	136، 225
.24	حميد بن هلال العدوي	ثقة	15	116
.25	حيوة بن شريح بن يزيد الحضرمي	ثقة	35	202
.26	خالد بن زيد بن كليب الأنصاري	صحابي	13	107
.27	داود بن رشيد الهاشمي	ثقة	32	188
.28	ذكوان أبو صالح السمان المدني	ثقة	11	98
.29	ربيعة بن عثمان بن ربيعة القرشي	صدوق	35	203

.30	زرارة بن أوفى العامري	ثقة	17	128
.31	زهير بن معاوية بن حديج الجعفي	ثقة ثبت	31	48، 183
.32	زياد بن الربيع اليحمدي	ثقة	38	217
.33	زيد بن أسلم القرشي	ثقة	30	180
.34	زيد بن ثابت الأنصاري	صحابي	5	67
.35	سعد بن الأخرم الطائي	ثقة	16	123
.36	ابن أبي سعد الأنصاري الزرقي	مجهول	25	159، 160
.37	سعد بن مالك بن سنان الأنصاري	صحابي	29	176
.38	سعيد بن بشير الأزدي	ضعيف	9	86، 146
.39	سعيد بن جبير بن هشام الأسدي	ثقة ثبت	37	214
.40	سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري	ثقة ثبت	6	70، 180
.41	سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي	ثقة حافظ	5	64
.42	سليمان بن عبدالرحمن بن عيسى التميمي	صدوق	34	197
.43	سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس القرشي	لين الحديث	26	162
.44	سليمان بن المغيرة القيسي	ثقة ثبت	15	116
.45	سمرة بن جندب بن هلال الفزاري	صحابي	31	184
.46	شريك بن عبدالله النخعي	صدوق	4	58، 63، 208، 210
.47	شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي	ثقة متقن	16	121، 141
.48	شعيب بن إسحاق بن عبدالرحمن الدمشقي	ثقة	7	76
.49	شعيب بن محمد بن عبدالله القرشي	صدوق	28	173
.50	صدي بن عجلان الباهلي	صحابي	27	167، 199
.51	صفوان بن يعلى بن أمية التميمي	ثقة	2	47
.52	صفوان بن سليم المدني	ثقة	29	175
.53	الصنابح بن الأعسر الأحمسي	صحابي	12	103
.54	عاصم بن بهدلة الأسدي	صدوق له أوهام	10	92، 98
.55	عاصم بن سليمان الأحول البصري	ثقة	36	208
.56	عاصم بن كليب بن شهاب الجرمي	ثقة	14	109
.57	عامر بن شراحيل الكوفي	ثقة	36	209
.58	عباس بن الوليد بن صبح السلمي	صدوق	34	197
.59	عبدالرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني	ثقة	1	39
.60	عبدالرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي	ثقة	14	110
.61	عبد الرحمن بن سعد بن مالك الخزرجي	ثقة	29	176
.62	عبد الرحمن بن عبدالله بن عتبة الكوفي	صدوق	17	126

.63	عبد الرحمن بن عسيلة المرادي	ثقة	12	103
.64	عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي	ثقة	7	76
.65	عبد الرحمن بن غزوان الضبي	ثقة	20	140
.66	عبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي	صدوق	27	164
.67	عبد الرحمن بن هرمز الأعرج	ثقة ثبت	32	191
.68	عبد الله بن أبي نجيح يسار الثقفي	ثقة	18	133
.69	عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي	ثقة	14	108
.70	عبد الله بن ذكوان القرشي	ثقة	32	190
.71	عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي	ثقة	26	161
.72	عبد الله بن السمح القرشي	صدوق	28	171
.73	عبد الله بن صالح بن محمد الجهني	صدوق	39	221
.74	عبد الله بن عباس بن عبدالمطلب الهاشمي	صحابي	18	134، 162، 214، 226
.75	عبدالله بن عبيد الله بن أبي مليكة التميمي	ثقة	3	53
.76	عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي	صحابي	6	72، 142
.77	عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي	صحابي	9	174
.78	عبد الله بن محمد بن علي النفيلي	ثقة حافظ	31	182
.79	عبد الله بن مسعود الهذلي	صحابي	14	111
.80	عبد الله بن نمير الهمداني	ثقة	37	212
.81	عبد الله بن نافع الصائغ المخزومي	ثقة في حفظه لين	1	40
.82	عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي	ثقة	28	170
.83	عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي	ثقة	2	48
.84	عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي	ثقة	3	194
.85	عبيد الله بن زحر الضمري	ضعيف	27	165
.86	عبيد الله بن عمر بن حفص العمري	ثقة ثبت	6	71
.87	عبيد بن سلمان الطابخي	مجهول	23	152، 154
.88	عروة بن الزبير الأسدي	ثقة	4	61، 107
.89	عطاء بن أبي رباح القرشي	ثقة كثير الإرسال	2	47، 194
.90	عقبة بن عبدالرحمن بن أبي معمر الحجازي	مجهول	1	41، 43
.91	عكرمة بن إبراهيم الموصلي	ضعيف	11	97، 100
.92	علقمة بن قيس بن عبدالله النخعي	ثقة ثبت	14	110
.93	علي بن داود أبو المتوكل الناجي	ثقة	20	141
.94	علي بن غراب الفزاري	صدوق	24	155، 157
.95	عيسى بن طلحة بن عبيدالله القرشي	ثقة	21	145

.96	علي بن عبدالله بن عباس القرشي	ثقة	26	162
.97	علي بن مجاهد بن مسلم الكابلي	متروك	18	131، 134
.98	علي بن يزيد بن أبي هلال الألهاني	ضعيف	27	166
.99	عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي	صحابي	17	128
.100	عمر بن الخطاب القرشي العدوي	صحابي	35	142
.101	عمر بن صبح بن عمر التميمي	متروك	28	172
.102	عمرو بن الربيع بن طارق الهلالي	ثقة	11	97
.103	عمرو بن شعيب بن محمد القرشي	ثقة	28	173
.104	عمرو بن قيس الملائي	ثقة	10	91
.105	عويمر بن قيس بن زيد الأنصاري	صحابي	33	195
.106	عياض بن عبدالله بن سعد القرشي	ثقة	30	180
.107	فضيل بن سليمان النميري	ضعيف	21	143، 146
.108	القاسم بن عبدالرحمن الشامي	ثقة	27	167
.109	قبيصة بن عقبة بن محمد السوائي	صدوق	30	179، 182، 182
.110	قتادة بن دعامة السدوسي	ثقة حافظ	9	87، 128، 147
.111	قيس بن أبي حازم البجلي	ثقة	12	102
.112	كيسان أبو سعيد المقبري	ثقة ثبت	39	222
.113	ليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي	ثقة ثبت	39	222
.114	مؤمل بن إسماعيل القرشي	صدوق سيئ الحفظ	40	225، 226
.115	مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني	صالح الحديث	12	102، 105
.116	مجاهد بن جبر المكي	ثقة	18	133
.117	محمد بن إبراهيم بن الحارث القرشي	ثقة	21	144
.118	محمد بن أبي عتاب البغدادي	صدوق	39	221
.119	محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي	صدوق	18	132
.120	محمد بن إسماعيل بن مسلم الديلي	صدوق	25	159، 160
.121	محمد بن بكار بن بلال العاملي	صدوق	9	85
.122	محمد بن ثابت بن أسلم البناني	ضعيف	5	65
.123	محمد بن حميد بن حيان التميمي	ضعيف	18	130، 134، 135
.124	محمد بن داب المديني	ضعيف	29	175، 177
.125	محمد بن زيد بن المهاجر المدني	ثقة	21	144
.126	محمد بن سعيد بن سليمان الكوفي	ثقة	4	58

.127	محمد بن سيرين الأنصاري	ثقة	8	82
.128	محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان العامري	ثقة	1	41
.129	محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة العامري	ثقة	1	41
.130	محمد بن عبدالله بن نمير الهمداني	ثقة حافظ متقن	37	212
.131	محمد بن عجلان القرشي	ثقة	35	203
.132	محمد بن عمرو بن علقمة المدني	صدوق	19	137
.133	محمد بن عوف بن سفيان الطائي	ثقة	35	202
.134	محمد بن الفضل بن عطية الخراساني	متروك	33	194، 195، 196
.135	محمد بن المصفى بن بهلول القرشي	صدوق	33	193
.136	محمد بن المنكدر بن عبدالله التيمي	ثقة	38	218
.137	محمد بن يحيى بن حبان الأنصاري	ثقة	35	204
.138	محمد بن يزيد المستملي	ضعيف	37	211، 214، 215
.139	مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري	ثقة حافظ	24	155
.140	مسعود السدوسي	ثقة	40	226
.141	مسعود بن مالك أبو رزين الأسدي	ثقة	10	94
.142	مسلم بن عمران الكوفي	ثقة	37	213
.143	المسور	مجهول	24	156
.144	مطرح بن يزيد الأسدي	ضعيف	27	165، 168
.145	معاوية بن أبي سفيان الأموي	صحابي	21	145
.146	معاوية بن يحيى الشامي	صدوق	32	190
.147	معاوية بن يحيى الصدفي	ضعيف	35	202، 205
.148	مغيرة بن جميل بن أثير الكندي	مجهول	26	162
.149	المغيرة بن سعد بن الأخرم الطائي	ثقة	16	122
.150	مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي	كذاب متروك الحديث	28	172، 174
.151	مكحول الشامي	ثقة	34	199
.152	نافع مولى عبدالله بن عمر، أبو عبدالله المدني	ثقة ثبت	6	71
.153	نضلة بن عبيد الأسلمي	صحابي	15	117
.154	هشام بن حسان القردوسي	ثقة	38	217
.155	هشام بن عبيد الله الرازي	لين الحديث	8	193، 196
.156	هشام بن عروة بن الزبير الأسدي	ثقة	4	60

.157	هشام بن عمار بن نصير السلمي	صدوق تغير بأخرة	23	151، 153
.158	يحيى بن أبي خالد	مجهول	25	159، 160
.159	يحيى بن أبي كثير الطائي	ثقة	7	77
.160	يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي	ثقة متقن	15	115
.161	يحيى بن يمان العجلي	صدوق يخطئ كثيراً	6	69
.162	يزيد بن أبي يزيد الجزري	مجهول	24	156، 158
.163	يزيد بن حميد الضبعي	ثقة ثبت	16	122
.164	يزيد بن هارون السلمي	ثقة متقن	17	126
.165	يعلى بن أمية بن أبي عبيدة التميمي	صحابي	2	47
.166	يونس بن عبيد بن دينار العبدي	ثقة ثبت	8	81
.167	أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي	صدوق	2	44، 49
.168	أبو حسان الأعرج الأحرد	صدوق	9	88
.169	أبو سعد الأنصاري الزرقي	صحابي	25	159
.170	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري	ثقة	7	77، 138
.171	أبو هريرة الدوسي	صحابي	7	83، 94، 99، 138، 147، 153، 156، 191، 223
.172	عائشة بنت أبي بكر الصديق	صحابية	3	53